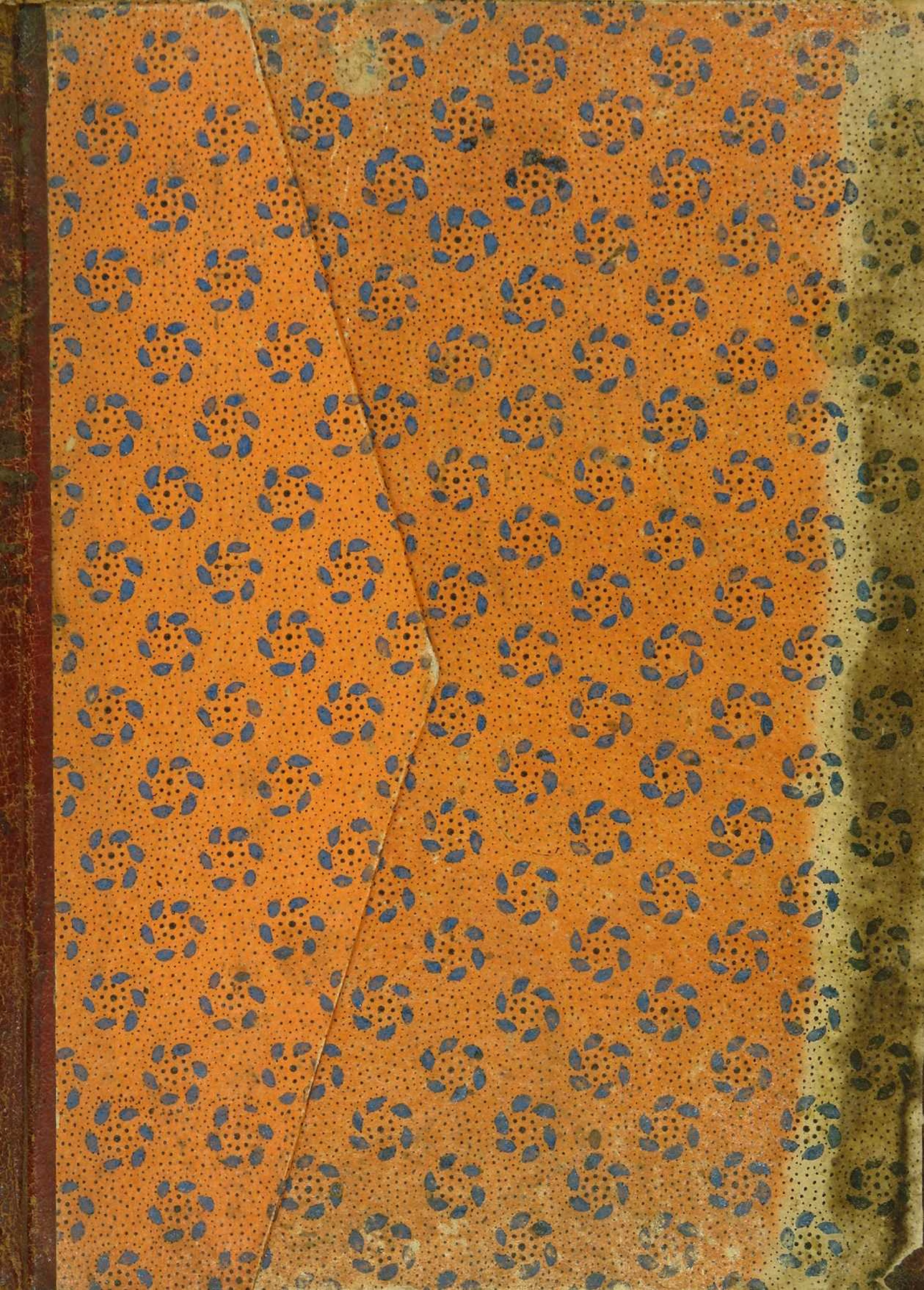
٤١٥ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن
ح ٠ ص مالك ، تأليف الصبان ، محمد بن علي -١٢٠٦هـ
بخط محمد صالح بن صالح بن حميدان سنة ١٢٤٧هـ
٦٥٣٩ ج ١ (١٧٦ق) مسطرتها مختلفة ٢٢×١٦،٥سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، استكمل بخطوط
مغايرة . طبع .
الأعلام ٧: ١٨٩ الظاهرية (النحو): ١٣٦
١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- الناسخ ج - تاريخ النسخ د- حاشية
على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

١٩ × ١ \ ٢
هـ ١٤٠٣/٤/١٧



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٥٢٩ ف ٢/١٣١٩

العنوان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

المؤلف: الصبان، محمد بن علي = ١٢٠٦هـ

تاريخ النسخ: ١٢٤٧هـ

اسم الناسخ: محمد بن صالح بن صالح بن حميدان

عدد الأوراق: (٨٤) - ١٧٦ ص

ملاحظات:

هذه

حاشية العالم النحرير والفاضل الكبير عصام زمانه
وسعد اوانه سيدي محمد بن علي الصبان عليه الرحمة
والرضوان على شرح العلامة الفهامه
سيدي نور الدين علي بن محمد الاشموني
على متن الالفية للامام
ابن مالك رضي
الله عنهم وعنا
بهم
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم ونشكرك على ما اظهرت لنا من مبهمات الاسرار
ومضمرات الحكم ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتداء ومبتدع
ونشهد ان سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع اللهم صل وسلم عليه وعلى آله
وصحبه ما رفعت منصبا المنخفض لجلالك وجرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك
وصفاتك وافعالك اما بعد فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان غفر الله ذنوبه
وستر في الدارين عيوبه فهذه حواشي شريفه وتقريرات جليلة منيفه وتحقيقات فائقه
وتدقيقات رائقه خدمت بها شرح العلامة نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الذي وضع
على الفية الامام ابن مالك كل الخدمه وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمه
ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منبها على كثير مما وقع لهم من اسقام الافهام واوهام
الاذهان ضاما الى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح له الخاطر مضيفا اليه من عرائس
بنات فكري ما تقر به عين الناظر وحيث اطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة الملوي
او قلت شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي او قلت البعض فمرادي به العلامة
الفاضل سيدي يوسف الحفني رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما في حواشيهم
وليس معزوا لاحد فهو غالبا مما ظهر لي وربما نسبته الى صريحا وعلى الله الاعتماد انه
ولي السداد اما بعد حمد الله الخ اعترض بان هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة
وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التاليف
ويجاب اولا بانا لا نسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان
لم يكن جملة في قوة الجملة فكانه قال اما بعد قولي احمد الله منشئا للحمد وثانيا بانا لو سلمنا
تلك الافادة فلا نسلم ان المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تتضمن ان المحمود
اهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة في ابتداء
التاليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء ومثل ذلك يقال
في الصلاة والسلام بناء على ان المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما افاده العلامة
ابن قاسم في نكتة عند قول المصنف احمد ربي الله خير مالك مصليا الخ وبه يعرف ما في كلام البعض ومما
اجاب به هو وشيخنا من ان الشارح اتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة
بعدم كتابتها المطلوبة ايضا والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام فان
قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من ان الاخبار عن الحمد حمد ايضا صريح قلت
ما تقرر انما هو في الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية اعني الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة
فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبقه وقوعه ومثله الاخبار بانه يقع كانا حمد ربي الله على انه

خبر لفظا ومعنى فتنبه على ما منح من اسباب البيان على تعليلية وما موصول اسمي
او نكرة موصوفة ومن بيانية والعائد محذوف ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام احد
الوجهين ترجح الثاني لان النكرة هي الاصل ولان شرط الموصول اذا لم يكن للتعظيم او للتحقير
عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها الا بتكلف فاحفظه او موصول حرفي ويقوي هذا ان الحمد يكون
على الفعل والحمد على الفعل امكن من الحمد على اثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى اثره
بواسطته ومن زائدة على مذهب الاخفش وبعض الكوفيين او تبعيضية نكتتها الاشارة الى انه
تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة
بالكسر العطية كذا في المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير اي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو
المراد هنا والمراد باسبابه جميع ما له دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهاهة وسلامة
القلب من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره
وفتح من ابواب التبيان قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر
تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح ايضا في التبيان كما في القاموس وان كان كسره اكثر
والتبيان كما قاله الخطابي ابلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاصل من
زيادة المعنى لزيادة البناء والمراد بابوابه كل ما له دخل في حصوله كالادراكات القوية وجودة
اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح او في التبيان استعارة بالكناية في
جانب البيان والفتح والابواب في جانب التبيان لان التبيان ابلغ كما مر فالوصول اليه اصعب
يحتاج الى فتح ابواب مغلقة والصلاة والسلام بجر وان عطفا على حمد الله على من رفع احوال
منها وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على
سبيل التنازع انتهى ومراده كما قاله الفاضل الرودائي بحشي التصريح التنازع المعنوي الذي
هو مجرد الطلب في المعنى لا العملي بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف مثله
متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من ان التنازع لا يكون الا في فعلين متصرفين
او اسمين يشبهانهما كالمشتق ومادة كذا ليس كذلك اي لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان
على انه سياتي ان المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن
وافق على ذلك هذا البعض وح لا يدل ما سياتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي
المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من اصله والرفع الاعلاء والمراد به
هنا الاظهار والاعزاز بما ضي العزم من اضافة الصفة الى الموصوف اي العزم الماضي قال في
المصباح عزم على الشيء وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله انتهى لكن سيذكر الشارح قبيل
باب التنازع ان عزم لا يتعدى بنفسه وان قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى

والابواب تخييل والفتح ترشيح
ويذكر الفتح وانما ... جانب
والكتاب ...

٣ متعلق بمحذوف صفة للصلاة
والسلام اي الكائنتين على
من رفع ... الخ

تنو وا والماضي اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر اي نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض اي
قاطع فيكون قد شبه في النفس العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل قواعد الايمان تخييل
وهو الظاهر ان يراد بالايمان التصديق القلبي فيكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق
بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبني عليه غيره كعقايد
التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليها او جميع ما وجب الايمان به سواء بني عليه غيره ام لا فيكون في التعبير
بالقواعد تغليب او البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل ان يراد به الاسلام لتلازم الايمان
والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة
في حديث بني الاسلام على خمس وعليه ففي الكلام تلميح الى هذا الحديث وخفض بعامل الجزم الجزم
القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلي من وصف الآلة بعمل الشيء به فان قلت
عامل الجزم لا يخفض في العربية فلا تتم التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه في العربية وانما
ورد مما يخفضه الذي لا يقع في العربية للاشارة الى ان ما وقع منه صلى الله عليه وسلم امر خارق ما
الفه البشر خارج عن طوقهم كلمة البهتان البهتان الكذب والمراد منه هنا الكفر او مطلق الباطل
والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية محمد بدل من من او عطف بيان وقوله
المنتخب اي المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل او عطف البيان على النعت مع ان النعت
هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها من خلاصة معد ولباب عدنان خلاصة الشيء
بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففي عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولد
عدنان لصلبه قال الجوهري وهو ابو العرب وعدنان اخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب
ابن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر
ابن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد وعدنان ويحتمل انه اراد بمعد وعدنان ذرية
معد وذرية عدنان المسماتين باسمي ابويهما وانما اخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه
لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه
منتخبا من خلاصة معد ولا عكس احرزوا اي حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من
عادة العرب ان تغرز قصبة في اخر ميدان تسابق الفرسان فمن اعدى فرسه اليها واخذها عد
سابقا ففي الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن ناواهم من الاحياء بحال
السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف او استعارة
مكنية ان شبه في النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار اي الميدان
تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا او استعارة مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق
وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان اما معناه الشرعي المبين في حديث جبريل

بقوله

بقوله عليه الصلاة والسلام ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك او مطلق الطاعة
وهذا اقرب وابرزوا اي اظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل ان المراد المضمر المستور
الذي كان له قصة وشان عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل
ان المراد ضمير القصة والشان الاصطلاحي الواقع في قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ففي الكلام حذف
مضاف اي مفسر ضمير الخ لان الذي اظهروه مفسره وهو لا اله الا الله او مجاز مرسل علاقته
المجاورة حيث سمي المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها بسنان اللسان ولسان السنان
السنان نصل الرمح والتركيبان اما من اضافة المشبه به الى المشبه اي اللسان الذي كالسنان
في التاثير والسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله او من الاستعارة بان يكون شبه في التركيب
الاول كلام اللسان بالسنان في التاثير وشبه في النفس السنان في التركيب الثاني بالانسان في
صدور الفعل العظيم عن كل واثبت له اللسان تخييلا او شبه طرف السنان الذي به الجرح باللسان
في كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لانه ليس من
معاني اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفي قوله بسنان الخ من انواع البديع العكس
وهو تاخير المتقدم وتقديم المؤخر كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته
على انواع اخرى كبراعة الاستهلال كالتورية في الفتح والرفع والماضي ونحوها والطباق في الرفع والخفض
والايمان والبهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق في الاكد والجد والتحقيق والتدقيق
والحل والملل وكذا بين الادراج والابلاج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس
بينهما مضارعا لما سياتي والجناس المضارع في خلد وعلا والفرق بين الجناسين ان المختلف ان كان
بحرف بعيد المخرج فاللاحق او قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج ان يختلف الحرفان في جنس المخرج
ومعنى قربه ان يتحدا في جنسه ويختلفا في شخصه فهذا اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على ارجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر
الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال اتقان المشير او السامع اياه حتى كانه مبصر عنده وهل استعارة
اسم الاشارة ونحوه اصلية او تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات والفاء واقعة في جواب
اما وجواب الشرط لا يكون الا مستقبلا وكون الالفاظ المذكورة شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل
فلا بد من تقدير اقول بعد الفاء كما افاده في التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل التاليف وجعل
الشرح بالمعنى اللغوي على انه مصدر بمعنى الكشف اي خارجا لم يحتج الى التقدير لان الشرح الخارجي
المدلول على هذا الشرح الذي هو محط الجزاء مستقبل ح بل قال الروداني في حواشيه على التصريح
انما يحتاج الى التقدير لو اريد بالشرط الذي تضمنته اما التعليق مع ان المراد منه مجرد استلزام
شيء لشيء ولو سلم فالتعليق قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فيكون هذا منه
انتهى نعم فالدس يندفع بتقدير العلم الاشكال آخر وهو ان كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا

ثابت حدا ولم يجد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية انتهى
وهو مبني على ان الظرف من متعلقات الجزا كما هو الاحسن مع ان هذا الاشكال الاخر يندفع
بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوي لصحة تقييده بالبعدية على انه يرد على تقدير
القول ان حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن في الهمع ما يدل على
ان بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سياتي بسطه في محله فتنبه لطيف بمعنى
لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات بديع فعيل بمعنى
المفعول اي مبتدع اي مخترع لا على مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال و
المراد انه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويجي بديع بمعنى مبتدع ومنه بديع السموات
والارض على الفية ابن مالك متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق اي دال على الفية
ابن مالك اي على معانيها او على بمعنى لام التقوية متعلق بشرح بمعنى شارح اي كاشف
كما قاله البعض وفيه انه يلزم على هذا الفصل بين المصدر قبل استيفاء معموله او بمعنى لام الاختصاص
متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية او شبه الشرح والمتن بجسم مستعل
وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييل مهذب الخ التهذيب التنقية والمقاصد المعاني
والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف اليهما او منصوبان على التشبيه بالمفعول
يمتزج بها الخ في الكلام مبالغة والا فالمزج الخلط بلا تمييز مع ان الشرح والمتن متميزان
واشار بهذه السجعة الى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن وبالسجعة الثانية الى ما
زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع الفاظ المتن
امتزاج الروح اي امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم ان شرحه للمتن كالروح
للجسد وان المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح لانا نقول
مقام المدح لا ينظر فيه الى امثال هذه المفاهيم وحل بضم الحاء وكسرها لا من حل بمعنى
نزل يجوز في حاء مضارعه الوجهان كما في القاموس وبهما قرئ في السبع قوله تعالى فيحل عليكم
غضبي فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير واما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر
فقط وحل بمعنى فك فحاء مضارعه بالضم فقط منها قال شيخنا السيد حال اي كائنا منها
لان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسداء اي كائنة من الاسداء انتهى ولعل معنى كائنا منها
وكائنة من الاسداء منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسداء لا يبعد ان من في الموضعين بمعنى في
لا يقال الظرفية في الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها كانه حل فيها وقوله محل الشجاعة
اي حلوله فالمحل مصدر ميمي اي محلا لحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة
لاختصاص الملكات بذوي العلم تجد نشر التحقيق الخ النشر الرائحة الطيبة والحقيقة
يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسالة بدليلها مع رد قوادحه و

الادراج

والادراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء او فتحها ما يكتب فيه كما في القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع
عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا للتزكية كما في المصباح ففي كلامه
استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق في نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح
قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب اي من عبارات ادراجه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى كانه
من العبارات الى محالها المكتوبة فيه ويدر التدقيق الخ البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات
المسالة بدليلين او اكثر وعلى اثبات دليل المسالة بدليل وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة والابراج جمع
برج وهو احد اقسام الفلك الاثني عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج الذي هو جمع قلة مع انها اثنا
عشر لمزاوجة ادراج ويشرق بضم اوله وكسر ثالثه مضارع اشرق اي اضاء او بفتح اوله وضم ثالثه مضارع
شرق كطلع وزنا ومعنى وعلى كل ففي كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروي وفي كلامه
استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة بكمال الاقمار بجامع الكمال والبدر
تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء في العلو
والمتانة وذلك ان تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات اي المعاني الدقيقة اي
شبهت بالابراج في ان كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعاني والابراج محل للكواكب وتخييلا
لاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات بالسموات في الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد ان هنا
ايضا قلبا اي من اشارات ابراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى خلا من الافراط الخ الافراط مجاوزة
الحد والتفريط التقصير اي خلا من الافراط في التطويل وعلا عن التفريط في تادية المعاني وعبر في جانب
الافراط بخلا وفي جانب التفريط بعلى لان التفريط اخس فهو احق بالتباعد عنه الذي هو المراد من
علا واخر هاتين السجعتين مع انهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات
على النفي وشرف الوجود على العدم والمل والخلل وصفان لازمان لان المراد الذي شانه الملال والذي
شانه الاخلال وكان ينبغي ذلك قواما اي عدلا وافرد اكم الاشارة مع رجوعها الى شيئين الافراط
والتفريط لتاوله بالمذكور والمرجح للافراد الاقتباس وقد لغيته اي بحثت وانما اثر التعبير بالملقب
لما في هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب ولم ال مضارع مبدوء بهمزة متكلم تليها الف منقلبة
عن همزة ساكنة حذف منه الجازم لامه التي هي واو وماضيه الى كعلا ومصدره الا كالالو بمعنى التقصير
او الترك او الاستطاعة الو كدلو والو كعلو كما في القاموس وان كان بمعنى المنع الو كدلو كما في حاشية
شيخنا السيد لكن في حاشية سم على المختصر وحاشية خسرو على المطول ان المنع معنى مجازي مشهور
للالو لا حقيقي ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا اي اجتهادا منصوب على التمييز
محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادي او حال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول به وعلى الاخير مفعول
الثاني وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير لم امنع احدا جهدا وعلى الابقاء ان الكون
من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل مجتهدا خبر بمعنى جاهدا والذي يوخذ من القاموس والمختار ان الجهد
بمعنى الاجتهاد او المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم ويهذبه عطف تفسير له

شيخنا   وتعرض به عطف لازم   والله اسال الخ سال ان كان بمعنا استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله
مفعول اول قدم لافادة الحصر او للاهتمام لعظمته وان يجعله مفعول ثان وان كان بمعنا استفهم تعدى للاول بنفسه
وللثاني بعن نحو يسالونك عن الانفال او ما بمعناها نحو فاسال به خبيرا اي عنه   سليم اي سالم من الحقد والحسد
ونحوهما   وما توفيقي الا بالله استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم الالة فلا يحسن ضربت
بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربه من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقي الا من الله
وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه على تقدير مضاف وان التوفيق مصدر المبني للمجهول حيث قال
اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه افاده ابن قاسم   عليه توكلت اي اعتمدت في جميع اموري كما يؤخذ من حذف
المعمول اوفي الاقدار على تاليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد في بعض الامور على غيره   انيب
قال المحدفيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعي متعلق البسملة المقدر نحو اؤلف وتاليف فاما   اي ارجع
كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفي بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وانه بجملة الحكاية ولم يرد كنها خوفا من الريا
لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم والاخلاص ضربا بالانتفاع بكتبه وهذا انسب من
مراعاة الحذر من الريا خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المص ولم يقدمها على البسملة ايضا ليحصل لها بركة البسملة
ولئلا يفوت الابتدا الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليتبع اسمه بين الجليلين المتحيل فيحيط به بركتهما فاحفظ
العلامة معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر في انواع
من الفنون فان اشتهر بحمد انه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم   جلال الدين هذا
لقبه اي مجمل اهل الدين فان جليل كل من جال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل احدهما اسما والاخر لقبا تحكم قلت
يؤخذ جواب ذلك من باحثه بعض المتاخرين ونصه والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان
وان ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فمن اسمه محمد او ذم كانف الناقة
فيمن اسمه ذلك فلقب او كان مصدرا باب كابي عبد الله فيمن اسمه ذلك او ام كام عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية وعلى
هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه امير افريقية في تكنيته ابا القاسم مع النهي عنه فاجاب بانه اسمه
لا كنيته نقله شيخنا عن الشنواني وحاصل الجواب ان الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء
والظاهر ان الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جلال الدين فهو اللقب   ابو عبد الله
ابن مالك قد يتوهم من صنيع الشارح انه جرى ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن
وحذف الف ابن مع انها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبرا لمحذوف
فان قلت في قول المص هو ابن مالك الباس لايهامه ان مالكا ابوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود
هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه في اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها فالمص وايضا
فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم والاكثر حذف الف مالك العلم وان كان رسمها ايضا جيدا ومنه رسمها في وناديوا يا
مالك في المصحف العثماني ويجب رسم الف مالك الصفة كالذي اخر البيت وامارحم مالك اليوم الدين ابدونها في
الخط العثماني لا يقاس عليه مع انه لا بد على قراءة مد بدون الف   الطائي نسبا ياتي في المتن ان قياس الطائي بسكون
شذوذ النسب   الجياني منشا نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس اقليما ليكون للتاخر فائدة وجواب شيخنا
السيد

السيد بانه قدم الجياني اهتماما بالاخص بخير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تاخير قوله الاندلسي اقليما
لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح
ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة ثم قال وهي جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية
وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى ان اول من عمرها بعد الطوفان اندلس
ابن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه انتهى من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض ان
الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله ثم اخذها المسلمون فمنها ما اخذ عنوة ومنها ما اخذ صلحا ثم اسلم بعض اولئك
النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ما قاله المعيار ببعض حذف اي ثم بعد مدة طويلة اخذها النصارى ثانيا هذا ونقل
بعض الطلبة انه رأى نصا بضم الهمزة والدال   ووفاة كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والاحسن
لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره ببلدة فاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة عن
المحول بناء على ما ذهب اليه كثير كابن هشام ان تحويل تمييز النسبة اغلبي كالمحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع
كلامن تمييز المفرد وان قال شيخنا انه تمييز المفرد عين متميزه في المعنى وان ما هنا ليس كذلك   عام اثنين الخ اي
عام تمام اثنين الخ   احمد بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر
الاتيان بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر احمد لان مقتضى
الظاهر ان يعبر المتكلم عن فعله او قوله بالمتكلم ولفظ احمد هو المقول للمص فهو الذي يحكي ما قال وشرط الالتفات
ان يكون التعبير الثاني خلاف مقتضى الظاهر كما في المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو قال اني عبد الله فتنبه
انا زعيم فاعرفه ولا تكن اسير التقليد   ربي الله خير مالك ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة
الى انه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه العام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليقه الحكم بالمشتق
يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربي وهو اولى هنا لذلك ولان المالكية
مذكورة في قوله خير مالك الا ان يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المص وخير افعل
تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال ويظهر لي انه من الخير مصدر خار يخير اي تلبس بالخير او من الخير بكسر
الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الاول ومالك الثاني الجناس التام اللفظي لا الخطي لان الاسم الاول بغير الف
كما هو الاكثر في مالك العلم فان رسم بها كما هو جيد ايضا كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول
على الحالة الثانية   الجليل صفة كاشفة او مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاصه في اثنائه بالجليل
والعز بن عبد السلام القائل بعموم الجليل والمشتر   بحيث لعظمته لا يبعد انه اشارة الى قوله خير مالك وان قوله
وجزيل نعماته اشارة الى قوله ربي لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا ان يقال مما تقدم والجلال
العظمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح
لانه وان اقتضته مناسبة كلمة قوله وجزيل نعمة يحوج الى تاويل الجلال بالجليل   وجزيل نعمة من اضافة الصفة
للموصوف قال البعض واشار اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي هذا النظم اثرها انا دها لا نه ليس اثرا
للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من افراده اه ولا يتعين ذلك بل يصح ان تكون النعمة بمعنى المنعم به ويترتب عليها ذلك كنعمة
العلم والفهم والقدرة على التاليف فانه يترتب عليه هذا الاثر   واختار صيغة المضارع اي على الجملة الاسمية والماضوية

المثبت لا حاجة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنع لا يتاتى هنا لما فيهما من الاشعار اي بواسطة غلبة
الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددي اي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصدا الخ وقوله التجددي الحاصل
من تجدد الحمد مرة بعد اخرى وهكذا او الموصوف بتجدده كذلك اي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددي
اصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم او بواسطة
غلبة الاستعمال كما هو الراجح والثانية لا تفيد الاستمرار اصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد اخرى وهذا وان
افادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية ابلغ او المضارعية والتحقيق ان كلا ابلغ من الاخرى
من بعض الوجوه فالاسمية ابلغ من حيث تقييد الصفة المحمود بها فيها وهي ثبوت الحمد لله تعالى اذ المعنى الحمد لله الحمد
ثابت لله والمعنى او وقع في النفس والمضارعية ابلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وبعضها الاعم من تلك
الصفة لان معنى احمدك اثني عليك بالجميل وصفاته تعالى جلية كلها وبعضها فالمضارعية اكثر فائدة والمحمود
عليه بمعنى التربية المفهومة من قوله ربي على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح
بالمالك من ان كلام الشارح ربما يقتضي ان المص اوقع حمده في مقابلة نعمة مع انه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بانه
يمكن ان يقال المراد المحمود عليه الذي يغلب وقوع الحمد في مقابلته دائما توكيد لقوله لا تزال التجدد وقوله كذلك لا
تاكيد لقوله كما نحمده بمحامد لا تزال التجدد اعتراض اعترضه البعض كشيخنا بانه سيصرح بان الجملة انشائية
معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لان الحمد الانشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فاين التجدد وانما يظهر ذلك على
جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بان اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلي الثابت لها قبل نقلها الى
الانشاء وكانه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بان ذلك
الاشعار على سبيل التوهم والتخييل فافهم وايضا هو مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله
او بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول ارجع الى التعليل رجوعا وعلى الثاني
اقول راجعا الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا
جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا قاله شيخ الاسلام زكريا فهو الغاء للتعليل كما علم مما مر
آنفا والضمير للاختيار المفهوم مما قوله واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية
دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول ولهذا قدمه على هذا الى الاصل اي اصل الجملة الاسمية
فحذف الفعل اي وجوبا ان ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا ان
ذكر وحده كما سياتي في باب المفعول واطلاق شيخنا الوجوب في غير محله ثم عدل الى الرفع هذا يقتضي
انه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدا لان بقاء النصب
صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في
افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به في باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل مع النصب
وان صرح به الرضي في باب المصدر وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل
ليوافق كلامه في باب المصدر لكن ان وجد ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية
هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والاسمية

التى

٦

تنبيه

التي خبرها فعل التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل
ويكفي لعمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت ايضا ولئن سلمناه فمحل افادة الاسمية التي خبرها فعل
للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزي لقصد الدلالة اي المقصود هو الدلالة
ولو حذف قصد لكان اخصر هذا اذا اريد بها دخول اللام العلة الغائية فان اريد السبب المتقدم على المسبب فقصد
على حقيقته ويحتاج اليه والثبوت ان اريد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول
فكان الواجب حذفه وان اراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه لقصد الاستغراق
اي شمولا والا فقد يكون لقصد العهد او الجنس والله علم اي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه
في رسالتنا الكبرى في البسملة وسياتي في المعرف باداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية
الواجب الوجود وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى لا لاعتبارها قيدا والا
كان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه للذات المعينة على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب
الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله اي لذاته يحتمل وجهين الاول انه
تقييد للوجوب للموجود والمعنى اي الموجود لذاته والثاني انه تقييد للوجوب اي الواجب الوجود لذاته اي ليس وجوب
وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلق علم الله بوجودها غير الله بالنصب صفة لاحد او حال منه صير يسمى وهو
عربي عند الاكثر وقيل معرب واصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال ال
وقد ذكر الخ مسوق للتعليل لكونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة ان من احب شيئا اكثر من ذكره قال ولهذا لم يذكر
في القرآن الا في ثلاثة مواضع اعترض الناس عليه بان العلة لو كانت علة الاعظمية لكان اسم المهيمن اولى بها لانه
لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة
فقط لا نقول يلزم ان لا يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلمنا انه قال لانه لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع
قلنا ليس قصده التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بانه في الثلاثة
وهو ما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال هو في ثلاث سور في البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على الجمهور
القائلين باعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه والعلم اي بالاسم الاعظم او بكل شيء تنبيه
الذي حققه العصام في الرسالة الوضعية ان اسماء الكتب من علم الشخص وانها مما الوضع الشخصي الخاص
لموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا تتعدد الا بتعدد التلفظ
وذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والفعل وضعا شخصيا
لا نوعيا لجعل الموضوع امرا متعينا لا متعددا اه ومثل اسماء الكتب اسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم
وكثير من الناس يضمها الخ بل واسماء العلوم لان مسمياتها وهي الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد
التعقل وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره ايضا ارباب العربية هذا هو المتجه عندي وان اشتهر الفرق فتامل
والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث السابق قيل او على بحث بديهي فالترجمة
به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد
بها مطلق الايقاظ الذي هو المعنى اللغوي اوقع الماضي موقع المستقبل اي على سبيل المجاز وقرينة هذا
المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل واستعين الله الخ وكون المراد واستعين الله على اظهار القيمة او الانتفاع

بعا فلا ينا في تاخر الخطبة عن المقصد خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أي الذكر يحصل في الخارج منزلة ما حصل
اي في الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى بقوله اما اكتفاء اي في التنزيل بالحصول الذهني يعني انه لما
حصل في الذهن قوله نزل منزلة ما حصل في الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله
او نظرا اي في التنزيل الى ما قوي عنده الخ يعني انه لما قوي ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا في المستقبل
وقربه نزل منزلة الحاصل في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الش في العلتين اما الحصول
مقوله ذهنا او تحقق حصوله خارجا عنده لكان اخصر واظهر والذي اراده ان التنزيل في كلام النحاة بمعنى التشبيه
في كلام البيانيين وانه لا خلاف بينهما الا في العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وان التنزيل
عند النحاة في مثل الماضي بصدده لا يكفي عن التجوز في اللفظ بل يقتضيه والا لزم انهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل
في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد في الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد
او باطل وبعد اعمع ما قرر نا به او لا كلام الش يبطل اعتراض البعض على الش بما حاصله ان قوله او قع الخ لا يصح
لا على طريقة النحاة لانا لا نجوز في مثل ذلك الا على طريقتهم انما هو التنزيل ولا يجوز في الماضي فهو واقع موقع
المستقبل ولا على طريقة البيانيين لانه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه احد المصدرين بالاخر
واستعارة الفعل الا ان يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بان قول الش اما اكتفاء الخ لا يصح
ايضا لان الاكتفا المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس من تحقق الحصول اي وجوده وثبوته وليس
المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ما قوي عنده فتامل معترضة بكسر الراء ونعتها على الحذف
والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المص عن غيره ممن اشاركه في اسمه وجوز جماعة كونها
كونها استينافا بيانيا لا يخفى كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير فنكره وهو بعيد وجوز
بعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة واندفع
بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت او نعتا او حالا لانه لما اورد على المص من انها من قطع النعت
وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم انها من قطع النعت نقول يكفي في جوازه تعين المنعوت
ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت لمدح او ذم او ترحم
فائدة يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو او الفاء لا بثم ولفظ رب نصب اي منصوب ويصح قراءته
بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد تقديرا الخ فقد اجتمع في احمد نوعا الاعراب اللفظي في احمد
والتقديري في رب والمحلي في الياء والفرق بين التقديري والمحلي ان المانع في الاول من ظهور الاعراب قائم
باجزاء الكلمة وفي الثاني قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد بدل من رب وكون المبدل منه في نية الطرح غلبي
كما قاله جماعة او بحسب العمل لا المعنى كما قاله اخرون او معناه كما قاله الرضي انه مستقل بنفسه لا متمم
لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله او بيان اي لرب لانه اوضح منه ورجح كونه بدلا من جهة ان البدل على نية
تكرار العامل فيكون حامدا في عبارته مرتين ورجح الثاني من جهة ان المبدل منه توطئة للبدل وفي حكم
الطرح غالبا بدلا وطاله كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لان بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام
الذي نقله عنه المعرب امتناعها مع انما في جعله بدلا من رب لان جعل العبد بدلا من محالفة الجمهور لما نص نعتوه
البدل وما في جعله بدلا من الله ان جعل العبد بدلا مما مخالفتهم في منعهم الابدال من البدل وكونه حالا اي لازمة

فيه

فيه كما قاله سم ايهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو امدح وموضع الجملة اي جملة
احمد ربي الله الخ مما لك اي والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الش عند قوله واستغفر الله في الغيبة وعبارة
السندوني وجملة احمد ربي الخ الكتاب في محل نصب لانها محكية بالقول اه ويظهر لي حمل الاول على ملاحظة الحكاية
اي فيكون المفعول هو جملة احمد فقط وما بعده عطف عليه واما على الثاني فيكون محله من الاعراب محكوما عليه
بانه منصرف من الحكاية وجعل كل كلمة مقولا مستقلا وحمل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار
كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يجعل مفعولا به ليجري على القولين كونه
مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول ومعناها الان قد عرفت في الكلام على قول الش اما
بعد حمد الله انها يصح كونها جارية معنى ويكون جامدا اضنا مصليا هذه الحال وان كانت مفردة الا انها
في قوة جملة اذ انها آلية او جزئية على ما مر عند قول الش اما بعد حمد الله الخ فادة سم ويلزم على الوجه الاول وقوع
الانشاء حالا وهو ممنوع فتامل وانما لم يات بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق
به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد احدهما عن الاخر بل ما ذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو
بعد مدة طويلة كان اتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عند من وفاق الحافظ ابن حجر والاية لا تدل على طلبهما
لان الواو لا تقتضي ذلك اي رحمة اي اللائقة بمقامه فالاضافة للعهد بتشديد الياء من النبوة
الخ هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النباء بالتحريك وهو الخبر وانا اقول يصح
ان يكون المهموز من النبا بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس من انه يقال نبا بالهمز سهلا
ممتنع اي ارتفع بل هذا اولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وان يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من
النباء بفتح الباء او سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبي من النبوة يكون واوي اللام واصله نبيو اجتمعت الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء اي الرفعة فيه مسامحة اذ
النبوة المكان المرتفع وكانه على حذف مضاف وموصوف اي المكان ذي الرفعة
نباءه فلا يرد ان النبي على الاصح لا يشترط فيه ان يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه لانه يخبر عن الله اي طريق
من الاول والثاني ان يكون بمعنى اسم الفاعل وان يكون بمعنى اسم المفعول فعلى الاول الخ يصح على كل
بان الحالية تقتضي تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بانها انما تقتضي تقييد حمده في هذا المتن بهذه الحالة حال الاعراض
لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع منوية هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بان الصلاة
غير ممكنة في حال الحمد لاشتغال مورده بالحمد وفيه انه لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست
صلاة فالاولى انها مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض
ودفعه بعضهم بجعل الحمد بناء على جريه حملته على العرف لكن يرد عليه ان المامور بان يبتدا به الحمد اللغوي لا العرفي
لحدوثه بعده صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بان المعنى احمده بلساني واصلي بقلبي يرد عليه ان
الصلاة بالقلب حمد غير تلفظ لا ثواب فيها من الصفوة كذا بالتاء في نسخ وعليها فتذكير الضمير في قوله
بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من ان كل لفظين وضعا لشيء واحد واحدهما مذكر
والاخر مؤنث وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره وفي نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعده ظاهر
عليها وهو الخلوص من الكدر هذا يفيد ان معنى المصطفى في الاصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار

اي معناه المراد هنا لمجاورة الصاد اي لانها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء
والتاء اذا وقعت بعد احدها تقلب طاء اي اقارب النسب هنا تفسيره باتباعه في العمل الصالح وقد يدخله
الصحب فلا يلزم على الضم اهمالهم بل يكون فيه من انواع البديع التورية لا خصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو في
اصل الايمان لعدم ملايمته لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من ان اللائق في مقام الدعا تفسير الآل بعموم
الاتباع لست اقول باطلاقه بل المتجه عندي التفصيل فما كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسير الآل
باهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين اذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا او ما يستدعي
تفسير الآل بالاتقيا حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بانوارك وكشفت لهم حجب اسرارك
فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك
كما اهل دار كرامتك المستكملين صفة للآل والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كما حاصل زائد على الكمال
الحاصل عندهم والشرف بفتح الشين مفعول المستكملين او زائدتان للتاكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب
على التشبيه بالمفعول به او على نزع الخافض بناء على القول بانه قياسي وما يدل على الاثم قولا بقياسيته قول
الشمس الشوبري في حواشيه على التحرير الفقهي الراجح ان النصب بنزع الخافض سماعي اه او يقال ان المصنفين
نزلوه منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك او للضرورة كما سنح للطيبي اي الذين صاروا كاملين فهو
كذلك واستشكل كلامه بانهم لم يبلغوا شرف الانبيا فكيف يصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف
اللائق بهم او الكلام محمول على المبالغة اشارة الى انهم لعلو مرتبتهم في الشرف كانهم استكملوه وبعضهم
ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا اي كل شرف او كل مجد مثلا
وجعل البعض هذا اولى لما في الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا
مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بال الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع ان ذكر الشرفا بالضم بعد المستكملين
ليس فيه كبير فائدة لانفهامه الثاني من الاول قلبت الهاء همزة اي توصلا لقلبها الفا فلا يرد ان الهمزة اثقل
من الهاء مع انها قلبت الهمزة باقية في ماء وشاء ولعل وجهه انهم قصدوا بقلب هائها همزة جرى عليها الحاصل
بقلب عينهما الفا لان الهمزة اقوى من الهاء فتامل ولم تقلب الهاء ابتداء الفا لعدم مجيئه في موضع اخر حتى يقاس
عليه كما قلبت الهمزة هاء اشار بهذا التنظير الى ان الحرفين تقارضا كما في ادم وامن مثل بمثالين من
الاسم والفعل وقد صغروه على اهيل ضعف باحتمال انه تصغير اهل لا آل فلا يشهد للاول واجيب بان
حسن الظن بالنقلة يقتضي انهم لا يعتمدوه على التعيين الا بدليل وهو يشهد للاول ان قيل الاستدلال
بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم باصل ذلك الحرف المكبر على وجود
الاصل في المصغر اجيب بان توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو يغاير توقف العلم لجهة التوقف مختلفة
فلا دور ولا يضاف الا لذي شرف لا ينافي هذا تصغير الآل المقتضي للحقارة لان شرف المضاف اليه يقتضي شرف
المضاف فيكون الشرف باعتبار والحقارة باعتبار آخر وقوله الا لذي شرف اي معروف مذكور ناطق ومع
آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلان الاسكاف بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال وان سكوف لغة
فيه والجمع اساكفة فمنعه الكسائي والنحاس ولعل شبهتهم ان الآل انما يضاف الى الاشراف والمضمر
عندهم من الظاهر الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كغيره في الدلالة الا انه جار مجرى المحلى قال عبد المطلب

اي حين قدم ابرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة وانصر على آل الصليب يدل بظاهره على جواز اضافته
الى غير الناطق فينافي ما تقدم ويجاب بانه بمنزلة الناطق عند اهله او ان ذلك ارتكاب للمشاكلة واستعين
اي اطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كونه المقدور
بين القدرتين قدرة العبد كسبا بلا تاثير وقدرة الله ايجادا وتاثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة
الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل ليسهل افاده الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي واصلها استعين
بكسر الواو نقلت كسرتها الى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة
على استعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه ايضا للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قالوه في
اقرأ باسم ربك على بعض التقادير في نظم قصيدة قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة
لتجري عليه الصفة اعني الفية لكن في تسميته هذه الالفية قصيدة ما ستعرفه الف نقل شيخنا السيد
ان بعضهم اخبر بانها تنقص عن الالف ست ابيات فلينظر فان جماعة ممن التقى بهم اخبروه بعد التحري في عدها
بانها الف بيت او الفان لا يحذ بعده ولا يرد عليه انه كان عليه ح ان يقول الفينية لان علامة التثنية
والجمع يجب حذفهما عند النسب بناء على انها الف فيه لف ونشر مرتب من كامل الرجز وزنه مستفعلن
ست مرات والشطر حذف النصف بان يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى انها من كامله يكون مثلا
قال محمد هو ابن مالك احمد ربي الله خير مالك بيتا مصرعا اعني مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل
بيت شعر مستقلا وعلى انها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا واحمد ربي الله خير مالك
بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون
فيها قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة للزم وجود الاكفاء
والاجازة والاقواء والاصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك في
هذه الاراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخزرجية ومنه تعلم ما في قول الشيخ
قصيدة ويمكن ان يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض وفي كونها
من بحر واحد فتدبر والظاهر ان في بمعنى على فتكون لفظة في استعارة تبعية لمعنى على كما في ولاصلبنكم
في جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله او انه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا
لان الاستعانة قبل الفعل للتردد والمصنف جازم لشروعه في الفعل ولان الارتكاب التجوز في الحرف اسهل
في الفعل لا على قوله ان في بمعنى على اذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر
من كلامه التضمين البياني وهو تقدير حال يناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوي ظاهرا على البياني
للخلاف في كون النحوي قياسيا وان كان الاكثر على انه قياسي كما في ارتشاف ابي حيان دون البياني
لان الاستعانة اي اصل هذه المادة فلا يرد ان اعانة في الاية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة
اذا جاءت لم يشتمل الضمير مراعاة لمعناها وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها تتعدى الى المفعول لا بالاستعانة
وجرما محذوف تعلقه بما هنا متعدية اي الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وايا

كما في قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله واصبروا قال تعالى استشهاد على التعدية بعلى لا على الاستدلال
على المدعى من الحصر المذكور لان الاية لا تدل عليه معنى استخير ونحوه احسن منه معنى ارجو ونحوه لما
عرفت ان الاستخارة قبل الفعل للتردد اي اغراضه هنا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل بمهماته عطف
تفسير للمرادات اشار به الى ان مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في اخر الكتاب وان في كلامه حذف مضاف
ودفع بذلك المنافاة بين ما هنا وقوله اخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل وقد اجيب باجوبة غير هذا
منها ان ما هنا في حيز الطلب وما هناك اخبار بما تيسر له واما الجواب بان المقاصد اسم كتاب له فباطل
من وجوه ذكرها السيوطي في اخر نكته وصرفوا ما هنا الى ما هناك دون العكس لان ما هناك هو المطابق للواقع
لانه ترك في المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما بها اي فيها ظرفية المدلول في الدال
لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد تلك المعاني ويصح ان تكون
الباء سببية وصلة محوية محذوفة اي محوية لمتعاطيها بسببها محوية اسم مفعول اصله محوُويَة
اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت
الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة النحو في الاصطلاح الخ تعريف العلم احوال مما ينبغي تقديمه
الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فموضوع هذا العلم الكلمات العربية من
حيث عروض الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال او حال تركيبها كالاعراب
والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا في الكلام وفائدته
معرفة صواب الكلام من خطائه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطا
هو الفائدة ... في الاصطلاح اما مستقر متعلق بمحذوف صفة للنحو او حال منه
على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدا واما لغو متعلق بمعنى النسبة التي اشتملت عليها الجملة
العلم اي القواعد المعلومة اي التي من شانها ان تعلم لا ما علم بالفعل لان النحو حقيقة في نفسه
سواء علم او لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاول التعلق بين المصدر وما
اشتق منه وفي الثاني الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقة الاول لان اطلاقه على القواعد
المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة اي الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها
على استحضار ما كانت علمت واستحصال ما لم تعلم واما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة
وعرفا واما اطلاقه على فروع القواعد اي المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعلها القاعدة كبرى لصغرى
سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند
الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله البعض عن تركي الدين والمجاز على المجاز
عند البيانيين والاصوليين الا الاسدي كما في البحر المحيط في الاصول للزركشي فنقل شيخنا السيد
المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء في قوله بالمقاييس للتصوير وما ذكرناه من ان العلم هنا بمعنى
القواعد والباء للتصوير هو الذي ظهر لنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية
متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة او جعلناها للتصوير اذ لا يتصوران
بهما ولا الفروع وان قال به البعض لانه يلزم عليه ... تسمى تلك القواعد نحوا وفيه

٩

مافيه بكل الظاهر انها في النحو فتامل ومر ان المستخرج العلم المنصوص في الكتاب او السنة ان
بالمقاييس بمعنى لاصالة الباء الاولى كما في معاني جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به مما
القواعد الكلية من استقراء كلام العرب من اضافة الصفة الى الموصوف اي من كلام العرب المستقرا اي من
احوال اجزائه ففي العبارة حذف مضافين وان اول الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بها
العلم المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه الموصلة صفة للمقاييس وتوصيلها الى ... المقصد
الاول كان استنباطها من المصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من احوال اجزاء كلامهم
يقتضي سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضي تاخرها
عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع ان هذا
انما يرد اذا جعل الضمير في قوله اجزائه الى عين كلام العرب اما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان احكام ما
تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور اصلا لان السابق معرفة من المتاخر معرفته وحاصل الدفع
الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثاني اختلافهما باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد
علم المعاني والبيان ونحوهما احكام اجزائه المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام
النحوية التي ائتلف منها صفة للاجزاء والضمير في ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ولم
يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند امن اللبس وقال البعض نقل الراعي
في باب المبتدا والخبر عن افادة البهوتي ان البصريين فصلوا في وجوب ابراز الضمير بين ما كان المتحمل
للضمير وصفا او فعلا فاوجبوه في الاول دون الثاني انتهى وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من ان الفعل
كالوصف في الخلاف المذكور فعلم انه من تعريف النحو بما يشمل التصريف ما يرادف قولنا علم العربية
اي المراد بما يشمل النحو والصرف فقط للتخصيص بغلبة الاستعمال علم العربية بهما وان اطلق على ما يشمل
اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط
وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنها التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لا قسما براسه واضافة علم الى
العربية من اضافة العام الى الخاص لا قسيم الصرف هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتاخرين تخصيصه
بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بانه علم يبحث فيه عن احوال اواخر الكلم اعرابا
وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث يعرض لها الاعراب والبناء وهو مصدر الخ قال البهوتي انظر
هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى المفعول كما استعملوا المصدر كذلك او لا قال البعض لا مانع من
الجواز فكان عليه ان يقول هل وقع استعماله كذلك او لا واقول وقع في قوله تعالى هذا عطاؤنا
كما يفيده كلام البيضاوي وخصت بغلبة الاستعمال بهذا العلم اي صار علما بالغلبة عليه والباء
داخلة على المقصور عليه وجاء في اللغة لمعان خمسة زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كما في
نحو السمكة وذكر الكل معانيه اكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشيخ قيل لما كان المعنى
متقدما اخره عن الاصطلاحي وان كان الانسب تقديم اللغوي وسبب تسميته هذا العلم بذلك
اي سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافي ما مر الدؤلي ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية
وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو وقال في التصحيح وقد تظافرت اي تعاونت وتعاضدت

الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه اولا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري النشأ ومات وقد اسن وقد اتفقوا على ان اول من وضع التصريف
معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية اه وسماه من
الاعراب اي حيث قال الاسما ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذي يتفاوت في معرفته قال السيرافي
يعني اسم الاشارة الخ نفطا لنحو نا ابا الاسود روي ان مما ذكره ابو الاسود حتى وان وكان
وليت ولعل ولم يذكر لكن فامره الامام كرم الله وجهه ان يزيدها فزادها تقرب الخ الاسناد
التقريب اليها مجاز عقلي من باب الاسناد الى الآلة اذ الفاعل في الحقيقة الله تعالى وفي النظم المهم
اي الابعد من المعاني تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافي ان المناسب حمل افعل التفضيل هنا على
غير بابه ليشمل بالمطابقة البعد والبعيد لان البعد مقول بالتشكيك وما قيل من انه على ظاهره وتقريب
البعيد يعلم بالاولى ضعيف بانه لا يلزم ذلك لانها قد تهتم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد
الباء بمعنى مع لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها
للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعاني بالالفاظ الوجيزة التي
من شانها تبعيدها ولا اشكال في كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ في تهذيب الوجيز
وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب في هذه المبالغة لا الايجاز مع وجازة اللفظ
دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففي الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل
مع وجازته او انتحر بان الاتحاد انما يأتي اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح ان يكون
من الاقصى فيكون احد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن
ابن قاسم فيه ما فيه فانظره اي اختصاره ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه
جماعة وفي المصباح ان الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو اخص من الاقتصار
على هذا وتبسط البذل فسره الشارح بتوسيع العطا اي الاعطا بمعنى تكثير افادة المعاني ففيه استعارة
اما تمثيلية بان يكون شبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم
في كثرة اعطائه ووفائه بما يعد او مصرحة حيث شبه افادة المعاني ببذل المال والوعد ترشيح
او مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح وفسرا بالبذل اشارة الى
ما تمنحه اي الى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره اولا البذل بالعطا اي الاعطا ويحتمل ان هنا
اشارة الى ان المراد بالبذل المبذول وان تفسيره اولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلي وقوله
من كثرة الفوائد اي الفوائد الكثيرة بوعد متعلق بتبسط والباء بمعنى مع او سببية فان قلت الاعطا
بدون وعد ابلغ في المدح فلم تعرض للوعد قلت كانه لحكاية الواقع لان فهم المعاني منها لا يحصل
بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور الفاظها فكانها لتهيئها للفهم منها وتوقف
الفهم منها على ذلك تعد وعدا بالفهم كما ناجزا قال سم ويمكن ان يوجه ايضا التقييد بالوعد بانه
للاشارة الى عزة معانيها لان الموعود به تتشوف اليه النفس فتكون احرص عليه ويكون
هو اوقع عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع ووعد المنجز اي

عند

١٠

عند الاطلاق وحذفه اكتفاء لمخالفه باديه الخ فيه لف ونشر مرتب ونفقتها اي تطلب اي
من الله او من قاريها او منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلي من الاسناد الى السبب او الطالب
في الحقيقة ناظمها ويحتمل انه شبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة المكنية
واثبات الطلب تخييل ويحتمل انه اراد بالاقتضا الاستلزام على التجوز رضى كسر راءه سماعي
كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعله كفرح يفرح محضا كانه زاده تمهيدا
لقوله بغير سخط يشوبه ليتبع قوله بغير سخط يشوبه تفسير لمحضا وقوله يشوبه اي تخالطه بين ازمنة
الرضى او المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضى وعلى كل علم ان قوله وتقتضي رضى لا يغني عن
قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لاخذ الثار والمراد منه في حقه تعالى لازمه
وهو ارادة الانتقام او الانتقام فائقة اي عالية في الشرف وانما فاقتها لانها من بحر
واحد والفية ابن معطي من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها اكثر احكاما
من الفية ابن معطي الحنفي في حواشي الشيخ يحيى انه كان مالكيا وتفقه على ابي موسى الجزولي
ثم تشفع كابن مالك وابي حيان حين الخروج من المغرب اه ويحكى انه تحنفى بعد ان تشفع
الملقب بزين الدين يؤخذ منه مع قوله في الديباجة وقد لقيته بالجامع السالك ان اللقب يتعدد
وبالجزولي يسمى بالجامع العتيق هو كجامع عمرو بن العاص لاقترانه الخ رب اسم لما يشتمل
الاثنين عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها وسبك اي اخرج على سفينة
الخندق اي حرف الخليج الذي حفره عمرو بن العاص بامر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال
الى الحرمين متصلا بالبحر المالح ومولده سنة بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولد
مصدرا ميميا بمعنى الولادة اي كائنة في سنة ويرفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان في
فائقه اي في هذه اللفظة بقطع النظر عن حركة آخره من فاعل تقتضي او فعلها من الفية
لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف او من فاعل تقرب وتبسط الترب تقتضي خبر لمبتدأ
محذوف اي او الجملة حالية او استئنافية بالجملة اي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة
كما في المغني واوجبه بعضهم قال الحفيد والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مباركا في
الاية خبرا محذوف اي واحسن منه ان يجعله خبرا ثانيا ايضا بتسبق اي علي في الزمن واراد فائدة
وفي تقديم المعمول اشارة الى انه لم يحز التقدم الفضل على المتقدم الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل
من حائز ومستوجب حائز تفضيلا اي فضلا من اطلاق اسم المسبب على السبب او نحو مصدر
المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بان التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل
بالفتح ويمكن ان يدفع ايضا بان الحيازة في كل شيء بحسبه فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به
على وجه التعظيم له ولا يرد هذا على الجواب الثاني والثالث انه لا يلزم من التفضيل له على غيره انه فاضل
في نفسه عليه حتى يكون له كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله مستوجبا قال م
اوفيه

اي مستحقاً له ويحتمل ان السين والتاء للتصيير اي مصيّر الثنا واجبا علي لما يستحقه السلف الخ
لا يظهر انه علة لمستوجب لتقديم المص عليه وبهي السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله بسبق
مستوجب ايضا بل هو علة للعلية اي لكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف
اي لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان اخصر واوضح مصدر فيه
مسامحة لان الثنا اسم مصدر اثنى ويمكن ان يجعل كلامه على حذف المضاف اما صفة اي لازمة
او مخصصة على القولين في الثنا وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قوله عليه بمحذوف حال مما تناه
او بدل منه اي كائنا عليه او ثنا آتى عليه لا بثناء اي المذكور لاستلزامه وصف اسم المصدر قبل تمام
عمله في قوله او معمول له اي على انه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وانيب هو منابه اي
ثناءً كالثناء الجميل او على انه مفعول به له على التوسع باسقاط الخافض والاول اولى لان الثاني سماعي
على الاصح اي بحكم فسر القضا في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما في
شرح المواقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشيا على ما هي عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب
قال وتقديره ايجاده اياه فيما لا يزال على ما هي عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي فيرجع
الى التقدير اي عطيات الله به مع علمه من تغيير للفرد تحسينا لسبك قول المص وافرة مع ما قبله
من كلام الشيخ اي تامة افاد به ان وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدي يقال وفر الشيء
يفر وفورا اي تمّ ووفرته افره وفرا اي اتممته في قوله في درجات الاخرة الظرف لغو متعلق
بهبات وخص درجات الاخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعا لابن معطي بعد موته
انما يناسب ما دون درجات الدنيا قال في الصحاح بفتح الصاد ومعناه في الاصل الصحيح وثم
ما يكسر على صفة الجمع هي الطبقات من المراتب اي علمية او دينية فهو اعم من تفسير ابي عبيدة
قاله البعض ورد بجعل بعضهم كلام ابي عبيدة بيانا لما في الصحاح والمراد اي من درجات
الاخرة واشار بعضنا الى ان الاضافة في درجات الاخرة على معنى في وصف هبات الخ هذا تصحيح
لوصف الجمع بالمفرد وحاصله ان المطابقة حاصلة تاويلا فقوله اتاويه بجماعة اي وهو مفرد لفظا
وان كان جمعا معنى وان كان الافصح وافرات اي محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال
وان زائدة ويظهر لي في الجواب عن المص ان الافراد لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب
لمقام الدعا فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس لان هبات جمع قلة اي بناء على
مذهب س ان جمع السلامة للقلة والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني ان الجمعي
القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان في المبدا
مختلفان في المنتهى والمشهور ان مبدأ جمع الكثرة احد عشر فيكونان مختلفين في المبدا والمنتهى وعلى

هذا

وعلى هذا يأتي استشكال القرافي الذي ذكر انه لعشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو انه اذا قال له علي دراهم كان اقرارا
بثلاثة اجماعا وحقه باحد عشر لانه اقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان اجيب عنه بان الاقرار يحمل على العرف
واما على ما مر عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا استشكال وان افصح في جمع القلة الخ وجه ذلك ان العاقل منزل
اليه فاعتنوا بشأنه في المطابقة بخلاف غيره وطريق جمع القلة لغير العاقل جريه لقلته وقال شيخنا السيد المطابقة في جمع العاقل
وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها في جمع الكثرة لغيره لانه لا يخاطب على العاقل في حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك
في جمع القلة جبرا للقلة مما لا يعقل اي من جموع ما لا يعقل وقال تعالى الخ لما لم يصلح دليلا لكونه شرع ما قبلنا وهو
ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على ما رجحه في مذهبنا معاشر ان فهيم لم يتعل وقوله عطفا على مجرور اللام
وانما ذكره استيناسا لما عرفت اي مع ارتكاب خلاف الافصح ولان التعميم مطلوب قال م لعلهم في اللفظ
دون الكتابة ويبقى الكلام في انه هل يطلب التعميم في الكتابة ايضا وهو محل نظر اه اقول الاقرب الطلب قياسا
على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتامل الكلام وما يتألف منه اي والكلم بمعنى الكلمات
العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما اي هذا باب شرح الكلام الخ اشار الى انه شرح الكلام
وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام اولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر اسمائها وعلاماتها
فالشرح مختلف وللاشارة الى الاختلاف فصل بلفظ شرح في المعطوف على انه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير اعراب
وان اوهم صنيع الش لان شرح المضاف الى المعطوف عليه مسلط على المعطوف ايضا عند من ... فاذ ترجعه لان الصحيح ان
العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله وما ثبت واليه من ان الكلام خبر مبتدا محذوف تبعا للموضح
غير متعين اذ يجوز كما قال الشنواني رحمه الله تعالى رفعه على انه مبتدأ حذف جزؤه اي باب الكلام هذا الاتي ونصبه على المفعولية
بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفي قوله وما يتألف الكلام اشارة الى رجوع
ضمير يتألف في كلام المص الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز الضمير لامن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين
اقتصر للموضح قيل على التدريج لانه انسب بالقواعد وادفع في النفس بان حذف المبتدأ ثم جزؤه وانيب عنه شرح
ثم شرح وانيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه اقل عملا وعليه يحمل ان الكلام نائب عن الجزء فقط او عنه وعن الجزء والمضاف
اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمدة ولم ينب الكلام عن المبتدا على هذا القول اصلا كما لم ينب عنه على القول الاول
بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيء فتجويز البعض نيابته عن المبتدا على الثاني غير صحيح فتدبر
كله مما اتى بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التاليف في النحو كما صرح به في الخطبة للاشارة الى ان المص ترجمه لها
النحاة ايها النحاة اي مبنية على الضم في محل نصب باخص محذوفا وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لي
ان معنى قولهم على اللفظ انه ضم اتباعا للضم لفظا فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة ان النعت موافق لمنعوته في اعرابه ثم رايته عن بعض المحققين كما ياتي في محله
صوت يستعمل مصدرا لصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة
بالمصدر وهو المراد هنا افاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة
مشتمل على بعض الحروف من اشتمال الكل على جزئه المادي كما قال البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين او اكثر
فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد والعام على الخاص تحقيقا الخ تعميم في الصوت
فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف اي محقق تحقيقا او مقدر تقديرا او بمعنى محققا او مقدرا حال ونعلم من هذا التعميم

ان لماهية اللفظ افراد احقيقة وافراد امقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لا انه في المقدرة مجاز اه
ومن التحقيق المحذوف وهو ما قال البعض ليتيسر النطق به فان الضمير المستتر كما قال الرضي لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال
وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقول العربي في استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره انت انما هو تصوير
معناه تقريبا وتدريبا انتهى قال البعض وح فليس في اضرب مثلا الا الفاعل المعقول واكتفوا بفهمه من غير لفظ عن اعتبار
لفظ له قائم مقام اللفظ في جعلهم الكلام الملفوظ فجعله جزء الكلام المعقول وهو ليس من مقولة معينة بل تارة
يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول
بعضهم كالجامي ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي افاده العصام اه المستتر اي وجوبا
او جوازا فيما يظهر مفيد اي بالوضع كما اندفع ما اورد على التعريف انه يشمل اللفظ المفيد عقلا او طبعا
ان المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين فائدة
يحسن السكوت عليها مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما في المتن ليشكل
يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد
بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بان لا يحتاج في استفادة الغرض من اللفظ
الى شيء اخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه بالوضع الظاهر ان مراده الوضع
النوعي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ويجري في كلام ان يحتاج الى القصد لا نزاد رجحه
في ان فائدة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان
الاولى زيادته في التعريف ايضا ثم حمل الوضع على الوضع النوعي مبني على ان المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها
نوعي فهو المراد في التعريف فخرج باللفظ الخ بينه وبين فصل العموم الوجهي اخرج به من الدوال
مما يطلق الخ من الاولى بيانية والثانية تبعيضية اذ يطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل مقول وقيد
بقوله من الدوال مع ان اللفظ يخرج غيره ايضا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما في اللغة وغيره
يعلم خروجه بالاول والرمز اي به قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب او اليد او الشفة كما في المصباح فعطف
الاشارة عليه عطف عام على خاص وبالمفيد الخ اخرج به امورا خمسة وكان الاصوب ذكر المركب التقييدي
والمزجي مع ال خلاف والمركب الاسنادي المعلوم الخ جرى في اخراجه الضروري وغير المقصود من الكلام على ما
ذهب اليه المص ونقله في شرح التسهيل عن س والراجح خلافه كما ذهب اليه ابو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ
فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية او السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل او لا
قصدها المتكلم بالكلام او لا طابق كلامه الواقع او لا مصدر اريد به اسم المفعول اي الاسم حتى يخرج اللفظ حتى
يرد اعتراض انه جار على التعريف بل يلزم منه ان الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة
فاكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد ان اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي ليس فعلا
فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به
الخاة معناه الاصلي وهو الرمي مطلقا او من الفم فلا اشكال فتلفظ والخلق بمعنى المخلوق البناء على مجازيته لعدم هجر
معناه الاصلي وهو الايجاد اناهو في مجرد اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول ان يكون تمثيلا اي فقط وعليه
فهو خبر لمبتدا محذوف اي وذلك كاستقم وهو الظاهر اي من العبارة فلا ينافي ان كونه تمثيلا وتتميما كما اشار اليه

ابن

١٢

ابن الناظم اولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشيء
ايراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله فانه اقتصر في شرح الكافية اي والالفية خلاصة الكافية نظرا الى ان الافادة تستلزمها
اي لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ولا يرد الاعداد المسرودة لما تقدم من ان المراد بالافادة الدلالة
على النسبة الايجابية او السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به لكنه الخ استدراك على
قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه ايضا صرح بهما اما تصريحه بالقصد فظاهر
واما بالتركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما في شرح التلخيص بضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى او ما يجري مجراها بحيث
يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى ونحوه لشيخنا السيد تبعا للغزي بالنسبة بين الركنين وارجع بعضهم الاول الى
الثاني بتاويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف اي لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لا جزء
منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصفوي قال اليمني والشيخ يحيى ووقع الخلاف
ايضا في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام او داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان لا حاجة لها غير الكناية
طوالق الا هندا وعبيدي احرار الا زيدا دخلت والا فلا اه وسياتي لهذا مزيد بحث من الكلم اي الكلمات ومن تبعيضية
والكاف ومجرورها في موضع الحال من ضمير تضمن فزاد لذلك زاد بعضهم ايضا من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح اثنان
على ان يذكر احدهما فعلا والاخر فاعله واجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم
بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الاخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الاخر فلا يتصور
تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط في الكلام كما ان اتحاد الكاتب غير شرط في الخط افاده المص
لاخراج نحو قام ابوه الخ اي لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية
والنعتية وبهذا الصنيع اي التصريح باجزاء الماهية في الحد لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام اعترضه شيخنا السيد
بان الظاهر ان التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحد
ولو سلم انها التزامية فهجرها انما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد ينازع
فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت
اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا افاده شيخ الاسلام في اخر مبحث الكليات ردا
على ايساغوجي نقله عن الامام الرازي وما تم اي من هذا اي من اجل ان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام جعل الشارح يعني
ابن الناظم تتميما للحد اي من جهة الدلالة به على امرين يتضمنهما معتبرين في الكلام اي وتمثيلا ايضا من جهة انه يصدق به
المحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناظم في اخر كلامه فاكتفى على تتميم الحد بالتمثيل لان معناه انه اكتفى عن تتميم
الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما على انه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلم له ذلك لانهما
ان المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في اخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وان تسميته قول المص كاستقم
تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وافقه من الاعتراض على الشارح بان في اخر كلام
ابن الناظم ما ينافي ما اشتهر به البيان وان كان في الاولى كلامه ما يشير اليه فتامل والظاهر على كونه تتميما للحد ان كاستقم ظرف
مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو في موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت مما غير مقتضى مع انه
يضار به قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف وتقديره كفائدة استقم لان مقتضى هذا ان يكون كاستقم نعتا للمنعوت المحذوف
والاصل مفيد فائدة كفائدة استقم فعليك بالانصاف انما بدا بتعريف الكلام الخ جواب عما يقال لم بدا بالكلام مع ان الكلام

اجزاؤه والجزء مقدم على الكل و لهذا بدا كثير بالكلمة وحاصل الجواب انه راى كون المقصود بالذات الكلام وما قصد
الكلمات فلتالف الكلام منها والنكات لا تتزاحم كان التاليف الخ وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى
التاليف وقوع الالفة المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احدهما الى الاخرى او اضافتها اليها او وصفها
بها ونحو ذلك بخلاف ضم احداهما الى الاخرى بدون شيء من ذلك كقام جاء قاله الشنواني اي وليس المراد بها تناسبهما في المعنى لكل
بحجر نحو الحجر ماكول الكلم مبتدا الخ اي لا يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر
واعلم ان الشارح حمل الكلم في عبارة المص على الكلم الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه الاتي في غير موضع وان كان ما قدرته
اي الكلم الذي يتالف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لان ما تالف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤول
بتقدير مضاف ليوافق اكثر كلامه اي من اجزائه اي التي يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل ان المراد
بواحده مفرده الاصطلاحي الذي هو لفظ كلمة ويحتمل ان المراد به جزؤه اي جزء ما صدق الثلاثة باعتبار مفهوم
كلمة لا لفظها وتقديره جنس واحده لان جزءه فرد من افراد الكلمة وان انقسام الثلاثة باعتبار جنس الكلمة
لا فرد من افراده كانقسام الشيء باعتبار شيء اخر انقسام للاخر في الحقيقة فاتضح قول الشارح ان المقسم في الحقيقة الكلمة
الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وعجز عليه هنا وفيما ياتي فتنبه ولك
ان تستغني عن اعتبار واحد الكلم في تقسيم المص الكلم الى الاسم وفعل وحرف بان تجعل الكلم في كلامه بمعنى الكلام وترجع
الضمير في واحده الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات وان لانث الضمير فيصير المعنى واسم و
فعل ثم حرف الكلمات اي الانواع الثلاثة للكلمة واصل الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا اولى لعدم احواجه الى تقدير
لان القسم اي محل القسمة بمعنى المقسوم صادق الخ قال يس الصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى
فيقال صدق الحيوان على الانسان وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي فيقال هذه القضية صادقة في نفس
الامر اي متحققة من تقسيم الكل الخ تقسيم الكل الى اجزائه تحليل المركب الى اجزائه التي تركب منها وتقسيم الكلي الى
جزئياته ضم قيود لمشترك ليحصل امور متعددة بتعدد القيود والتقسيم حقيقي ان تباينت اقسامه وان فاعتباري
ليس مخصوصا بهذه الثلاثة اي باجتماعها اي تحققه بدون اجتماعها نحو زيد ابوه قائم والباء داخلة على
المقصور عليه وقوله بل هو صادق على كل ثلاث كلمات فصاعدا اي وان كانت من انواع الاسم فقط او من نوع الاسم والفعل
والحرف فقط والظاهر من كلامهم ان المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاث الفاظ
مهملة كلها او بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل لاجزائه ويكون جعل الثلاثة اجزاؤه باعتبار تركيبه من
مجموعها وان لم يتركب من جميعها وهو ظاهر اللزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع انه
باطل ودليل انحصارها الخ اخذ الانحصار من تقديم الجزء في قوله واسم الخ وانما تتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء لا
فيمكن ان يقال لا نسلم ان ما لا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف مطلقا وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف
هو الفعل فقط ان الكلمة اظهر مع تقدم المرجع لكن يتوهم عود الضمير الى الثلاثة اما ان تصلح الخ اما حرف تفصيل
وان تصلح في تاويل مصدر خبران على تقدير مضاف اي ذات صلوح او تاويل المصدر باسم الفاعل اي صالحة لان الكلمة
ليست الصلوح وهذا احسن من تقدير مضاف قبل اسم ان اي حال الكلمة لان المناسب للمقام اذ الكلام في تقسيم نفس
الكلمة لا في تقسيم حالها ولانه فوت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم ان يحتاج معه في صحة قولنا الثاني
الحرف الى تقدير اي ذات الثالث الحرف او الثالث حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح

وعدمه

٥٠

وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وان والفعل حيث قال ما رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
ما غير تقدير او تاويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد ان يقوم دون عسى زيد قياما وسياتي لهذا
مزيد بيان في اخر الموصول او بطرف ليس المراد الطرف الدائر الصادق بان تكون الكلمة مسندة وبان تكون مسندا
اليها بل الطرف المعين وهو ان تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثالث الفعل الذي الاسم اورد عليه ان من الاسماء
ما لا يقبله اصلا كالظروف التي لا تتصرف وكما يقع الاسناد اليه كالضمائر المتصلة واجيب بان الكلام باعتبار الغالب
افاده في الاشباه على هذا اي انحصار الكلمة في الثلاثة الا من لا يعتد بخلافه هو ابو جعفر بن صابر فانه
زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم اي كيفية تالف الاضافة للبيان اي كيفية وحالة
هي تالف وقوله بانه في موضع الحال والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق الاسم الملزوم على اللازم ووجه
الارشاد انه ذكر في التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم ان التاليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال
من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة اي التي يحسن السكوت عليها
اسمان اي حقيقة كما مثل به او حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر في الوصف كالعدم لانه لا يبرز في تثنية
ولا في جمع فلا يقال زيدان قائمان ثلاثة اسماء لا اسمان فقط واقل ما يكون منه ذلك اي التالف ظاهره ان
الكلام يتركب مما اكثر من اسمين او اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الاشارة الى رد ما اورد
عليه قول ابن الحاجب انه لا يتاتى الا من اسمين او اسم وفعل ويوافقه قول الرضي وكان على هذا يعني ابن الحاجب
ان يقول كلمتين او اكثر الا ان قال السيد قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما
اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد والاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال في محل اخر ان الكلام
انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلم
التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها لا تتعلق بها نحو وازيدا اعترض بان الاولى نحو ذا احد
لان التنوين حرف معنى ورد بمنع انه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لان التنوين مثل
والمراد بالمستقل ما يصح النطق به وحده الف الفاعلة وياء التصغير وياء النسب كالعدم في تسهيله او فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل
واسم يلزم فيه تقديم الفعل فتقديمه في الذكر انسب وقام زيد انما مثل بالماضي وفاعله الظاهر لان الماضي على
نفسه ادير بتقدير ان فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الصحيح لاشتراط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب
فلا ترد الضمائر المستترة ورا فاده في التصريح وناقشه يس بانه لا شك ان قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف شرط
المنفصلة صح وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال ولا نقض بالنداء اي الجملة الندائية فانه اي عند الجمهور
من الثاني اي المركب من فعل واسم لان يا نائبة عن ادعو وهو فعل واسم واما المنادى فهو فضلة لا تدل على حقيقة الكلام
لا منها حتى يقال ان يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني فان قلت قد سلفت ان ظاهر قوله واقل ما يكون
الخ ان الكلام يتركب مما اكثر من اسمين او اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من اجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا
لقوله هنا فانه من الثاني قلت لعله يشترط في الاكثر الذي يتالف منه الكلام ان تتوقف عليه الافادة نحو زيد ابوه
قائم وان قام زيد قت فلا يلزم عد المنادى من الاجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف افادة ادعو على ذكر المدعو
ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ ان يعطى جميع احكامه حتى يرد ان النداء انشاء وادعو اخبار على انه لا مانع من ان
يقال انما نابت يا عن ادعو بعد نقله الى الانشاء فتامل واورد ايضا الاما لانه كلام تركب من حرف واسم لان الا

التي للتمني لا جر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو وقال الدماميني
في قول المغني الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها ما نصه الباب مبتدا والثاني صفة له وفي
تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها
ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظرف واما حال من المبتدا على حد ما اجازه س في قولك لمية موحشا طلل
اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون ولان
العامل الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا
ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدا بما يقدر متعلقه معرفة اي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف
الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من العاجم المتاخرين وما ذكره في قول المغني في الكتاب يأتي
مثله في قول الشيخ في قوله ثم حرف اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام فيه ان هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها
فلا بين الاقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها وقوله ويكون في الاخبار
الخ فيه ان ثم ادل على التراخي المتاخر ذكرا قد يكون اشرف كما في اية لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة قال ولي ابحاث
ثم عن لي ان وجعلها للتراخي الرتبي بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام ان الكلم اسم جنس على المختار
لدلالته وضعا على الماهية من حيث هي وللبهوتي اعتراض مبنيا في كلام الشيخ نقله البعض واقره وقد عرفت سقوطه بما قررناه
سابقا عند قوله الكلم مبتدا فلا تغفل وقيل جمع رد بان الغالب تذكيره والغالب على الجمع تانيثه وقوله وقيل اسم
جمع رد بان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار انه اسم جنس جمعي والجمعي صفة لازمة لاسم الجنس على
الصواب قاله يس واعلم ان الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار بالعطف واسم الجمع ما دل على الاحاد دلالة الكل على اجزائه
والغالب ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادي ما دل
على الماهية لا بقيد قلة او كثرة كماء وتراب والجمعي ما دل على اكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر
وكلم قال اللقاني اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ولا يخفى ان ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما في الرضي في
باب الجمع من انه وضع للماهية واستعمل في الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعي استعمالا قال الروداني لكن يلزم كونه مجازا
دائما والظاهر انه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل في الجنس في ضمن افراده كما قيل وفيه انه لا يدفع التجوز لما قاله المحققون
من ان استعمال رجل في زيد ان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص فحقيقية وان كان بملاحظة
خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا مانع فيه اه واقول الاولى ان يقال انه غلب استعماله في ثلاثة افراد
فاكثر حتى صار حقيقة عرفية في ذلك فاندفع التجوز من اصله ولا يبعد حمل كلام الرضي على ما قلنا بان يكون معنى قوله
واستعمل في الجمع وغلب استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم اقول بقي ان تقسيم اسم الجنس الى
افرادي وجمعي غير حاصر لخروج منه ما ليس جمعيا ولا افراديا كاسد فتامل ثم رايت بعض المحققين زاده وسماه احاديا
وقيل لا يقال اي الكلم لانه المحدث عنه لا يطلق اسم الجنس الجمعي اي يقال على القليل والكثير هذا بناء على انه ما دل
على الماهية من حيث هي واما على انه ما دل عليها بقيد الوحدة ان يعم فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من الامثلة
ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا قال يس يجوز في ضميره اي الكلم لان مطلق اسم الجنس الجمعي
الكلم ولان من اسم الجنس الجمعي ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تانيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره الامران كنخل وكلم وكذا اسم

الجمع

الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التانيث كابل وخيل وجائزهما الامرين كركب كذا قال ارباب الحواشي وفي
غالبه خلاف نذكره ان شاء الله تعالى في باب العدد واحده كلمة قال سم اي واحد معنى الكلم كلمة ومراده بواحد
معناه جزء ما صدق عليه ويصح ان يكون مراد المص بواحده مفرده الاصطلاحي كما مر ومن المخلوقات اي ما ليس للعبيد
دخل فيه والا فالعبيد وصفته مخلوقان لله فاسم الجنس الجمعي قال البعض تفريع على قول المص واحده كلمة ا ه وفيه
انه لا تعرض في كلام المص لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه ان اسم الجنس الجمعي يفرق الخ فالوجه انه تفريع على
قول الش سابقا فالمختار انه اسم جنس جمعي مع قول المص واحده كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع ولك
ان تجعل الفاء فصيحة اي اذا اردت معرفة اسم الجنس الجمعي فاسم الخ والجمعي صفة لازمة كما مر هو الذي يفرق الخ اي
ولم يغلب تانيثه لتجزئه نحو تخم ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع واعلم ان فرق بالتضعيف والتخفيف في
الاجرام والمعاني وما نقل عن العراقي من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعاني لعله اراد به الاولوية لان
الفرق لما كان اظهر في الاجرام ناسب التضعيف عكس المعاني والا فاهل اللغة متواطئون على ان مثل كثرة وكثرة في المعاني
والاجرام مطلقا افاده الروداني فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم
واذ فرقنا بكم البحر قلت اريد في الاية الاولى افادة التكثير لمغايرته بالمخفف اذ لم ترد تلك الافادة وفي الثانية
لما كان البحر جسما لطيفا شفافا فهو كالمعاني اتى فيه بالمخفف وان حمل قوله غالبا اي الثانية واما نحو
الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ وزنج بكسر الزاي وفتحها طائفة من السودان وما قول
ظاهر موقول البعض لم يؤنث الخبر مع ان شروط التطابق موجودة لكونه في الاصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وان
اريد به هنا المقول لان اعتبار الاصل جائز في مثله انما يستقيم لو قال الش والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك
فليس بمستقيم والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا
فلا ينافي كلية الجنس المدلول عليه بال الداخلة على المحدود وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال ليخرج نحو الف
المفاعلة واحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التانيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المص
وذهب الرضي الى انه كلمات وتطلق في الاصطلاح وكذا في اللغة وخص الاصطلاح بالذكر لانه المراد او لانه وضع
الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب اسقاط في الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز
المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الش من ان هذا الاطلاق مجاز احد قولين والثاني انه حقيقة عند النحاة وان
المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على اخر الكلمة وان تغير بما لا
جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح ويجمع اي جمعا لغويا لا
اصطلاحيا فلا ينافي ما سبق من اختيار انه اسم جنس جمعي لا جمع كسدرة بسكون الدال واما بفتحها كغيره فجمعه سدرة
كقربة وقرب ويجمع ايضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما في القاموس وغيره وقوله
في كل ما كان على وزن فعل اي من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان اوسطاي وسط ما كان على وزن فعل
لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة اي زيادة على جواز الثلاثة فتجوز
الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان او فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الكلمة
فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الامثلة التي وسطها حرف حلق
قال السعد في شرح تصريف العزي نحو نعم وشهد اربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح مع سكون العين وكسرها

الخبر

وهذه اللغات جارية في كل اسم او فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق ومثل الاسم في باب نعم وبئس فان لم
يكن الفعل الذي على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا فتح فائه وكسر عينه او سكونها تخفيفا والقول اي المقول
على الصحيح مقابله اربعة اقوال ذكر الشارح منها فيما ياتي قولين والثالث انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف للفظ
حكاه السيوطي في جمع الجوامع لفظ دال المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية لانها ملفوظة بالفعل
بالنسبة لغيره تعالى والحكمي كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل او النوعي كالمركبات والمجاز
ومن هنا تعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره على معنى اي واحدا واكثر فدخل المشترك
والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المقصود من اللفظ عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا اي عم كلا من الثلاثة
عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع
الثلاثة بدليل قوله عاطفا باو فكل كلام او كلم او كلمة الخ وبدليل قوله اما كونه الخ وحمل الشارح عم على انه فعل ماض لتبادره
وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه
عم كلا منها وزاد لشموله نحو غلام زيد فحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله افعل تفضيل اكثر فائدة من
جعله فعلا وهكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه تعلم ما في كلام البعض فانظره ومثل جعله افعل تفضيل في البعد
بل ابعد جعله اسم فاعل حذفت الفه ضرورة واعلم ان عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب
تخفيفه لئلا يفسد الوزن وذا عكس اي بالمعنى اللغوي وقد بان للانسان من تعريف المص للكلام وتعريف
الشارح للكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان ذلك من تكلم المص على الكلام
والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فسقط ما نقله البعض عن البهوتي واقره من اعتراضه بقوله هذا انما قال الخ
وقد بان للناظر ان اعرب الكلم مبتدا خبره ما بعده لانه مستعمل في معناه الاصطلاحي وهو المركب من
ثلاث كلمات فصاعدا فان اعرب مبتدا خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح اشكل لانه بمعنى الكلمات النحوية وهي
الاسم والفعل والحرف مع ان دعواه ظهور ذلك الا ان على جعل الكلم في عبارة المص بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة
لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام ومجرد ان واحد الكلم كلمة مع
ان دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على اعرابه مبتدا خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة ايضا لجواز كونه
على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن اسير التقليد بينهما عموم وخصوص
من وجه والجار والمجرور راجع للكلام عموم وخصوص فائدة قال ابن جماعة الامرين الذين بينهما عموم وخصوص من
وجه معرفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره
ان المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل
والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين او اكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة
هذا المتعلق نظر اذ الظاهر انه يستغنى عن معرفته قد عرفت ان من تعريف القول على الصحيح احترز بقوله على
الصحيح من بعض الاقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافي انه احترز من اللفظ
على بعض الاقوال غير الصحيحة ايضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل ان في مفهوم قوله
على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم فكان
من حقه اي القول اي مما يستحقه او المص اي من الحق المطلوب منه اي على وجه الاولوية والا فاخذ الابعد في التعريف جائز

قوله

قوله اقرب من اللفظ اي الى الكلام لانه اقل عموما من اللفظ حتى صار كانه حقيقة عرفية يفيد انه لم يصر
بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلي وقال الفاكهي يطلق على اللفظ والراي والاعتقاد بطريق الاشتراك
لكن لا يعترض بهذا على من اخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد وكلمة بها كلام قد يؤم بمجموع هذا الكلام
جملة كبرى لان الجزء الثاني جملة وجملة قد يؤم جملة صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين
جزء الجملة بعده اي جملة كلام قد يؤم الخ جملة اسمية مركبة من مبتدا ثان وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول
وخبره بمعمول خبر المبتدا الثاني وهو بها للتنويع قال شيخنا على التنويع يقتضي انه اراد بها نفس
اللفظ اي ولفظ كلمة الخ وهذا ما قاله المكودي لا يصح لانه غير محتاج اليه فقط ويمكن الجواب ان يجاب بان لفظ كلمة
فرد من افراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو ومثله فكانه قال وفرد من
مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودي الا بعض تصرف احد من الكلم لو قال واحد الكلم لكان اوفق بقوله
وهو معرفة اي بالعلمية لان كل كلمة اريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على ما ذهب اليه السعد ومن تبعه من ان الالفاظ
موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتانيث
للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع الا ان يلتزم ان العلمية المذكورة تخصيصية
كما يعلم مما قررناه في اسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه اوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علميته
جنسية كما هو ظني تطلق لغة اي اطلاقا مجازيا كما في التصريح وغيره ويشير اليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو
من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من ان هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر على الجمل اي جنسها الصادق
بالجملة الواحدة والاكثر المفيدة قال يس ليس بقيد فان العلاقة الاتية تفيد ان اطلاقها على الجمل لا يختص
بالمفيدة وان اشتهر في كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم في الاطلاق بالفعل والذي تفيده العلاقة جواز الاطلاق
على الجمل غير المفيدة المفيدة لا اطلاقها بالفعل انها اي جملة رب ارجعون الخ قالها الشاعر النجيب
كلمة لبيد هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة واربعين سنة وقيل في اول خلافة
معاوية عن مائة وسبع وخمسين قيل انه لم يقل شعرا منذ اسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر في الاسلام
دهرا وكان يقول ابدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مدة خلافته انشدني
شيئا من شعرك فقال ما كنت لاقول الشعر بعد ان علمني الله البقرة وال عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة
درهم وقيل بل قال في الاسلام هذا البيت : ما عاتب المرء الكريم كنفسه : والمرء يصلحه القرين الصالح وقيل
بل هذا البيت : الحمد لله اذ لم ياتني اجلي : حتى اكتسيت من الاسلام سربالا الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب
اي جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط انه الواقع في الحديث
والجزء اصدق دون تمام البيت وهو وكل نعيم لا محالة زائل : واعترض بان نعيم الجنة لا يزول واجيب بانه قاله
قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة او لا دوام لها وبان المراد جائز عليها الزوال وبان المراد نعيم الدنيا لان سياق
القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم اي لابد وقيل لا حيلة وهو اي الاطلاق المذكور من باب
الخ اي فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترض شيخنا السيد بان السعد نص على انه يجب ان
يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل فلا يجوز اطلاق
اليد او الاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا ان يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء
عام لان الكلمة تعم سائر اجزاء الكلام هذا ويصح ان يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض

وحصلت له بذلك وحدة اشبه الكابة ربيئة القوم كذا في بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز
وفي بعضها بالهمز والتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم وابيت من الشعر قافية
لانها اشرف اجزائه وقد يسمون القصيدة الخ من ذلك قول معن ابن اوس في ابن اخته : اعلمه الرماية كل يوم
فلما استد ساعده رماني : وكم علمته نظم القوافي : فلما قال قافية هجاني : واستد بالسين المهملة اي قوي
كما في شيخ الاسلام وهو مجاز مهمل في عرف النحاة اي انهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام اصلا ومن هنا اعترض
على المص في ذكره حتى قيل انه من امراض الالفية التي لا دواء لها وقد طال سعيهم في دفعه بما حاصله ان اهمال
المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يذكره لان اهماله يوهم انتفاءه فينبه
التنبيه عليه ويكون تقدم عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد ان تدعو حاجة
اليه في تركيب او انه اراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه وان كان قليلا بالنسبة للمعنى الحقيقي
وهذا اي الشروع في الكلام الآتي ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام وتقدير مضاف في
الجزا في شروع في العلامات العلامة ما يجب اطرادها اي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب
انعكاسها اي انتفاؤه عند انتفائها بخلاف المعرف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان او رسما الا عند
من جوز التعريف بالاعم او الاخص لشرفه لو قوته محكوما عليه وبه وكانه لم يخص الكلام عنه بالجر
هو على ان الاعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم
تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان اجيب عن الثاني بانه تعريف لفظي لمن
عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبان الجر ليس من اجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى انه
معنوي بتغير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات
تزيد على ما ذكره المص وهو اولى من قول غيره لا اولوية لان التعبيرين لم يتواردا على امر واحد بل على
على متعلقين مختلفين ويجاب بان الاولوية بالنظر لمن اراد ان يقتصر على احد التعبيرين من
التعبير بحرف الجر لقابل الجر التعبيرية ابن هشام من جهة اعني وعلى والكاف فان الاسمية ونحوها فيستدل على اسميتها
بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من ان تقوم ويوم ينفع لان المدخول اسم تاويلا لتاوله
ان تقوم بالقيام وينفع بالنفع والاضافة اي المضاف بجره على الصحيح ان عامل الجر هو المضاف
ولم يقل والتبعية لان الصحيح ان التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل
والمجاورة والتوهم لندرتهما وهو في الاصل اي اللغة اي ادخلت نونا اي او صوت فالتنوين
يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت ثم غلب الخ في العبارة اختصار والتقدير ثم نقل
الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة فيما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته
والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من افراد مطلق النون المدخلة لا من ادخال النون اذ هي
مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه
يلحق له لا بما ذكر باختلاف ... محترزه وسيأتيك عن الروداني وقوله لفظا قال يس بيانا للواقع لا للاحتراز
وقوله لا خطا اي لان الكتابة مبنية على الابتدا والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا وما ثبت عوضه

وهو

وهو الالف في الوقف نصبا كتبت الالف والمراد بالحوق خطا المنفي لحوقها بنفسها لا وعوضها حتى يرد ان المنون المنصوب
في الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لفظا توكيدا مستدركا
لخروج نون نسفعا الخ بقوله لا خطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرجت ويجاب بانها اخرجت
لانها لحقت الاخر فتخرج بقيد لحوق الاخر كذا في الروداني تحرك للنون اي الاولى المتحركة المزيدة في اخر فيسفن ورد
الروداني بقيد تلحق الاخر نظرا الى انها لحقت اخر ضيف كالنون مما قدمته لحقت اخره للالحاق بجعفر واما الثانية
فتنوين فنحو ضيفن كرعشن للمرتعش اليد مع الضيف الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة
ويجوز ضيف وضيفة وضيفان واضياف والاولى افصح قال تعالى هؤلاء ضيفي فلا تفضحون قاله الدنوشري
للقوافي جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولا اشهرها قولان قول الخليل بانها من المتحرك قبل الساكنين
الى انتهاء البيت وقول الاخفش بانها الكلمة الاخيرة واعترض قوله المقوافي المطلقة بانه يلحق الاعاريض المصرعة
ايضا وبان المراد اخر القوافي واخرها مدة والتنوين بدل منها لا لاحق بها واجيب عن الاول بان المراد بالقوافي ما يشمل
الاعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المجاز وعن الثاني بمنع ان المراد اخرها بل ما يصح حمل الكلام
عليه وذلك روي القافية كذا في الروداني ولا يرد عليه ما اذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين
روي القافية ولو مع فصل بينهما ثم يرد ما اذا كان الروي مدة اصلية فان الظاهر حذفها والاتيان بالتنوين
بدلها فليس التنوين لاحقا لروي القافية في هذه الصورة فتدبر عوضا مفعول لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض
بمعنى التعويض او حال من ضمير اللاحقة في لغة متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح في لغة
تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما في لغة الحجازيين فلا تلحق كقوله ايها الخ المفهوم من السياق وان لم
يفهم بخصوصه واسمه جرير هنا والنابغة فيما بعده عاذل منادى مرخم واصله بضم التاء كما في التصريح وهو الاتم
وبكسرها كما في الاشموني اي ان اردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة اصاب مقول القول وجواب الشرط محذوف
يفسره قولي ازف في رواية ازف وكلاهما بوزن نعم وبمعنى قرب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة
ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح ولما نافية تزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكان قد
اي كان قد زالت وذهبت والاستثنا منقطع اي لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل على حذف مضاف
لان وقيل لا حذف لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن نقله في التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه
لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروي تجانس الروي اي حركة الروي والروي الحرف الذي تنسب
اليه القصيدة احار الخ حار منادى مرخم حارث وخمر بفتح فكسر اي مخمور اي مستور العقل مغلوب بوجد وسطو
والواو استينافية او تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الاخفش
والكوفيين فيا باترك ما مصدرية اي اشارة لا مرعى رشيد قاله في التصريح والمشهور تحريك ما قبلها اي ما قبل
التنوين الغالي بالكسر كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال
الدنوشري وسمعت بعض البصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه الآن
يظهر لي جواز تحريكه بحركته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل وقاتم اي ورب مكان
قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف المفازة مستعار من عمق البير والخاوي الخالي
والمخترق المهر الواسع لان المار يخترقه اي يقطعه وجر بجر رب محذوف اي قطعته قالت بنات العم الخ ضمير كان
يرجع الى البعل اي الزوج وجواب الشرط الاول محذوف تقديره ترضينه به والثاني حذف فعله وجوابه وتقديره ان

كان فقيرا رضيت به   فان هاتين النونين اي اللاحقة للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي وقوله فان هاتين النونين
وجعل قوله لا زيدت الخ تنظيرا في الثبوت وقفا في قوة التعليل لاخراج نون ضيفن اتجه عليه انه كان الصواب ان
يقول فان هاتين النونين لحقتا خطا لا لحقت نون ضيفن خطا لان القيد المذكور في التعريف الخ به ما ذكر وقولنا
لا خطا لا قولنا لا وقفا فالمناسب ان يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيهما من زيادة النونين وقفا قصد به
بيان حال زيادتهما في القوافي فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي هذا وكان الاولى ان
يؤخر هذه الجملة والتي بعدها اعني قوله وليسا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالي الخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا
بالنون الثانية المتكلم فيها ما قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق ما ذكره اولا بالنونين معا بقي ان الدماميني نقل عن الزمخشري
ان تنوين الترنم لا يؤتى به وقفا   وليسا من انواع التنوين حقيقة ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لما ذكره
لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما في الخط يعلم ايضا من التعريف
وهو زيادة على الوزن فهو في اخر البيت كالخزم بمعجمتين في اوله وهو زيادة اربعة احرف فاقل في اول البيت   وزعم
ابن الحاجب لعل وجه تعبيره بالزعم ان ورود الغلو بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس
له او ان التنوين الغالي ليس قليلا وان امكن دفع هذا بان قلته بالنسبة لتركه واختلف في فائدته فقيل انه يعلم
فلا يصح ان يكون قسما لتنوين الترنم وهذا انما يتجه على القول الثاني الذي لم يجر عليه الشارح فقوله تنوينها الترنم وقيل
الايذان بالوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن اخره للوزن اواصل انت ام واقف   وقد عرفت اي مما مر خروجهما من
تعريف التنوين   مجازا اي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما يجيء في محله وهذا من
نعلم ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط   مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط وهي نون
التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها الفا لا نونا اما على مذهب البصريين من كتابتها نونا
فهي خارجة بقيد لا خطا كالخارج به التي قبلها ضمة او كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد افاده شيخ الاسلام
وهي اربعة اي المشهور منها الكثير الوقوع اربعة فلا يرد انه بقي من انواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين
الحكاية كتنوين عاقلة علم امراة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله * ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة * وكتنوين المنادى المضموم في قوله * سلام الله يا مطر عليها * وتنوين الشذوذ كحكى هؤلاء قومك
بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسلا مع ان بعضهم ادخل الاولين في تنوين
التمكين زاعما في القسم الاول ان تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكي بعده ما بقي على كونه تنوين صرف
ورده الدماميني بانه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من
الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف الا ترى ان الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول القائل
رايت زيدا حركة حكاية مع انها في المحكي حركة اعراب وزاعما في النوع الاول من القسم الثاني ان الضرورة اباحت الصرف
ورده الدماميني بان تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على امكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود
فيه مقتضي منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما تقرر ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له
من شبه الفعل غايته ان اثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق انه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف
للضرورة لانه منتقد على انهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو اعم من تنوين الامكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم
الثاني ان الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الاعراب ورده بان سبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين
فاعرف ذلك   تنوين الامكنية من اضافة الدال على المدلول وكذا يقال فيما بعده وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب

المنصرف

المنصرف   ويقال تنوين الخ ويقال له تنوين الصرف ايضا   وتنوين التمكين اي التنوين الدال على تمكين
الواضع للاسم في باب الاسمية او المراد بالتمكين التمكن   كرجل وقاض انه وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة
وانما مثل برجل ردا على من زعم ان تنوين المنكر للتنكير فقد رد بانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حين يسمى
به واللازم باطل وقد يمنع البطلان بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز
بعضهم كون تنوين المنكر للتنكير لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لشيء لا بعينه ومثل بقاض دفعا
لتوهم ان التنوين عوض عن الياء المحذوفة لافادته بثبوت التنوين مع الياء في النصب   لا نطق الخ
هذا التعليل انسب بالاسم الاول   انه اي بيان للشدة   فيبنى منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد فاء السببية في جواب النفي   لبعض المبنيات يعني المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت
سماعا كما في التصريح ولم يبين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في
البعض حتى يرد ان تنوينها ليس للتنكير   تقول سيبويه بغير تنوين اذا اردت معينا اي لانه حينئذ معرفة
بالعلمية   وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين قال في التصريح فهو معرفة من
قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما
على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات اه وقوله اي الحديث المعهود المناسب ان
الزيادة المعهودة اي التي هي من حديث معين وقوله المصدر اي مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال
محشيه الروداني قوله لان جميع الافعال نكرات فيه انه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون
نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فكيف يتشكك في انه علم له اه اي علم شخصي لما اسلفناه عن العصام ان اللفظ
لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية وعبارة الشيخ صالحة
لحملها على هذا القول ايضا ولا يخفى ان ما ذكر من علمية اسماء الفعل جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين
اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل المراد به اي فرد من افراد
حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من افراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد
المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من اي حديث
ومعنى كون الثاني نكرة انه في حكم النكرة وشبيه بها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذي
اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من
جملة الاسماء فاجروه مجراها ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق بلا تنوين حكاية صوت مخصوص لغراب
مخصوص وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتامل   استزدت السين والتاء للطلب
باضافة بيانية لان بين المتضايفين عموما وجهيا   وهو اولى لعلم ان البيانية اشهر من
اضافة المسبب الى السبب وقيل الاولى لان الاضافة على حقيقتها على معنى اللام   نحو جوار وغواش
اي من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كقواد واعيم تصغير اعمى   عوضا عن الياء المحذوفة اي لالتقاء
الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب س والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر
الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فاصل جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء

فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف
رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء
لينقطع طمع رجوعها او للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فاصله بعد منع صرفه جواري باسقاط
التنوين استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة
ومقابل مذهب س والجمهور وما قاله المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فاصله بعد
منع صرفه جواري باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت واتي بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت لالتقاء
الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حالة الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها
عن الثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض عن الف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك
واختار في المغني انه للصرف افاده في التصريح ببعض زيادة لاذ نحو يومئذ وحينئذ قال المص اضافة يوم الى
اذ من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال الدماميني للبيان كشجر اراك وكان الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف
اليه والثاني اعتبره وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو احد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن
الماضي او كان المراد منها ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق
الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا
وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ اقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل
الى الجزء او زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل واما ساح فاضافته كاضافة يومئذ اذا اريد باليوم مطلق الوقت فافهم
ومثل اذ اذا على ما بحثه جماعة من المتاخرين من انها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لاتيناهم
اذا لامسكتم وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا اكرمك بالرفع اي اذا تاتيني اكرمك فحذفت الجملة وعوض
عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به
ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي والاسم فحذفت الجملة اي جوازا للاختصار
وزعم الاخفش قال بعضهم حمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة
ورد بملازمتها البنا لمحل السكون وفيه ان ملازمتها للبنا هي دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان
الاولى ان يحذفها ويقول ورد بانها تشبه الحرف الا ان يقدر مضاف اي باستحقاق ملازمتها البنا في قوله حينئذ
الخ اجاب عن هذا الاخفش بان الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة
افاده في المغني وضعفه انه تقدير مستغنى عنه وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ وانطلاق
بكسر الطاء بمعنى الطلب وعافية حال من الكاف الاولى والثانية اي حال كونك ملتبسا بعافية وكذا وانت اذ صحيح
وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني قال الشمني وهو بناء على انه بالفاء وقد رايناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب اللام
المعجم وعليه فبقاء فيه متعلق بنصحتك اي نذكرها قبيل هذا الطلب لك قيل ومن تنوين العوض ما حكاه بقيل
لما قاله المصرح من ان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض
عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لانه مدخول معرب منصرف وتنوين المقابلة من اضافة المسبب الى السبب
لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم قال في التصريح قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد

في المعنى

في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد
في ذلك اه وقوله اولا الذي في الواحد يرد عليه ان الجمع بالالف والتاء قد لا يكون في واحده تنوين كما في فاطمة
الا ان يجعل التنوين في كلامه شاملا للفظي والتقديري ثم انه يؤخذ مما ذكر ان المراد بالمقابلة المناظرة فلا يلزم من القيام
المذكور كونه في رتبتها بل هو احط منها لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد لتحركها وما نقله
الاسقاطي عن البيضاوي من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات ان ال تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه
للربعي بفتح الباء نسبة الى ربيعة كما في حيض على المرادي وهو ما سمي به مؤنث لاجتماع مانع الصرف فيه وهما العلمية
والتانيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولي فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا
يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى
الحالتين فافهم مردود بان الكسرة الخ وبانه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر قال في المغني
يحذف التنوين لزوما لدخول ال وللاضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا
والخبر محذوف فان قدر خبرا حذف التنوين للبنا وان قدرت اللام مقحمة والخبر محذوف فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف
في غير النصب اما فيه فتبدل الفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون
الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب واما قوله جارية
من قيس بن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا
وانما اثرت الاعلى حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان في تعين التنكير لا صما لذاكر المعنى فتعيده اضافته التعريف
وقرئ قل هو الله احد الله الصمد بترك تنوين احد ليماثل الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك
تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اه باختصار والنداء قال في المصباح
النداء الدعاء وكسر النون اكثر من ضمها والمد فيهما اكثر من القصر اه فعلى ان لغاته اربع وان القصر في عبارة المص
ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال
والمفاعلة ووجه الورود اي لغة الضم والعدول عنها النعت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا الف
من نحو ولم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر القياسي لفعل الدال على
الصوت فعال كصراخ ونباح وصياح كذا في الجوهري والمراد بان المضموم اسم لا مصدر وهو الدعا الخ اي
طلب من دخول الاداة بها فلا يرد تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر
يا رب سار اي عازم على السير لتحصيل غرض بات ما متوسدا اي لم يضع راسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب
عليه النوم فيفوت مقصوده فانها لمجرد التنبيه اي وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعي
منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذكر
بعد اداة التنبيه لفظا اصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا تقديره يا هؤلاء اسجدوا وكذا في البيتين
واما في البيت فيقدر يا قوم وهو مقيس اي حذف المنادى مع كون حرف النداء خاصة الا
يا سلمى تقدير المنادى يا هذه ومي قيل مرخم مية للضرورة وقيل هي اسم اخر لا ترخيم فيه وعلى كل من
وال الا لفظ ال فهي الا اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير الثنائيات كما في الجامع وهذا التعبير جار على
على القول بانه حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بانه ثلاثي

وهمزته وصل زائدة معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز
على الثاني التعبير بالالف واللام اما على القول بان المعرف اللام وحدها فالا ثنت التعبير بالالف واللام افادة المرادي ويقال
فيها ام في لغة طي حكي جعل نوال ولي بدلية كالبادة في اولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالاخرة وفي الثانية ظرفية اي ويقال
بدل ال ام في لغة طي فلم يلزم تعلق حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد ومنها السماع محمول كما قاله السيوطي
على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وان تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ ال ولفظ ام كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح
كما قاله المناوي وسياتي الكلام على الموصولة حاصله ان الجمهور على اختصاصها بالاسم وان دخولها على المضارع اختيارا
فلا يختص بالاسم عنده تدخل على الفعل الماضي كما في التصريح لندرتها والنادر كالعدم ومسند اي محكوم به
فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع في
تركيب من غير هذا التركيب الذي وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا اريد
لفظها كانت اسما اسماؤها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه وهو اعني مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الامثلة
الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بانا جعلنا ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين
بناء على الاعتبار الاول بجعل ماض ومن الثاني بحرف جر ويصح تسمية الاسناد في نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوي لان
المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها كما مر عن السعد التفتازاني ان الالفاظ موضوعة لانفسها تبقى الوضع لمعانيها كالجمع
تسميته بالاسناد اللفظي لان المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور الثاني فائدة
اذا اسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك ان تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كان تقول ضرب
بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع لكون الاسم الفا كالفا في على حرف جر واذا كان بناء الكلمة
الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لو لوّ وفي في فيّ وفي ما ماء تقلب الالف الثانية الحادثة بعد التضعيف
همزة لامتناع اجتماع الفين وجاز لك ان تحكيه بحالته لفظا وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة
الحكاية او سكونها ولا يبعد اذا كان اللفظ حرفا ان يبنى لشبه اللفظ بالحرف وجعل الرضي وتبعه الدماميني التفصيل
بين حرف اللين وحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لجزء اللفظ اما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه
مطلقا صحيحا كان او حرف لين وسياتي مزيد كلام في هذا المقام في باب الحكاية والنسب على اسناده كما مر
من كلمة الى اخر على وجه الاثبات او الاخبار فهو اعم من كل منهما فاقام اسم المفعول مقام المصدر وفيه صيغة مفعل
كمسند تاتي مصدرا ميميا لا فعل كاسند كما تاتي اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من اول
الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة وحذف صلته اي الجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه وحاج
الى تقديرهما لان الاسناد بقطع النظر عنهما لا يختص بالاسم بل يشركه فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا
اعتمادا على التوقيف اي التعليم اعترضه المرادي بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورده زكريا
بان الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر ولا حاجة لهذا التكلف مثله جعل اللام في للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند
للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح الا ان يريد نفي حذف
متعلق مسند فقط ولا يسند الا الى الاسم اي على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط
كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لي اقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه وهو على كلا القولين مؤول بان في بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف

قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المتعلق استفهاما وياتي بسط في باب الفاعل وتسمع بالمعيدي تصغير
معدي منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل
للرجل الذي له صيت في الناس لكنه محتقر المنظر فحذفت ان اي ورفع الفعل قال الشمني وحذف ان مع رفع الفعل
ليس قياسا على المختار اهـ وجزم الروداني بانه قياسي واما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر في قوة المذكور بخلاف
المحذوف لكن نصبه على اضمارها في مثل ذلك شاذ كما ستعرفه في باب اعراب الفعل واما قولهم الخ هذا وارد
على قوله ولا يسند الا الى الاسم زعموا مطية الكذب اي مطية الحاكي قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذي يحكيه
على ما قاله شيخنا ويحتمل ان المراد مطية الكاذب الى القول الكاذب الذي يحكيه اي حكاية كالمطية في التوصل الى المقصد
ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون اسم للفظ اي علم شخصي للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب
المستعمل فيها اللفظ في معناه كما في سرت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلا تمييز اي تبيين لانه الثابت
للاسم لا التمييز الذي هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به تمييز مبتدا والجملة بعده صفة الخ
هذا احد الاوجه في اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها ان يكون
الخبر جملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها ان يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق
بحصل واوصلها ارباب الحواشي الى سبعين وجها واكثر وفي كثير منها نظر يعلم بالتامل فيما كتبوه الممنوع
صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وان اوهمه كلام البعض على حذف مضاف اي
الممنوع تقديمه لان الصفة متاخرة في الرتبة عن الموصوف فكيف تقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل ان الممنوع صفة
الموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور اي الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفي
هذا تكلف كثير وفي الذي قبله الفصل بين النعت والمنعوت باجنبي واحسن منهما جعل الممنوع صفة لمعمول مطلق
محذوف اي التقديم ممنوع مخبر عنه في المعنى فزيد في مررت بزيد او جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الاول بانه
ممرور به وعلى الثاني بان له غلاما وانما يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر دون كونه
مخبرا عنه معانيه الاربعة اي الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهي دلالته على امكنية الاسم ودلالته على تنكيره
وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون في جمع المذكر السالم وكونه عوضا عن الاضافة على تقدير مضاف وفي الادة
ملابسة والطلاق بمعنى البني على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير في كلامهم لا يتاتي في غير الاسم اما الدلالة على
امكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهران واما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للنون جمع المذكر السالم فلان
الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيه ذلك واما كونه عوضا فلان العوضية ان كانت
عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة او عن مضاف اليه فالمضاف لا يكون الا اسما او عن حرف فالحرف العوض عنه
انما هو اخر الاسم الممنوع من الصرف فلان المنادى مفعول به قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب
سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره انادي وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو
مفعول به معنى لا تقديرا اهـ وفي حاشية السيوطي على المغني ان بعضهم ذهب الى ان احرف النداء اسماء افعال متحملة
لضمير المتكلم والمفعول به لا يكون الا اسما ورد عليه ايراد الاول انه كان ينبغي في التعريف مطلق المفعول ليخرج
النداء واجاب ابن هشام بان تلك علامة خفية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة منادى فلا يجوز دخول حرف النداء
عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم او كون مدلولها مطلوبا اقباله فيدركه المبتدي له دون المفعولية نظرا ظاهرا

لعله ورد بان

الثاني ان المفعول به قد يكون جملة نحو اظن زيدا ابوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله واجيب بانها مفرد في المعنى لان المعنى
اظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ او هذا القول ويدل لهذا ما سينقله ان التحقيق ان الجزء في نحو نطق الله حسبي
من قبيل الجزء المفرد فاستبعاد البعض كون المفعول القول مفردا في المعنى غير متجه وهو لا يكون الا للاسم لان وضع
الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل بتاء الفاعل اشار الشارح بهذا الى انه ليس المقصود بقولهم بتا فعلت
خصوص التاء المضمومة او خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على
طريق الكناية او المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله وبيا افعلي ونون اقبلن وقوله نحو الخ يقتضي ضم التاء في عبارة
المص مع ان الرواية الفتح ولعله انما اثر الضم وهو ضمير المتكلم لانه اشرف وهو الضم او اشار الى صحة غير المروي ثم المراد بتاء
الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه كضربت ومت وما ضربت وما مت وبهذا علم
انه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوي
وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت ومت وعلم ايضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء في
نحو ما قام الا انت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه ان والتاء حرف خطاب فقط لكن بقي انه
لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها انها تاء
من وجد منه الفعل او قام به او نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية اخواتها عليه بناء على ذلك المعتمد
في تسهيله بل هي تاء من نفي عنه الخ الاسم الا ان يقال بالفعل ما يشمل مدلول الخبر واما دخول اللاحقة لعسى فظاهر
اذ هي تاء من قام به الرجاء او انتفى عنه ويتعلق القصر في قول الناظم بتا للوزن وان كان في نحو البا والتا والثا المد
والقصر كما في الهمع وات عطف على تا فعلت بتقدير مضاف اي وتا اتت او على فعلت مع جعل التاء في قوله بتا من آل
المشترك في معنيه كما افاده سم فلا اعتراض بان كلام المص يقتضي اتحاد تا فعلت وتا اتت مع انهما نوعان متباينان
التانيث اي تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها ثم يرد انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض
ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التانيث اذ ليست التاء في وليست هند قائمة مقام تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم
لما مر الا ان يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر انما يبنى على ما اشتهر انها للنفي لا على ما ياتي عن السيد
فتنبه ويرد ايضا انه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليس التاء في نحو عست هند ان تقوم تاء المتصفة
بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا ان يجاب بما مر او بان معنى عسى في الاصل قارب كما ياتي وهند مثلا هي المتصفة
بالمقاربة وكذا تاء ابغت وبئست فان معناهما ان كان امدح واذم ففاعلهما المتكلم والتانيث له او حسن وقبح
فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا بانوثة ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة
كان الجنس مؤنثا فتامل الساكنة هذا القيد للاخراج وقوله اصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله
بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا يجتمع
ثقل الحركة الى ثقل الفعل فالتامة بنقل الجمهور رواية ورش عن نافع فهي سبعية للتقاء الساكنين اي
للتخلص من التقائهما بفتحها لذلك اي للتخلص من التقاء الساكنين واعلم ان لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة
كونه حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام
هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله اما تاء التانيث المتحركة الخ
فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين

قوله

قوله وان كانت حركة اعراب بان كانت حركة بناء كما في قوة او حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله بنحو ربت وثمت
اي على لغة تحريك تائهما وجها ولات ولعلت على لغة من الحق لعل تاء ساكنة وليس من الحروف ما انث بالتاء الا هي كما نقله
شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقاني رد على من زعم من البصريين الخ اجابه الفارسي بان لحاق التاء الليس بها
بالفعل في كونه على ثلاثة احرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجري في عسى حرفية ليس اي بناء
على ما النافية نقل الروداني ان السيد ذكر في العباب انه ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه اي انتفاء وصف
ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بانها للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد ا ه حرفية عسى اي قياسا
على لعل نقل الروداني ان السيد ذكر في العباب ان عسى زيد ان يخرج معناه الاصل قارب زيد الخروج ثم صار
انشاء للرجاء ا ه وما قاله انما يظهر على انها فعل كما هو الصحيح اما على كونها حرفا فهي للترجي لحاق بفتح اللام
مصدر لحق بكسر الحاء وتباركت اسماء الله قال في التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك وان فاللغة لا تثبت
بالقياس اه ورد بان هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع كلي معنى على معنى اخر لجامع بينهما وما هنا
ليس كذلك اذ غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها وبيا افعلي بقصر يا للوزن ولم يقل بالضمير
يا المتكلم لاحقها الاسم والفعل والحرف نحو منه اخي فاكرمني وبهذه العبارة رد على من قال كالزمخشري بان هات
بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلي امر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر
مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث يعني ياء المخاطبة
اي ان خصوص اللاحقة للامر وان اوهمت العبارة وانظر لو لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الامر نحو
افعلي والمضارع نحو انت يا هند تقومين ولعله للتفنن ليسجنن وليكونا قيل اكدت في الاول بالثقيلة لقوة
قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها
في ذلك لما عندها من المحبة له واما الحقها اسم الفاعل وكذا الماضي في قوله: دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك
لم يك للصبابة ناجحا اشاهرن هو جمع كما يفيده صدر البيت ياليت شعري منكم حنيفا اي يا ليتني اعلم احال كوني
حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام واما جعل البعض تبعا للعيني حنيفا مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط
قوله اشاهرن الخ بما قبله على ان الرضي قال التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا بالاستفهام نحو ليت شعري اتاتيني
ام لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال فاصله اشاهرون
فادخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الامثال ثم الواو للتقاء الساكنين وكذا قائلن كما يفيده كلام العيني
وروي اقائلون وقوله الشهود اي على ان الولد الذي جيئت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي فالاسم معرب
بالواو ولو كان مفردا لاعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لان الاصل في الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحث
الدماميني في الاستشهاد بالاخير بانه يجوز ان يكون الاصل اقائل انا فحذفت همزة انا اعتباطا وادغم التنوين في
النون وفي هذا الاحتمال مع البعد والمخالفة لرواية اقائلون ما يبعد الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر فشاذ
دمعلل شذوذه مشابهته للمضارع قصد الجنس اي في ضمن افراد بعض انواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل
اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومعنى تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي يقبلها فان اعتبر
خصوص تاء الفاعل وتاء التانيث ساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي او خصوص نون التوكيد تعين بكونه
المضارع او الامر او خصوص ياء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا في ضمن افراد ما قيل ان الجنس يوجد في ضمن جميع

افراده وجنس الفعل في ضمن جميع افراده لا ينجلي بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شيئ يلحق الانواع الثلاثة
جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة اي الاسم والحرف وبما متعلق بينجلي ان قلت يلزم عليه
تقديم معمول الجزا الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة او لكون المعمول جارا في
مجرورا والظروف يتوسع فيها مع ان منع هذا التقديم احد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح فلا توجد
مع غيره فيه اشارة الى ان التكره قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه من باب الحكم بالجميع اي لكل
فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان الفعل ينجلي بكل
ما ذكر وقوله لا بالمجموع اي الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية اي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله
اي كل والاصلح بيان الحاصل المعنى ولو قال اي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر لكان اوفق كما يعلم مما قدمناه عن
شيخنا السيد سواها خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدا وان قلنا بتصرف سوى كالاسم الرابع
اي سوى قابلي العلامات اشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من ان في كلام المص حذف مضافين والتقدير والحرف
سوى قابلي علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم مما قوله واسم وفعل ثم حرف الكلام ان الكلام الثلاثة
غير الاخرين قطعا واورد عليه ايضا انه في نكتة انه علم من قوله واسم الخ ايضا قطعا ان الحرف سوى قابل علامات
الاسم والفعل للقطع بان مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل ايضا الا ان يقال في هذا التقدير
اشارة الى ان علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد اي علامة الحرف الخ فهو بيان المقصود
من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى اقسام الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة
لانها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريف الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة
ان الحرف من اقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما التسع المذكورة هي وان كان بعضها حروفا في الواقع لا
انها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان
كونها الفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا او لا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم في العلامات وجعلها
شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام احالة على مجهول واورد كلا منها ان من الاسماء ما لا يقبل شيئا من هذه
التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل واجيب بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لا فادته
التمييز في الجملة وما قيل من انه يؤدي الى خطأ المبتدئ اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بان التوقيف الذي
لا يستغني عنه المبتدئ كاف في اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن اصل الايراد بانا لا نسلم
ان ما ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو اعم من ان يقبل بنفسه او بمرادفه او بمعنى معناه
وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه
وهو المصدر بناء على ان مدلوله الحدث او بمعنى معناه بناء على ان مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى
المتضمن لمعناه فتنبه اي علامة الحرفية اي لا تقبل الخ اورد عليه ان عدم قبوله لما ذكر لا يصلح علامة للحرف
لتصريحهم بان العدم لا يصلح علامة للموجود واجيب بان ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد ثم
الحرف على ثلاثة انواع اشارة الى نكتة تعداد المص الامثلة ولك ان تجعل نكتة الاشارة الى ان الحرف مهمل
وعامل العمل الخاص باله فقال لكن يرد على هذا ترك العامل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهي الاصناف
لا سيما الانواع المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست انواعا بل هي اصناف

ثم الانواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل او عامل على
خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كمن او في الخاص كان واخواتها
او مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسال عنه وما جاء على خلافه يسال عما حكمه تخالفه
الاصل وسيذكر الشارح ذلك لا نظر الى اصلها من الاختصاص بالفعل انما كان اصلها ما ذكر لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل اتى
على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت بهمزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص الا ترى استدلالا على
اختصاصها بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كما هو في الم نشرح لان الاستفهام التقريري حمل المخاطب
على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في الم نشرح لك صدرك اليس الله بكاف عبده او نفي كما في انت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين من دون الله لا حمل المخاطب على الاقرار بما يلي الهمزة دائما والا ورد مثل هذه الايات وانما اولى الهمزة هنا المقرر به
في مثل هذه الايات لنكتة ككون ايراد الكلام على صورة ما ينعم الخصم ابعث له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذي هو
المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار اي لانكار نفي الرؤية كيف وجب الجملة في محل نصب لسدها مسد
مفعولي ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب في نحو هل زيدا اكرمته هذا والمثال بعده
يدلان على ان هل يجوز ان يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان او منصوبا وانه يكفي في هذه الصورة ان يليها
تقديرا فعل وهو مذهب الكسائي ومذهب س ان الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز ان يليها لفظا اسم في الاختيار وانه
لا يكفي ان يليها تقديرا فعل وذلك اي المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف في هل زيدا اكرمته ووجوب
الرفع على الفاعلية لمحذوف في هل زيد قام ثابت لا نها الخ هكذا ينبغي فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر
في حيزها اي قرب حيزها لا شتغال حيزها بها او المراد بحيزها تركيبها اي التركيب التي هي فيه ذاهلة اي
غافلة عنه تركا له في مقابلة تركها حنت بالتشديد والتخفيف لسابق الالفة اي الالفة السابقة قوله
الا بمعانقته اي ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائي اما على مذهب س فلا ترضى الا بمعانقته
لفظا حق الحرف المشترك الا يعمل استظهر بعضهم ان حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا ان يعمل
العمل الخاص ليظهر مزيد الاختصاص الدال على قوة تاثير الحرف في القبيل المختص به لعارض الحمل اي لعارض
هو الحمل فالاضافة للبيان او للحمل على ليس المعارض فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس و
الجامع فيه افادة كل النفي ها التنبيه بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من ها والف فكر واضيف
الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد اقتضى ان الفها مزيدة تكون للتنبيه وليس كذلك افاده
يس وال المعرفة قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المص من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها
في الاصل المعرفة فهي داخلة في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض لتنزيلهن اي الستة ووجه التنزيل في ها
التنبيه وال واحرف المضارعة ان العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه في قد والسين وسوف ان قد تفيد
قرب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله ومقابليه يفيدان تاخره فمجموع الفعل واحد الثلاثة بمنزلة كلمة واحدة
وضعا على الحدث وقربه او تحقيقه او تقليله او تاخره لكن في كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها اجزاء من
المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن الخ اورد عليه بعضهم ان ولي المصدريتين لعملهما في المضارع مع كونهما
بمنزلة الجزء لانهما موصولتان وعلل بعضهم تلك الحروف بانها مخصصة لمدخولها والمخصص للشيء كالوصف له والوصف
لا يعمل في الموصوف فتامله لما يذكره في موضعه اي من شبه ان واخواتها بالافعال في المعنى فان وان يشبهان اكد
وليت اتمنى ولعل اترجى وكان اشبه ولكن استدرك ومن نيابة احرف النداء عن ادعو وانما عملت ان النصب الخ

هذا السؤال يجري في ان وكي واذا الناصبات للمضارع ايضا دون الجواب فتدبر لانها بمعناها اي ملابسة لمعناها اي
لجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد ان لا لنفي الجنس ولا لمطلق النفي لشرفه ولسبق الاستقبال على المضي
فان الغد المستقبل يصير ماضيا بعد اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال او المضي واحدا فان كان متعددا كالامس والغد
فالماضي سابق كذا قال الشمني وبه يجمع بين القولين بمضارعة الاسم اي المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له في
السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال او الاستقبال
ان النافية المصغرة لازمة وما حمل الافعال الاضافة على معنى من التبعيضية بالتاء المذكورة اي فال للعهد الذكري
والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها من الكاتب استعمال الشرك في معنييه كالكرة ولا يجوز ان تكون للجنس لدخول التاء الخاصة
بالاسماء فيه لا قال الرائي فهم من اللفظ اي باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل في غير الطلب مجازا لان عدم فهم
الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على ان القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقي لا فهمه اي تصوره عند سماع اللفظ
والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع
بل من اللام وقبوله نون التوكيد صريح في قبولها له وقال على الصحيح من فعليتها نون التوكيد والامر مبتدا
لها قال المرادي فيجوز هاتين وهاتين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارميا واخشين فالدور اي الحاصل من
اخذ الامر في تعريف فعل الامر مندفع وهذا تفريع على تفسير الامر في قوله ان امر فهم بالامر المعهود الذي هو الطلب
فالمعلوم الامر الاصطلاحي والمعلوم به الامر اللغوي فان قبلت الكلمة الخ لما لم يشتمل المص على مفهوم هذا القيد كما اشتمل
على مفهوم قبول النون كما اشتمل على مفهوم بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المص الاتي والامر ان
او فعل تعجب فيه ان دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياسا والا كان علينا ذكر
اسم الفاعل والماضي لورود تاكيدهما شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب كاستوف اي في بابه والا مبتدا
جزءه هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخ وكان قول الشيخ قبيس بفعل امر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم
جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سهى عن قولهم متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا مقدما فالم يقترن ما وقع
بعد الشرط بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان جزاء والخبر محذوف وان اقترن بالفاء او صلح لمباشرة الاداة كان جواب
الشرط والجزاء محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابي الفقيه ان الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط
والجواب وهو المتجه عندي ثم رايت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض
ونامنه في قول ابن معطي للفظ ان يفيد هو الكلام فيحمل ما نقله البعض في الحالة الاولى على السعد وبقيت حالة ثالثة
وهو ان يكون المبتدا اسم الشرط وفي جزءه ثلاثة اقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول
فيكون من الخبر المفيد تابعه فافهم اي اللفظ الدال اي بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفي كلامه
اشارة الى ان في كلام المص حذف مضاف اي دال الامر وان المراد بالامر المعنوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدا
والخبر وفي عبارته ميل الى ان مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع
وقوله الدالة على معنى الماضي وفي قوله الاتي فان معناه اسكت وقوله معناه اقبل الخ ميل الى ان مدلوله لفظ الفعل
وهو الراجح قال السعد في حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو
نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد
اسم ومن حرف فيجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى
مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء اخر غير الفاظها متعلقة ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على

معانيها

معانيها وسموها اسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كالاعلام
المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذي هو
اسم لاسكت الذي هو فعل امر فعلم ان اسكت فعل امر اه وبقي قولان اخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال
اربعة كما في الروداني محل مصدر بمعنى الحلول اما مصدر فيه ان المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه
وهو فعل الامر قاله الروداني ويمكن دفعه بان يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال نحو صه وحيهل
لو قيل نزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان احسن لان اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفي حيهل
ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المص يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة
من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء عينا وانظر
ضبط اللام على هذه اللغة معناه اقبل او عجل يتعدى بعلى للاول بعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء
ولا محل اي حلول كاسم كذلك تاكيد لقوله كما فكان الاولى ان يقول قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال
وما يكون منها الذي غير محل فاسم كهيهات ووي وحيهل اي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال الثلاثة غير
محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ عن شرطه اي خلا منه اسماء الافعال الثلاثة يصح جر الثلاثة ونصبها
كاستوفه اي من قول الناظم في باب اسم الفعل وما بمعنى افعل كامين كثر وغيره كوي وهيهات نزر اذا كان اي هذا الانتفا
للذات اي ذات الكلمة وما عدا الخ اي وعدا وخلا من ماعدا وخلا وحب من حبذا لان عدم قبولها التاء عارض
الخ اي كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبولها حرف الاسم لالتزام طريقة واحدة نشا من استعمالها في التعجب الخ
اي من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التي تلتزم طريقة واحدة والعلامة ملزومة لا لازمة اي الغالب فيها ذلك
كما يعلم مما بعده اي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم اعم كالضوء للشمس
واللازم ينفرد عن الاخص فهي مطردة الخ الاطراد اي استلزام وجوده وجود شيء اخر والانعكاس استلزام عدمه عدم شيء
اخر فقوله الخ اي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها
على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا تنعكس لكان مستقيما لما علمت من ان الانعكاس استلزام
العدم للعدم لكونها علة لقوله لا مساوية للازم اي لازمها وهو المعلم اي والملزوم المساوي للازم مطرد منعكس
فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للمعلم واجاب سم في نكته بان قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم يلزم من
عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم وهي اخص
لم يرد بالاخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس وهذا هو الاصل الغالب
المعرب والمبني اي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل ايضا بقوله وفعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا الخ
قوله المعرب والمبني اسما مفعول بمعنى اللفظ فوجب ان يقدم الخ اي عكس ما فعل المص اي حيث اخر بيان الاعراب بقوله
والرفع والنصب الخ وفي كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على المص واجاب عنه سم بانه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من
حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب
والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففي تقديم المعرب والمبني على بيان
الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف اولا قابل الاعراب وغير قابله تاتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه
عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها متفرعا على قبولها وعدم قبولها فقدم بيان القابل وغير القابل
ثم بين الاعراب وغيره قال سم فتامله فانه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب

نظرا الى تقدم المحل على الحال وفي حواشي البعض ان كلام الش يوهم ان المص اغفل الكلام في الاعراب مع انه سياتي
في قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايهام ممنوعة كما علم من صدر القولة اي ابان هذا انسب بالمعنى الاصطلاحي
على ان الاعراب لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على انه معنوي التغيير اي اظهر ابانه لان ابانة
ياتي بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر او اجال يقال اعرب زيد دابته اي اجالها ونقلها من مكان في مرعاها الى اخر
او ازال عرب الشيء بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب فرح اي فسد كما في القاموس او اعطى العربون بفتحتين
وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وابدال العين همزة في الثلاثة ففيه ست لغات او لم يلحن في الكلام
هذا لازم المتكلم بالعربية الان يراد بالتكلم بها التكلم بالفاظها بقطع النظر عن احوال اواخرها ما جي به اي
شيء نطق به واحترز لم يكن طاريا ليصدق على الواو وما جاء ابوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع افاده الدنوشري
لبيان مقتضى العامل اي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة الخاصة
لما في الحرف والاعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة اعني
المقتضي والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو اغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو لم يضرب زيد
وخرج بهذا القيد حركة البنا والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه
وحذفه وسكون الوقف انه الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره ابن الحاجب رح وهو ما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب في تعريف العامل واخذ العامل في تعريف الاعراب
قال الا ان يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور ايضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضي الجزم كما مر فان
فسر بالطالب لانه مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور من حركة بيان لما او سكون او حذف وقال الدوالي
كونها لفظيتين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لا من حيث تنقص حركة او حرف علم بهما او من حيث ان اللفظ متعلقها
ومحل لها والحركات الا وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها
الاصل اي في الجملة والا فقد تكون فرعا كالفتحة مما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع احقية زيادة الحروف
تغييرا واخرا وعليه ان التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة واجيب
بان المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير او هو مصدر المبني للمفعول واستشكل البعض قول الموردان الاكثر
وصف الكلمة وتاويل الجي التغير لا يصح وصف الكلمة به بان الاعراب مصدر اعرب اي بمعنى لغة واصطلاحا فهو وصف
للفاعل لا الكلمة ثم قال الا على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقصدهم ان الاصل في المعاني الاصطلاحية
كونها اخص من اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التاويل فيه وانا
اقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم مشتقه من البناء وهو مصدر اصطلاحا
على القول بانه معنوي بلزوم اخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعا لا بالتزام اخر الكلمة حالة واحدة
فحيث لم يقل انهم معرب على ان الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصف للكلمة بدليل تعريفهم له كان
مقابله وهو الاعراب كذلك وصح يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل
الى وصف الكلمة بقرينة ان مقابله وهو البناء كذلك واجري على الاصل من اخصية المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم
قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال ما قبل النقل على القول بان الاعراب والبناء لفظيان
ولذلك لفظانه كقولهم هذه الكلمة منونة مع ان التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم ان اول اللزوم في تعريفهما
بالالتزام اندفع عنا هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد

النقل بين

ايضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد اعني القول بان الاعراب والبناء لفظيان
والقول بانهما معنويان لتوافقهما عليه على ان كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل
الفاعل كما في قولك اعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في انه معنوي او لفظي
اذ فعل الفاعل معنوي قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى
الرفع او غيره فلا يرد ان التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة في اواخر الكلم الجنس
فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضي توقف تحقق الاعراب على تغير ثلاثة اواخر مع انه ليس كذلك او في العبارة
مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة احادا فاندفع الاعتراض بان العبارة تفيد ان لكل اواخر مع ان الكلمة
الواحدة ليس لها الا اخر واحد والمراد بالاخر الاخر حقيقة او تنزيلا ليدخل الافعال الخمسة فان اعرابها
بالنون وجودا وحذفا وهي ليست الاخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما ياتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل كالجزء
بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الاخر والمراد بتغيير الاخر ما يعم تغييره ذاتا بان يبدل حرف بحرف
حقيقة كما في الستة والمثنى المرفوع والمنصوب او حكما كما في المثنى المنصوب والمجرور او صفة بان يبدل حركة بحركة
حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب او حكما كما في جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء
في الاخر لانهما وصفان للكلمة والوصف متاخر عن الموصوف لاختلاف العوامل الداخلة عليها المراد بالاختلاف
لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في اول احواله افاده الشنواني ومنه يؤخذ جواب اعتراض الش الاتي وال في
العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتاخر
وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لاتباع او نقل او نحوهما لفظا او تقديرا الاولى انهما راجعان الى
تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظا كما في جاء
زيد وتقديرا كما في زيدا ضربته وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار ذاته من الحركة ونحوها والا ظهر من جهة
العمل انهما منصوبان بنزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب ان النصب به سماعي على الراجح ويصح ان
يكونا منصوبين مطلقا على تقديرها اي تغيرا واختلافا لفظا وتقديرا اقرب الى الصواب يقتضي انه ليس بصواب
لان الاقرب الى الشيء غيره لذاته ويمكن دفعه بان المغايرة هنا اعتبارية والمعنى ان الاول الذي هو صواب
باعتبار ظننا اقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضي ان الثاني قريب الى الصواب وهو كذلك على تاويل
الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الش عليه بهذا التاويل فاعتراض الش عليه المقتضي فساد الثاني لا قربه الى
الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التاويل وللاشارة الى امكان الجواب عبر باقرب فاندفع ما اشار
اليه البعض من تنافي كلام الش ولا حاجة الى دفعه بان افعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التاويل
السابق كانا متساويين لا قربية لاحدهما على الاخر قلت اقربية الاول باعتبار عدم احتياجه الى تاويل بخلاف
الثاني لان المذهب الثاني اي لان تعريفه اعني المذهب الثاني والمراد ان المذهب الثاني يقتضي باعتبار
التعريف عليه فانهم التغير الاول اي الانتقال من الوقف الى الرفع لم يختلف بعد اي الان اعني
حين التغير الاول اي لان حقيقة اختلاف الاشياء ان يخلف كل منها الاخر على صفة اي حالة والجار والمجرور
حال مما وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى مبالغة كوضع ثوب على ثوب و
قوله الثبوت اي مدة طويلة فان اللفهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله الدوام لايهامه الدوام الحقيقي
فان قلت التغيير بالثبوت يوهم ان المراد به ما يقابل الانتفا قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهي لزوم عدم الفائدة

في قوله على صفة الخ على فرض ان يراد من الثبوت ما قابل الانتفا لا توهم الثبوت بمعنى مقابل الانتفا من قوله وضع
شبي للمبني فاندفع ما اعترض به البعض لا لبيان الخ خرج به الاعراب من شبه الاعراب بكسر فسكون او بفتحتين
اي مشابهة في كون كل حركة او سكونا او حرفا او حذفا وفي الاخر ومن بيان لما وليس الخ ماجي به وقوله حكاية
الخ اي لاجل الحكاية كما في زيدا حكاية لمن قال رايت زيدا او الاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام او
النقل كما في نحو قد افلح بنقل ضم الهمزة الى النون او التخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات
ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب مقدر منع من ظهوره هذه الحركات ولا بناء في هذا ما استثناه من عدم
الاتباع والتخلص من اسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين وما
سياتي فيما اذا كانا في كلمة وكان عليه ان يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن قرينة على التوجيه
بالاعم لزوم اخر الكلمة كان الاولى اسقاط الاخر لان المبني قد يكون حرفا واحدا كتا الفاعل والمراد باللزوم عدم
التغير لعامل فلا يرد ان في اخر حيث لغات الضم والفتح والكسر حركة او سكونا كان عليه ان يزيد او حرفا او حذفا ومثله
الارجح هاؤلا لا اثم لا حليف ارم فيدخل في تعريف البنا بنا الاسم لا والمنادى للزوم حالة واحدة ما دام منادى واسم لا
ويحتمل تخصيص التعريف بالبنا الاصلي فلا يرد البنا العروض بنا لما لغير عامل متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف
غير المتصرف كلدى بناء على اعرابها كما سيانى في الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل
او اعتلالا خرج به نحو الفتى وارد عليه ان المراد اللزوم فلا حاجة الى قوله او اعتلالا في اخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار
عنه بانه لما كان لازما بحسب الظاهر واخلا بحسبه في اللزوم اتى بما يخرجه صريحا هذا وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله
لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله او اعتلالا راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل
الى الامرين والمناسبة في التسمية اي تسمية الاعراب والبنا باللفظ على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني
ظاهرة لان ما جي به للبيان او للبيان من الحركات او غيرها امر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة
على الاصل اي الراجح والغالب اي بعضه تغير من بعض اقرب الى مذهب الزمخشري الجاعل من البيانية اسما
بمعنى بعض وعليه فهي مبتدأ ومعرب خبر وهذا احسن في المعنى واما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر
ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى ويسمى متمكنا فان كان منصرفا يسمى متمكنا امكن
ومنه اي وبعضه رفع بتقدير ما لا ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبني على شيء واحد ومن ان المعرب والمبني
معا بعض وقوله الاخر افاد به ان هذا التقسيم للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من ان علة البنا
شبه الحرف شبها قويا وان المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السندوبي وكان تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة
خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع في من التبعيضية فانها تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فمنهم من
امن ومنهم من كفر وقوله منا ظاعن ومنا اقام اذ ليس في الاية واشاهد الا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ وحاصل
الجواب ان من التبعيضية انما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت
من ان التقدير منه ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة ان كلا بعض من الاسم وهو صحيح ولا واسطة كان المناسب
التفريع الا انه راعى قوله على الاصح فقط فترك التفريع على الاصح وقيل المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح
انه معرب وذهب بعضهم الى ان الاسما قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الاسما
ويعلم ذلك اي عدم الواسطة من قوله ومعرب الاسما الخ اي مع قوله هنا ومبني لشبهه الخ وبناؤه اي الواجب فلا يرد
على الناظم ما سياتي في باب الاضافة ان من اسباب البنا الاضافة الى مبني لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع انه يصح
تعلق قوله لشبه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الاطلاق فتناسبا وليفيد انحصار البنا في كونه لشبه الحرف على حد

الكريم

الكريم في العرب لان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام ولهذا قال الشارح يعني ان علة بناء الاسم منحصرة الخ لشبه من الحروف
مدن اعترض على التعليل بانه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى
لذلك مع ان اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه واجيب بانا لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم لحاقه بالحرف
مع تاخر وضعه بان وضع الاسم اولا من غير نظر الى حكمه من اعراب او بناء ثم الحرف ثانيا ثم حكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة
وايضا يجوز ان يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبه في عقله بان يكون تعقل اولا انواع الثلاثة عند
ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى في بناء الاسم
بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد
بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس لا غير وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في
البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف منحصرة في مشابهة الحرف الخ اي خلافا لمن جعل البنا لغير
الحرف ايضا كشبه الفعل كما في نزال المشابه لانزل وشبه شبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه لانزل والوقوع موقع
المضمر كما في المنادى والتركيب كما في اسم لا وكل هذه في التحقيق يرجع لشبه الحرف وهو الذي عارض الخ كما في اي فانها
سواء كانت موصولة او شرطية او استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الاضافة التي هي من خواص
الاسماء كالشبه الوضعي نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال من فلو سميت ببناء اضرب قلت اب باسقاط
همزة الوصل وبالاعراب وقال غيره قلت اب بالاتيان بما قبل الاخر فقط وبالاعراب وهذا ينافي اقتضاء الشبه الوضعي للبنا
قلت لا منافاة لان شرط تاثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللفظ بخلاف وضع التسمية فانه عارض بخلاف فضعف
عن تاثير البنا ولما كان التعبير بالوضعي منبها على شرط تاثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الانسب في مقابلة المعنوي
ولعل الاتيان بهمزة الوصل او بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الاعراب بالحركات كيد ودم
فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوي وسكت عليه من اشكال الاتيان بالهمزة مع تحريك الاخر بحركات الاعراب وانما قدم
الوضعي مع ان الاكثرين يجعلونه ثالثا تقديما للمحسوس واهتماما به لكونه في مظنة المنع على صورة وضع الحرف المصدر بعض النقول
والاضافة بيانية اي موضوع هو الحرف قال شيخنا السيد قد وضع على حرف بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد
ورجل من قالها في اسمي جئتنا الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف في الاضافة
التي على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف افاده الروداني قولك ذكره لزيادة الايضاح لا لاخراج ما انه
لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد لفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فيكون التاء ونا فيه كالزاي من زيد لا اسمان
لان المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المتكلم وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا يا زيد والتاء ونا فيه اسمان
لا نفس جئتنا التي نطق بها المتكلم حتى يلزم ما ذكر على ان ارادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقديرنا القول ايضا فلو تم ما قيل
لم يخلص منه تقدير القول فتامل كم هذا على مذهب غير ابن جني ولو جرى عليه لقال كما ولا والاصل في وضع الحروف
الخ اراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الاصل في الكلمة ان توضع على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف
يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم للطبع او حرفي هجاء ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير ابن جني
وقيده ابن جني بكون الثاني حرف لين كما يذكره الشارح واعترض بحثه ودم الخ جواب سؤال وارد على قوله ما وضع على اقل
منها الخ وحاصله انهم اعربوا ذلك مراعاة لاصله كما ترى عوده في التصغير نحو يدية ودمي وفي النسب يدوي ودموي وكذا عوده
في التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذ يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع قال البعض قد يقال الحكمة عدم
مراعاتهم الاصل في التثنية اي على اللغة غير الشاذة انه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد اليا لئلا تتزايد الثقل ولغة العرب

للنسب فانما
ردوا الياء مع
قلبها واوا في التثنية
في النسب على مراعاتهم
ما سياتي فقالوا
في التصغير صح

مبنية على التخفيف ما امكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب الى يد ودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير
يد لان المؤنثة بلا تاء اذا صغر لحقته التا كما سيأتي مع انهم اعادوا الياء فيهما فلعل ترك اعادتها في التثنية على اللغة
الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يد ودم اكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه قال الشاطبي هو ابو اسحاق
شارح المتن واما القارى صاحب حرز الاماني فهو ابو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن ارجح الشيخ
يحيى في حواشيه على المرادي ما قاله الشاطبي وضعا اوليا احترازا عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه
على حرفين ثانيهما عوض بالتغيير لا اولي فلا يعتد به فان شيا علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان
شيئا الخ من الاسماء اي المعربة لوجود اسما مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية والاستفهامية
وقال الدماميني المراد الاسماء المجتمعة اي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة فليس
ذلك من وضع الحرف المختص به لوجوده في الاسم معربا نحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا
واصلها معي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها وبهذا يعين اي
كون الوضع على حرفين المختص بالحرف ان يكون الثاني حرف لين على ما اختاره فالصحيح على ما ذكره الشاطبي
ان علة بناء كم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية
وعلة بناء من الشبه المعنوي ان كانت استفهامية او شرطية والافتقاري ان كانت موصولة ومن جملة النكرة الموصوفة
على الموصولة فلا اشكال تعقل الجملة اي اقول لها لاشتمالة على الجملة اي الا حالا او جملة الاحوال وجعلها كالمنوية
المنوية وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة لغيره فخفف في وضعه قد تضمن معنى اي زيادة على معناه الاصلي
الموضوع له اولا وبالذات ويكون وضعه له اولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل
حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الاولي فانا راعينا متضمن معنى الحرف فبنيناه ووفاء بحق
المعنى الثانوي ايضا والحاصل انا راعينا ما وضع له اولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين
قوله من معاني الحروف اي من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما
اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة الا ابا
حيان من ان معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح ان المعنى الذي تضمنه
الاسم البعض النسبة الجزئية التي حقق السيد انها معنى الحرف انتهى والظاهر ان مراده بمتعلق المعنى كلية كما في البيان وعلى
وجه ما ذكره انه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك لا بمعنى انه
حل محلا هو للحرف اي بحيث يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل في الموضع ظهوره وانما لم يتضمن بهذا المعنى
لانه بهذا المعنى لا يقتضي البناء خلف حرفا بمعناه اي في افهام معانيه اي بحيث صار الحرف مطرحا غير منظور
اليه وغير جائز الذكر مع الاسم سواء تضمن الخ تعميم في قوله وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى الخ او غير
موجود معطوف على موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود مما فعلوا قال يس نوزع فيه بان في قد حرجوا
بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا او خارجا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اه واجيب بان
المراد بالاشارة التي لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشيء من المحسوسات كاليد والراس والاشارة
باللام ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن ابي علي كما في نكت السيوطي ان هنا بنيت لتضمنها معنى الكاف وعلى هذا
فقد تضمنت معنى حرف موجود حقه ان يؤدى الخ لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما ان الخطاب مثلا نسبة
مخصوصة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه وكنيابة اي وكشبه نيابة اي شبه في
نيابة

٢٥

نيابة لا يفيده عطف على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار اصلا في العمل زاد في التصريح
والمغني بلا تأثر التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم بحسب
قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه الاعراب وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما اورده عليه من ان بان باب ومنع ومعناه صح
التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فكانه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت
ولان عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهذا تناف واجيب ايضا
بان المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع البناء فهو
متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك ان تمنع الفرعية فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغي ان يكون
في المشبه به اصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل اصل في الحرف قلت
لا شك ان عدم التأثر بالعامل اصل في الحرف دون الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب فبتسليم ان النيابة عن الفعل
اصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط يكون اصالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار احد جزئي وجه الشبه وهو عدم
التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض فائدة قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق
بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف
متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه اقول لم قيل مبتغل اعراب لا الى تأثر وتقدير اعراب تأثر مع ان
ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بان لا معربة محلا او تقديرا وانها مضافة الى تأثر وان جر تأثر اعراب له لا لها فتأمل
ويسمى الشبه الاستعمالي الضمير يعود الى معلوم من السياق اي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله - ولا يدخل
يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري ولا يعمل غيرها فيهما اي لعدم دخول عامل عليها ولو قال لا يدخلها عامل لكان اوضح
لايهام ما عبر به ان العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع ان العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير فلنعم حشو الدرع انت اذا
دعيت نزال ولج في الذعر لانه من الاسناد الى اللفظ بناء على الصحيح مقابله انها مبتدأ اعني فاعلها عن الخبر كالجملة
او مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى بناء على انها موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازني وانظر ما علة
البناء على هذين القولين نائبتان عن امهل واتوجع لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما لان
الاصل ذكر الفعلين فتركا واقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن ادعو كالمصدر النائب الخ مبني على
احد مذهبين ثانيهما ان المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وانما قيد
بالنائب لان العامل لزوما وغيره وان كان ايضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا اصلا لغة للاطلاق ولو
جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن الفعل لانه
نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة حقيقة في المرتجل كآمين وتنزيلا
في المنقول كرويدك فقوله وهو اي الشبه الافتقاري ان يفتقر الاسم ذوان يفتقر الاسم اي الضمير راجع الى افتقار
الى الجملة او ما قام مقامها كالوصف في ال الموصولة او عوضها كالتنوين في اذ اه دنوشري ولعل اخذ التقييد
بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو اولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع لا يتحقق بالافتقار الى
الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة او المفرد القائم مقامها كالقصيدة
والشعر لانه قد ينصب المفرد الذي لفظ كقلت زيدا اي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كانت تلك الكلمة
زيدا مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض اي لازما
تفسير مراد اذ الاصل الوصل غير لازم لكن لما كان من شأنه اللزوم اطلق واريد به اللازم فهو من اطلاق الملزوم
المصدر صح

وارادة اللازم بحسب الشان كالحرف انما افتقر الحرف في افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتادية معاني الافعال او شبه
الافعال الى الاسماء كسبحان اي على المشهور من مذهبين ثانيهما انه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من علقمة
الفاخر اي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه او التبعيد من السوء
الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا فحذف الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول فهو مصدر من
الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في انبت الله الاشياء نباتا ويجوز ان يكون مصدر سبح في الارض والماء كمنع اذا ذهب
وابعد اي ابعد من السوء ابعادا او من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز ان يكون من سبح سبحانا كمنع
او سبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التنزيه
او غير علم خلاف فلا يبنى جواب اما فلا يبنى وجوبا اعم من ان لا يبنى اصلا كما في سبحان او يبنى جوازا كما في يوم وبناؤه
على الفتح قرأ نافع وعند زوال عارض الموصوفية كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية
وهو لا يناسب ما قبله الا ان يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الاولى انما اعربت الخ جواب
سؤال وارد بالنظر الى اي الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي وبالنظر الى اي الموصولة واللذان
واللتان على الشبه الافتقاري من لزوم الاضافة اي الى المفرد خرج باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف
اصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد
المعارض ولو سلم وجوده في لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الا تحتم البنا وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد
الاسمية لانه فيها ايضا المعنى الاعراب والبنا مع وجود صورة التثنية اعترض بان من قال بالاعراب حكم بان التثنية
حقيقية ومن قال بالبنا لاشتراطه في اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لان
مفردها ما ذكر مبني لا يقبل التنكير ولا شك في بين القولين تحكما ولا بالاعراب وثانيا بان التثنية صورية والجواب مع التلفيق
بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية
ما كان كذا وتا والذي والتي ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كانها غير حقيقية فلذلك قال صورة وهي اي
الاضافة والتثنية وانما بنيت اي الموصولة دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما ياتي
وانما بني الذين الخ وبنصبها ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الايراد وهذه القراءة شاذة كانها منقطعة
عن الاضافة لفظا وفيه اما الاول فللتنزيل المذكور واما الثاني فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا
ونصب كانها مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد انها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية
تحقيقا فتامل مع قيام موجب البنا وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم الى الجملة من لاحظ الحقيقة
اي وجود المعارض للشبه من الاضافة فلو حذف ما يضاف اليه ان سواء ذكر صدر الصلة او حذف اعربت ايضا
اي كما اعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة لقيام التنوين مقامه اي مقام ما يضاف اليه ولما لم
يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها وزعم
ابن الطراوة هذا مقابل لقوله سابقا فهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضمير المحذوف الخ وحاصل ما زعمه ابن
الطراوة شيئان ردهما الشيخ على طريق اللف والنشر المشوش وان كان الجمع اي اللغوي فلانها في اسم جمع والواو
للحال لانه لم يجر على سنن الجموع المعنوية والجملة المعنوية اقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظ فانه
نفيس لانه اخص من الذي لان الذي يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا في العاقل
ومن اعربه اي بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظرا الى مجرد الصورة اي الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى
من كونه اخص من مفرده على هذه اللغة اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله
بعد مبني الخ اولى لغة من ينطق بالواو في حالة الرفع المعلومة من المقام ومن اعرب ذو وذات جواب سؤال وارد على

ذكر ان اي التنزيل المذكور مع قيام موجب البنا ومن لاحظ قوله للتنزيل

الشبه

الشبه الافتقاري الشبه الاهمالي اي شبه الاسم الحرف المهمل في اهماله عن العمل اي كونه لا عاملا ولا معمولا قال في
التصريح وادخله ابن مالك في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي اه وانما يظهر القول الاول ان ذكرهما اذ لم يرد بالاهمالي
والمعنوي بخصوص معناهما السابق بل اريد الاعم ان ميل الشبه الاهمالي وعد بعضهم من انواع الشبه الشبه الجمودي والعرب
ارجاعه الى الشبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر الناظم ان حاشا الاسمية
بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد ان الشبه اللفظي مجوز
للبنا لا محتم له فعليه يجوز ان يكون حاشا وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا
ومثل له اي للمشتمل عليه بفواتح السور اي بخصوص ق والم وهذا مبني على انها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها
ولم يصحبها عامل اما على انها اسماء للسور مثلا وان محلها رفع بالابتداء او الخبرية او نصب على المفعولية لمحذوف او اقرأ
او جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كصاد او موازنا لمفرد كحاميم موازن قابيل جاز اعرابه
لفظا او تقديرا بان يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثاني كذا في تفسير
البيضاوي وحواشيه وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة لا تقتضي
عدم المحل وعدم الاعراب ليتوجب ذلك في غير هذا من المتشابه والمراد اي بما بني لاشبه الاهمالي وقوله الا كما اي التي
لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمن واين وقوله مطلقا اي فواتح السور او لا والمراد بالتركيب كما قال الغنيمي
ما يشمل الاسنادي والاضافي وبعضهم الى انها معربة حكما اي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله
لفظي لان الاول لا ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو
في التسمية وعدمها كذا قاله البعض وهو مبني على ان القولين متفقان على انها معربة بالمعنى المصطلح عليه في
المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فيرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها
من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى انها معربة حكما فالمعرب معنيان احدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثاني
مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد
ولذا جاز ارتفاعهما اه ببعض تلخيص والاجل سكونه عن هذا النوع اي وعن غيره كالشبه الجمودي وان اوهم تقديمه
الظرف خلافه بكاف التشبيه الاولى بكاف التمثيل ومعرب الاسماء قال يس الاضافة على معنى من وضابطها
موجود وهو ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعترض البعض عليه بان شرط هذه
الاضافة صحة حمل الثاني على الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من ان صحة الحمل اغلبي لا شرط للزوم وانما صرح
المص بتعريف معرب الاسماء مع انفهامه من قوله ومبني لشبه من الحروف مدني توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره
ما قد سلما من شبه الحرف ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بان التعريف صادق على الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه
الشبه المذكور اشار به الى ان ال في الاضافة في شبه الحرف للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم اعني المدني اي الذي لم
يعارضه معارض وبجعل الاضافة عهدية دخلت اي ونحوها لان فيها شبها بالحرف يظهر اعرابه اي ان لم
يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع وفيه عشر لغات بل ثمانية عشر جمعت في هذا البيت
سم سمة اسم سماة كذا سما سماء بتثليث لاول كلها في الذكر اي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم لكان اوضح اذ الذكر
لا يخص التقسيم وفي التعليل المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبني والضمني كما في المعرب لان قوله ومعرب الاسماء
ما قد سلما من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد ان المص لم يعلل اعراب الاسم والمراد ايضا ما يشمل

لعل الاظهر في الجواب ان يقال تعرضه للتوجيه بوكر المعرب تامل في الجانب شنن

قوله اوضح اقول لكنه لا يشمل الترجمة

التعليل بعلة تامة كما في المبني والتعليل بعلة ناقصة كما في المعرب فلا يرد ان علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد
المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة   فلان الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في التعليل   افراده
معلول علة للبنا اي افراده موصوف معلول علة البنا   لان علة البنا شبه الحرف ومعلولها البنا وموصوفه المبني وافراده
النوعية محصورة لانها المضمرات واسماء الشرط واسماء الاستفهام واسماء الاشارة والاسماء الموصولة واسماء الافعال
واسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصل والعارض ويصح ان يراد افراده الشخصية
فيتعين جعل الكلام في البناء الاصل والا ورد ان افراد معلول علة الاعراب اي افراده موصوف معلولها   فقدم علة
البنا ليبين افراد معلولها اي فيما ياتي وكان الاولى حذفه لان تبيين افراد معلول علة البنا لا يصلح علة لتقديم علة البنا
مع انه سلف تعليل تقديم علة البنا فتامل   وفعل مضي فيه اشارة الى جر مضي وتقدير مضاف حذفه المصنف لما تقدم المعطوف
عليه وابقى المضاف اليه بحاله وان قوله بنيا الرافع لضمير التثنية جرى على المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بمحتمل
ضمير تثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضي عطفا على فعل على انه اقيم مقام المضاف عند حذفه او على انه بمعنى ماض ويحتمل
ان الف بنيا للاطلاق وان ضميره يرجع الى فعل مرادا به الجنس فيشمل بعيد فعل الامر وفعل المضي واصل مضي مضوي
قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة   ان ولي على ما يجري به مضارعه
تبع فيه التوضيح واورد عليه ان امر الاناث مبني على السكون صحيحا كاضربن او معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما
لبنائه باتصال نون التوكيد والامر التي لا مضارع لها كهات وتعال مبني مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما واجاب
بعضهم عن الاولين بان المضارع الذي اتصلت به نون الاناث او نون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتي قريبا
ما يؤيده وبعضهم بان المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه امر الاناث المعتل فانه مبني على السكون
ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف اخره وبعضهم عن الاخرين بان المراد لو كان له مضارع ولك ان تستغني عن هذه
التكلفات بجعل كلامه اغلبيا وقال شيخنا السجاعي التحقيق ان لهات مضارعا يقال هاتى يهاتي مهاتاة كناجى يناجي
مناجاة ان   من سكون اي ظاهرا او مقدرا كمر بزيد وقوله او حذف اي حذف حرف علة او نون وقد لا يبقى منه الا حرف كق في
قل اصله اقول نقلت حركة الواو الى القاف وحذفت   لمشابهته المضارع اي والمضارع معرب والاصل في الاعراب
الحركة   في وقوعه صفة الخ لا يخفى ان الواقع صفة وصلة وجزاء وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود
بالذات من الجملة الفعل اعتبروه او المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس   واما نحو ضربت الخ اشار بالامثلة الثلاثة
الى الصور الثلاثة التي يعرض فيها سكون اخر الماضي وهي اتصاله بتاء الضمير او بنا الدالة للفاعل او نون النسوة   كراهتهم
توالي اربع متحركات اي في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه اجراء
للباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لان حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس ولا يرد نحو اكراههم
ذلك علبط وجندل لانهما مخففان من علابط وجنادل ولا نحو شجرة لان تاء التانيث على تقدير الانفصال
ويرد عليه ان نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لوقوعهم
الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وايضا جعل الفاعل مع تلك الفاعل كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم
ان الموجب لسكون اخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل عن المفعول في نحو اكرمنا بالسكون واكرمنا بالفتح وحملت التاء و
نون النسوة على نا للمساواة في الرفع والاتصال   فيما هو في حكمه لان التوالي لا اربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء
في نفسه نحو ضربت لانه في نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء في الكل   لان الفاعل الخ علة للتشبيه

وكذا

وكذا الاضمه ضربوا الخ ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضربا بل هي اصلية لمناسبة الالف والاصلية ذهبت
كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي والفرق ان كسرة الاعراب عرضنا بقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الاضافة
اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلافه في
فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعدها هكذا ينبغي الفرق   اوجبها مناسبة الواو لا يرد عليه
نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الاول
والياء في الثاني الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين   مذهب الكوفيين قال شيخنا
السيد اي والاخفش ومما ضعف به مذهبهم ان حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار وابقاء عمله ولهم منع ذلك في
لام الامر   وتبعها حرف المضارعة اي دفعا للبس بالمضارع المجزوم الصحيح العين واللام فيما لو وقف وعلى المعتل
العين او اللام كتم وارم والصحيح فيما لو وصل عليه   ولانه الخ في معنى اي نسبي بين الامر وان موضعه يستقل
بالمفهومية وانما حذف النعت لاخذه من قوله فحقه الخ فاتقنه قوله فحقه الخ واندفع الاعتراض بانه ليس كل معنى يؤدى
بالحرف فان المضي معنى والاستقبال معنى ولم يؤديا بالحرف   ولانه اخو النهي اي نظيره في مطلق الطلب وان كان
الامر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام بين محله وبحث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال قد يقال ان الامر
الذي هو اخو النهي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف واما الامر الذي هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل
لكونه مع الحدث   واعربوا اي العرب بمعنى نطقوا به معربا او النحاة بمعنى حكموا باعرابه   على الاسم اي مطلق الاسم
لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه   في الابهام الخ ذكر الشيخ
المضارع بالاسم اربعة وجوه اما الاول والثاني فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه باحدهما بالقرينة
كالسين وغدا مثل رجل فانه مبهم ويخصص بقرينة كالوصف وان واما الثالث والرابع فظاهران فان قلت
ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وهما لا يكونان
الا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة
التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام او من وتقديره لا يكون في الفعل او يقال ما هنا بالنظر للامرين معا اي
التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم او المراد ان ذلك لا يكون الا بالاضافة الا فيه ثم ظاهره ما مر من احتمال
المضارع الحال والاستقبال انه مشترك بينهما وهو احد الاقوال ثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده
جماعة كالدماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شان الحقيقة ولدلالة ان يقول قد
يكثر استعمال المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه وان المناسب ان يكون للحال
صيغة تخصه كما للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند
اهل العربية الان وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل
مع ما بينهما من الان ولهذا تسمعهم يقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلاته ماض
وبعضها ات فجعلوا الصلاة الواقعة في الانات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من ان زمن
فعل الامر مستقبل هو باعتبار المامور به اما باعتبار الامر فهو الطلب فحال   والجريان اي ولو باعتبار الاصل لان
اصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للثقل   في الحركات اي مطلقها مع قطع النظر عن خصوص الحركة   وتعيين الحروف الاصول
والزوائد اي تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد وتخصصه كما في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق   قوله وقال
الناظم في التسهيل اي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقدره في شرحه بان الوجه الاول والثاني يأتيان في الماضي كان

زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه تخصص بالقرب والثالث ايضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا
للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو
فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها
ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك
واجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد الخ بان وجود علة حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة ويجوز ان
يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بانه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه
ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بان يقاس المضارع على الاسم في الاعراب بجامع توارد
المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان امكن تمييزها في الفرع بغير الاعراب كما سياتي ودعوى ان قياس
العلة هنا لا علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها
المص بجوار شبه اي مشابهة والباء سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ اي بسبب جواز
قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كون قوله واجبا ان معانيه
الواردة عليه التي تقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما احسن زيد مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى
كون قبول المضارع جائزا ان معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرها الشارح
والنهي عن المصاحبة والنهي عن الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه لاختلاف
القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان احدهما واجب والاخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة ايضا فسقط اعتراض
الدماميني على ذكر شبه بانه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لا قبول المعاني ثم يرد على
المص ان الماضي ايضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما صام ولكن
اعتكف واجيب بانه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تامل لا التبست اي في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان
لان الاعراب قد يدخل فيما لا التباس فيه نحو شرب زيد الماء حملا على ما فيه الالتباس ليجري الباب على سنن واحد
الدماميني بقي لي بحث وهو ان اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لا الالتباس لاحتمال المعاني ح على السواء
ما لم يتبادر خلاف المراد وقد قالوا ان الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه انه ليس من مقاصدهم في مقام البيان
كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه لان معانيه اي المعاني المتواردة
عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة مقصورة عليه اي لا تحصل الا بلفظه فيتعين اعرابه طريقا لبيانها
لا تعنى بصيغة المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد مبني للفاعل فيقال لا تعن
بالجفا ومدح عمرو الخ ومثله في الدلالة على المعاني لا تاكل السمك وتشرب اللبن ومما اي من اجل ان الاسم ليس له ما
يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل كان الاسم اي اعرابه اصلا والمضارع اي اعرابه فرعا خلافا للكوفيين
اي ولمن ذهب الى ان الاعراب اصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم
وهو باطل لما علمت من ان سبب الاعراب فيهما توارد المعاني ان عريا بكسر الراء ماضي يعرى كرضي يرضى اي خلا
واما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض مباشر اي ولو تقديرا كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما و
الدهر قد رفعه اصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين افاده يس وغيره ومن نون
اناث اي نون موضوعة للاناث واما استعملت مجازا في الذكور كما في قوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن
من

من دارين بجر الحقائب لم يعرب اي لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب او جازم كما في يس وسكت عن محلية
الرفع بالتجرد والقياس انها كذلك الا ان يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد ثم رايت شيخنا
في باب اعراب الفعل نقل عن سم انه له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه وجزم بانه ليس في حال التجرد
محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبي وغيره لمعارضة الخ فيه ان عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل
ويجاب بان المضارع لما اشبه الاسم في الامور المتقدمة كان الاعراب فيه متاصلا فاذا خرج عنه فكانه خرج عن
الاصل فلهذا ذكر وجه البنا بما هو من خصائص الافعال اي النون التي يتنزل منزلة الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض
بلزوم بناء المضارع المقرون بلم او قد او حرف التنفيس او ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص
قوله الافعال لكن هذا لا اندفاع له يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالاخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا ان
يقال تنزل نون التوكيد اقوى واتم لتركبه معها الخ تعليل لكون البنا على الفتح كما قاله غير واحد لا لاصل البنا لانه
ذكره لا لان التركيب لا يصلح علة للبنا بدليل بعلبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددي كما صرح به قول
الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المزجي والتركيب العددي يصلح علة للبنا كما ستعرفه في بابه وانما اقتضى التركيب
الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون
التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث جار على طريقة الكافية انما ذكره المص في شرح الكافية علة لاصل البنا لا لكونه على
الفتح او السكون ففي عزوه الى شرح الكافية نظر حملا على الماضي المتصل بها اي في كونه كل ساكن الاخر لفظا لان بنا
على السكون لئلا ينافي ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر وان ادرجه شيخنا على المنافاة
اخذا بظاهر العبارة وانما علل بسكونه مع ان الاصل في المبني السكون لانه لما استحق الاعراب الذي اصله الحركة
وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الاناث الى
لانهما اي الماضي والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكون الاخر لفظا لا في البنا على السكون كما عرفت مستويان
في اصالة السكون وعروض الحركة لما مر من ان الاصل في الافعال البنا وفي المبني السكون فان قلت اذا كان الماضي
والمضارع مستويين في اصالة السكون فلا يصح حمل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستوا الاشتراك ولو مع التفاوت
في القوة كما هنا فان المضارع عن اصله واعرب ضعفت اصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فقويت اصالة
السكون فيه لتوالي الامثال اي المتحركة وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو الشجرة جنبة لان الزائد
المثل الاخير فقط لفوات المقصود منها بحذفها اي لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان اتي بها
لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فيعلم
بان نون الرفع مقدرة لئلا يلتبس بفعل الواحد لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لسقط
كسر النون لانه سبب الكسر وقوعها بعد الف تشبه الف المثنى على ان اللبس حاصل حال الوقف بني لتركبه
معها على ان الشارح هنا اصل البنا بالتركب مخالفا لما اسلفه وقد اسلفنا ان هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية
فيكون الشارح هنا موافقا له فانهم لم تركب ثلاثة اشيا اعترض بانهم ركبوها في قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف
معها على الفتح كما سياتي في باب لا واجيب هنا بان لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء
الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل ثم ادخال نون التوكيد بين المباشرة اي بين نون
التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة الى البنا اي على الفتح مبني

قوله لا التقاء الساكنين اي لا لدفعه وفيه ان التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه وعلى دفعه بانه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به
صح

مع الفاعل
صح

في المسند الى واو الجماعة او ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض
الى الاعراب مطلق لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للواحدة
ثم اي سكون ومن ثم قوله من الشبه بالماضي تقليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتاصل
فيه من الاعراب فلا ينافي ما سلفه الش من استواء المضارع والماضي في اصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل
فتنبه الذي اشار به الى الجواب عن الاعتراض بان كلام المص لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق
الحصول وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ال في البنا للعهد الحضوري اي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المص
مفيدا البناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب ايضا بان حصول البنا للحرف علم من قوله لشبه من الحروف
مدني والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له لا يعتوره اي لا يتوارد عليه ما يحتاج الى
معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب واما المعاني الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة
الى من فتعتور الحرف لكن لا يتميز بينها بالاعراب والاصل في المبني اي الراجح فيه او المستصحب او الغالب اذ ليس
غالب المبنيات ساكنا اما السكون فسر ان يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا لتناوله بالتسكين والتسكين
فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر المؤول به ان يسكن مبني للمفعول
قطعا فلا تغفل بقي شيء آخر اورده السيوطي في نكته وهو ان المص لم يذكر ان عن السكون والفتح والكسر والضم
ينوب عنها كما ذكر نظيره ذلك في الاعراب فربما يتوهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الآخر
المعتل وفي الامر لاثنين او جماعة او مخاطبة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك والالف في نحو لا وتران في ليلة وعن الكسر الفتح في نحو سحر على راي من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف في
نحو يا زيدون ويا زيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحر نظر فتامل والمبني اي [illegible] للزوم حالة
واحدة ولافتقار الحرف الى الضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف في التعليل واما تعليله بكونه مدلوله
مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبني من الاسم للشبه
المعنوي فكن ومنه اشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبني ما بني على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا
رجلين وما بني على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي ودي والضم نحو حيث فان قلت من اين
يعلم الناظر ان حيث مثال للضم مع ان فيها الفتح والكسر ايضا قلت لان ابن تعين مثالا للفتح وامس تعين مثالا
للكسر فيكون حيث مثالا للضم وايضا الضم اشهر والحمل على الاشهر ارجح لا الفعل واما نحو ضربوا فمبني على فتح مقدر
والضمة للمناسبة كما مر واما رد بضم الدال فمبني على السكون مقدر والضمة للاتباع واما نحو ع وق فمبني على الحذف
والكسرة بنية واما رد بكسر الدال فمبني على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين لثقلهما ولثقل
الفعل اما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل
بمجرد فتح الفم واما الثاني فلتركب معناه من حدث وزمان فقيل ونسبة الى ما بني في محله وهو الهمزة العين يرجع
الى الحرف وبني امس عند الحجازيين اي بشروط خمسة ذكرها الش في باب ما لا ينصرف ان يراد به معين وان لا
يضاف وان لا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بال واما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلاث للعلمية
والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط
المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه لتضمنه معنى حرف التعريف معناه التعيين قال الاشموني والفرق بين العدل

والمسند للجماعة صح

قطعا اي كونه ساكنا وهو وصف للكلمة صح

و

والتضمين ان العدل يجوز معه اظهار ال بخلاف التضمين اه فعلى بنائه لتضمنه معنى ال تكون امس مؤدية معنى
ال مع طرحها وعدم النطق بها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل تكون امس حالا
محل الاسم مع النطق بال او جواز ذكرها معرفة بغير اداة ظاهرة بدليل وصفها بالمعرفة في نحو قولهم امس الدابر لا يعود
وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لايهامه ان الاداة مقدرة مع ان من يعلل البنا بالتضمن المذكور يقول بتادية امس
معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من انواع
المعرفة الا ثنية لتم التعليل فافهم وهو كم للشبه الوضعي اي على مذهب ابن جني وقوله والتضمن الخ اي على مذهب
ابن جني ايضا وما بني ابهم من الافعال غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة
حتى كانه اصل فيه استحق ان يسال عنه اذا بني على السكون سؤال لم بني ولم سكن كما يدل على ذلك قول الش سابقا
لمعارضته شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها قاله البعض اقول يؤخذ منه ان
قول الش وما بني منها على حركة الخ مخله يضاف غير المضارع وان سؤال المضارع المبني على حركة لم بني ولم كانت
الحركة كذا وانه لا يسال عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذي الاصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر
انه لا يسال عن سكون المبني من الاسماء ويسال عن تحريكه مع انها اشد اصالة من المضارع في الاعراب الذي الاصل
فيه الحركة اللهم الا ان يقال لما ضعفت اصالة المضارع في الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء فربما توهم
عدم تاصله في الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال
عن تحريكه عن سبب تحريكه لاشعاره ذلك بان له اصالة تامة في الاعراب الذي الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم في الاعراب
فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتامل واسباب البناء على الحركة المقصودة بالذات قوله على الحركة لا قوله البنا
ولو قال واسباب تحرك المبني لكان اوضح ونظير ذلك يقال في قوله واسباب البنا على الفتح وما بعده
التقاء الساكنين اي دفعه واورد هنا ايراد اسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البنا وهو انه لا يغني
وكون الكلمة على حرف واحد يرد عليه ان السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد
ولا توجد الحركة كما في تاء التانيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة والف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بان المراد
بالسبب هنا اعم من ذلك او عرضة لان يبتدا بها اعترض بانه يغني عنه ما قبله لانه من افراده ويجاب
بانه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يبتدا بها يصلح سببا باعتبار
له ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما ان كون الكلمة على حرف واحد يصلح لبنائها على حركة وان لم يكن
عرضة لان يبتدا بها كتاء الفاعل هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب او لها اصل في التمكن اي حالة في التمكن اي انها
تعرب في بعض الاحوال وليس المراد انها متمكنة اصالة حتى يعترض بنا فاقد حكمهم بان المبني غير متمكن كاول اي
اذا حذف ما يضاف اليه ونوي معناه كابدا بذا من اول بالضم او شابهت المعرب كالماضي لان بناها على الحركة
اقرب الى الاعراب من بنائها على السكون يا مضار اي على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنواني بان هذه الفتحة
ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية وحركة البنا على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم
وكذا يقال في الموضعين الآتيين والفرق بين معنييها اي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور
وكذا قوله باداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنييها اي منبه عليهما باداة واحدة لا بظاهره متعلق بالفرق
لان الفرق باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة نحو يا لزيد لعمرو بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له

واورد عليه ان الفرق يحصل بالعكس واجيب بان المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وبين هنا ان المستغاث منادى في
المنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة   نحو كيف ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيف
باين مع انه يصح العكس وكون الفتح في كلا الامرين معا لان الاسباب قد تتعدد واجيب بان وجه ما صنعه ان
الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب ان يمثل بايه لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب ان يمثل بكيف للاتباع
التقاء الساكنين فيه ان التقاء الساكنين انما هو موجب البناء على حركة والمعدود من اسباب الكسر كونه
الاصل في التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون حركة اعراب الا مع التنوين
او ال او الاضافة قاله يس   حملا على لام الجر اي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به   فانها اي لام الامر حالة
كونها في الفعل نظيرتها اي لام الجر حالة كونها في الاسم اي في ان كلا عمل العمل الخاص بمدخوله   والاشعار بالتانيث
اي لان الكسر المعهود يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظ اشعار به   والفرق بين اذا تعين قال هنا بين اذا تعين
وبين يا لزيد لعمرو وجعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الامر نوع غير لام الجر بخلاف
اللامين هناك فانهما من نوع حرف الجر   كسرت مع تحا بينهما الخ ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه
بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيد وما لم عبيد الا ان يقال الكلام باعتبار الاغلب   نحو لو من عبد الاشب
كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها   ومشابهة الغايات هي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد وحيث بذلك لافتقارها
بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق الا فأي وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين
نحو يا زيد غضبة زيد لمشابهة الغايات واما اصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف واما كونه على حركة
فلان له اصالة في التمكن اي حالة في الاعراب   وقيل من جهة الخ لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي فقول شيخنا
انه بمعنى قول السيرافي غير صحيح   لا يكون له الضم حال الاعراب اي وهو منادى واما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو
معرب اما الاول فظاهر واما الثاني ففي حال الاستغاثة به باللام   وقال السيرافي هذا على القول الاول   ومما
هذا حيث اي مما ضم لمشابهة الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح
وجه الشبه بقوله فانها اشبهت الخ   كالواو اي في كون كل يكون علامة رفع وفي واو واحد   نحو الخ حاصله
ان نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهم ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيران فلما بنيا على حركة للتقاء الساكنين
اختاروا الضمة لمناسبة الواو في نظيرتها ولما كانت نحن للعدد واقله اثنان وهم العدد واقله ثلاثة كانت هم اقوى فا
واوها ان تكون اصلا تحمل عليه الضم عند فقد سبب الحرك وكون علة الضم ما ذكر احد احوال   نحو اخشوا اليوم الخ حاصله
انهم ضموا احرف قبل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به كادخلوا لان الهمزة همزة وصل فلما اراد واتحد به واو
اخشوا التي هي لكونها فاعله بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصاله نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره
فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في اخر الفعل او من ان يكون اخرا حقيقة او تنزيلا واورد على الشيء ان ضمة الواو لمناسبتها
لما كما قالوا لتبلون فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة بناء واصل
تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في اسباب ضم البنا فكان الاولى اسقاط هذا الاخير   وقد بان لك
اي من قوله والاصل في المبني ان يسكنا ومنه الخ   ان القاب البنا اي القاب انواع البنا الاصلية فاندفع بانواع
الاعتراض بان هذه الالقاب ليست للبنا الذي هو جنس كل لان حق القاب الشيء اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك
بل لانواعه المخصوصة بمعنى ان كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ وبجزم الاعتراض والجواب في تمام القاب الاعراب

ايضا

ايضا او بالاصلية الاعتراض بان انواع البنا لا تنحصر في الاربعة فان منه البنا على حرف كما في يا زيدان ويا زيدون
ولا رجلين والبنا على حذف كاغز واخش وادم واضربا واضربوا واضربن واعلم ان انواع البنا وانواع الاعراب
وان اتحدت في الصورة مختلفان في الحقيقة كما اختلفتا في الالقاب فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة
مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعا ونصبا وجرا وخفضا وجزما
وفي البنا ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من انواع احدهما على انواع الاخر   رفع بدأ بالرفع لانه اشرف
اذ هو اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وثنى بالنصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولو بدأ بالجر لانه
مختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا اه دماميني   وعند المازني ان الجزم ليس باعراب ووجهه
ان الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى   والرفع والنصب اجعلن اعرابا اعترضه السيوطي بان
الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه وان الناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا وقوله وبه الكاف
صلا وعلله بعض شراح الجزولية بان تاكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيقدم افاده الشيخ يحيى وينبغي جعل امتناع التقدم
ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وبه يندفع الاعتراض   والاسم قد خصص بالجر البا داخلة على المقصور
كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هناك لبيان انه علامة الاسم وهنا لبيان
انه نوع من انواع الاعراب خاص بالاسم   لان عامله اي عامل الجر اصالة وهو الحرف لا يستعمل لافتقاره الى ما يتعلق
به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فا جواب النفي باضمار ان وقوله تجزه عليه اي عن الجر في الاسم وهو الجر في الفعل لو كان
على الجر في الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب اي في الاسم فانهما لقوة عاملهما اصالة بالاستقلال يقبلان ان يحمل عليهما رفع
المضارع ونصبه   كما قد خصص الخ الكاف قد يأتي لمجرد التنظير مع قطع النظر عن اعتبار كون المشبه به اقوى كما هنا   اي
بالجزم فسوان يجزم بالجزم لانه الواقع في عبارة النحاة لمناسبة الرفع والنصب والخفض فيكون المصدر اطلق اللازم في
اراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلي للجزم   لكونه فيه كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة اوجه من الاعراب
اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى ان عامل الجزم اصالة الحرف فهو كالجر في عدم استقلال العامل اصالة
لان الحرف غير مستقل جارا كان او جازما او غيرهما فلا شرف للجزم على الجر كاستقلال عامله اصالة حتى يرد ما ذكره البعض
من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بان له جهة رجحان وهي كونه
ثبوتيا فتعاد ذلك فالسؤال من اصله باطل وان اغتر به المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا اضيف اليه اسم
الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبهه
الفعل فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت اما الاول فلان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم
من الفعل لا الفعل واما الثاني فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم
حذف شيئين من جهة واحدة   واعلم ان الاصل الخ توطئة للمتن   فارفع بضم الباء المتصور من تصوير النوع
بصنفه ليوافق مذهب الناظم من ان الاعراب لفظي وسياتي للشيء كلام اخر   وانصبن فتحا وجر كسرا الى قوله ان
فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليوافق قوله بضم وقوله بتسكين وان كان النصب بهما على الحال لانه
لا يبعد عندي ان محل كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه   تنبيه
لا منافاة الخ قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المص فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه
لفظيا   لا منافاة بين جعل هذه الاشياء يعني الضم واخواته اعرابا كما هو مذهب المص وكما هو مقتضى قوله اجعلن

اعرابا لا نجعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر في الضمة واخواتها فعلى انه لفظي هي نفس
الاعراب وعلى انه معنوي علامات الاعراب والمعنى فارفع ضما بضم الخ وان احتمل ان يكون الباء للتصوير لتنزفع
المنافاة مع اصلها كما مر وكلامه يقتضي ان القائل بان الاعراب لفظي يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها
بمعنى ان وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور ان
القائل بان الاعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بانه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقي شيء اخر
وهو انه تقدم ان الضم واخواته انواع البنا فكيف جعلت اعرابا او علامات اعراب ويمكن ان يقال في عبارة
المصنف ومن عبر مثله بتغييره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة
مشتركة بين الاعراب والبنا وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون القاب البناء على علامات
الاعراب فاحفظه من الاعراب بالحركات والسكون بيان لما وقوله كما سياتي بيان لعز فرع عما ذكر اي على طريق
التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس
المعنى ان كل واحد من جزئيات ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا اصل اعراب بل هو دخيل على قول المهم تنوب
مناسب لما اتى بها لانه المقابل صريحا لقوله سابقا وان الاصل في كل معرب ان يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة
الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض
نحو جا اخو بني نمر بقصرها الا للضرورة بل لكثرة حذف واحد من المثلين من كلمتين اذا اجتمعا ونمر بفتح فكسر
ابو قبيلة من العرب والياء فيه نائبة عن الكسرة لانه ملحق بجمع المذكر السالم وعلى هذا الحذف يتعين القياس
من حذاه يحذوه اذا اتبعه وهو مرفوع بالابتدا اخبره الظرف قبله او مجرور بدلا من اسم الاشارة ومتعلقا الظرف
محذوف اي واجر على هذا الحذو او منصوب مفعولا لمحذوف اي احذ والحذو والمجموع على حده اي حد المثنى
وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات فيها اي اذا علمت ذلك فبدا والاولى
الواو قاله شيخنا اي لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة ولان اعرابها على الاصل الخ اي كان
الاصل في المعرب بالفرع وهو الحرف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل و
يؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة فاما بعضه
جاء على الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل في الجر والثاني جاء على الفرع في الجر
وارفع بواو والمناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب الخ والواو يوهم انه اجنبي منه نيابة عن
الحركات الثلاث مفعول مطلق لمحذوف اي تنوب هذه الحروف نيابة ولا يصح ان تكون مفعولا لاجله تنازعه
العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد احدها بالعمل فيه نظرا الى متعلقه اعني قوله عن الحركات الثلاث ولا ان تجعل
الجنس من الاسما اصف تنازعه العوامل الثلاثة فاعملنا الاخير واضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة
ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير فيما بعده وان كان فضلة ذو مبتدا او خبر مرفوع بضمة مقدرة
لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة في معناها وهي هنا المراد بها اللفظ ان صحبة ابانا فجملة مفعول المحذوف
يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لابانا لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر او مقدر واشتراط
كون الشاغل ضميرا اكثري لا كلي او الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما لابانا فقد ولي ان
الفعل الظاهر تقديرا لا ذو الموصولة احترز عنها مع ان الكلام في المعرب وهي مبنية دفعا لتوهم المبتدي الذي لا
المامه بمبنية وحذف لها في قوله ذو والفم حيث الميم منه بانا استعمل حيث في الزمان على راي الاخفش او في المكان

الاعتبار اعني التركيب واعترض كلامه بانه يوهم ان الاصل فم بالميم فالذي ينبغي وفوه انه لم يبدل من واوه ميم
وقد يقال لا نسلم ان الاصل الواو وقال الناظم الصحيح ان للفم اربع مواد ف م ي ف م و ف م م ف و ه كذا في الروض
وبان الفم اذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب اصلا والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم فقد عبارته
حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم واجيب بان المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف
اي ودال الفم حيث الميم من الدبان والدال يعم ما معه ميم وما معه بزهها الظاهرة عليها كان الاولى اسقاطها ليدخل
الحركات المقدرة في لغة القصر وفيه ح اي حينئذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام في شرحه على
الشذور ما نصه الفم بالميم معرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصى بتثليث
فائه فيهما فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشرة وافصحها فتح فائه منقوصا
ان فانت تراه ذكر في الفم بالميم اثني عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهي اعرابه على الياء كقاض
مثلث الفاء واسقط لغة اتباع فائه لميمه فاذا ضمت الى اثني عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله
البعض وسكت عليه من انها عشرون وان شيخ الاسلام ذكرها في شرحه على الشذور لا اصل له وبقي لنا لغات
ثلاثة نقلها الدماميني وغيره وهي فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة افواه ثم وجه ذلك فراجعه نقص
مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم وقصره اي اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كما في فتى
اتباع فائه لميمه اي في حالة نقصه قيل وهذه اللغة اضعف اللغات ذكره شيخنا واب مبتدا لانه معرفة لان
المراد لفظه واخ وحم معطوفان عليه وكذاك حم اي كالذكر من ذو والفم من كون كل ما اضيف فقوله ما اضيف بيان الحاصل
معنى قوله كذاك والحم اقارب الزوج وقد يطلق على اقارب الزوجة وهن مبتدا محذوف الخبر اي كذلك من اسماء
الجناس كانا ينبو حذف احمال الاما ذكر كناية عن الجناس نفسها قال الجوهري الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك
اي شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يبكني اي بدلا عن اسماء الاجناس فصح كلام الشارح مما يستقبح ذكره
اي فرجا كان او غيره ولهذا اتى به اي لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل في حالة عدم الميم [illegible]
استعمالا يس من تعزى الخ قال في الموضح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة اي
من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال الى الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة
مكسورة فضاد معجمة مشددة اي قولوا له عض على هن ابيك اي على ذكر ابيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسب اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء و
سكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة اي لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن بل اذكروه صريحا كما وهو الاير
بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسب اليه الخ يحتمل ايضا ان معنى عض على هن
ابيك عض على ذكر ابيك حيث لم يلدك ويعضدك على الباطل ما احوجك فاشدة قال يس الحديث هو الحديث المذكور
في الجامع الصغير عن الامام احمد والنسائي لكن بلفظ اذا الاثم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه الخ وقد اقتصر
ابن الاثير في النهاية على ما في الشرح اه فما ظلم اي ما حصل منه ظلم في الشبه لانه اتى به اجنبيا فالفعل منزل منزلة
اللازم او ما ظلم احدا في الصفة المشابه بينهما لكونها صفة ابيه فالمفعول محذوف ايذانا بالعموم او ما ظلم اباه
بتضييع صفته او ما ظلم امه باتهامها فيه حيث لم يشابه اباه وقصرها من نقصهن عبر بعض الافراد ثم بضمير
الجمع اشارة الى جواز الامرين وان كان الافصح في الثلاث الى العشرة هن وفيما فوق العشرة ها كما يشير اليه الافراد
اولا والجمع ثانيا في قوله تعالى ان عدة الشهور الاية ذكره السيوطي في كتابه المسمى بالشماريخ في علم التاريخ فما في
حاشية شيخنا السيد من ان العشرة فما فوقها ليس على ما ينبغي الشهر يفيد ان النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه

وفي اب وتابعيه يندر اي النقص لان الشهرة ضد الخفا فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال   قال الا الخ انما قال والمراد
لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكان الش يشير الى ان في كلام المتن حذفا   اكثر واشهر الخ مقتضاه ان النقص فيهما كثير
وهو مناف لتصريح المص بندرته فيهن الا ان يقال الندرة في كلام المص بالنسبة الى القصر والاتمام فلا تنافي كثرته في
نفسه   ان اباها الخ ان هذي الثالث صراحة وفي الاولين بقرينة الثالث اذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين
فمن قال ان هذه الثالث فقط اراد انها هي صراحة وقوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف والغاية الى المجد والنهاية
باعتبار الصفة او الرتبة والمراد بالغايتين المبدا والمنتهى كما قيل او غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب وقيل
الالف بعد التاء الفوقية للاشباع لا للتثنية   مكره اخاك الخ مقدم ومبتدا مؤخر ومكره مبتدا واخاك نائب
فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من انه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي او شبهه قال في التصريح
قيل اول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما التقيا قال له علي الا فاعرض عنه علي رضي الله عنه
وذكر الاخ للاستعطاف   وان في هن لغتين زاد في الهمع ثالثة دونهما وهي تشديد النون   وزاد في التسهيل
الخ ذكر ابو زيد انه يجوز في الاب والاخ المشددين اعرابهما بالحروف فيقال هذا ابوك واخوك ومثل بالتشديد
والاعراب بالحروف   كقرو ونقو بفتح القاف وسكون الواو والواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب
كقرء النقرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما في القاموس
ومنها فعل بالتحريك وكلاهما ياء اما الاول فلم نقله ابن مالك القائل نحو دواتا وقيل ذاتا ايضا بلا رد
اللام كما في التسهيل واما الثاني فلان ياء اي اللام اكثر من واويه والحمل على الاكثر ارجح فاصلها ذوي حذفت الياء
اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو وحركتها الى الحركة الواو اتباعا لها ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل
وفي حال النصب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي حالة الجر كسرت الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة
اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لا وجه للنقل والاتباع في حالة النصب لفتح الواو والذال فيها اصلا قلت   حذفت صح
يقدر في ذلك فتح الذال وفتح الواو بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتي الرفع والجر على قياس ما في   الاعراب التي
التي ترجيحه في ابي قيل التنبيه الى ولكان ان تستطفه لا اعل بما قبله الا ان   فعل بالاسكان ابن مع فتح الفاء   كانت على اللام
واستدل بان الحركة زيادة فلا تقدم عليها الا بثبت واجيب عن حجة من بان اللام اذا حذفت كاصله ثم ثني لا ترد   المحذوفة وفتح
عينه الى السكون كما قاله يس اي فالمقتضي لقلب اللام الفا موجود   وكلاهما واو انظر ما دليل على ان كلا منهما   الذال بفتحة صح
واو ثم رايت الاستدلال بان اكثر احواله واو ولام اضافة عن فوك فاجري الباب على سنن واحد   من باب قوة   واو صح
اي من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء   واصلها ذو وحذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت
حركة الاعراب الى الواو الاولى وفصل بالكلمة ما تقدم   بفتح الفاء وسكون العين لان حركة العين زيادة فلا
تثبت الا بثبت ولا يرد جمعه على افعال لان ما على فعل الا كان العين يجمع على افعال اذا كان معتل العين كثوب
وسيف   واصله فوه حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة في الخفا وقد يضاهيه في الجزء ثم تارة يعوض عن
واوه ميم لانهما من مخرج واحد من البار وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم قوله
لامه هاء بدليل قولهم في الجمع افواه وفي التصغير فويه   بسماع قصرها لان قصرها يوجب فتح العين اولا ومقتضي
لقلب اللام الفا الا تحركها مع انفتاح ما قبلها   ويجمعها على افعال اي لان ما على فعل الصحيح العين الثاني
لا يجمع على افعال بل على فعل كما سيأتي في قول الناظم لفعل اسما صح عينا افعل لكن هذا لا ينهض على الفراء
فحم كما في اب واخ لان مذهبه ان ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على افعال وافعل ومفاد كلام الش
جواز جمع اخ على آخا وتوقف شيخنا في سماعه   فيستدل اي لا بما ذكره الش كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من
قوله

قوله وشرط ذا الاعراب بالحروف الثلاثة اخذه الش من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكون
هذا نوع صرف اسم الاشارة عن رجوعه الى الاقرب مذكور فلا اعتراض على المص   ان يضفن اي ولو نية في فانصبا
كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها قال في الهمع
خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجا على انه حذف
المضاف اليه ونوي ثبوته فابقي المضاف على حاله اه ورايت بخط الشنواني عن سم انه لا يتقاس على ذلك عند المص
ايضا غير كاصح نحو في وبقية الاسماء الستة واورد عليه ان هذا الاشتراط في ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل
لانهما ملازمان للاضافة واجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو يحتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه هنا
فقوما عداهما فقول الش في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الاضافة لا ابا لك لانه مضاف الى
الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة نعم انجرار ما بعد اللام الا بالمضاف كما قاله
في المغني وعلله بان اللام اقرب وبان الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف اليه فان قلت لو
كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سياتي في باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع
والتكرار نظرا الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل انا راعينا الحقيقة تارة فاعربناه بعد لا بالحرف
والظاهر تارة فاعملنا لا فيه ولم نكررها اقول يبعد ان يقال لم اعربناه كابالي بالحرف مع اضافته في الحقيقة
للياء وعدم اضافته اصلا في الظاهر والقاطع للاشكال من اصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر
وانما ترك التنوين للبناء وسياتي بسط ذلك في باب لا   للياء معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير
ان يضفن لا لياء لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة اصلا لاختصاصها
بالفعل   مع ما عطف عليه الخ اشار به الى دفع اعتراض على المص في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل
الدفع انه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك   ذا اعتلا حال من المضاف لا من المضاف اليه
لعدم شرطه والاعتلا العلو   انواع جر الياء اي انواع المضاف اليه المغاير للياء   عما اذا لم تضف اي تلك
الكلمات اي القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد اخ ذو والفم بلا ميم ملازمان للاضافة   فانها تكون
مقصورة معربة بالحركات الظاهرة يظهر لي انه ليس ببعيد بالنسبة الى اب واخ وحم لا طلاقهم جواز قصرها مطلقا
فتنقطع ولا يرد عليه قول خالط من سلمى خياشيم وفا لان لفظ المضاف اليه منويا الثبوت فهو كالمذكور
صراحة اي خياشيمها وفاها ولا يرد عليه ايضا ان من لغات الفم الفمى كالفتى فهو مقصور معرب بالحركات المقدرة
مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس في الفم بالميم بل ليس في ذي الميم مطلقا لما ذكرناه عند قول المص ان يضفن وما
ذكرناه عند قول الش عما اذا لم تضف فانهم   عوض من عينه وهي الواو ميم وجه التعويض ان الاضافة اذا زالت
ياتي التنوين فيدخل على واو وهي ساكنة فتحذف لالتقاء الساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم
لامن من ذلك لفقد التنوين افاده الدماميني وتقدم وجه ابقاء الميم دون جرها   وقد ثبت اي على قلة اجراء
الحال الاضافة مجردة عنها   يصبح اي الموت المذكور قبل وجملة وفي البوم حالية   لخلوف فم الصائم بضم الخاء
وقد تفتح اي تغير رائحته بعد الزوال وكونه اطيب عند الله احقيته ثناء الله على صاحبه ورضاه بفعله لا اختصاص اطيبية
بيوم القيمة على المعتمد وذكره ولا ثنيه لكونه وقت الجزاء   فانها تعرب بحركات مقدرة اي على ما قبل ياء المتكلم
منع من ظهورها كسرة المناسبة في ابي واخي وحمي وهني بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو ان ثم او منع من ظهورها

لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن الحجر بل قيل خطاء صح

[illegible]

سكون ما قبل الياء للادغام في الاربعة يرد لانا نا وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام
كما صرح به الرضي لاسم جنس ظاهر اراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلي معرفا او منكرا واراد بالصفة المشتق للدلالة
على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف فخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال انت ذو محمد او ذو تقوم
وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه انت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال انت
ذو فاضل هكذا ينبغي تحرير عبارة الشيخ ووجه ما ذكره الشيخ من الحصر ان ذو وصلة للوصف والضمير والعلم ان يوصف بهما
والمشتق غني عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة وما خالف ذلك فهو نادر كاضافته الى العلم في نحو انا الله ذو
بكة والى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم اي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي ان اضافته الى العلم قليلة
والى الجملة شاذة وفي يس انه اضيف الى الضمير شذوذا او مجموعة جمع سلامة اي بالواو والنون او الياء والنون
ان اريد بها من يعقل او بالالف والتاء ان اريد بها ما لا يعقل كما يقال ابوات واضوات وقد جمع جمع اب واخ
وذي جمع مذكر سالم وقيل وهو اوجه وهم بلا اسم ايضا وابعدها عن التكلف بخلاف مذهبي فان فيه تكلف
حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف وتحصل فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل والمحذور
في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والجمع على حدهما من نفسها ثم انقلبت الواو
الفا اي لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا اولى اورد عليه ان الحركة الباقية على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا
لقلب الواو والحركة الفا ما سيأتي في محله من انه يشترط اصالة الفتح واجيب بان حركتها في الحقيقة غير عارضة
والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة اخرى للاتباع امر تقديري ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة
وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا اعطيت حكمها افاده
الدماميني وذكر في التسهيل ان هذا المذهب اصح اي لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ظاهرة او مقدرة
فمتى امكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المص هنا عليه لانه في الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغيره ما ذكر
ينوب نحو جا اخو مع جملة عشر مذاهب بل من جملة اثني عشر مذهبا ساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعه انما
اعربت هذه الاسما بالاحرف الاولى والمناسب لقوله في السؤال الثاني وانما اختيرت هذه الاسما ان يقول هنا انما
اعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك لبعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلامه ان
ان يقال المنظور اليه في السؤال الاول جهة عموم الاسما الستة وهي كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها
وهي كونها هذه الاسماء باشخاصها للفرق بينهما الخ ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع وكذا
الحواة فافهم لكونه اقارب الزوج او الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم
يستلزم صاحبه وكذا الهن ارفع المثنى سيأتي شروط المثنى والمثنى اصطلاحا اما لغة فهو المعطوف كثيرا الم اي معرب بدليل
ان الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف انتما ناب عن اثنين اي اسمين اثنين اعم من ان يكونا مذكرين او مؤنثين مفردين كالزيدين
او جمع تكسير كالجمالين او اسم جمع كالركبين او اسمي جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة اي الآن فلا يرد نحو
التعاريف فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج نحو فارجع البصر كرتين فان استعماله في الكثرة لانيابته عن الكثير لا اثنين
ليس بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة في الوزن والحروف لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب
الناظم الذي يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند امن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لاحد
معنييه نحو عندي عينان منقودة ومورودة وجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه

كذلك

كذلك عند ذلك معللا ذلك بان الاصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول
عنه اختصار فاذا جاز في احدها فليجز في الآخر قياسا قال في شرح الجامع وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في
معنييه اي واللفظ في حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا انتهى وهو ظاهر بزيادة الباء سببية متعلقة بناب اغنت
عن العاطف والمعطوف فلا يقال جاء زيد وزيد مثلا في غير ضرورة او شذوذ الا لنكتة كقصد تكثير نحو اعطيتك مائة ومائة
وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير او مقدر نحو قول الحجاج انا الله محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي وال في العاطف
للعهد والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العسكري لا يجوز نحو قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا
لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لان النعت كالمنعوت وكان لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني
وعلى هذا لا يجوز بالطريق الاولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندي يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان
لانتفاء اللبس المانع من جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد او فعمرو ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعليك
بالانصاف وال في المعطوف ايضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد ان التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته
عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف ليس من لفظ المثنى فاسم ناب عن اثنين يشمل
الخ يتبادر من هذا سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على اقل من اثنين كرجلان اي ماش ولما دل على
اكثر كصنوان جمع صنو ولما اعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد او علم كالبحرين لمكان وجعله اتفقا
في الوزن قيدا اول انه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا
وناب عن اثنين فصلا اول نحو جا الماسر كالقمرين وذهب بعضهم الى ان نحو القمرين مثنى حقيقة وان التثنية انما
حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبني على جواز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه
كزوج وشفع فيه انهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل اعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا
او زكا اي فردا او زوجا قاله الروداني فخرج بالقيد الاول نحو العمرين بضم فسكون بالفتح فلا يعمل كالتغليب لان خسا
وبالضم فالفتح اشارة لقوله صلى الله عليه وسلم اللهم اعز الاسلام باحب العمرين اليك يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن
هشام الذي هو ابو جهل تغليبا للاشرف الذي سبقت له السعادة فيكون في الحديث رمز الى انه الذي سبقت وبالثالث
نحو العمرين كان الاولى ان يقول نحو الزيدين في زيد وعمرو لان المثال الذي ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن
ايضا فيه وبالثالث كلا وكلتا الخ قال شيخنا اي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه اغنت عن العاطف والمعطوف بان
لا يكون له مفرد من لفظه ان قال اول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتين اذ لم يسمع كلت
واثن وثنت ومن هذا يعلم انه كان ينبغي للشيخ ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجهما ايضا بالقيد الثالث
الا ان يقال الشارح تركهما للمقايسة وانه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها اصلا لا بعدم سماع مفرد لها
لا يهامه ان فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتامل واعلم ان اخراج شفع وزوج
بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع ان في دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه فائدة
قال في التصريح ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده
ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثني غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر الثاني
الاعراب فلا يثنى المبني واما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح
عند جمهور البصريين واما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفهما وصلا ولا يرد نحو
يا زيدان ولا رجلين لان البناء وارد على المثنى منهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا
اسناديا اتفاقا ولا مزجيا على الاصح فان اريد الدلالة على اثنين او اثنين مما سمي بها اضيف اليهما ذوا او ذواتا

والمجوزون تثنية المزجي قال بعضهم يقال معديكربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه وصدره
فيقال سيبا ماكوا واما العلم الاضافي فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدي العلم الرابع التنكير فلا
يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى معرونا وجوبا وقيل استحسانا بال او ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية
فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا يثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير الخامس اتفاق
اللفظ واما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته و
مجازه او مرادا به معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ واورد
عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته واجاب ابن الحاجب بوجهين اولهما
انه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه يلبس تثنيته باعتبار
فردي احد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شيء من معانيه جنسا وقدم ان المص يشترط امن اللبس فلا يرد
عليه ما ذكر السابع ان لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان لا سواآن
اي قياسا فلا ينافي انه سمع سواآن وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء او يلحق بالمثنى نحو اجمع وجمعا فانهم
استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا او بغير ذلك نحو ثلاثة واربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن ان
يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران فتغليب وقدم بيانه ا.ه مع زيادة من الهمع وغيره وبقي
ان المركب التقييدي العلم كالمزجي وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع ان يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وبعض ونحو احد ونحو
وديار لافادة الجمع العموم ورد زيادة هذا بانه يغني عنه التعاقب في المعنى عن ظاهر وان لا يشبه الفعل فلا يثنى افعل من ورد
بعضهم زيادة هذا بان مانع التثنية في افعل من عرض من التركيب فلا يحتمله اذ هو في حد ذاته يصح ان يثنى كلا هي
بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل اصابع اليد والرجل قاله العيني وكلا هكذا
شروع في بعض ما حمل على المثنى والف كلا قيل بدل من واو وقيل عن ياء والف كلتا للتانيث والتاء بدل من واو وقيل عن
ياء وقيل الالف اصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل للتانيث فان قلت اذا كانت الف كلا اصلية والف
كلتا للتانيث او اصلية فالالف فيهما غير مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا اجيب بان الاعراب قد يكون حرفا من نفس
الكلمة كما في الاسماء الستة والمثنى والجمع على وجه لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية او الجمع
او غير دال على شيء كما في الاسماء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير المعنى بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة
فتدبر بمضمر متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر او مقدر كذا قيل وفيه
ما مر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر في وصل العائد الى كلا مؤسسة احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة
اليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلي والبعدي فعلم ما في كلام شيخنا اي وارفع اي اشار
الى ان كلا معطوف على المثنى وان مضافا حال من نائب فاعل وصل وان متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه
كذلك ابتدا وجرهذا هو الظاهر في هذه الحالة اي حالة الاضافة الى ظاهر مطلقا اي سواء اضيفا الى مضمر
او ظاهر عدت اي قصدت وبابه ضرب كما في المختار والاسناد في جد بنا السير مجاز عقلي والاصل جد دنا في السير
مثلا زمان للاضافة الى معرف يدل على اثنين بلا تفرق ولو كانا بحسب اللفظ مفردا او جمعا كما سياتي في الاضافة
كلاهما اي الفرسين وقوله جد الجري مجاز عقلي والاصل جدا في الجري وقوله قد اقلعا اي كفا عن الجري وقوله رابي اي
منقذ وان يحلق في قلعا ورابي وبه جاء القران اي نصا واما اعتبار المعنى فلم يجيء فيه نصا لان الضمير في قوله تعالى
وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الى كلتا من قوله كلتا الجنتين آتت اكلها بل يحتمل رجوعها الى كلتا اثنان واثنتان
تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد ان يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف

اليه

جوازتثنيتها

اليه لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لا فرق في ذلك بين الظاهر والمضمر على المرضي عندي ويؤيده تصريح بعضهم كما في
الروداني بجواز اثناكما اذا اريد بالاثنين امران غير المخاطبين مضافا اليهما كعبدين لهما واما ما نقله في التصريح عن
الموضح في لغة اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشيء الى نفسه فغير ظاهر على
اطلاقه من اسماء التثنية اي من الاسماء الدالة على وضعا على اثنين كابنين وابنتين الخ قال بعضهم لما لم يتزل لهاتين
يقول مثل المثنى اي بمثالين منه واقام ذلك المقام قوله كالمثنى وقال اخر كان يمكنه ان يقول مثل المثنى فيجريا اي في الجميع
بالالف افادة في النكت مطلقا اي سواء افردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان اي شهادة اثنين ليعم الاخبار من حسن
شهادة بينكم او ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا او اضيفا نحو اثناكم واثنتاكم وتخلف اليا اي تقوم مقامها في
بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا
في هذه الالفاظ جميعها جعل الخ جميعها تاكيد المحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا ان يقال هو حل معنى لا حل اعراب
بعد فتح قد الف ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الالف الذي هو مفتوح لان في التصريح افود يه
البيان ولافادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهي الفة الفتح مع الالف كما في نكت السيوطي فقوله قد الف في معنى التعليل
للضرورة فيه ان قصر ذي الالف من اسماء حروف التهجي لغة لا ضرورة الا ان يقال المراد القصر هنا متعين للوزن
نصب على الحال فيه ان مجيء المصدر حالا وان كان كثيرا مقصور على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير
مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما في اتيك طلوع الشمس اي مجرورة ومنصوبة لم
يقل اي مجرورا ومنصوبا مع ان المورد بيء وهو لفظ جمع مذكر لان الغالب مراعاة ما اضيف اليه كل وجميع لا مجرد الكتاب
التانيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض وسيب فتح اي انفتاح فتح والسب الذي ذكره غير السبب
المستفاد من كلام المص كما مر والالف لا يكون قبلها الا مفتوح فالمعنى التعليل للاشعار لزوم الالف والاعراب بحركات
مقدرة عليها كالمقصور وبعضهم من يلزمه الالف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم
النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جدا كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة
منع صرفه المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة اخرى كالوصفية في نحو مضاحان فتامل لعما اي عمرو وزيد
وجعل منه اما هذان لساحران وقيل اسم ان ضمير الشان وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف ودخلت عليه لام
الابتداء اي لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبران ومنع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون كالشهيبابين
تثنية اشهيباب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها وارفع بواو اي ظاهرة كما في الزيدون او مقدرة كما في مصطفوا
القوم او منقلبة الى الياء كما في مسلمي على التحقيق وبيا اجرر وانصب لينقي الجر ومتنازعان فيه لا اجرر وانصب على
الاصح لتاخر العاملين فلا يصح عمل التاني المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول اخر وعلى القول
التاني يصح لكونه من باب التنازع لطلب المعمولين الجملة قال الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالاولى
اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الاضمار في الثاني بلا حذف المضمر وقصرها مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله
الشنواني نيابة عن الكسرة والفتحة يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا اي نابت الياء فيما ذكرنا نيابة
ويحتمل ان يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة اي ونيابة عن الفتحة مفعولا لاجله
لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الاول سالم قال بعضهم العوامل الا لفظا فلانه قبله
واعمل الاخر واضمر في الاول لعاد ضميره وحذفه واضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة
لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه فيها ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما ياتي شروط التثنية

كما قاله الروداني وغيره وسياق الكلام على جمع التكسير في بابه   وجمع مذنب دفع بتقديره جمع هنا ايهام كلام المص اشتراط العلمية
ومذنب في جمع واحد   جمع المذكر السالم اي المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وجبل لمذكرين فانهما يقال فيهما
زينبون وجبلون وخرج نحو زيد وعمرو وعلية للمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا للجمع وجره نعتا للمذكر والارجح
الثاني لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بنائه وانه نقله شيخنا السيد عن الشنواني   لسلامة
بناء واحده اي بنيته اي لغير اعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون   اسم وصفة جمع الوصف بالواو لتكون
الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل اصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتاويله
بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي   علما اي شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون او الياء والنون الا ما
كان علما على الشمول التوكيدي نحو اجمع فانه يقال فيه اجمعون واجمعين لانه صفة في اصله لانه افعل تفضيل اصالة قاله
الروداني ثم اشتراط العلمية لا ينافي قدام على الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين او يقال العلمية من الشروط المعدة
بكسر العين اي المهيئة لقبول الجمعية وهي لا تجتمع مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدماميني المشهور الذي ذكره شيخنا
والبعض   لمذكر عاقل اي باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين وانما لم
يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون او الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع
مع مراعاة المعنى وهو تاء التانيث كذا نقل عن الغزي والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى اتينا طائعين
رايتهم لي ساجدين والمراد ما شانه ان يكون من جنس العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر في التسهيل انه يغلب ذكوره بعض
افراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة اي لا مع اختلافها فلا يقال رجلين في رجل وامراة ولا عالمون في عالم وقائمين
قائم وتقصير عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية ايضا فليحرر اه اقول في الدماميني على التسهيل ان ادخال المثنى
في هذا الحكم سهو فانه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ ماخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع
وتقدم الكلام على التغليب   خالية من تاء التانيث ما لم تكن عوضا عن فاء او لام كما سيذكره الشارح اما الف التانيث فلا يشترط الخلو
منها مقصورة او ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى او صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا   ومن
التركيب مما الاعراب بحرفين قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع مصححا او مكسرا او كل منا شروط جمع السلامة
بخصوصه الا ان يقال لا دليل على ان كلا منا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر ان كلا منا شروط لاعم من
تخصه اولا لكن يعكر عليه انه لم يستوف مطلق شروطه   بحرفين فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه
لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسمحا او يقال اراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع اي الواو
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر   واجازه بعضهم اي مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في
المختوم بويه قيل يلحق العلامة باخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثاني فيقال سيبون   او الاكتفاء
فاذا اريد الدلالة على اثنين او اكثر مما سمي باحد هذين المركبين قيل ذو كذا وذووا كذا مع اضافة الاسم الى الاول كذات مرة
وذات يوم وسكت عن المضاف لانه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تثنية الجزئين وجمعهما قال الروداني ولا اظن
ان احدا يجري على مثل ذلك فيما فيه المضاف اليه الله تعالى انما الله اله واحد اه   كالزيدين والزيدين علما اي ان اعرابهما
قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين في كلمة واحدة فان اعرب بالحركات جاز جمعهما   صفة لمذكر عاقل لا يرد
عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لانه تعالى لان اسماءه تعالى توقيفية والكلام
في الجمع القياسي قال الدماميني معنى الجمعية في اسماء الله ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم فيقتصر فيه على محل وروده
ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون   خالية من تاء التانيث اي من التاء الموضوعة له وان كانت
في غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتاكيد المبالغة لا للتانيث   افعل فعلا بالاضافة التي لا دنى ملابسة اي ليست من

باب

باب افعل الذي له مؤنث على فعلا وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بان لا يكون من باب افعل اصلا كقائم وبان يكون من
باب افعل الذي ليس له مؤنث اصلا كاكمر لكبير الكمرة الذكر وبان يكون له مؤنث على غير فعلا كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان
القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بان لا يكون من باب فعلان اصلا كقائم
وبان يكون من باب فعلان الذي ليس له مؤنث اصلا كلحيان لطويل اللحية وبان يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان
وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب افعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى وان صح الخ هو بمعنى قول
الموضح قابلة للتاء او تدل على التفضيل وانما اعتبروا في الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها في
جمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو اخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كما مر وانما
هو الافضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتنكير   كصبور وجريح محل استواء المذكر والمؤنث
بالمراد في فعول اذا كان بمعنى فاعل وجريح على موصوف مذكور وفي فعيل اذا كان بمعنى مفعول وجريح على موصوف مذكور
فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع   يستثنى ما فيه التاء ما جعل علما الخ لا يخفى ان هذا لا ينافيه كما ياتي من
عد جمع الثلاثي المذكور في الملحقات بجمع السلامة لانه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما ياتي فيما اذا
لم يجعل علما   فانه يجوز جمعه هذا الجمع اي عند الجمهور ومنعه المبرد واوجب جمعه على عدات   التصغير لدلالته على
التحقير ونحوه مما يناسب المقام   الشرط الاخير يعني ان لا يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذي يقتضيه
صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيين في اشتراط ان لا يكون من باب افعل فعلاء او فعلان فعلى ايضا كما في الهمع   ما ان
طر ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مر اي نبت ويقال بهذا المعنى ايضا وبمعنى قطع والعانس من بلغ
اوان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان او انثى والامرد من لم يبلغ اوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه
لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه اوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين وان زائدة بعدها
لشبهها في اللفظ بما النافية اه عيني بتلخيص وزيادة   وبه عشرون الخ فيما ذكر ما الحق بالجمع وهو اربعة انواع اسماء
جموع كعشرين واولي وجموع لم تستوف شروط الجمع كاهلين وعالمين وجموع سمي بها كعليين وجموع تكسير كارضين
وسنين   وبابه اي نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة   الحق افرد ولم يجمع لارادة المذكور   بالحرفين
اي الواو والياء على التوزيع او المراد الواو والنون او الياء والنون على المسامحة السابقة   وليس جمعا بل هو اسم جمع
لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشري والروداني   وعشرون في انطلاق عشرين   وهو اي اللازم بالحالة
اي فلهذا اللزوم   وان كان جمعا اي غير مستوف لشروط الجمع   فاهل ليس بعلم ولا صفة بل هو اسم جنس
جامد للقريب بمعنى ذي القرابة واورد عليه الوصف به في قولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان الكلام في الاهل بمعنى
القريب المستحق فان هذا وصف وجمعه على اهلين حقيقي لا ملحق كذا قالوا وفيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ
فهو جامد مطلقا او المعنى فهو من معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعي الى كون الذي بمعنى القريب غير صفة والذي
بمعنى المستحق صفة الا ان يخص ذلك الثاني ويقال القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتامل
ثم رايت الروداني ذكر ان اهل الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل   لانه اسم
جمع اي لذي ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارة في الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع   اما الا لا
يكون جمعا للعالم اي بل يكون اسم جمع له   على كل ما سوى الله تعالى اي على مجموع ما سوى الله وهذا احد اطلاقيه والاطلاق
الثاني اطلاقه على كل صنف من اصناف المخلوقات على حدته   ويجب كون الجمع الخ من تمام العلة كما نجده عند ان هذا كلي لا

الغلبي وانه لا يجوز ان يكون مساويا للمفرد وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم
قوله اقل مراتب الجمع ان يشمل ثلاثة من مفرده او اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا في الشمول وما استند اليه من
حصول المساواة على الاحتمال الثاني في كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف او يكون جمعا اي غير مستوف
للشروط لا مفيده قوله لانه جمع لغير علم ولا صفة باعتبار تغليب من يعقل اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بان
الجمع بالواو والنون او الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه ان يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من
اصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع اعم من مفرده لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثاني مفرد
العالمين عالم بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد اعم ولا مساويا لان مدلول المفرد ح صنف من اصناف
العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد اعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون
المفرد مساويا للجمع على الاحتمال الثاني وانه لا محذور مع ذلك لان كون الجمع اعم اغلبي غير مسلم كالكشف الذي لا يقال
المساواة من حيث صدق عالم المفرد عموم بدلي وصدق الجمع عموم شمولي والمعتبر هنا العموم الشمولي والا لزم ان
غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما ان كون الجمع اعم اغلبي هذا
تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام لغير علم ولا صفة بل اسم جنس لكل صنف من اصناف المخلوقات اي فهو جمع
لم يستوف شروط جمع السلامة المذكور وقال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى
الدال انتهى وبالنظر لهذا يكون صفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا لانه ليس بجمع اي في هذه
الحالة فلا ينافي ما قيل انه في الاصل جمع علي كسكيت من العلو ثم سمي به اعلى الجنة او الكتاب الموضوع فيه
اسم لاعلى الجنة وعلى هذا يحتاج الى تقدير مضاف في قوله تعالى كتاب مرقوم اي محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان
الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب في قوله ان كتاب الابرار مقدرا بمعنى
كتابة مع تقدير مضاف اي كتابة اعمال الابرار وارضون مبتدا وشذ خبره وقوله والسنون مبتدا خبره
محذوف اي كذلك وهذا ما ذكره عليه الشرح بفتح الراء وحكي اسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة
شذ قياسا اي لا استعمالا اما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم واما كونه لم يشذ
استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما خص ارضين وباب سنين بالتنصيص على
شذوذهما قياسا مع ان جميع الملحقات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة
شذوذهما لكونه من ثلاثة اوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل اربعة لان مفرد
كل غير علم وغير صفة ويدل لما ذكرناه قول المصنف في شرح العمدة ما ملخصه ان عالمين واهلين مستويان في
الشذوذ وان ارضين وسنين اشذ منهما بدليل اريضة وبدليل يا عبادي ان ارضي واسعة كذلك اي
مثل ارضين في الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه كل كلمة ثلاثية ذكر ستة قيود كون
الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التانيث وعدم التكسير
ولكن يعلم تامل كلام الشارح الآتي في اخذ المحترزات ان الشارح القيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو اوزون
خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضي انه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز ولم تكسر اي تكسيرا
يعرب معه بالحركات والا فسنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت له المحذوفة ولكان عاملا
جمعه بالواو والياء والنون حر جدوه لاصده وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ان لا يكون له مذكر جمع بالواو والياء والنون

يجمع

يجمع نحو هنه فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو ايضا به التبس المؤنث بالمذكر اطرد فيه الجمع اي كثر وشاع استعماله
فلا ينافي قوله آنفا شذ قياسا سنوا وسنة او للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت اصالة كل منهما بدليل قولهم
في الجمع الخ اعترض بان فيه دور لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على الجمع توقف علم
فلم تتجه جهة التوقف وفي الفعل سانيت اي والفعل المسند الى التاء يرد الاشياء الى اصولها واصل سانيت جواب
عما يقال لما ذكرت من الفعل يدل على ان الاصل الياء لا الواو عضو بدليل ما ياتي وبدليل جمعه على عضوات
يقال عضيته وعضوته الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاورتها لتطرفه
ثلاثة احرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون وقوله اي فرقه تفرقة تقسيم لها وان
كان بالاول انسب اعضاء اي كالاعضاء في التفرقة فقوله اي مفرق بيان لحاصل المعنى اي مفرقا اي مفرقات
اي مفرقة اقوالهم في شانه لانهم فرقوا اقاويلهم فيه علة لقوله جعلوا القرآن عضين اي فمنهم من قال سحر ومنهم
من قال شعر ومنهم من قال اساطير الاولين او عضه ويدل له تصغيره على عضيهة مثل النافثات جمع
نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه بلغة العاضه والبيت يعطي ان النافثات
غير السحرة الا ان يكون من الاظهار في مقام الاضمار عزة في التصريح عزين فلعله بياء وهي الجماعة اي
لا وسط الحوض لانه بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب
يثوب اذا رجع وقيل بل هي ايضا محذوفة اللام من يثيب فعلى الاول كل يجمع بالواو والنون وعلى الثاني يجمع بهما
قوله ولا يجوز ذلك الخ شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان احسن وشذ اضون بكسر الهمزة
اي شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما ياتي فلا اعتراض بان الباب كله شاذ واحرون بكسر الهمزة وحكي
فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفي التصريح ان احرين ايضا جمع حرة والاصل
حرة احرة حذفت همزته وان هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون
قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن ولا في نحو عدة الخ اصل عدة وزنة ورقة ولدة
وشية وعد ووزن وورق وولد ووشي بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التانيث وهي الفضة ظاهره مطلقا وقيدها صاحب
القاموس وغيره بالمضروبة وهي الترب اي المساوي في السن لعدم التعويض اي من لامها المحذوفة
واصلها دمي ودمي بسكون الدال والميم اه تصريح وحكى في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقوله
بان لامه دم واو وشذ ابون واخون اي وهنون وحمون وذوون وفمون على القول بصحاح الكل كاصر
قال الدماميني نحو ابون يحتمل وجهين الاول ان يكون الاصل ابوون اي برد اللام ثم اتبعوا كما اتبعوا في
المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا اللام بل
استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم اضافته اسم واخت اصل الاول سمو بكسر السين او ضمها
وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين واصل اخت اخو بضم الهمزة وسكون
الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث لا هاؤه وكذا اصل بنت بنو بكسر فسكون
كما استظهره الروداني فعل ما مر قال في التصريح والفرق بين تاء التانيث وهائه ان تاء التانيث لا تبدل
في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه وشذ بنون في جمع ابن

قال في التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنية اثنان ولكن خالف تصحيح تثنية لعلة تصريفية
ادت الى حذف الهمزة اه قال الروداني ﻫ ان اصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض منها الهمزة وتثنيته
وجمعه بنوان وبنون لانهما يردان الاشياء الى اصولها فارادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل
بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة في الجمع الى ضمة النون اوجب
حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه ساكنا حاجز غير حصين فكلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا اريد به
من يعقل قال في التسهيل يقال في المراد به من يعقل من ابن واب واخ وهن وذي بنون وابون واخون وهنون وذوون
اي اما واما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء اه شاة وشفة اصل شاة فاصلها شوهة قال في التصريح
بسكون الواو فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التانيث منها فلقيت الواو هاء التانيث فلزم انفتاحها
فقلبت الفا فصار شاة ويرد عليه ان حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها الفا وقال الروداني لو قيل اصله شوهة
كرقبة لكان اقصر مسافة لان الاعلال واحد اولى من اعلالين ولكان كشفة اذ اصله شفهة اه واما شفة فاصله
شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التانيث منها علم
شياه اصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها في جمع ظبة بكسر الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس
ولامها واو كما في التصريح قال لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة واظب اصله اظبو كارجل كسرت فاؤه في
الجمع اي ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه نحو ان في حرة ويقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على ان
الكلام في باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم على ان فصيح راجع لكل من قوله كسرت
وقوله لم يغير بدليل قوله وحكي الخ فيستفاد من كلام الشارح ان في جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها الفتح
لكن ان فصيح وان ولي الكسر وهل هما في الثالث على حد سواء او لا الذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي
انهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت او فتحت في مفرده اشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من
الشارح واما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففي جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء
وكسرها وهو الاكثر اه وهي ليست نصا في اكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال ان حكمه بالاكثرية على الكسر
في ثبين فقط ففي نقل البهوتي عن شرح التوضيح اكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تامل وان نقله عنه البعض و
عليه اللهم الا ان يريد بشرح التوضيح شرحا اخر غير التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم
في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من الكسر الى الضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر لمناسبة الياء
وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر نحو مئين قضيته انه من باب سنين وبه صرح في النكت ولامها المحذوفة
المعوض عنها هاء التانيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها . ومثل حين حال من ذا او صفة
لمحذوف اي ورودا مثل ورود حين اي في الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط
للاضافة لكن من باب سنين في لغات التنوين وعدمه كما في التصريح وكان تركه ملغاة الصورة الجمع وبقي
في باب سنين لغات اخر بيانها ذكرها السيوطي في جمع الجوامع احداها ان يلزم الواو وفتح النون والظاهر
ان اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيتها ان
تلزم الواو ويعرب على النون بالحركات ذكره اي الاركان وعادتهم في طبوخ الواحد بلفظ الاثنين تعظيما
وان هذه فقد تهم فان سنين لانه لو كان معربا بالحركات لحذفت النون للاضافة في احدى الروايتين
والرواية الاخرى سنين كسني يوسف باسكان الياء وحذف النون ايحية لو قال اي ورود لكان احسن

لانه

لانه المتقدم ضمنا كما سمعو في قوله يرد الا ان يقال اشار بذلك الى ان الورود بمعنى المجيء وقوله الجمع بمعنى جمع سنة
وبابها والاضافة بمعنى اللام والمعنى المجيء مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا حرج
في حل الشارح لانهما انما يكون اذا اريد بالجمع في قوله اي مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي عيرندس اي قوي شديد والطلا
بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الجمع بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم
والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البنا وان هذه فضاربين حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة
فعلم انه معرب بالحركات مخالف للقياس اي الاصل من جهة ان رفع المثنى بكسر الهمزة او بنصبها على انها من حمولها في
تاويل مبتدا والخبر محذوف اي من جهة ذلك موجود فهذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل
فان جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر وايضا فقد اعرب بعض الاحاد
الخ هذا التوجيه يقتضي ان سبب الاعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الاحاد بها اراد اعراب المثنى
والمجموع بما يكون توطئة لاعرابهما بها وهذا دون ما قبله لزم ان يكونا للمفرد مزية على الاصل اعترض بان المثنى
والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وبان هذا يقتضي اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك واجاب
عن الاول بانهما فرعان عن المفرد في الجملة وبان في جملة المثنى ابوان واخوان ونحوهما ومن جملة الجمع ابون واخون
ونحوهما فلو اعربت بالحركات لزم مزيتها على مفردها انها المعربة بالحروف وعن الثاني بان ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها
لما كان اي وجد وجواب لما قوله فجعل والفا زائدة وفي بعض النسخ باسقاطها وهي ظاهرة بغلب بعضها
الى بعض اي خلف بعضها عن بعض بغير حركة اي بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او مقدرة وقوله احق منهما
ايهما وجودها ملغاة وهي صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة اي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل فلانه
حروف الاعراب اي في الاسم فلا يرد النون في الافعال الخمسة والاعراب ستة اي رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها
في الجمع نحو رايت زيدك اي من كل مثنى او مجموع ايضا سواء كان مع الالف في حال النصب او مع الاول
في حال الرفع لان الياء لا تحرك معها بفتح ما قبلها في المثنى وكسره في الجمع فقول البعض او الياء سهو بقي الاخر
بلا اعراب ان كان المراد بقي الاخر بلا اعراب اصلا ورد عليه ان المقدم لا يستلزم التالي لجواز اعراب
الاسماء الستة ورد عليه ان اللزوم هنا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل ان يقول هلا اعرب الاخر بغير اعراب
الاسماء الستة بان يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع للالتباس ولو اعرب الاخر بحرفين لزم التباس
المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه ان لنا احتمالين لا التباس فيهما بان يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة
والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا ان يقال المثنى سابق على المجموع فهو احق بان يعطى الاحرف الثلاثة
ويعطى المجموع حرفين والمناسب ان يكون احدهما الواو لدلالتها على الجمعية ولا يحصل الالتباس ولا بد
فيكون المراد بلا اعراب دافع للالتباس لا يتم لكن هذا يؤدي الى ان المراد بالاخر في كلام الشارح المثنى وبالاخير
المجموع لان الحصال الدائر حال الدائر فتامل اسما حال من الضمير في بنا العائد على الالف لان كلا منهما
فضلة اي اعراب فضلة والتقدير لان محل كل منهما فضلة ومن حيث الخ عطف على قوله لان كلا منهما
فضلة فهو علة ثانية للنائبة اي ولتقارب المخرج لان الفتح الخ اعترضه البعض بانه يقتضي ظهور الحركة
تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وفي على ذلك وهو مدفوع بان الحركة في حد ذاتها
ان كانت فتحة فلها ميل الى اقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين

شاهد صدق على ذلك فانك اذا انطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى وسط الفم او مضمومة وجدت
لها ميلا الى الشفتين   بحركات مقدرة رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب
بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا
فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره
ونون مجموع الخ قرب نصب على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدا يحوج الى تقدير الرابط
في الخبر فائدة تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو خليلي ما ان انتما الصادقا
هوى :: اذا خفتما فيه عذولا وواشيا :: ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام
ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزي الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وهو اكثر من حذفها
لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بضاري به من احد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني   فافتح اي
ضاما ما قبل الواو ولو تقديرا في نحو وانتم الاعلون اذ اصله الاعلوون وكاسرا ما قبل الياء ولو تقديرا في نحو
وانهم عندنا لمن المصطفين اذ اصله المصطفيين   من نون الجمع من تعليلية متعلقة بطلبا   وفرقا اي
وزيادة فرق اذ اصل الفرق حاصل في نحو المصطفين بحذف الف الجمع وقلب الف المثنى ياء وفي غيره بحركة
ما قبل الياء   وقل من بكسره نطق اي مع الياء قال في التصريح ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم
التجانس   لغة اي لا ضرورة كما قيل به   وجزم به اي بكونه لغة وهذا هو الراجح   زعانف جمع زعنفة بكسر
الزاي والنون وهو القصير واراد بهم الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا   حذار ربعين استشهد به هنا على
ان كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على ان اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى
ان كلا محتمل ويرد عليه ان الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وان زعم البعض خلافه ويمكن ان يحمل مثلا ل
وهو اثنان واثنتان وثنتان الحصر بالنسبة لما ذكره المص من الملحقات المصححة بالنون وان كان الملحق المصحح
بالنون لا ينحصر في الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وما سمي به من المثنى كالبحرين وباب التغليب
كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض   بعكس ذلك اي بعكس ما ذكر لان الكثير هنا قليل هناك
والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوي قطعا فما حكاه البعض من انه لغوي ولا منطقي غير صحيح   على احوذيين
تثنية احوذي وهو خفيف المشي لحذقه واراد بهما جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت اي ارتفعت
يرجع اليها وقوله فما هي الا لمحة اي فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب اي بعد تلك اللمحة جملة فعلية
عطف على الجملة الاسمية قبلها   اعرف منها الضمير يرجع الى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق وقوله
ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر او بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق اخر من
لغتين لانه جرى في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء
وقال الدماميني في قوله ومنخرين بالياء دلالة على ان اصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون
المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وفتحهما
وبضمهما وظبيان اسم رجل على ما صوبه العيني رادا على من جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ما قاله العيني
فانظر هل المراد اشبها منخري ظبيان في الكبر او اشبها نفس الرجل في العظم والقبح   ارقنا اي اسهرنا
والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد او قذذ كسبطل والقذة والقذذ البرغوث
مثلث الباء والضم افصح   عما فاتها في الاعراب بالحركات الخ هذا مذهب س والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي
وغيره

وغيره ان النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان س يقول
ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدرة كالثابتة فلا يصح التعويض عنها الا ان يقال المراد انها عوض عن
ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم تثبت مع ال مع ان المعوض عنه لا يثبت مع
ال قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض
المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير اصلا فلذلك تثبت معها اه   وحين
دخول التنوين اي الظاهر او المقدر كما في الممنوع من الصرف   وحذفت مع الاضافة الخ حاصله انه تارة رجح
جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين وتارة جانب التعويض بها عن
الحركة فتثبت مع ال كما تثبت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل
بينهما ممتنع بغير الامور الآتية في قول الناظم فصل مضاف الخ   نظرا الى التعويض بها عن الحركة ايضا لا وجه
لقوله ايضا لان المنظور اليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا ان يكون المراد كما نظر الى
التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة   وقيل الخ هذا هو الذي اختاره الناظم   لدفع توهم الاضافة
وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده   ودفع توهم الافراد ورد عليه انه لو اعتبر دفع هذا التوهم
لاستغني باضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك للتباسه بالمفرد ح واجيب بالفرق بانه في جمع المذكر يمكن
دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون ح ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا
في الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان المفرد يصح نصبا والجمع يسكن فما نقله شيخنا عن يس واقره هو
والبعض من زيادة النصب سهو   في نحو جاء ابني عمك الخ مبني على انه مثنى حقيقة والراجح خلافه او يراد بالمثنى
في اول التنبيه هو وما الحق به   طلبا للفرق اي بين نوني المثنى والجمع وكلامه هنا يقتضي طلب الفرق علة
للفتح الا ان يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير الكسر لا من جهة خصوصه وحاصل
ما استفيد من كلامه هنا ان اصل تحرك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وان الكسر في المثنى لكونه الاصل
في التخلص وان مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وان خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم   وقد مر
ذلك اي مر ان علة الفتح طلب الخفة   لتخلفه في نحو المصطفين فيه كما قال سم ان هذا التخلف لا يضر لحصول
الفرق بحذف الالف في الجمع وحذفها يا في التثنية لا مر على انه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه
ان النون الحاصل بحركتها الفرق سقط في حالة الاضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء
فارقا مبالغة في الفرق لكان اتم   من الاسماء بيان لما سوب بتبعيض قوله ما نابت فيه حركة عن حركة لم يعل
من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ما
ناب فيه حرف عن حركة   والاول اكثر لانه افراد ثلاثة انواع هي المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء
واما الثاني فافراد نوع واحد هو ما لا ينصرف   وما اي جمع وقوله قد جمعا اي تحققت وحصلت جمعيته
فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل ان اوقعت ما على مجموع واعراب المفرد في حالتي النصب والكسر ان اعرب
به الجمع ان اوقعت ما على مفرد واعلم ان الجمع بالالف والتاء يطرد في خمسة انواع ما فيه تاء التانيث مطلقا
وما فيه الف التانيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر
غير العاقل كايام معدودات ونظمها الشاطبي فقال :: وقسه في ذي التا ونحو ذكرى :: ودرهم مصغر وصحرا ::
وزينب ووصف غير العاقل :: وغير ذا مسلم للناقل :: فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات

وسجلات وحمامات وثيبات وشمالات وامهات ويستثنى من الاول خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتاء وهي امرأة
وامة وشفة وقلة زاد الروداني وامة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات او شفوات وامة
على اموات او اميات ومن الثاني فعلة فعلاء افعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون
لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف في فعلاء الذي لا افعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك تجمع بالالف والتاء لان
المنع في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حذام في لغة من بناه
قاله الروداني وغيره تبا بالتنوين لانه مقصور للضرورة على ما مر في المقصور اذ لم يدخل عليه ال ولم يضف
ولم يوقف عليه بنونه ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف بسبب ملابسة اشار بقوله بسبب الى ان البا
سببية وبقوله ملابسة الى ان في عبارة المص تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من حيث
ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما اطال به البهوتي هنا من التعسف ويجعل البا سببية
يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا في الجمعية اذا كانتا مزيدتين في الجر
انما ذكره مع انه جاء على الاصل والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى ان النصب حمل على الجر
معا منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند الناظم فلا يقتضي اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه اما عند
ثعلب وابن خالويه فيقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا يكون معا هنا مجازا في مطلق الاجتماع بقرينة
استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد ليجري على سنن اصله ولانه لو لم يحمل نصب على جره لزم مخالفة الفرع
على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كونه جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت تحملها لم
لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله
شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة اي في جمع المذكر السالم لو اعرب بحركة على الواو والياء مطلقا
اي حذفت لامه اولا وهشام فيما حذفت لامه لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الاشياء
الى اصولها فجر بحذف لامه سمعت لغاتهم اي بفتح التاء وهو جمع لغة او لغو حذفت اللام وعوض عنها
ها التانيث فان رد اليه نصب بالكسرة لانتفاء العلتين المذكورتين انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم الخ
اجيب عمن عبر به بانه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بالف وتاء مزيدتين وسرادقات جمع سرادق وهو
ما يمد فوق صحن البيت كما في القاموس نحو بنات واخوات لم يرد اللام في بنات وردت في اخوات حملا لكل على
جمع مذكره وهو ابنا واخوة لعدم الرد في ابنا والرد في اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام في ابناء
ايضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شان الواو بعد الالف الزائدة كما في كسا الا ان يقال لما غيرت عن اصلها كانها
لم ترد لا دخل لهما في الجمعية بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة كذا اولات اي مثلها ما جمع بالف
وتاء في اعرابه السابق اولات مفعول الذي يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى ان المقصود لفظ اولات
فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتاولها بالكلمة او اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتانيث
المعنوي وان اعتبرت مذكرة لتاولها باللفظ او الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التانيث
والمانع للصرف هو تاء التانيث لا مستقلة عن شيخنا وبهذا يعرف ما في كلام البعض واصل الفاتات اي بضم الهمزة وفتح
اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح قال
الروداني فيه انه يلزم من زيادتهما ان تكون جمعا حقيقيا لا ملحقا وهو خلاف المفروض فالصواب ان وزنه
فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما ان تكون جمعا لنقصه انا لم نجد لزيادتهما غير الفرد معنى الا

وهو

وهو جمع بخلاف المفرد نحو ارطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا لا واحد له من لفظه
بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير اولي في المذكر الا ان اولي تختص بالعاقلين بخلاف اولات
وان كان اصله كوة بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما ياتي ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت
الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين والذي اسما اي علما لمذكر او مؤنث كما في شرح التسهيل
لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين لفقد التانيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل تاء التانيث
اللفظي لان ما فيه تاء التانيث والمانع للصرف هو هاء التانيث كما سياتي كاذرعات بكسر الراء وقد تفتح
قاموس ايضا اي كما قيل في اولات كذا قيل وبعده عدم وقوعه عقبه فقوله فيه مع ان حمله على هذا
المعنى يؤدي الى عدم فائدة له والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقبه قوله ذا حملا على المعنى كما قيل فيه غير
هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الخ فيها راد القبول القياسي لانه انما يتكلم في الاصول القياسية
انا ليس على اللغة الفصحى المراعى فيها الحالة الاصلية فقط فرق قال كما لا يراد انما امتنع تنوينه مع ان حقه منع
الصرف للتانيث والعلمية اي اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اي وتنوين المقابلة
يجامع علتي منع الصرف ومن يمنعه التنوين اي مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية و
التانيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في الصورة
كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة اي مراعاة للحالة
الاصلية ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ولكونه راعى في جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم ان
الكسرة في حالة النصب نائبة عن الفتحة لا في حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح ومنهم
من يجعله كارطاة والمراعى في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط واذا وقف عليه قلب التاء هاء يعني فلا
يرد ان المنع هو مع هاء التانيث لا مع تاء الا على ان التانيث المعنوي موجود ايضا تنورتها اي نظرت
بقلبي لا بعيني الى نارها لشدة شوقي اليها وحلة واهلها بيثرب حالية وكذا جملة ادنى دارها الخ ويثرب
اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزل بها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب لانه
من التثريب وهو اللوم واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وادنى دارها مبتدا
ونظر عال خبر والكلام على حذف مضاف امام المبتدا اي نظرا الى ادنى دارها والخبر اي ذو نظر عال والمعنى
ان نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها جائز عند الكوفيين وهو الحق لوجود
العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه قد تقدم اي في الشرح اي وتقدم حكم اعراب ما جمع بالف
وتاء في المتن واورد عليه انه تقدم في المتن حكم اعراب الملحق بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام
الشرح انه لم يتقدم والجواب انه لم يتقدم باعرابه اوجه بل بوجه واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به
كغسلين هو ما يسيل من جلود اهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين في كونه ذا زيادتين
الياء والنون منونة اي ان لم يكن اعجميا فان كان امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين
ان تصرح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والجمعة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على ان ينضم الى العلمية
مانع اخر كالعجمة والتانيث المعنوي افاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فان كان اعجميا
الخ ما نصه هذا الكلام ظاهر في ان ضمير كان عائد الى ما سمي به من الجمع وما الحق به وقنسرين وسائر الاعجمية
ليس واحد منها بل هي اسماء مرتجلات لمسمياتها فلابد من زيادة نوع في انواع الملحقات بالجمع تركه الموضح
وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع للتابعية اللفظية كما مثل غسلين

من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل علتين من هذا النوع الا ببعض تغيير وهو حسن جدا لما كان يلوح ببالي والعجمة لان وجود الواو والنون في الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على ان نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى ان يلزمه الواو وفتح النون والاعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قال على المثنى عند من يلزمه الالف وبكسر النون وتقدير الاعراب على الالف لا النون ويؤيده انه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من انه يلزم تقدير الاعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بان النون لما كانت في الاصل اعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة وجر يحتمل كونه فعل امر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فتكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا وما فعاله بالنيابة عن الفاعل فتكون مفتوح الآخر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة والمقدرة كموسى وما ورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة الخ انه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالالف والتاء والملحق به بناء على انه معرب باعراب اصله ويمكن دفعه بانه علم استثناؤه من قوله سابقا والذي اسما قد جعل الخ على ان تنوينه تنوين مقابلة وهو يجامع منع الصرف فافهم وهو ما فيه علتان العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا هو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع او واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة محمول على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل او اراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة لانه شابه الفعل اي في اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والاخرى معنوية كما ياتي بسط ذلك وهذا تعليل لقوله الممنوع الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بانه تنوين اخر اتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة نظرا الى انه بصورة تنوين الصرف ولتعاقبهما اي تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز اعم من ان يكون نصا او احتمالا وذلك انك اذا قلت عندي رطل زيتا فلو قد خله كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من [illegible] نصا واذا قلت عندي رطل زيت ففيه احتمال ان يكون حل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وان يكون اضافة رطل الى زيت على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما ان رطلا ان نون لم يجر بل ينصب تمييزا والجر باضافة رطل اليه اضافة المميز الى التمييز كما لو قيل طويل ببطل داخله بالقار وهو معنى كما في زكريا يجيئوا باحسن منها تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كاحسن وكما جد وصحراء تمثيل لذي العلتين وذي العلة مالم يضف الخ اي مدة عدم الاضافة والردف لال لان النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل نحو ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة قاله سم فهو من عموم السلب وردف ليس حشوا لان البعدية لا تقتضي الاتصال الا بيسير فان اضيف اي الى ناظر نحو مررت بافضلكم او مقدر نحو ابدا بذا من أول في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شتواان ضعف شبه الفعل اي لمصاحبته خاصة الاسم في الحالة فلا ترد ال الزائدة والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة معناه يندفع الاعتراض بان مقتضى التعليل جر ما لا ينصرف بالكسرة او اصحب فال لا تزول اختصاصا الاسم وما انت في بعض النسخ ما انت فيكون في البيت الخرم بخاء معجمة فزاد وهو حذف اول البيت والناظم يطلق كثيرا على ان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط بناء بالنصب مفعول لاجله لمحذوف اي وشلنا بالاعمى والاصم واليقظان لا تابينا على الحل ومفعول مطلق لمحذوف اي والتمثيل به بني بناء او الرفع خبر محذوف اي والتمثيل به بناء اي مبني ان شمت الخ يحتمل ان تكون ان مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان شرطية اي بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة اي نظرت وبرقيا تصغير برق وتا للعلم والادلة للحنو او جلة اعتاد او لقاء حال من المضاف اليه او نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كمثل الحمار يحمل اسفارا كذا قال العيني

وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف اليه ظاهر كلامه انما كان ظاهر كلامه لانما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير يضف وما بعده يرجع الى ما ينصرف ومفهومه انه اذا اضيف ما لا ينصرف او تبع ال جر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف وهو اختيار جماعة هو مبني على ان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال والاضافة وانما جر بالكسرة لامن دخول التنوين فيه قاله في الهمع وظاهره [illegible] ان هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب وذهب جماعة الخ يحتمل ان القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين وهو لم يظهر لوجود ال والاضافة ويحتمل ان يقول هو الجر بالكسرة ان كان مستفاده ان الواقع ان هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فلم وان كان استنباطا فلا مطلقا اي زالت منه علة او لا وهو الا قوى والتحقيق تفصيل الناظم اذا زالت منه علة اي بان كانت احدى علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا يدخل عليه ال حتى ينكر فيصرف اي ولم يظهر التنوين لوجود ال او الاضافة واجعل لنحو يفعلان الخ انما اعربت هذه الامثلة بالنون لمشابهتها حروف العلة لانها تدغم في الواو نحو من وال وفي الياء نحو من يمنت وتبدل الفا في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفي الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبا فتقدر كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون هل تضربن يا هند وجوازا بكثرة في الفعل المتصلة بنون الوقاية نحو تامروني بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية واذا لم يحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تامروني وبقلة في غيره لابي حوابت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا والاصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران تظاهرا بادغام التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال في الهمع لا يقاس عليه في الاختيار الف اثنين اي شخصين سواء كانا مخاطبين او مخاطبتين او غائبين او غائبتين اسما بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله او حرفا اي دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة اكلوني البراغيث الاصل علامة رفع بتقدير الضا فعدم تناسب كلامي المص لانه جعل اولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا اعرابا او علامة اعراب وارجع ما هنا الى ما سياتي من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع ان في العكس التاويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التاويل في الثاني بجعل الجزم والنصب على المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى ودون التاويل في الاول ولانه في التاويل في الاول مذهب من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من انه لا منافاة بين جعل الشيء اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه اثرا جلبه عامل وجعله علامة من حيث خصوصه فاندفع ما اطال به البعض اتصل به ياء المخاطبة ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما واو الجمع المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفي نسخ واو الجماعة وهي ظاهرة فالامثلة خمسة تفريع على ما يفيده تعميم الشارح في الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به ابداء المص الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لكل ثم تعميمه في الف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما او حرفا لان الحروف انما عدها خمسة باعتبار بداءة يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهي يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين اي جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين او جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار ان تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف في الاولين اسم فقط وفي الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط

اسما او حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما او حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة
تضربين وان نظر الى تغليب الذكر على المؤنث والحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقي التانيث او مجازه
زاد العدد وسمي [illegible] وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين امثلة لانه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي وما
ماثلها في اتصاله بالالف او الواو او الياء فائـــدة اذا قلت هما يفعلان تعني امراتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية
حملا للمضمر على المظهر رعيا للمعنى او بياء تحتية رعيا للفظ فان هذه اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابي الطاهر
تلميذ الاعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابي الباذش قاله الدماميني بثبات النون اي بثبوتها
اي بالنون الثابتة لكن يجب بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ اتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء
تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف ايضا قرئ اتعدانني ان اخرج بفتحها وذكر ابن فلاح في المغني انها تضم
ايضا وقرئ شاذا الا ياتيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الروداني وحذفها الجزم الخ وقد تحذف حيث لا ناصب ولا
جازم كامر مظلمة بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير لانه الاصل اي الحذف للجزم اصل الحذف للنصب
وانما كان اصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الاصل الاصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون
عدم الحركة والحذف عدم الحرف فتامل والحذف للنصب محمول عليه كما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع على حده اي الجزم
نظرا للجزء الاختصاص وهذا اي اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ
وقدمه الشارح على التنبيه لكان اليق بحركات مقدرة على لام الفعل منع من ظهورها حركة المناسبة اي وثبوت
النون او حذفها دليل على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع لا به والجازم
انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا وعدما ليدخل السكون يخلون الرجال
يعفون اي في الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح لكون الفعل في هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على
الاعراب يمحوا اي بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت
ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء الكلمة بخلاف الثانية فكلمة عمرة وبدا بالاسم لكونه ابتدائه
بالاسم فصل بين النظائر وهي ابواب النيابة وبهذا جزم الموضح في الفعل المعتل معتل منقول لثان وما سمي
اول والمعتل عند النحاة ما اخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة اولا او وسطا او اخرا الذي حرف اعرابه
الخ دخل فيه المثنى على لغة من يلزم الالف لينة لم يكتف بكون الالف لعينة لان الاطلاق تنصرف الى اللينة لا نتوهم
الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الايضاح لازمتان في الاحوال الثلاثة لفظا او تقديرا كالفتى والمصطفى
النون واعترض بانه لا يشمل الالف المنقلبة من الهمزة كالمقرا اسم مفعول من اقراه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق
بها بالهمزة واجيب بان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض
والجواب يجريان في قوله وياء لازمة كالمصطفى وموسى والعصى اشار بتعداد الامثلة الى انه لا فرق بين العربي والعجمي
ولا بين العاقل وغيره كالداعي والمرتقي اشارة بزيادة الداعي الى انه لا فرق بين الثلاثي والمزيد او الى انه لا فرق
بين ما ياؤه اصلية كالمرتقي او منقلبة عن واو كالداعي مكارما منصوب على المفعولية او التمييز المحول عن الفاعل
او الظرفية المجازية المحول يعل اي يغير اخره بالقلب اي دائما فلا يرد ان الثاني قد يغير اخره بالقلب كما في الداعي
بان ياءه منقلبة عن واو كما مر والثالث يعل اخره بالحذف اي حذف يائه للتنوين وفيه ان الاول يعل اخره بحذف
الالف للتنوين ايضا تخرج بالمعرب ما يجري من معتل الاواخر بالاسم والفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمي ونظر الى ان
شان الجنس ان لا يخرج به وبعضهم اخرج بالنظر الى ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما هنا قد يخرج به كل

ما دخل في الاخر وفيه ان الحرف لم يدخل في المعرب كما لم يدخل في الاسم وغلاميك لا يقرا بصيغة الجمع لاستغنا الجمع عما
بعده ولان الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعترض شيخنا والبعض عليه بان المثنى خارج باشتراط
الكسرة ويرده ان اشتراط الكسرة متاخر عن اشتراط اللزوم فاما الاخراج بالسابق نحو ظبي وكرسي مما اخره ياء قبلها
ساكن صحيح او معتل جميعه اما تاكيد للضمير في قدر العائد الى الاعراب او نائب فاعل قدر او تاكيد للاعراب ولا يختص
الفصل بالتوسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن لكن الفاصل معمول في الاية
لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة قاله ابن فلاح معللا بانه
لا ثقل مع التقدير كما قاله ابن قاسم على الالف موجودة كالفتى ومقدرة كفتى والعصى اي في اللغة لانه محبوس عن
المداى الفرعي وهو الزائد عن الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل لوجوده في نحو يخشى
ولا على الثاني لوجوده في نحو غلامي على انه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس
ذاتيا لحذف لامه لا يرد عليه حذف لام المنقوص للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي لما مر ونصبه ظهر على
الياء ما لم تكن الياء اخر الجزء الاول من مركب مزجي نحو معدي كرب وقالي قلا في اعرب اعراب المتضايفين فتسكن ولا تظهر
عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البنا وحالة منع الصرف لكن في حواشي شيخنا عن سم
ان الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها لخفته لكونه فتحا غير لازم للبنا بخلاف
الفتح في نحو يبيع ورمي فانه للزومه الياء لو ابقي استثقل فقلبت الياء الفا فاندفع استشكال الفرق فتامل ورفعه
ينوى عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن ولا يظهر فائدته بعد قوله ينوى دفع توهم ان المراد ينوى جواز
بكسر منويا اي اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة حال الجر غير ماضيا اي فاغر فاقد بل مقطوع ولو ان واش
الخ واش اسم اي منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للتقا الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من
اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور وهو من احسن ضرورات الشعر الاصح جوازه في السعة ايضا بدليل قراءة
جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون الياء اي مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المعرب وكان بعده
مقدرة جواب عما يقال اداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بان الفعل لا يحذف بعد اداة الشرط غير لو
الا اذا كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام نحو بانت سعاد اللهم الا ان يكون ذلك في غير الضرورة اما
شانية اي اما ناقصة شانية اي اسمها ضمير الشان وقوله او ناقصة اي غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع
الاعتراض بان كان الشانية ناقصة على الاصح فلا يحسن مقابلتها بها وفي بعض النسخ او غير شانية والامر عليها ظاهر
جملة من مبتدا وخبر خبرها فهي في محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها لتفسير العامل لا ضمير الشان
والا جرها وعلى هذا فقوله او واو او ياء خبر مبتدا محذوف اي او هو واو او ياء فلا اشكال في رفعه ابا المرتجى
ان علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالاوصاف الجيدة لانها وراثة من ابائه ما اقدر الله اي يعني على شحط
من دارها الحزن ممن داره صول ما تعجبية والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون
الزاي موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في الشواهد للعيني والذي في
القاموس انه قرية بصعيد مصر وهذا ان هذا ساقط في كثير من النسخ ثلاث من اضافة الصفة الى الموصوف وانما
جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لان شان الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الاخر والرفع فيه
محذوف للاستثقال او التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الاخر الا حرفا مشابها للحركة فحذفه ومذهب س
ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المص يحتمل هذا المذهب
ايضا وانما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة لانه انما الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا

لا عرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هذا هو باعتبار الغالب فلا ينافي ان ما اخره الف من المعتل متعذر
متعذر الحركة فتامل وقال بعضهم انما ثبتت الالف نحو يخشى نصبا لا جزما لان الجزم ذهاب الحركة فاذا ذهبت فلا
فائدة لثبوت حرفها الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا انها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت
الالف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متاصلا فان كان بدلا من
همزة كيقرا ويقري ويوضو فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياس لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل
اخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (ويكون محمولا
للحال لو قال او للحال لكان اخصر وانسب بالعطف على قوله اما لاحذف ان كان نقص الخ ذا الحكم على هذا بجمع
المحكوم به واعلم انه لا ينحصر تقدير الاعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن اخره للادغام نحو وقتل
داود جالوت بادغام الدال في الجيم او للوقف او للتخفيف والحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما
من المركب الاسنادي يحل بحار السيد وبيانه في العلم والمشغول اخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا او تقديرا
وكالياء بدلها نحو يا غلاما ويا ابتا ويا امتا ومنه في الفعل ما سكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا او للوقف او للتخفيف
نحو يا سوكم يسكون الرا ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك للتقاء الساكنين كلم يكن الذين
كفروا وما ادغم في اخره كلم يشد وما حرك من القوافي نحو والمتهما تاخري بفعل وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في
الاسماء الستة او المثنى او الجمع اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن قد ثبت حرف العلة اي وجد وليس المراد خصوص
حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قوله الخ بعد فقيل
ضرورة وقيل بل حذف الخ اي فقيل حرف العلة الموجود هو الاصل وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصل بل حذف
ثم اشبعت الفتحة فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هذا وفي الهمع ان ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون اهل هذه
اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة في قوله وتضحك الخ واما قراءة قنبل انه من يتق ويصبر باثبات
الياء وتسكين الرا فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف او الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع او اجراء
المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة شيخة عبشمية اي عجوز منسوبة الى عبد شمس ويمانيا اصله يمنيا حذفت
احدى يائي النسب وعوض عنها الالف والانبا تنمي بفتح العرقية اي الاخبار تنمي وتنتشر يقال نمي الشي ينمو وينمى ازداد
وفي الحديث فما رفع وفداه بالتخفيف بنميه رفعه كذا في القاموس قال العيني والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت
والباء زائدة ويحتمل التنازع باتي وتنمي ما لاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة والباء على
هذا للتعدية قال في المغني والمعنى على الاول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة اوجه اذ الانباء من شانها ان تنمي بهذا وبغيره
هجوت زبان ثم جيت والمعنى الانكار عليه في الهجو في الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة فقيل ضرورة وقيل
جزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة **النكرة والمعرفة** هما في الاصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمين لجنس الاسم المنكر
والاسم المعرف بهما لمن وان وقع في كلام شيخنا قيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف
بال الجنس نكرة معنى والتحقيق انه معرفة معنى ايضا لان الماهية المشخصة بقيد ظهورها في فرد ما قال الشيخ اخراجها
من انتشار المفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معين لتعيين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر انه باعتبار الفرد
جعل كالنكرة افاده الرودانى **فائدة** الجملة او شبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفة نحو
مررت بطائر يصيح او فوق غصن او على غصن وبعد المعرفة المحضة حال نحو رايت الهلال بين السحاب او فوق
السحاب او الافق وبعد النكرة التي كالمعرفة او المعرفة التي كالنكرة محتملة للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب
او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح نشره او فوق اغصانه او على اغصانه لان المعرف

الجنس

بالجنس كالنكرة فنقول المعربون الجمل ونحوها بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس على اطلاقه كذا في المغني
واستلفتا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة **فائدة ثانية** قال
في المغني قالوا ان النكرة اذا اعيدت كانت غير الاولى وان اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كانت
نفس الاولى وحملوا على ذلك الاما روي لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل
كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فاما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك ان
قوله ان مع العسر يسرا ان احتمل التاكيد فيكون احد اليسرين من جعل تنوين يسرا للتاكيد لكن جعله تاسيسا
خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كان يوافيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح
في زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر في ايام الخلفا او يسر الدنيا ويسر الاخرة وقال التفتازاني في تلويحه المذكور
اولا اما نكرة او معرفة وعلى كل اما ان يعاد نكرة او معرفة فالاقسام اربعة وحكمها ان الثاني ان كان نكرة فهو مغاير
للاول وان كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذي هو
الاصل في اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى ابن السبكي هذا
الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن ثم قال فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذي في السماء
اله وفي الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب انزلناه اليك ان تقولوا انما انزل الكتاب على
طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وهو الذي انزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من
الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه
المغني يسالك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا نكرة قابل الخ اورد عليه انه غير جامع لخروج الاسماء المتوغلة في
الابهام كاحد الملازم للنفي وهو ما همزته اصلية ومعنى انسان لا ما يقع في الاثبات والنفي وهو ما همزته بدل
من واو وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير
وشبه لانها لا تقبل ال وخروج اسماء الفاعلين والمفعولين لان ال الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز في
اسم لا التبرئة ومجرور رب وافعل به لانها لا تقبل ال وغيرها نحو لدخول ضمير الغائب العائد الى النكرة كجاءني رجل
فاكرمته لوقوعه موقع ما يقبل ال وهو رجل ودخول يهودي ومجوسي فانهما يقبلان ال مع انهما [illegible]
الصرف للعلمية والتانيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة واسماء الفاعلين [illegible] واقع
موقع ما يقبل ال كانسان وكذا ثبت لها الضرب او وقع عليها الضرب مثلا والحال وما بعدها [illegible] الحالة الى
وكلا يضر عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل ال لان [illegible] الرجل المتقدم
ذكره يلبس والنقا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل ال افاده سم ومنع ان يهودي ومجوسي يقبلان ال
حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان ال حال كونهما جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وزنج وزنجي
نكرتان كرجل وفرس الخ لا يخفى على النبيه وجه تعداد الامثلة او واقع الخ او للتنويع اي لتنويع مفهوم النكرة
الى نوعين لا للتشكيك وايضاح موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع في جنسه كما قال ابن هشام
كذي بمعنى صاحب اورد عليه ان صاحب الذي يقع موقع ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال
الاسماء الجامدة وال الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة واجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل ال
ولو في الجملة وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبار معناه الاسمي وان لم يكن معناه عند وقوع ذي موقعه قاله سم او يقال صاحب
الذي هو بمعنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل ال بواسطة قال الرودانى تحرير هذا

المحلى ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو مستعمل للمذكر كالصفة وان
صاحب لا يثنى ثم انه يجوز ان يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب اي مصاحب وعليه يقال مررت برجل
صاحب اخوه عمرا او انكارا للمكابرة للواضح ويجوز ان يستعمل صفة مشبهة بان يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى
مرادف لذو فتكون ال الداخلة عليه معرفة لا موصولة ولا يتجه الزام كون ال في الصاحب الواقع موقع ذو موصولة والجواب
عما مر الا ملخصا وهو حسن   فانما عنده معرفتان لان جوابهما معرفة نحو زيد ولقائل في جواب من عندك وماذا عندك
الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز ان يقال في الجواب رجل من بني فلان وامرهم كذا في شرح الجامع   ولا
يؤنث خلوهما جواب عن ايراد على قوله ومن وما يقعان الخ   موصوفتين اي بمفرد كما مثل او بجملة كمررت بمن قام
وسررت بما رايت اي بانسان قام وبشيء رايت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين
لان الصلة لا تكون مفردا   وهو سكوتا وانكفافا اي النائبين عن اسكت وانكفف اي اسكت سكوتا ما وانكفف
انكفافا ما وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت تا وانكفافا ما كانا دالين على الطلب
والتنكير كصه ومه وبهذا اندفع اعتراض اللقاني بانه ان اريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لان اسكت انما
يدل على طلب السكوت من حيث هو او غير النائب فات الطلب على ان قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضي دلالة اسكت
على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبني على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور ان مدلوله
الفعل قاله الروداني والذي يفهم انه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع
اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم   ونكرة مبتدا منع البعض فيما ياتي كون نكرة مبتدا احتاج الى
سوغ وعلل ذلك بان التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطاة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج اي لا حكم فيه كما
صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا
تخلو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف اصلا ينبغي حملها على معنى ان المقصود من التعريف تصور
ماهية المعرف لا حمل عليه مواطاة لازما فتامل   قبل الجنس اي في ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف
بقبول ال ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل السوغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك   وقابل الجر ولا
يعترض بتذكير الجر وتانيث المبتدا لان ما قابل صفة لمحذوف اي اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل
الا يكون قابل مبتدا مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو انسب بقول الشارح وغيره معرفة لكن يضعفه ان المحدث عنه المعرفة
فهو الاولى بالابتدا   ولم وصف لو قال ولم اصل لكان اولى ليدخل نحو القمر فانه في الاصل اسم عين للعلم
لانها الاصل اي الغالب والسابق يدل على الغلبة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد ان المعرفة اشرف لان
النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق في الوجود هو الاسبق في الذكر   الادلة اي المدلول   ويوجد
كثير من النكرات كاحد وغريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده ان الثلاثة لها معرفة بال
والمستقبل الامر تمام علة الاصالة ومراده بالمستقبل ما ينفرد في بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله
بالاكثر لكان اوضح   الاسم اعلم واللقب والكنية العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف
وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم
العلم على الاسم ليكون لذكر المتاخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال مذكور ثم موجود الخ ليس المقصود
هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشيا كهي فكمذكور اي ما شانه ان يذكر معلوم اي ما شانه ان يعلم كموجود معدوم
وكحيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امراة وكعابد جاهل بين النظر في الشيئين الذين بينهما العموم والخصوص

الوجهي

الوجهي والظاهر انهما مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصية   ثم نام ثم حيوان كذا في بعض النسخ وفي
بعضها اسقاط نام والاولى اولى   ثم عالم اورد عليه ان عالما يطلق على الله تعالى والملائكة والجن فهو اعم من رجل
من هذا الوجه واجيب بان المراد ثم عالم من بني ادم وفيه ما فيه   واخص مما فوقه هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ
الطرف الاعلى ليس فوقه شيء تامل   وغيره معرفة في الاعتبار قلب كما يقتضيه صنيع نظرائه السابق وجعلهم المحدث
عنه هو المبتدا وانما افرد الضمير مع ان المرجع اثنان لتاويله بالمذكور وقول البعض لكون العطف باو سهو عن
المنصوص عليه من افراد الضمير انما هو بعد او التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين او الامور لا التي
للتنويع لانها بمنزلة الواو   اذ لا واسطة واثبتها بعضهم في المجرد من ال ومن التنوين كمن وما ومتى واين وكيف
فحد النكرة اي تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على انا قدمنا رده في بحث الكلام وقوله
عن حد المعرفة اعترض بان قوله وغيره معرفة في قوة قوله اما لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا واجيب
بان المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافي انه يفهم من كلامه ضمنا   دون استدراك اي اعتراض عليه الضمير الى ما وحد
ومن جملة ما علل به الصبان من ان الاسما ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كاسامة قولك كان ذلك عاما اول وعكسه كاسامة
قال الدماميني وهو كلام ظاهر خال عن التحقيق اي لان الاول في الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف فهو
نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثاني مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد
عرف غير واحد المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك   والمضاف الى معرفة اي اضافة محضة كما يشير اليه
المثال   المنادى المقصود اي النكرة المقصود نداؤه بعينه وانما سكت عنه لذكره له في باب النداء كما سكت عن
اسم الفعل غير المنون واجمع ونحوه من الفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه وامس المراد به يوم بعينه
لذكره الاول في بابه والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على ان منهم من يرد الاربعة الى الستة
اما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره واما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما
زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية   واخبار الخ بيان لوجه زيادته وانه ليس
من المعارف الستة   والمواجهة يظهر ان العطف تفسيري   بال اي الحضورية ونائبة حرف النداء منابها
فاعل الناظم كان عليه حذف على لان رفات يتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه عسى   قائم فيها فيه صوغ
افعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير باعلاها او ارفعها من رفع لكرم رفعة
بكسر فسكون شرف وعلا قدره كما في القاموس واعلم انه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا او فائقا كالموصول والعلم في
سلام على من انزل عليه الكتاب او فائقا عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقائل من بالباب نفسه عليه السلام
ثم على التوضيح   على الاصح وقيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى والخلاف في غير اسم الله تعالى
فهو اعرف المعارف اجماعا قال الشنواني ويليه ضمير ثم العلم واعرفه علم المكان ثم علم الادمي ثم علم غيره من الحيوان
وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله ابو حيان ليخرج بذلك نحو
ان بعض فليس بعد العلم وقيل اسم الاشارة والنظر مراتبه فنازل ثم اسم الاشارة واعرفه القريب ثم ما
للمتوسط ثم ما للبعيد   ثم الموصول اعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا وينظر اي اعرف كل منهما ما كان
معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لتحير الموصول للثلاثة كال والاضافة   ثم المحلى واعرفه ما للعهد
ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع ان المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان
معرفة لفظا قلت التحقيق انه معرفة ايضا كما مر عن الروداني في اول الباب   وقيل هما في مرتبة واحدة اختاره
الناظم وعلله بان تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضي ان الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بال العهدية كما
اشار اليه الدماميني   وقيل المحلى اعرف من الموصول قايله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي

جاء به موسى اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف واجاب المص بان الذي بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة
على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل ولك ان تجيب ايضا بان الاية على تقدير وصفية
الذي انما تمنع اعرفية الموصول من المحلى لو ساويهما الذي ذهب اليه المص وح فلا تدل الاية على اعرفية المحلى
فافهم   وفي رتبة العلم اي لا الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك على ان اسم الفاعل للمعنى
والصفة لا تكون اعرف بل مساوية او دون كذا قالوا وان الاظهر عندي ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا
كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وان قولهم في علة استثناء الضمير ان الصفة لا تكون اعرف ممنوع لانه اذا
كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فاي مانع من كونها اعرف ممنوع لا يقال المانع ان التابع لا يفضل على
على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوي ذلك المنع انه يقال جاء الرجل الذي قام
ابوه وان خالف ان الموصول فيه نعت ثم رايت الفارضي في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت اعرف
من المنعوت وذكر ان اشتراط كونه دون او مساويه مذهب الاكثر ورايت الشيخ ايضا في باب النعت نقل جواز ذلك
عن الفراء والشلوبين وان الناظم رجحه وبما ذكر يعلم اتجاه رد القول بان المضاف دون المضاف اليه مطلقا نحو
وواعدناكم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون اعرف فتامل منصفا   في الغائب السالم عن الابهام فسره في
التصريح السلامة من الابهام بان يتقدم اسم واحد معرفة او نكرة فمثال غير السالم جاءني زيد وعمرو فاكرمته فهذا الضمير ناقص
الاختصاص باحتمال عوده للاول والثاني لعدم تعين رجوعه الى احدهما بخصوصه وان كان عوده للثاني راجحا فانظر
ما نقلناه عن البعض عن الدماميني من النظر ويحتمل تفسيرها بان يرجع الى معرفة او نكرة معينة بالصفة فتامل
اما الذي لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبته ايضا   وقد اختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة
فالجمهور على انه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءني رجل فاكرمته فلا وفي ربه رجلا وربها
قصة ورب رجل واخيه واختاره الدماميني وعلله بان في الضمير الاول من التعيين والاشارة الى الرجوع
ما ليس في المظهر النكرة الا ترى انك اذا اردت تعيين المظهر في جاءني رجل فاكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا
وقيل انه يجب تنكيرها بخلاف واجبة كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية   وجعل الناظم هذا اي
السالم عن الابهام غير السالم بالاول وهذا من جهة مقابل الاصح المتقدم   فما وضع قدر متعلق الجار و
المجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذي غيبة او حضور اي مع اعتبار دلالته على
الغيبة او الحضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضعا اولهما للغيبة او للحضور لا لذي الغيبة او ذي
الحضور وثانيهما للغيبة لا لذي الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيتان لانهما وضعا للخطاب لا لذي الخطاب
ونون تكلم المتكلم مصاحب الغير وسطا الغيبة لانها وضعت للتكلم لا لذي التكلم وكذا همزة المتكلم وبقولنا
مع اعتبار دلالته على الغيبة او الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة في غائب او حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا
المحل وبه يندفع ان يراد هذا وكلام المص يحتمل جريانه على مذهب السيد والجمهور من ان المضمرات ونحوها كليات
وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لمفهوم ذي غيبة او حضور وعلى مذهب العضد والسيد من انها
جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فيما وضع لكل فرد ذي غيبة او حضور على حدته بواسطة استحضار امر عام
تعقلا الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة وتنزيلا   تقدم ذكره اي بيانا لما يجب لضمير الغائب وتقدم
الذكر لفظا ان يتقدم المرجع صريحا نحو جاءني رجل فاكرمته وضرب زيد غلامه وتقدمه معنى ان يكون المرجع في قوة
المتقدم صريحا لتقدم رتبة نحو ضرب غلامه زيدا ولتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فان
الفعل متضمن لمرجع الضمير او لاستلزام الكلام اياه استلزاما قويا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس اي الميت
بقرينة ذكر الارث او بعيدا نحو توارت بالحجاب اي الشمس على قول بقرينة ذكر العشي وتقدمه حكما ان يلحق بالمتقدم حكم

الواضع

بتقدم المرجع وان حوول لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذه المسائل الست التي يعود فيها الضمير على متاخر لفظا ورتبة
نحو نعم رجلا زيد كذا في الخطابي وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضرب غلامه زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما اما
الاولان فظاهر واما الثالث فانه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه سقط ما ذكره
البعض هنا فتدبر   وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه باول المتنازعين وجره برب وابدال الظاهر منه نحو اللهم
صل عليه الرؤوف الرحيم وضربته زيدا وكونه مخبرا عنه بالمفسر نحو هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير
فيه للقصة وقيل ما بعده بدل لا مفسر له ونحو ان هي الا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز بعده في غير باب
نعم ورب نحو فقضاهن لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه انهم خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتاخير مفسره لانهم قصدوا
التفخيم بذكر الشيء اولا مبهما ثم تفسيره لتمكن ذلك لتشوق الناس الى التفسير فيكون ادخل في الذهن الذكر مرتين بالاجمال والتفصيل
فيكون اكد   فائدة قال في التسهيل ولا يكون اي مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الا بدليل اهـ قال الدماميني وينبغي ان يكون المراد
بالاقرب غير المضاف اليه اما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال فان قلت هذا اي ما ذكره المص اذا
لم يمكن عود الضمير الا الى احدها اي الشيئين المتقدمين كما في قولك جاءني زيد وعمرو واكرمته واما اذا امكن عوده الى احدهما
وعوده اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون واكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم ار فيه نصوصا وينبغي ان يجري على
مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء والصفة مثلا شيئا متعددة فمن قال هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح
يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتامله   كانت وهو وليس من جر الكاف للضمير المتصل على حد ما انا كانت
لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير وليس   بالضمير فعيل من الضمور وهو الهزال [illegible] والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء
فاطلاق الاول على كثير الحروف نحو وانا على البارز لتغليب غيرهما عليهما   رفع ايهام الخ اي رفع توهم ان ضعف ولا
فالتمثيل ليس نصا في الرفع   ما لا يبتدا به ولا يلي الا اي ما لا يؤتى به في اقسام النطق ولم يقع عقب الا بحسب قانون اللغة
العربية وان امكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وما لم يبتدأ به ولم يل الا لانه وضع على ان يلي عاملة نعم ان كانت [illegible]
ان يلي الا على القول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي الا باقيا على حالته التي كان عليها قبل ان يبتدأ و يلي الا فاندفع
ما اورده اللقاني من ان الضميرية في ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصلة يبتدأ به ويقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن
وما ضرب الا هما او هم او هن لصيرورته مبتدأ او فاعلا او مستثنى بعد ان كان مفعولا وانما يرد لو صح ان يقال ها ضربته مثلا على
انها مفعول لضربته واما ما اجاب به هو نقلا عن الرضي وغيره من ان الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال
المجموع فلا ياتي على مذهب من يجعل الهاء فقط حال الانفصال ايضا   الاستثنائية قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز
عن الا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل الا انت اي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه وربما تقتضي كلامه اي ابن مالك
نصب على الاستثناء المتقدم على المستثنى منه وهو [illegible] انتهى   كالياء والكاف اي اشار بتعداد الامثلة الى انواع الضمير الثلاثة
المتكلم والمخاطب والغائب وحالاته الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكرنا هنا سلسلة التمثيل للمرفوع [illegible]
والمنصوب بحصوله بالكاف من اكرمك [illegible] ومن المتصل المرفوع فبالضم للمتكلم وبالفتح للمخاطب وبالكسر للمخاطبة للفرق وخص المتكلم
بالضمة لتقدم مرتبته فاعطي اشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه اكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به اولى وايضا هو
مقدم على المؤنث فاعطي التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم ان وصل فتحة قبل الضمير وكافه بالف وكسرتها بياء لغة
ردية لربيعة فيجوز عليها انتا ورايتكا وانتي ورايتكي ويتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم والف للمخاطبين والمخاطبتين وانما
ضمت التاء لاجل الميم [illegible] الواو [illegible] والميم ساكنة مخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو [illegible] اذا وليه
الميم ضمير متصل كضربتموه ويشذ ضمها بلا وصل وبنون مشددة للمخاطبات [illegible] ما يعني ملخصا   بجر راي في محل جر [illegible]

وَالهاء تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة او ياء ساكنة فيكسرها غير ضرورة وسمع ذلك مع الاسر ايضا افاده الدماميني
ضمائر رفع بارزة أي اذا اتصلت بالافعال كما في مثاله فالالف والواو في نحو الضاربان حرفان وَالفاعل مستتر
ماله وجود في اللفظ اي وَلو بالقوة وَالتهيا فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا في اللفظ بالقوة لامكان النطق به بخلاف
المستتر فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو امر عقلي فحصل الفرق بين المستتر
والمحذوف قال اللقاني فان قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر وَالامر بالعكس وَلذا خص المستتر بالعمدة قلت المستتر
متصف بدلا في العقل في اللفظ وَالمحذوف زالت عنه دلالتهما وَلذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف من دلالتهما ه وحين
ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف وَلهذا اذا اسميت بيضرب من زيد يضرب حكي كما تحكي الجمل وَاذا اسميت بقائم مما ايهم
قائم بحذف صدر الصلة اعرب ولا يحكى اذ ليس جملة قاله الروداني ومستتر تصريح بما المستتر قسم من المتصل وهو
اصح اقوال ثلاثة ثانيها انها منفصل ثالثها واسطة اي لا النصب وَلا الجر اخذه من تقديم الجز وقوله وجوبا او جوازا
اي استتارا ذا وجوب او ذا جواز لا يخلفه ظاهر اي لا يحل محله بان لا يرتفع بعامليه بامر الواحد فخرج امر
الواحدة وَالاثنين وَالجمع فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وَاما نهي الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل
المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض او بمضارع اي مذكور لانه اذا لحق المضارع برز الضمير منفصلا
كما سياتي او بتاء المخاطب نحو انت تشكر لا يخفى انه يحتمل ان تكون التاء في المثل للتانيث كهند تشكر بل هو اولى ليكون
الناظم ممثلا للمستتر جوازا ايضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين
والمخاطبين وَالمخاطبتين وَالمخاطبات فانها بارزة او بفعل استثناء لانه لكثرة استعماله اجروه مجرى الامثال التي
تلزم طريقة واحدة او بافعل التفضيل اي في غير مسئلة الكحل وبدونها نادر فلا يرد ان افعل التفضيل
يرفع الظاهر باطراد في مسئلة الكحل وبندور في غيرها نحو مررت برجل افضل منه ابوه او نكلم فعل زاد بعضهم
الصفة الجارية على من هي له فعلا او غيره لان بروزه يوهم جريانها على غير ما هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر
النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب وَاما زائدة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا ففيه صحبة كما يعلم من ضابط واجب
الاستتار وَجائزه كنزال ومه فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كان المراد مذكرا او غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان
ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل امر ليس بمعنى المضي اما الذي بمعناه ففيه جائز
الاستتار لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر وَالضمير كقولك هيهات العقيق وهيهات على انه تأكيد للجمل بفعل
الغائب او الغائبة اي غير ما تقدم من فعل الاستثناء وَالتعجب الجمعة اي التي لم تغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف
وَالجار وَالمجرور واسماء غير الجمعة كان يطلع وان جرح نظير مثله للمضي افعلا وَكان عليه ان يقول او بلم فعل ماض نحو هيهات
العقيق هيهات بناء على انه من تاكيد الجمل كما مر واما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانما يصح على القول بان اسم الفعل
يتاثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني وفيه نظر لان الخلاف انما هو في ان اسم الفعل نفسه اسما
تانا لجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما اظن احدا يمنعه فتامل وَلعل الشم لم يزد لنقصانه عن فعل الغيبة وَالصفات المحضة
بعدم رفعه الضمير البارز وَالظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف ابي حيان يخلفه الظاهر اي يحل محله بان يرتفع
بعامله وفيه نظر قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض
وَانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية وَلا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم
وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا جواب استتار الضمير المستتر بان لا يجوز بروزه وعدم
وجوبه بان يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح اذ الاستتار في ان اراد وجوب الاستتار بمعنا
عندهم فمع ان اراده بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على ان تعميم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين
التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم في تقسيمهم هو الضمير باعتبار العامل وفي تقسيمه حكم
الا مع بعض تلخيص فانه لا يقال قام هو على الفاعلية اي حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا

وبحث

وبحث في هذا النفي بان من اجاز في قوله تعالى ان يمل هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه
تاكيدا وَان استشكل بان القاعدة ان لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثني وَليس هذا منه فعلى قياس ما
ذكره من يجوز ان يقال قام هو على الفاعلية فتركيب اخر فيه ان هذا يفيد انهم اصلا لم يشترطوا في الخلفية اتحاد
التركيب وَكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراط اصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تاييد البعض
النظر من النظر فتدبر الى ما يرفع الا الضمير اي المستتر كما يؤخذ من المقام اي بطريق الاصالة فلا يرد ان اقوم
مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر
والى ما يرفعهما اي الضمير وَالظاهر وعبارة التوضيح وَالى ما يرفعه وغيره ولو له بدلها لكان احسن يجب ذكره
اي لفظا او تقديرا الا المراد بذكره اعتباره وَالتقدير فالعطف عطف تفسير ولا داعي الى تقدير وجودها
اي غالبا فلا يعترض بانه قد يكون هناك داع الى تقديرها كربط الصفة او الصلة او الخبر بها وذو ارتفاع اي محلا
وكذا يقال فيما بعد قال الروداني ينبغي تقييد ما ذكره المص بكونه على وجه الكثرة وَالاصالة وَالاطراد حتى لا ينتقض
بنحو انا كانت فانه قليل ولا بما الكبه المنصوب وَالمجرور كما يأتي في باب التاكيد فانه بطريق النيابة وَلا بنحو ايات لانه في
محل نصب فانما ذلك شاذ مطرح ه انا الخ وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فيجر بالكاف نحو انا كانت وانت كانا وانت
كهو هو قال في التسهيل وتسكين هاء هو وهي بعد الواو وَالفاء وَاللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام
وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو وَالياء اضطرارا وتسكنهما قيس وَاسد وتشددهما همدان انتهى بزيادة كلمة من
الدماميني وَالفروع عليها اي المتفرقة في انفصال اي مع انفصال وَالظاهر ان قوله هنا في انفصال وقوله قبل
وَانفصال المتفنن اياي قال الغزي في شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط وَلم يذكر المخاطب وهو اياك وَالغائب
وهو اياه لما فصل في المرفوع اي مع ان الثلاثة اصول في الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد
وانما اختلف بتكلم او خطاب او غيبة في اخره فلذلك اقتصر على اياي والتفريع اي على اياي ليس مشكلا ه ولا بعد في جعل الكل
فروعه لاياي قال في الهمع وفي اياي سبع لغات قرئ بها ما صح بتشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورتين
ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وَاشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور
والتفريع لما ذكره هنا اصلا واحدا وذكر فيما قبله اصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد
مع الواحد وَالجماعة مع الجماعة فتلخص اي مما مر من كلامه حيث اشار الى المرفوع المتصل بقوله وَالفا الخ وقوله ومن
ضمير الخ وَالى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع الخ وَالى المنصوب وَالمجرور المتصلين بقوله كالياء وَالكاف الخ وقوله
ولفظ ما جر الخ وَالى المنصوب المتصل بقوله وذو انتصاب الخ والى المتصل المرفوع وَالمنصوب وَالمجرور بقوله للرفع والنصب
على خمسة انواع تحت النوع الاول الذي هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن
ضرب ضربت ضربا ضربن يضربن اضرب تضرب نضرب اضرب وَاما اضربوا وضربنا فهما ضربا قسما واحد لاتحاد
لفظ الضمير فيهما وكذا اضربوا لا اضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربي وكذا اضرب مع تضرب وان اشترط الاول
تجرد نظائرها في الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر اربعة وستون وما ذكرنا يعرف ما في كلام البعض وغيره مما
القصور مذهب البصريين الخ تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى ان الضمير مجموع الحروف يعرب اعراب
الناقص وعلى انه انا يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس هو الهمزة وَالنون اي وزيدت الالف وقفا لبيان
الحركة فهي كهاء السكت الثالثة هنا انظر هل يوافق اهل هذه اللغة اهل اللغة الاولى في الالف الاخيرة اواهل اللغة
الثانية لم ار من صرح بذلك وَالاقرب الاول فانه قلب انا اي قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه او تاخيره عنه
وَاستشكل الدماميني كونه قلبا بان الحرف وشبهه بريئان من التصريف والقلب نوع منه حكاها اي اللغة الخامسة واما

هما وهم وهن اي المتصلات   وقيل غير ذلك الاهو ما ذهب اليه الكوفيون من ان الهاء من هي وهو الضمير و
الواو والياء اشباع وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من ان الميم والالف في هما والميم في هم والنون في هن
حروف زائدة والضمير الهاء فقط   فالضمير عند البصريين انا الخ وذهب الفراء الى ان الضمير مجموع انا والتاء وذهب
ابن كيسان الى ان الضمير التاء فقط وكثرت بان هي   والياء حرف خطاب اي حرف جعل له الواضع مدخلا في الدلالة
على الخطاب بمعنى انه شرطه دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنواني وبه يندفع ما اورد من الضمير هو ما دل
على متكلم او مخاطب او غائب والدال على الخطاب التاء لا ان كما يفيده ظاهر كلام الش ومثل الايراد والجواب المذكورين
يجريان في اياي واجيب ايضا عن الايراد فيها بان ايا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج في فهم المراد منها الى
قرينة تعينه وهي اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لايا لكن التعيين للمراد منها حال الاستعمال بتلك اللواحق
وفي قول الش يدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب   كالاسم اي كالتاء الواقعة اسما في نحو ضربت وقوله وحصرا
اي في الجملة اذ تاء انت لا تتغير ويحتمل ان مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وح لا يحتاج الى قولنا في الجملة   وذهب
الخليل الخ وقيل الضمير هو اللواحق وايا حرف زائد تعتمد عليها اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل
الضمير اللواحق واياه اسم ظاهر اضيف اليها   الى انها ضمائر اي وايا مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة في قوله فاياه
واياه الشواب اضافة العام للخاص لان ايا مشتركة كما مر ورد بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبني اذا لزمه
الاضافة اعرب   واختاره الناظم وجعل اضافته مع انه معرفة لزيادة الوضع كما في علا زيدنا يوم النقا راس
زيدكم   وفي اختيار مفهومه انه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور ان
الضرورة ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة اما على قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل الا
ان يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن او انه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الش
فانه لم ياخذ له مفهوما وجعل الضرورة من اسباب عدم تاتي الاتصال حيث قال الا حيث لم يتات الاتصال لضرورة
نظم الخ   لضرورة نظم الخ ذكر من اسباب عدم تاتي الاتصال ثلاثة ويبقى عليه اسباب اخر ذكرها في التصريح منها ان
يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين او يرفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقا
عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد وعمرو ضاربه هو وان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن
امهاتهم وان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وان يلي واو المصاحبة كقوله : فاليت لا انفك احدو قصيده
تكون واياها بها مثلا بعدي : وان يلي اما المكسورة نحو اما انت واما انا ومن الاسباب التي عدها في التصريح
ان ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك واورده الدماميني بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايفين
كان يقال عجبت من ضربك الامير بجر الامير   فاذكرهم بالنصب جواب للنفي وبالرفع عطفا على اصابهم الضمير
يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل اخر البيت والمعنى ما اصاب
قومنا فاذكرهم قومي الا يزيدون قومي حبا الي لكثرة ثنائهم على قومي وان هذه وهم الاخر الذي هو فاعل يزيد كذا في
المغني واستغرب الدماميني ان الذكر قلبي مجيئا اي تذكر وان زيادتهم قومه حبا اليه لكونه يراهم منحطين رتبة على
قومه وجوز الشمني ان يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع الى الذكر القلبي المفهوم من فاذكرهم والضمير المنفصل تاكيدا
للمتصل ان لم يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل وللش هنا غلط هنا   بالباعث الباء متعلقة بحلفت في بيت
قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات
اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين
تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والدهارير قال في التصريح بمعنى

الشدائد

الشدائد وتبعه شيخنا والبعض والذي في القاموس الدهارير اول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والالف ودهور
دهارير مختلفة اه وقال العيني وقولهم دهر دهارير اي شديد كليلة ليلاء ويوم ايوم وساعة سوعاء والاضافة
فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق لصدر عبارته ان يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم   وكونه محصورا
اي فيه قد يقال ما قبله محصور فيه ايضا واجاب شيخ الاسلام بان هذا مصطلح علماء المعاني اما النحاة فانما يكون
الحصر عندهم بانما او بما والا   انا الذائد بالذال المعجمة اي المانع والطارد من الحماية وهي الوقاية والذمار ما لزم
الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولابائه ماخوذ من الحساب لانهم يحسبونه ويعدونه
عند المفاخرة قال السعد التفتازاني لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود   اياك والشر اصله
احذر نفسك والشر   وصل او افصل الخ استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة في قوله وفي اختيار
الخ وقوله او افصل اي ائت بالضمير المنفصل بدلها لان هذه يمكن فصلها لانها لا وجود لمانع الانفصال
والهاء الموحدة هاء معه حرف غيبة وقدم الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذي صرح به في عبارته   اولها
اخص اي اعرف فلو لم يكن اعرف وجب الوصل في نحو ضربونا والفصل في نحو اعطاه اياك او اياه واعطاك اياي او اياك
كما ستعرفه   وغير مرفوع اي فقط فلا يرد نحو جئتك في البيت الاتي لانه وان كان في محل رفع هو في محل جر ايضا بالاضافة
فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته اما اذا كان اسما فان يكون في الضمير الاول المرفوع اي
مستتر فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو انا الضاربك والضارب اياك الا عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه اما عند
من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا   انلزمكموها ان ابالكموها الواو فيه تولدت
من اشباع الضمة الا كنون   اذ يريكهم الله الخ هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل في الضمير
غير ناسخ للابتداء   ويريكهم الاية حلمية وهي من نواسخ الابتداء وكان ينبغي ذكرها في امثلة باب خلتنيه واجيب بان
النسخ في الاية انما هو للمفعول الثاني والثالث لا للاول لان الثاني اذ الاول فاعل في الاصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل
لثانيهما فقط فالاية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ في قولنا غير ناسخ لا يتناسخ المفعولين معا فتامل وفي الهمع اذا
وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب
اتصاله او اثنين اولا وثانيا او ثالثا فكاعطيته وثانيا وثالثا فكظننته   ان الله ملككم اياهم الخ ساقه في التصريح
حديثا وان هو في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة لا ارتقا وبابه اي اخوات كان سواء كان الاسم
ضميرا كالمثال ام لا نحو الصديق كانه زيد والظاهر ان كاد واخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا
مضارعا الا في ندور وجزم في التسهيل بان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها وان قولهم ليسي وليسك
شاذ   الخلف اي في الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الش الاتي ذكره فلا خلاف في جوازهما   قوله صلى الله
عليه وسلم اي لعمر بن الخطاب حين اراد قتل ابن صياد ظنا منه انه الدجال ولعل هذا التردد منه صلى الله عليه وسلم
قبل ان يعرف تفصيل حال الدجال   فان لا يكنها الخ قبله دع الخمر تشربها الغواة فانني رايت اخاها مغنيا
بمكانها يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر ونبيذ الزبيب وكني المراد باخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر
في يكنها يرجع الى اخيها والبارز اليها وقوله او تكنه بالعكس والمراد باخيها شجرة الكرم   واما الانفصال الخ لا موقع
لاما هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولتا بهته خلتنيه الخ لكان حسنا   وهو ظاهر اي ما ذكر من
المشابهة لان كلا من الضميرين في البابين منصوب واولهما اخص   بفتح الظاهر انه بتاء المتكلم اي اخرت بصنع
امره بفتح الباء اي بحسن اخاله بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس   لان الضمير الخ رده الناظم
في شرح الكافية بانه يقتضي جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه واجاب الرضي بالمناسبة الاولى الفعل منع من غاية الاتصال

قوله والانفصال الا فعل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به لئن كان اي لام لئن موطئة للقسم
كما قاله العيني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة ايضا لانها تؤذن بان الجواب بعد اداة الشرط مبني عليها
مبني على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في البيت الاتي اعني قول الشاعر لئن كان اياه
الخ من ان الموطئة هي لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه جواب الشرط
واللام للتاكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد
في الشطر الثاني فقط كما هو ظاهر وقول العيني الشاهد فيه وفي الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه
ومنعكها مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان
اي ومنعكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة في الابيات
قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستقطعه يرجع عن طلبه اياها واياها اما صلة المنع ويستطاع خبر
منع اي منعك اياها مني باي شيء اردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي ان توجه همك العلية اليها واما
زائدة في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت فلا تطمع ابيت اللعن فيها وابيت اللعن كانت تحية الملوك في
الجاهلية اي ابيت اسباب لعن الناس لك والواو في ومنعكها للحال من فاعل تطمع او مجرورة لا للعطف لما يلزم
عليه من عطف الجزء على الانشاء من شرح شواهد المغني للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما وكلاهما اي البابين
اي فصليهما مسموع لئن كان اياه انظر مرجع الضمير وقوله حال اي تحول اي حسبتك اياه الظاهر انه اي مبتدا
وحسبتك اياه خبر او ان الكلام من باب الاشتغال لا ان اي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رايت الدنوشري
قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية وان رجالا جمع رجى بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعا
ضغن واحنة بكسر اولهما وهما الحقد والمرفوع كجزء من الفعل اي فالمنفصل به كلا فصل وقدم الاخص وانه
اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال واما مجرد قوله وما اشبهه فلا يفيده صريحا جواز ان لا يعتبر في الشبيه
تقديم الاعرف افاده سم وانما وجب تقديم الاخص في حالة الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة
الواحدة وانما قدموه على القوي في نحو ضربني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعله بخلاف ما نحن فيه من الضربين
اللذين ليس اولهما مرفوعا في الابواب الثلاثة فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضربونا وحسبتنيك كذا
في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاولى المناسب
لقول الشارح بعد وكالكاف على الياء اي في مثال اخر غيرها تقدم فتامل ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ الا
ان ما ندر من قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم
ارجح كذا في زكريا وقدم ما شئت في انفصال اي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك امن اللبس
فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد اعطيتك اياه ومن هذا تعلم ان الحديث الذي ذكره الشارح
ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخرى منه واجب فافهم
اوثان ضميرين الخ اي سواء كان العامل فيهما ناسخا او لا فدخل باب سال وخال وفي اتحاد الرتبة متعلق
بخاب سلنيه وخلتنيه لا بما قيودهما لكونه احد الضميرين اعرف فذكره هذا البيت مفهوم هذا القيد افاده سم
وخلته اياه وانتقال المبتدا والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا اي كونهما للغيبة كما
الظاهر ان يقول اي وجود ضميري غيبة ليكون لقول المتن فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضابطا لعلم اتحاد الرتبة
من كونهما ضميري غيبة وانظر هو هنا الضمير الثاني للخرج وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا اما ان يجري على القول
بان الضمير العائد على النكرة نكرة او على المذهب الكوفي انه لا يشترط في التمييز ان يكون نكرة لو جعلنا الاحسان
ايه

اي في وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والتقفو الاتباع والمراد ان ذلك ومراثيه ما ابانه في
ليس عارضا فيه وقد جعلت نفسي الخ هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر اخاه ويشكو من قرب بين له
يوديانه والضغة العض يكنى بها عن الشدة لعض الانسان عند ها على يده واللام في لضغمهما بمعنى الباء وفي
لضغمهماها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله
اي لاجل ضغم الدهر الفرقتين اياها اي مثل الضغة التي ضغمتهما ويقرع العظم نابها صفته ضغمة افاده زكريا
وان ضافه نابها لادنى ملابسة ولم يكن الا ولهم فوعا احترز به عن نحو الدرهم زيدا اعطاه فان العمدة
اشطرهم فاوجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول وعدم الثاني لعدم الثاني مانع من قال الكيف
المستقل ولضلال الحل مانع من ايهام التاكيد ومن مثل كالبعض بجوز زيد ضربه عمرو فقد اخطا من وجهين لانه
خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد الخ يعني كلام سيبويه
ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم اعطاه اياه وينبغي ان جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الا
كما في عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بهما تعين الانفصال وتقاربت الهاءان وبان ولد اذ اتى التاخير اعطاها
ازداد الانفصال الخ يقتضي ان الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد
من كلام الناظم على معنى نوع الخ اي وكل ثابت لهذا النوع اي الموقف مطلقا اي ماضيا او مضارعا او امرا
متصرفا او جامدا كما مثل نون وقاية فعل ينبني على بعضهم انه عدها في حروف المعاني وان المعنى الموضوعة
له الوقاية واستشكله الروداني بان الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما يحصل باي فرق لو فرض الخ وقال
الدنوشري الظاهر انها حرف مبني وذكر العيني لها في ادوات النون المفردة يفيد انها حرف معنى مكسورة اي مناسبة
لياء المتكلم الا قدرتها افعالا اي ان قدرتها حروفا سقطت نون الوقاية منه فيه اي تقديرها الحرف لانها تحد
في ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعلها ما زائدة فقوله ان قدرتها افعالا
لا يظهر الا في حاشا كذا في يس عن اللقاني ولهذا قال في المغني وحاشاي ان قدرت فعلا وعليه فعبر بجعل
المفهوم بالنسبة لغيرها في حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتامل وعليه رجلا ليسي في المغني
انه قاله بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده اي ليلزم رجلا غيري اي ان مدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا
للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي ان لا ينوب عنهما
الا ما ونذر ليسي بغير نون وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف فاشبهت الحروف الا قبيانها
زكريا اذ ذهب الخ صدره عددت قومي كعديد الطيس بفتح الطاء اي الرمل الكثير وفي قوله ليسي شذوذ
اخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثنا نحو تامروني بنون واحدة مخففة
فالصحيح ان المحذوف الخ لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعركم بسكون الراء
فحذف النائبة عنها للتخفيف اولى ولا احتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف
ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها شاذ الثقل فهي اولى بالحذف ولانها لا تزاحمها في الدلالة
لعامل شيء بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقي ما اذا اجتمع
نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال في البسيط اجماعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لان
نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه افاده الدماميني لشبهها اي في المعنى والعمل وقوله مع عدم
العارض هو الجر وتوالي الامثال فالجنس وهو ضرورة يفيد ظاهره ان قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة في
الغائب حمله على النادر بانه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو احد قولي الناظم وان كان قوله الثاني انه ضرورة وانما قلنا

ظاهره لاحتمال ان يكون الشارح اشار بقوله وهو ضرورة الى قوله اخ مقابل لما في المتن ثم اشار الى ما في المتن مؤيدا له
بموافقة الغير فقال وقال الغير الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلي بلا نون
والاقل لعلني ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال كالكثير لعلي بلا نون والضرورة لعلني ويمكن تطبيق قوله فالاكثر
الخ على ذلك الظاهر بان يراد بالاقل الضرورة لكنه قد يتوقف في كون لعلني ضرورة ثم رايت ابن الناظم صرح بانه ضرورة لكن
رده الموضح وغيره فتامل فالاكثر لعلي بلا نون والاقل لعلني افعل التفضيل في الموضعين على غير بابه فقلت اعراه
اي القدوم آلة النحت واخطا النحت والعز الخلاق والابيض السيف والماجد العظيم لانها تستثقل الخ ولتعدد
المعارض فيها قويت على البنية بخلاف اخواتها الاتية فان المعارض فيها توالي الامثال فقط وحذفها لكل اظهر
توالي الامثال مبني على ان المحذوف في نحو اني نون الوقاية لانها محل التثقل وقيل الاولى مدغمة لانها ساكنة والساكن
يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل الامثال التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في
انا فقيل المحذوف الاولى وقيل الثانية ولم يقل احد يعتد به انها الثالثة لانها اسم كما في الروداني لست مني
قيس الاخ جرح قيس الصرف على ارادة اب القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثاني اوفق بالقافية
لحفظ البنا على السكون انما حافظوا عليه دون غيره كالبنا على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال يس فيقال في لدن بالضم
لدن بغير نون وفي لدن بالسكون لدني بالنون ومنه قراءة نافع قيل يجوز ان يكون المذكورة نون الوقاية لان حذف
نون لدن لغة واجيب بان المحذوفة النون المتحركة الاخر لا يلحقها نون الوقاية كما مر في كلام يس لانها انما يؤتى بها في مثل
ذلك لتقي الاخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الاخر التي تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الاصلي لا يحتملها سياق الاية
لضم دال قبلها واما ما ذكره البعض تبعا للدماميني من الجواب فان نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليها ظاهرا
لا ضميرا فيرده ما مر في كلام يس من انه يقال في لدنا بضم لدى بغير نون لصراحته في انه يضاف الى ياء المتكلم فتامل
بمعنى حسبي راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد
وقط اسم فعل بمعنى يكفي على ما ياتي فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما الا زكريا قال الروداني
والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان قد يعني اي ياتي وان لم
بقفا اي قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح قدني من نصر الخبيبين قدي قيل اراد بهما عبد الله بن
الزبير واخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى ابا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير واباه عبد الله
قيل على التغليب ايضا وفيه نظر ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن كان على رايه
واعترض على الاستشهاد على حذف النون بجواز ان الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروي فتكون
الياء للاشباع لا للمتكلم قال الروداني او ان الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للاشباع اه
وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق يرجح احتمال الاضافة لياء المتكلم وفي الحديث قط قط في صحيح البخاري
مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول قط قط وعزتك ويزوى
بعضها الى بعض والنون اشهر راجع الى قول المتن وفي قدني وقطني الخ مهلا اسم مصدر امهل
ورويدا مصغر اروادا بمعنى امهالا بتصغير الترخيم كما سيذكره الشارح في باب اسماء الافعال والاصوات فهو تاكيد
لمهلا لا صفة كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض ومهلا بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم
الذي جوزه البعض محوج الى تحول بمعنى اكتفى كان الصواب بمعنى يكفي كما في المغني او كفى كما في الجنى الداني
لابن ام قاسم واستقربه الدماميني لان مجيء اسم الفعل بمعنى الماضي فيه خلاف وفي كلام التفتازاني مجيء قط
بمعنى انته فيكون اسم فعل امر وانما قلنا الصواب ذلك لانه يكون متعديا كغيرها من اسماء الافعال اي التي تتصل بها

ياء

ياء المتكلم وهي المتعدية لكون مدلولاتها افعالا متعدية كدراكني وعليكني ومسعى الفراء مكانكني اي انتظرني وانما
اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهي الافعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية
اسماء الافعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظومة يشعر بقلة لحاقها
فانه قال وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصريح كلام الرضي ان لحاقها اسم
الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني ان بجلي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فيلزمه نون الوقاية
وهو نادر واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا وقعت نون الوقاية اي شذوذا ليرفد
بالبنا للمجهول اي يعطى للتنبيه على اصل متروك واعترض بانه لو كان للتنبيه لادخلوها على سائر ما اشبه الفعل من نحو
غلامي قال والاولى انه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولان الكلمة تقول الدخول للتنبيه في تخصيص
اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتامل فلا منعوها اي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه
غير الدجال اخوفني عليكم روي بحذف النون ايضا اي اخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضي
ان الدجال وغيره خائفان لانه لا يجوز بينهما لان حق افعل ان يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا اخاف وان غير
الدجال الواقع عليه اخوف بعض النبي صلى الله عليه وسلم لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه نعم يبقى صوغ افعل
من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور فائدة حيث قيل بالجواز والامتناع في احكام العربية فالغاية
بالنسبة الى اللغة واللازم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعي لمن لحن في غير الشعر والحديث كان نصب الفاعل
او رفع المفعول لا نقول انه يأثم الا ان قصد ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع ضرر فعليه الاثم هذا الفصل
الحرم قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر افاده يس العلم يطلق على الجبل والراية والعلامة
والظاهر ان النقل الى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه بعين المسمى خارجا
كعلم الشخص الخارجي او ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الاتي اما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في
هذا التعريف لخروجه بقوله بعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني على الوضع لمعين ذهني
متوهم وجوده خارجا كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع
لجميع ابناء الاب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينئذ فان المجموع لا وجود له الا في ذهن الواضع
فعلم تخصيص العلم بالشخص الخارجي اغلبي افاده يس والمراد بقوله لمعين المسمى انه ما يدل على مسمى معين
لا انه يحصل له التعيين لانه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل حال او صفة مفعول مطلق محذوف
اي يعين تعيينا مطلقا ويجوز ان يكون الخ هذا اولى بل متعين لان المعرف هو الذي يجعل مبتدا والتعريف
هو الذي يجعل خبرا ولان العلم معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سياتي لتعينه اي تعيين مسماه لا يدل عليه
قوله والتقدير علم المسمى الخ بجردا من التعريف القرائن الخارجية اي الخارجية عن ذات الاسم كالمعرفة
به والمراد عن الواضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما في الروداني النكرات كرجل وفرس فانها لا تعيين
فيها اصلا وكشمس وقمر فانهما وان عينا فرديا من ذلك التعيين لا من حيث الوضع وهو عدم وجود
غيرهما من افراد المسمى واما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو من يسمى به جماعة فانه باعتبار كل
وضع يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع وهو لمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج
في تعيين مسماه الى قرينة من وصف او اضافة او نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى اصل الوضع بقية
المعارف كال دلو للعهد الذهني لان المراد بمدخولها الحقيقة وهي معينة وكونها امرأة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها
عن التعيين كالحضور اي في ضميري المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة اي وموضع الغيبة يعني ان تعين
معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه اما اذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر واما اذا كان نكرة فلانه في معناه الشيء

المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشيء المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشيء مبهمة فسقط ما للبعض هنا
وكان عليه ان يقول او حسية كالاشارة الحسية في اسم الاشارة لانها القرينة التي بها تعيين مجرد اسم الاشارة
لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا القرينة اسم الاشارة في قوله او الحضور ويمكن ان يقال اراد الشارح بالمعنوية ما
قابل اللفظية فيشمل الحسية فافهم لرجل اي مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير
وخرنق اهو منقول عن اسم ولد الارنب احتطرفة بفتح الراء كما في القاموس وعدن لبلد اي بساحل
اليمن تصريح ولاحق لفرس اي لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه تصريح وشذقم ضبطه بعضهم بالذال
المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله بجمل اي للنعمان بن المنذر
وواشق للكلب قال في التصريح ذكره في الاصل سبعة اعلام وثامنها علم الكلب وفي ذ للاموازاة لقوله تعالى
ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم والمراد هنا اي بخلافه في تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق
ايضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس اي علم ما ليس وكنية من كنيت اي سترت واعلم انه قد يقصد
بالكنية التعظيم والفرق بينها وبين اللقب المقصود به التعظيم ان التعظيم في اللقب بمعناه وفي الكنية لا بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف ان تخاطب باسمائها وقد يقصد بها التفاؤل ككنية الصغير تفاؤلا بانه
يعيش حتى يصير له ولد افاده الروداني وهي ما صدر اي علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاض بنحو ابو زيد
واب لزيد قائم اسمي بهما لان المركب الاضافي في الاول جزء العلم لا هو والثاني لا اضافة فيه افاده الشنواني باب
او ام او ابن او بنت او اخ او اخت او عم او عمة او خال او خالة كما ذكره سم وهو ما اشعر اي بحسب وضعه الاصلي
لا العلمي اذ بحسب وضعه العلمي لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من ارباب الحواشي والمتجه عندي انه يشعر بحسبه
ايضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ الاشعار الدلالة الخفية وهي لا تنافي كون المقصود بالذات ما ذكر
ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا ثم رايت في التصريح عن بعضهم وفي كلام السيد ما يؤيده واورد على تعريف
اللقب انه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو ابي الخير وابي الجهل واجيب بان ما وضع للذات اولا هو
الاسم اشعر او لم يشعر صدر او لم يصدر ثم ما وضع ثانيا وصدر فهو الكنية اشعر او لم يشعر ثم ما وضع ثالثا واشعر
فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور اليه في الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندي
من هذا وجهان الاول ان الاسم هو الموضوع اولا للذات واللقب الموضوع لا اولا لها مشعرا بالرفعة او الضعة فبينهما
التباين وان الكنية ما صدرت باب او ام سواء وضعت اولا او لا اشعرت او لا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا اولا
ولم يشعر وانما كان هذا اقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ما وضع ثانيا واشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثا وصدر وهو
شمولهما على ذلك لا يساعد ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف الغرض ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب
ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما في ام كلثوم فقد قالوا اسمها
كنيتها الثاني ما قيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وانما كان هذا ايضا اقرب من ذلك لما مر وفي
الروداني ان المفهوم من كلام الاقدمين ان الاسم ما وضع اول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك ايضا اي
بعد الاسم واشعر بمدح او ذم ولم يصدر باب او ام فهي متباينة اه ويرد عليه ايضا انه مخالف لما نقلناه عن المحدثين
وغيرهم فتامل اوضعة بفتح الضاد او كسرها اي خسته وهاؤه عوض من الواو يعني الاسم تفسير للسوى
وابقاه كثير على عمومه مرجحا عموم تاخره عن الكنية ايضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المص وان يكونا
مفردين الخ لما سياتي للشارح لما سيأتي ثم اسم ومحل وجوب تاخر اللقب عن الاسم اذا لم يرد اجتماعهما على جعل اسناد احدهما الى الاخر
والاخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به لان اللقب الخ وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم زيادة ولانه يشبه الصفة وهي
ستاوه

متأخرة عن الموصوف وقوله في الاغلب احترازا عن نحو زين العابدين فلو قدم لاوهم يؤخذ منه انه اذا امتنع ذلك الايهام
لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم افاده يس انا ابن الحبا ان الهد
في مزيقيا عمرو حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى
مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره وعمرو هذا من اجداد اوس بن الصامت قائل هذا البيت اخي عبادة بن الصامت
وقوله وجدي اي من جهة الام وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الاصل لقب امه ثم استعمل فيه ومراد
الشاعر انه نسيب الطرفين بان ذا الكلب اي صاحب الكلب والباء متعلقة بالبلغ في البيت قبله وهو ابلغ هذيلا وابلغ
من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب :: قائلتها اخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها واولها كل امرئ بمحال الدهر مكذوب
وكل من غالب الايام مغلوب :: وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وثانيهما اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه
القسي وببطن خبرا ان اذا انصب خبرهم على النعت لعمرو وخبر ثان اذا رفع على الخبرية لان وغيرهما اي اسما ولقبا كما انشده
اقسم بالله ابو حفص عمر الخ فاغفر له اللهم ان كان فجر :: انشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ان
ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك اللقب والنقب والدبر رقة الخف ونحو حنث في يمينه كذا في التصريح
تعالى اي ميت وسعد ابو عمرو وهو سعد بن معاذ سيد الاوس رضي الله عنه وكذلك لا تتعلق بها مع اللقب ذهب قوم كابن الصائغ
والرادي الى تاخر اللقب عن الكنية وابقوا قوله سواه على ظاهره من العموم وقد رفع الخ قال سم الرفوع ممنوع لصدق
قوله وان يكون اللقب وسواه مفردين كما في الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض افراد سواه لا يكون الا مركبا كالكنية
مفردين المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب كما ان المراد به في باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفي
باب المبتدا ما قابل الجملة وشبهها وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والشبيه به واما اطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه فاصطلاح منطقي فاضف حتما يخفى ان الاضافة بالتاويل الاتي في الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى الاسم المتحد
به في المعنى لانها على التاويل الاتي يكون من اضافة المسمى الى الاسم بمعنى الاسم الاول الذات دون الثاني لان المقصود منه لفظه
فمعناه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فاضف حتما وقوله فيما ياتي ولا يضاف اسم لما به اتحد
معنى وان ذكر شيخنا والبعض كرز هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحاذق يتاولون الاول بالمسمى
الخ اي غالبا والا فقد يعكسون كما في كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك وذهب الكوفيون
اي وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل على انه بدل منه اي بدل
كل من كل وجوز الزمخشري وجها ثالثا وهو كذلك كما يفيده كلام الشنواني ونقله يس عن بعضهم وصرح به الروداني
وقال بعضهم لا يعطفان الا شذوذا باضمار فعل اي جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما كما صرح به في
التصريح والاتباع ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه كما صرح
به الرضي لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله خلاف المضاف اتبع الذي ردف اي تبع الاتباع الاول اصلاحي
والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافي ما صرح
به الشارح من جواز القطع واتبع جواب ان الشرطية المدغمة في لا وحذف الفاء للضرورة بيانا وهذا انسب بكون اللقب
اوضح كان وكلون اللقب وصفا في الاصل صح ونابابل كهارون الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح مما شيئا
اي معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شيئا فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه
العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل اسد الخ يفيد ان المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع
عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف في الثانية اي معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف في الاولى اي على لفظ شيئا

الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية
وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كان فتدبر سبق استعماله فيه الاولى سبق وضعه له ليدخل في المنقول ما وضع ثانيا
ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه قبل العلمية ال للعهد الحضوري
اي قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع اخر من العلمية كاسامة علما للشخص فهو من المنقول
كما قاله الشنواني وغيره وباعتبار النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من ان جعل ال للعهد الحضوري يقتضي ان سعاد
مسمى بها امرأة غير الاولى منقول وهو باطل فافهم ابو اهيان ابو الجبان وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرد
مفعوله وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال ان يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا ان يقال الفعل من
الجملة خلاف الغالب والشيء يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال في اشهد بجده وذو ارتجال من الجمل
الخطبة والشعر اي ابتداها من غير تهي لهما قبل بمعنى كون العلم مرتجلا انه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله في غيره
قال الدماميني اذ لا واسطة الخ علة لمقدر اي وزدت لفظ الاخ المفيد للحصر مع ان عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا
واسطة لا منقول ولا مرتجل اما الاول فلان النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع له فيه له واما الثاني فلانه
سبق له استعمال في غير العلمية والتحقيق انه منقول لوضع ثان بل لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم
الايات البينات كلها منقولة اي لان الاصل في الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلي للاعلام الذي يتوهم انه مرتجل كلها
مرتجلة مبني على قوله ان المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى اول وهذا القصد غير متحقق وسوافقه بعض الاعلام
نكرة او وصفا او غيرهما امر اتفاقي لا بالقصد ما استعمل من اول الامر علما ورد عليه انه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع
للذات ابتداء ولم يستعمل فيها مع انه علم مرتجل اذ لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازاني العلم ما وضع
بشخصه وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول عن علم الجنس كاسامة علما للشخص ويمكن دفع هذا بان المراد العلمية الحاضرة
كما مر قال البعض فكان الاولى ان يقول ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه انه يخرج عنه هذا المرتجل المسمى به شخص
بعد تسمية اخر به فيكون هذا ايضا غير جامع فتامل وادد نوقض بانه جمع اداة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو
كما في اقتت فهو من منقول من جمع لا مرتجل ومن المنقول الخ انما زيد لا لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله
المقتضي كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجي والمنقول من متضايفين دون
المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدي لكونها المسموع عن العرب دون غيرها قاله يس قرناها اي ذوائبها على
اطرافها بالياء الخ يحتمل انه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل ان الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق وبالياء
الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة باطرقا لان الذي فيها يقول لصاحبه اطرق اي اسكت مخافة
ومهابة قاله العيني نبئت الخ نبئت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التي نابت عن الفاعل الثاني اخوالي وبني يزيد
بدل او بيان لا خوالي الثالث جملة لهم فديد اي صياح وظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق
بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد
فعلنا ولا تقول فعلا كذا في التصريح وانت خبير بانه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون لكان هو الخبر
بجعل المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة وان نصب يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل حديه الليالي
والمشهور في يزيد في البيت انه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش انه بالتاء الفوقية ابو قبيلة من العرب تنسب اليه البرود
التزيدية رده ابن الحاجب كما في زكريا بان الرواية انما صحت بالتحتية وبان تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونقل ابن
في هذا البيت جلا في قوله ابن جلا وطلاع الثنايا على القول بانه علم محكي منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من نحو جلا
زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف اي انا ابن رجل جلا الامور
وكشفها

وكتبها كذا في المغني والدماميني ومنه اصمت بهمزة قطع وميم مكسورة رتبا وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومة مبني
على انه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على انه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل
كما في التصريح اسلى اي اعزى العائد سلوقية اي كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء في بها بمعنى مع وقوله
لو يرجش صلة اسلى وقوله في اصلا بها او داي عوج جملة في محل نصب لسلوقية وعندي وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل
من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصمت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من
الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رايت بعضهم نقل عن بعض
شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورايت صاحب التصريح عد اصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر وهو يؤيد ما قلنا
فاحفظه كما العلم المركب تركيب اسناد مثله المركب العددي فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما او حرف وفعل كقد قام او حرف واسم
كيا زيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الش على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادي فكانه داخل فيه واما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به
شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل واما نحو قام ابواه فيعرب قال بحسب العوامل ويبقى مرفوعا بحاله اي يحكى اصله اي يكون
معربا تقديرا كما نقله يس عن السعد واللباب وقيل يبنى لانه محكي وذكر في التسهيل انه ربما اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزه ان كان
ظاهرا نحو جاء برق نحره واخرج من المعرب نحو برقت وجرحت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه تقول هذه قمت
ورايت قمت ومررت بقمت افاده الدماميني ولم يرد عن العرب الا بيان للمفهوم من قوله سابقا وجملة فعلية ومن العلم الا
ومن المنقول بمزج اي مع مزج متعلق بانهما حال ضمير جعلا الراجع الى من الاسمية وقوله منزلة تاء التانيث مما قبلها
اي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقاني هذا الحد بانه لا يشمل نحو معدي كرب وكذا نحو سن وشناه
جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب على الحلى عليها ولو حلام يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير
التانيث التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت واخت دون هاء التانيث فتامل ومعد يكرب بكسر الدال شذوذا والقياس
فتحها كمرمى ومسعى قال المصرح هنا لكن قال في باب النداء معنى معدي كرب عداه الكرب اي تجاوزه انتهى وقضيته انه اسم المفعول
اعل اعلال مرمي فلا شذوذ في كسر الدال لان مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قال الروداني ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف الياء فيه
اذ القياس تشديدها كما في مرمي مبني على الفتح الخ كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح او سكون الياء قبلها ليشمل
تنبيها بخمسة عشر اي تشبيها بصنف اخر من المزجي كما زعمه البعض تبعا لغيره وكلا منا فيه تعريف السابق لان المراد بالاعراب
فيه ما يشمل الاعراب المحلي كما سيذكره قال يس اذ كان العددي من المزجي ورد انه اذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني
والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اه وهو مدفوع بانه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وان الناظم لم يذكر الحكاية
في المزجي لان الكلام في المزجي غير العددي وقد يضاف صدره الى عجزه فيخفض العجز ويعطونها يستحقه لو انفرد من صرف
وغيره نحو هذا رام هرمز ويجري الاول بوجوه الاعراب لان الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معدي كرب وقد يمنع العجز
من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دماميني بايضاح وزيادة من الهمع لما سلف علة لكونه ابنا
على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واما اصل البناء فلان ويه اسم صوت وهو
مبني لما سيأتي في بابه فيبنى من تغليبا لجانب الصوت لانه اخر وقد يعرب غير منصرف الخ وقد يبنى على الفتح كما حكم
قاله في الهمع وهو على ضربين الخ بنى على حكمة تعداد المثال ويحتمل ان تكون حكمة الاشارة الى انه لا فرق في الجزء الاول
بين ان يكون معربا بالحركات او الحروف وفي الثاني بين ان يكون منصرفا او غير منصرف واعربوا اعراب غيره من المتضايفين
اي لانهم اجروا على كلمتيه احكامهما قبل العلمية فاعربوا الجزء الاول واعطوا جزءه الاخر حكم العلم فمنعوا صرفه او بر وهو بكسر قبيلة
بناح او بر وابي هريرة وقالوا جاء ابو بكر بن زيد بترك تنوين بكر نعتا للموصوف بابن بمجموع قاله ابن هشام وغيره
ووضعوا اي العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على السنتهم وان في الاصح محل الاصح هو الله تعالى وفي كلامه اشارة الى ان
ان علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه غالبا وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف كما سيذكره الش في الخاتمة

والوحوش عطف تمام لشموله ما لا يعدو بنابه وقوله كالحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة اخره عطف مغاير لان الحنش كما في القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهي صغار دوابها لعدم الداعي علة للغلبات والداعي هو الحاجة وهو كعلم الاشخاص ظاهره ان كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى انه نعت لعلم فلا يضاف اي مادامت علمية فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده فائدة قد ثنوا وجمعوا علم الجنس ايضا فقالوا الاسامان والاسامات وينبغي ان يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر الى التشخص الخارجي لا الكلي الذهني كما قاله ذلك فيه السيد الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم انه لا يجمع منه بالواو والياء والنون الا علم الشخص الا توكيدا كاجمع فيقال اجمعون ويبتدا به اي بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده بعده انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة في بنات اوبر علم على ضرب ردي من الكماة وابن اوى علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري ان تصرح علم التسبيح اي عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوي او مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كحاتم طي وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطل لها ما للتعريف او التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضي لا دليل على علميته لان اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا دليل على علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر ولمانع من ان يقال حذف المضاف اليه ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفاها وقوله علم التسبيح كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم التسبيح وهو المناسب لقوله وليسا اعلم على القدر ويتعين رفع علم بالخبرية لمحذوف اي وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة ويمتنع وصفه بالنكرة وكذا قوله علم على الغدر عم فعل ماض كاشا داليه الشارح بالعطف لا افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك في امته اي جماعته وافراده وانه في الشياع كالنكرة اي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم بين اسم الجنس ان الذي هو النكرة كالآمدي وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم واما ما في حواشي شيخنا السيد ان النحاة على ان اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الا نحو فنبه مافيه يؤذن بالفرق الخ اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم الاشارة الى الفرق بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على ما مر ولما لم يتبين معنى اسم الجنس اشكل على كثير منهم عند عمر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بينهما بان تقرير ما حاصله ان علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى ان الحضور جزء مفهومه او شرط على القولين والصحيح عندهم منهما الثاني وان اقتصر البعض على الاول لان التعيين سواء كان شخصيا كما في علم الشخص او ذهنيا كما في علم الجنس امر اعتباري كما صرح به فلو كان جزءا داخلا في مفهوم العلم لزم ان يكون مدلول العلم شخصيا او جنسيا امرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودي والاعتباري اعتباري وان دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمنية لا مطابقية وكل منهما في غاية البعد الا ان يكون باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر قال بعضهم ولي فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم ان يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هي متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور مهمل يخرجها عن التعيين في الفرق المذكور من جهة المعنى يجدي نفعا في اجراء احكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول ال الجنسية في قولك الرجل خير من المرأة بانه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي مع انه جعل اسم الجنس قسيما للنكرة يأتي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذي يختاره العقل ويميل اليه ان اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما يذكره الشارح هنا كلامه وانا اقول قال شيخ العلامة سم في الايات البينات عند قول السبكي العلم ما وضع لمعين الخ ما نصه فيه اي في تعريف العلم بما ذكر ان النكرة وضع لمعين ايضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقول الجلي خرج النكرة ممنوع وجوابه ان الاداة وضع لمعين باعتبار تعينه فخرجت النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينها له وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين ان تعيين

المنقطع وتاويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول لا الثاني ولانه يخرج عنه نحو احرقت زيدا الا يده مما كان فيه المستثنى جزءا من المستثنى منه مع انه من المتصل ويعلم من هذا ان المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بانه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه وهو جنسه مع ان الاستثناء منقطع فينبغي ان يقال ان الاستثناء المتصل ان يحكم على ما بعد الا مثلا وهو بعض ما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد احد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الاول نحو قام القوم الا حمارا وفقد الثاني نحو الايتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع اكلها بالباطل الذي هو نقيض منع اكلها بالباطل افاده الشهاب القرافي واسهل منه ان يقال في تعريف المتصل اخراج شيء دخل فيما قبلها الا شلابها لا ما قبلها بواسطتها هذا راي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هذا مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لان التعدية انما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا كذا في الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا اول اخوتك بالمنتسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا استقلالا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال على ما اشعر به كلامه حيث قال انما استثنى الا وسيقول وفي الا الخ بناء على ان المراد الغيها عن العمل وظاهر كلامه ان الحذف في عامل المنقطع ايضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب ان عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كله في المتصل واما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن وخبرها يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه كلام مستانف انتهى لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضي اما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به لما بعده الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا انتهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة المفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا لكن للاستدراك وكذا الا في المنقطع كذلك لانها تدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها

في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل ه مع بعض حذف مختص بالا كما اعترض بانها دخلت على
الفعل في نحو نشدتك الله الا فعلت كذا واجيب بانها داخلة على الاسم تاويلا اي المعنى لا اسالك الا الفعل
كذا فيجب في الا الخ لو قال فهي عاملة لاتضح نتيجة القياس الذي ركبه من الشكل الاول التي اشار
اليها بقوله فيجب في الا الخ مالم تتوسط اي لان العامل ح طالب لما بعدها وهو اقوى منها فتقدم
عليها اسم ان كان التفريغ محققا لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل وجواز الخ اي لان
ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سياتي فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود
ما يشتغل به لفظا ويرد عليه انه لا يتاتى ان يكون العامل مفرغا الا على القول بان العامل في
البدل هو العامل في المبدل منه والصحيح ان العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محققا
ولا مقدرا وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل
المذكور طالبا في المعنى للبدل وكان المبدل منه في نية الطرح مفرغا للبدل وتنبيها عطف تفسير
على تعيين تخرجه من النسبة اي نسبة الجملة قبله مثبتة او منفية وهل يصير في حكم المسكوت
عنه او الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم
والصحيح الثاني وعليه فهل هو منطوق او مفهوم قولان فلما خالفت الحروف الجارة الخ يرد عليه
الجر بخلا وعدا فكان الاولى ان يقول كما في شرحه على التوضيح وانما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل في
كذا وانما لم يجز اتصال الضمير بها الخ دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان
الضمير يتصل بعامله لان الانفصال ملتزم الجامد لعدم عملها في حال التفريغ ولو معنى
دون لفظ تعرض الشارح للنفي لفظا ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظا فقط نحو لا يمسه الا
المطهرون لانه نهي في المعنى ويمكن ادراجه في النهي بان يراد به النهي ولو معنى فقط كما في الاية
فان النفي فيها بمعنى النهي وكما في قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه شرطي
معنى النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفين وتامل ومن النفي معنى فقط ويابى الله الا ان يتم نوره
اي لا يريد الله الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين اي لا تسهل الا عليهم لكن هذه الامثلة
من التفريغ الذي ليس الكلام فيه الان وقل رجل يقول ذلك الا زيد اي لا رجل يقول ذلك الا زيد
فالنفي فيها ضمني لا قصدي فاذا قلت جاءني اخوتك الا زيدا لاكرمتهم تعين النصب واما لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وتكلم في الشرح وهو الانكاري
مراده به ما يشمل التوبيخي والفرق بينهما ان المستفهم عنه في الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفي الثاني
واقع ومدعيه صادق وان كان فاعله ملوما فالمراد بكون الثاني في معنى النفي انه في معنى نفي
الانبغاء واللياقة ويقال للاول الابطالي ايضا انتخب اتباع ما اتصل اي ان لم يطل الفصل
بين التابع والمتبوع ولم يكن ردا لكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما ياتي
في المتن والا كان المختار النصب نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا لان اختيار

الاتباع

الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا زيدا
ردا لقول قائل قاموا الا زيدا لتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة
مردودة كما افاده الدماميني بل نازع ابو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في
الهمع ونحو ما قام الا زيدا احد وان انتقض النفي والنهي بالا كانا في حكم الاثبات فينصب ما بعد
الا الثانية نحو ما شرب احد الماء الا زيدا ولا تاكلوا الا اللحم الا الاعراب وما مررت بهم قاطبة الا
بكرا قاله الدماميني وظاهر المتن والشارح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه
ايضا نحو ما ضربت احدا الا زيدا وبه صرح في المغني قال الدماميني ومقتضى التعليل بتشاكل
المستثنى والمستثنى منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء في هذه الصورة وبالصريمة
اي في الرملة المنصرمة عن معظم الرمل والخلت بفتح الباقي والعافي الدارس والنؤي بضم
مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف ومن
يغفر الذنوب اي اي موجود اي ليس موجود يغفر الذنوب الا الله واندفع ما قيل ان الكلام في
الاستثناء من كلام تام وما في الاية مفرغ الاول المستثنى اي وحده على المشهور وقال بعض
من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الاول فيقال ما قام الا زيد ولا يقال ما قام زيد
وح لا يرد الاعتراض الذي سيذكره الشارح ولا يحتاج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى
غير زيد وغير زيد بعض احد لصدق احد بزيد وغيره وهذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشارح
ما يفيد انه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه ان غير زيد نفس المنفي عنه القيام في الواقع وان كان
بعض مدلول لفظ احد لغة بدل بعض ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الا قرينة على ان
الثاني كان بعض ما يتناوله الاول لولا ها قاله الدماميني عطف نسق اي لان الا عندهم
من حروف العطف في الاستثناء خاصة تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام الا زيد
وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد واجاب ابن هشام بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل
ما قام احد الا زيد وجوابه ان خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه ولقد
داخل في المثال بالا لولا الها لصح اخراج الثاني من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدماميني
وهو موجب ومتبوعه منفي اي ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ويحصل الجواب منع
ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بان البدل هو المستثنى وحده دون القول بانه هو مع الا
وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو مررت برجل لا عاقل ولا كريم ان يجعل حرف النفي مع الاسم
بعده صفة والاعراب على الاسم ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء في عمل العامل اي مما
العامل لما عرفت اي بقطع النظر عن النفي والاثبات كانه لم يذكر اي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك
وقد يتخالف الموصوف والصفة الظاهر انه تاييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بان تخالفهما
في ذلك نظير تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو

التي يجب تاليها الا

قام زيد لا عمرو   اذا تعذر البدل على اللفظ الخ التمثيل لذلك بلا احد فيها الا زيد يدل على انهم ارادوا باللفظ
ما يشمل المحل الجديد بدخول العامل الموجود فان المنع في المثال الثالث لنصب محله لا لفظا لعدم   ابدل
على الموضع قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع ان القاعدة انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة كما مر بيانه اي فهل جاز جر ما بعد الا
في المثال الاول والاخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين
بان ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ   ولا احد فيها الا زيد برفع
زيد مراعاة للمحل لا مع اسمها او اسمها قبل دخول الناسخ اما الاول فان اليه في المغني ووجهه
بانها في موضع رفع بالابتداء عند س ويصح احلال البدل محلها فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني
واسلفنا في باب لا تاويل كلام س بما يرجعه الى الثاني واما الثاني فنقله في المغني عن الاكثرين
واستشكله بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه واجاب الشلوبين بان هذا الكلام على
توهم ما فيها احد الا زيد وهذا كلام يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الا زيد وهذا القول
الثاني انما ياتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى انه بدل من الضمير المستكن
في الخبر والاقوال الثلاثة تاتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يقدر الخبر
عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون على الخبرية وضعفه في المغني
بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير
المستكن في الخبر المقدر فائدة قال في المغني يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد
رفع زيد بدلا من احد وهو المختار او بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين
ونصبه من وجه ونحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من
وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وقوله وهو المختار
اي لان الابدال من صاحب الضمير ارجح لانه الاصل ولا يحوج الى التاويل الذي في الابدال
من الضمير وهو ان صحة الابدال من الضمير لشموله النفي للضمير معنى لان معنى لا احد يقول
ذلك ما يقول احد ذلك ولا بد من جعل رايت في مثاله الثاني علمية على تقييد من جواز الابدال
من الضمير بكون صاحبه مبتدا في الحال او في الاصل وقال الرضي انى لا ارى باسا مع عدم الابتداء
ونواخذ ايضا بالابدال من ضمير رجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك
الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيدا فلا يجوز الابدال من ضمير يوجد لان التوحيد
ليس بنفي بل الاذن فمعناه دماميني وشمني   الا شيء بالرفع مراعاة لمحل شيء قبل دخول
الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدا محذوف اي هو
شيء لا يعبا به والاوضح بمعنى لكن   لا تزاد ان في الايجاب اي على غير مذهب الاخفش والمراد
لا تزاد ان قليلا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع   الا اسرائيل بالنصب

لان المعنى ما ينصفني احد
من كلمة الا زيد
بخلاف لا احد يوحد الله الا زيدا
صح

الاحلال لكون المعنى ما في الوجود الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف
صح

كلامه

كلامه مبني على ان النصب على الاستثناء من احد وفي الزمخشري ما تخريج قراءة الاكثر على اللغة
المرجوحة وان جوزه بعضهم بجعل النصب على الاستثناء من اهلك والرفع على الاستثناء من احد
فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المراة غير مسري بها والرفع كونها
مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء ورده بان اخراجها من احد لا يقتضي انها مسري بها بل انها
معهم فيجوز ان تكون سرت بنفسها وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب فصاحت
فاصابها حجر فقتلها وقال في المغني الذي اجزم به ان قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء
من اهلك على القراءتين بدليل سقوطه ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود وان الاستثناء
منقطع لسقوطه في آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته ووجه
الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر   نحو ما قام احد
الا حمار نقل عن القرافي ان احدا ان كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر
ما ذكرنا لا للمنقطع واعلم ان الاتباع في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه   وعلى
تميم فيه ابدال وقع وعلى لغتهم قراءة بعضهم ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها
الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعلا والله بدلا على
لغة تميم في المستثنى المنقطع واعترض بانه تخريج للقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن
مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل
اشتمال منه والله فاعلا   كالمتصل التشبيه في مجرد جواز الابدال وان كان راجحا في المتصل
ومرجوحا في المنقطع   فيجوز ما قام احد الا حمار بخار بدل غلط صرح به الرضي وقال كم
بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار يصدق على الاحد وفيه انه كيف يكون الاسم
بدل كل من كل نعم ان اريد من العام خاص كان في الاستثناء نظيره فتدبر   اليعافير جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الابل التي يخالط بياضها صفرة   عشية منصوب
على الظرفية باجالد في البيت السابق ومكانها اي في مكان الحرب والمشرفي نسبة الى مشارف
هي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه
لا يقال احبابه قاله في الصحاح وفي المصباح القاموس مشارف الارض اعاليها الواحد مشرف وزان جعفر
فعلم ان المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وان القياس في النسبة المشارف مشرفي لان
القياس في النسبة الى الجمع ان تنسب الى مفرده فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد
والمصمم اسم فاعل الماضي حده   وخاملا اي الشأن وهو ما يليه   شرط جواز الابدال الخ شرط
بعض الشروط فيه ابدال لان من شأن البدل ان يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو
مقصود بالحكم   يمكن تسلطه على المستثنى بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الا بان يقال
ما قام الا حمار او الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد الا النقص ولا نفع الضر

كان المراد بدون الا اشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه
باختيار الشق الثاني وان المراد امكان التسلط ولو في مادة اخرى فانهم وجب النصب اي على
الاستثنا المنقطع من المذكور قبل الا كاخذ المال وزيد لا على المفعولية والاستثنا مفرغ كما زعمه
الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب
النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة اخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على
المرة الاولى قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف يفهمون ان انقص صيغة
تفضيل مع انه اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره فيجوز ان يكون هذا
المال زاد نقص غيره بسبب اخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه اولا والمراد بوجوب النصب امتناع
الابدال والا فيجوز رفعه على الابتدا والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص ثابت له او على الخبرية
لمحذوف والتقدير لكن شانه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب
النصب نحو ما زاد الخ ونحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فمن رحم في محل نصب لانك لو
حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبني على ان الاستثنا
في الاية منقطع اي لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل اي الا الراحم وهو الله تعالى او الا مكان
من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة الا ما نقص ما مصدرية كما يؤخذ من كلام
الشارح بعد اذ لا يقال زاد النقص الظاهر انه انتفاء قوله ذلك اذا كانت زاد متعدية وانه يقال
اذا كانت لازمة فتامل وعن تميم نصب سابق اي نصبه على الاستثنا فيشمل الغير نصبه على
الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مستثنى سابق
الخ قال سم انظر ولو منقطعا نحو ما جاء الاحمار القوم فراجع بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره
٥ بادني تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم على المستثنى منه اي
بدونه عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف واما قوله خلا الله لا ارجو سوالا وانما اعد عيالي
شعبة من عيالكا فضرورة بخلاف تقديمه على احدهما فقط فجايز نحو جاء الا زيدا القوم والقوم
الا زيدا ضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط بين جزءي الكلام نحو القوم الا زيدا جاؤا او اذا حل زيدا
مستثنى من الضمير في جاؤا فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا
واجاز الكسائي تقديم المستثنى اول الكلام دماميني في النفي اي او شبهه النفي ولم يصرح به الشارح
بعلمه من قوله وبعد نفي او كنفي الخ قد ياتي على قلة وهل يقاس على هذه اللغة او لا قولان والى
القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي بدل كل اي من كل
لان العامل فرغ لما بعد الاول والمؤخر عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى ان ورد
اي السابق ايها دت وروده منك بان تكلم به او المراد ان ورد من العرب وهو فمعنى اختار نصبه
الحكم بان نصبه ارجح والا فما ورد عن العرب يتبع نصبا او اتباعا بل يكون البدل مختارا فيه انه يلزم

عليه

عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا ان يكون مبنيا على مذهب عدم وجود الترتيب
بين التوابع قاله الدنوشري لان لكل مرجحا فرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب
على الاستثنا تاخر الصفة سابقة تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجويز الشيخ
خالد لها سهو وقوله الا المفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما
بعد ويرد على الشارح ان ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي ان يقول
من ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب بجعل كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم
وقوله وهو اي تفريغ العامل السابق يكون اي السابق او ما بعد كما لو الا عد ما اي عند
غير الكسائي الماهو فيجيز النصب في نحو ما قام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم
عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا الخ وما في قوله كما لو الا عدما يجوز ان تكون مصدرية
ولو زائدة ويجوز العكس اي يكون لعدم الا اي كذي عدم الا في الحكم وقول البعض ان الكلام على
تقدير مضاف اي الحكم عدم الا ليس بشيء قال الشيخ خالد والا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم و
هو ظاهر على قراءة عدم بالبنا للمجهول اما على قراءته بالبنا للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود
الى السابق او ما بعد فالا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل خال ما قبلها اي خال
اللفظ قبلها ولو غير عامل كالجر في نحو ما على الرسول الا البلاغ فخال عن هذا اللفظ ونفي جريته تقتضي رفع
ما بعد الابتدا وكالفعل في نحو ما قام الا زيد فخال عن هذا اللفظ وهي كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل
الا تقتضي رفع ما بعد الا فاعلا وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف خال لكان اخصر
واقرب ثم لا تنافي بين كون تالي الا في التفريغ مستثنى وكونه فاعلا او مبتدا مثلا في نحو ما قام
الا زيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى المعنى لان تالي الا مستثنى من مقدر في المعنى
اذ المعنى ما قام احد الا زيد وما زيد شيء الا قائم والثاني بالنظر الى اللفظ نقله الدماميني
عن الشلوبين وما على الرسول الا البلاغ الواو جزء من الاية المتمثل بها فتكون واو العطف
مقدرة هنا كما في نظائره الاتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لان الاية التي فيها لفظ
المبين بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها مبدوة بالواو لكن الشيخ اتى بلفظ المبين وكما يقع
ذلك في ايجاب جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرات الا يوم كذا
فانه يجوز ان تقرا في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب جميع
الناس الا زيدا فلا يجوز قام الا زيد لان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد ولان قرينة
في الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد في النفي نحو ما ما الا زيد
واجيب بانه قليل فاجري الحكم فيه طرد الباب وقد يؤخذ من التعليل انه يجوز اذا قامت
قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة اي المعهود
بالاصالة اما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل واجازه الزمخشري وابو البقا والرضي في الصفة اليخ

قال م الا المصدر المؤكد اي لان فيه تناقضا بالنفي اولا والاثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة
وكان عليه ان يستثني المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل   فنا وقل اي بكونه مصدرا نوعيا
اي الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض   كما في الامثلة فانه عامل فيما عدا ما على
الرسول الا البلاغ وغير عامل في ما على الرسول الا البلاغ لان الجر لا يعمل في المبتدا على الراجح نعم
ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفي كان عاملا   وانما في الا الخ اطلق هنا فدل
على ان هذا الحكم يكون في الايجاب والنفي ونحوهما   والاستغنا عنها عطف لازم على ملزوم
بدلا منه اي بدل كل من كل كمثال الناظم او بعض من كل نحو ما اعجبني الا زيد الا وجهه او اشتمال
نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او اضراب نحو ما اعجبني الا زيد الا عمرو اي بل عمرو افاده في التصريح
فقول الخ ان توافقا في المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع انه يجوز كونه عطف بيان كما بينه
الرضي   ويعطفو فعليه اي بالواو خاصة كما في التسهيل   ان اختلفا فيه الا اذا كنت
غالطا او اردت الاضراب كما سيمر اي فلا عطف بل يجب الابدال   فالعلا بدل كل من الفتى و
الفتى نصب على الاستثنا او جر بدل من الهاء بدل بعض وعليه فيكون العلا بدلا من الفتى مبني على
جواز الابدال من البدل واستشكل م كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتى على الاستثنا بان الصحيح
ان العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها للعمل في البدل
والغرض انها مؤكدة فينبغي ان يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتى على الاستثنا ليندفع هذا
الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض
بالبنا على الضعيف من جواز الابدال من البدل والحاصل ان جعل العلا عطف بيان يندفع الاعتراض
على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثنا
والتقدير الا الفتى العلا صريح في انه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا مستقلا ان العامل في البدل
نظير العامل في المبدل منه بكون العامل في العلا الا مقدرة فعلم ان الا قد تعمل مقدرة اي حيث
نصبنا الاسم على الاستثنا قاله م وسيذكر في حذف الاهو مزيد كلام   ثم عيارها بك الفتى الهمة
اي غيلها ما غارت الشمس اي غابت   ما لك من شيخك اي جملك والديم والرمل نوعان من
السير   فيه بدل اي بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير   وان تكرر الخ لم يتعرض لحكم
والا اذا لم تكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني ما ملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثنا
باداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول
عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك او الاول بدل مثال الايجاب اعطيت القوم الدراهم الا زيدا
الدنانير فزيدا منصوب على الاستثنا والدنانير مفعول لمحذوف اي اعطيته الدنانير واخذ
الدنانير ومثال غيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا درهما فزيدا مستثنى او بدل ودرهما مفعول لمحذوف
وما ضرب احد الا بكر خالدا فبكر ان رفعته كان بدلا من احد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول

لمحذوف

لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ابن السراج
كون الاسمين بدلين في نحو ما اعطيت احدا احدا الا زيدا عمرا وما ضرب احد احدا الا زيد
بكرا ورده المص بان البدل لم يعهد تكرره الا في البدا بدل البدا وبان حق بدل البعض ان يقترن
بالضمير وجعلوا في باب الاستثنا اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثاني عري من الا
لفظا ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه اما مع العطف
فقد يمتنع ايضا كما في الامثلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما في ما جاءني
احد الا زيد وعمرو فالعطف في هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على انه
معمول لمضمر اي وجاءني عمرو وفي حاشية المغني للدماميني ان جماعة اجازوا نصب شيئين
باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبي الا ان
فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلوا في وقت من
الاوقات في حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحالة   للتوكيد عطف على محذوف
اي لتاسيس لا لتوكيد كما اشار اليه الش بالاضراب   بالعامل المفرغ حمل العامل على ما قبل الا
تبعا للموضح وحمله المرادي على الا اي اترك تاثير الا النصب في واحد اي لا تجعلها مؤثرة في واحد
ويؤيد الاول قوله بما بالا اذ لو كان العامل هو الا لكان القياس ان يقول بها وان امكن
ان يقال اظهر للضرورة ويؤيده ايضا ان المص عليه يكون ذاكرا هنا حكم الواحد فلا فرق على
الثاني فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المنزول تاثير الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما بعد
وان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد الثاني عدم احوجه الى تقدير في دع   باقيا في واحد رفع
بل ابهام المتن ان المراد اترك التاثير في واحد واجعله مؤثرا في البقية هذا ان اريد بالعامل
ما قبل الا كما مشى عليه الش فان اريد به الا كان الكلام على ظاهره اي اترك تاثير الا النصب في
واحد اي لا تجعلها مؤثرة النصب في واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية   وليس عن
نصب الخ معنا لم ليس والجر محذوف اي موجودا والاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد او الى
التاثير ومعنى جر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه انه لا يجوز رفع
سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البدا لانا نقول الا في هذه الحالة لمجرد
التوكيد وليس الكلام الا فيها   والاول اولى اي الق به ما العامل نحو يجي   ودون تفريغ
مع التقدم قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما وهذا انما يصح على
مذهب من يجيز التنازع في المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور اي امض
نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها   ولما كان ما ذكر لا يستلزم
الوجوب قال والتزم   وما قام الا زيد الخ لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق لان ما مر
في غير تكرار المستثنى وهنا المؤخر بدلا من هذا الواحد نظرا لما مر في مالي الا ابوك الا ناصر ونصب ما عدا

هذا الواحد على الاستثنا قال و ح فقول المص نصب الجميع الخ ينبغي ان يكون باعتبار الاغلب والاشهر
واعترض بانه يلزم عليه امران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي واستعمال اللغة الضعيفة في غير
المحل الذي ثبت فيه   وانصب اي الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا مع رجحانه في واحد
وجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثنا متصلا هذا ما درج عليه الش في تقرير المتن
اما في الايجاب فمطلقا اي في جميعها بقرينة ما بعده وقد جعل الش قول المص وانصب لتاخير مثلا
لصورة الايجاب وصورة النفي فيكون قوله وجيء بواحد بيان للراجح في بعض الصور الداخلة في قوله
وانصب لتاخير ويجوز ان يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجيء بواحد مقابلا له تامل   بواحد
اي فقط واجاز الابذي اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف   كما لو كان قال المكودي
في موضع الحال معا واحد لتخصيصه بالصفة او موصوفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية
او العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان والكلام على تقدير مضاف اي وجيء
بواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال
من واحد او صفة له اي وجوده عليه مثل وجوده دون زائد عليه او صفة لمفعول مطلق محذوف
اي مجيئا كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة او صفة
يبدل لواحد على الراجح واما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع   كلم يفوا او وفوا الجماعة فاعل
وهي المستثنى منه والاصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة
فصار يفيوا استثقلت ضمة الى الفاء بعد سلب حركتها حذفت الياء لالتقاء الساكنين   ويجوز
الابدال اي في واحد فقط   في القصد اي المعنى المقصود من ادخال او اخراج كما بينه الش فان
قلت مقتضى تعريف الاستثنا بالاخراج انه دائما اخراج ومقتضى ما هنا انه قد يكون ادخالا قلت
لا منافاة لان كل استثناء اخراج عما قبله من الاثبات والنفي لكن اذا كان ما قبله نفيا كان مستلزما
للادخال في النسبة الثبوتية اي مستلزما لاتصاف المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج
وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم   محل ما ذكر اي من ان حكمها في القصد حكم الاول هذا ما يفيده
ظاهر صنيع الش وجعل المصنف تسهيله عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما ذكر من
التفصيل في الا المكررة لا للتوكيد   والصحيح ان كل عدد مستثنى من متلوه فلو لم يمكن استثناء
تال من متلوه لكونه اكثر من متلوه نحو له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة فمذهب البصريين ان الاربعة
كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم الفراء ان المقر به في هذه الصورة احد
عشر لانك اخرجت من العشرة ثلاثة فبقي سبعة وزدت على السبعة اربعة بقولك بعد ذلك الا
اربعة جريا على قاعدة ان الاستثنا الاول اخراج والثاني ادخال ورد بان هذه القاعدة فيما اذا
امكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم قول الفراء هذا اعجوبة من الاعاجيب
ويمكن ان يتكلف له وجه بجعل الثلاثة مستثنى من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكانه قيل له علي سبعة

لاجزائها الاربعة فتامل   فطريق معرفة ذلك اي كونه مقرا بسبعة في المثال   في المراتب
الوترية كالاولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا
كلام شيخنا المص والش على عكس المسالة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثنا منه مع اتحاد المستثنى
فنقول اذا ورد الاستثنا بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب احدها وهو الاصح انه
يعود للكل الا لدليل يخصه بالبعض كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية فقوله الا الذين
تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء
اختلف العامل الذي في الجمل ام لا بناء على ان العامل في المستثنى هو الا لا الافعال
السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد او لا كان عطفها بالواو او بغيرها ثانيها ان اتحد مبنى على
ان عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا ثالثها ان سيقت لغرض واحد نحو حبست داري
على اعمامي ووقفت بستاني على اخوالي الا ان يسافروا فللكل والا فللاخيرة فقط نحو اكرم العلماء و
اعتق عبدك الا الفاسق منهم رابعها ان عطفت بالواو فللكل او بالفاء او ثم فللاخيرة فقط
خامسها للاخيرة فقط واختاره ابو حيان واما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما
فانه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم
الاستثنا على احدهما تعين للاول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا حال لكونه من الليل
ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثنا التاخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن
احدهما مرفوعا لفظا او معنى نحو استبدلت الا زيدا اصحابنا باصحابكم فان كان احدهما كذلك
اختص به مطلقا اولا كان او ثانيا نحو ضرب الا زيدا اصحابنا اصحابكم وملكت الا الاصاغر ابناؤنا
عبيدنا وضرب الا زيدا اصحابكم اصحابنا وملكت الا الاصاغر عبيدنا ابناؤنا فالا الاصاغر اما الثاني
فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون
الا الحسنيات واصبى الزيدين نساؤهم الا ذوي النهى واستعبد الا زيدا اماءنا بعبيدنا ومن
بعض تصرف وقوله كما في قوله والذين يرمون المحصنات الاية اي وكما في قوله تعالى الا من
اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة فمن شرب منه فليس مني لا من جملة ومن لم يطعمه فانه مني
لاقتضائه ان من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك لاباحة الاغتراف باليد لهم والذي حرم عليهم
الكرع في الماء واشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل
كذا في المغني والدماميني عليه ومما ذكره في الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريكهما او الاعادة لهما معا
ومثل له الدماميني بنحو اكرم بني زيد وبني عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد ومن بني عمرو جميعا
فائدة يقع تالي الا في اعربها الا فعلها نحو ما زيد الا قائم او يقوم او ابوه قائم او ينفق ما زيد الا قام
كما في الهمع والتسهيل او حالا منه نحو ما جاءني زيد الا ضاحكا او يضحك او قد ضحك او يده على راسه
وجعل منه نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون وما نقمت عليه الا شكر قال الدماميني وغيره

وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما انعمت عليه الا شكرا انك مهما انعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتيب الثاني على الاول وليس المراد انك لم تنعم عليه الا في حال شكره او في حال عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة او منتظرة ثم اجاب باختيار الثاني على ان المعنى ما انعمت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك من الله واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام ح ما اراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري ان يقع تاليها صفة لما قبله نحو ما مررت برجل الا قائم وما مررت باحد الا زيد خير منه او يقوم وجعل الاخفش وابو علي والمص في الاول صفة بدل محذوف اي الا رجل قائم وفي الثالث حالا قاله الدماميني ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدا خبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من اهل الكتاب احد وجعل غيره تالي الا خبر المحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وان احد من اهل الكتاب واورد عليه انه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة واجاب الدماميني بان الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الاية او بفي ورده الشمني بانه يشترط تقدم المجرور على النعت كما في التسهيل وغيره بغير بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من اربعة اوجه انها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا في انقطاع ولا تضاف الا الى ان وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلام في التسهيل انها اسم لكنه قال في توضيحه المختار عندي انه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني وبقي خامس وهو انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلان كثير المال بيد انه بخيل وقيل تاتي بمعنى من اجل ومنه في حديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب كذا في المغني اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني قال السيوطي هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتامل واجري ان الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار الا للتوكيد او لغيره لكن لا يظهر ان يقال في غير بالالغاء اذ كررت لتوكيدها اذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف ظلت ملغاة قاله م متعلق بالتشكيك الوجه ان يقال تنازعه اشتثني ومجرورا هم معربا وقد يبنى على الفتح في الاحوال كلها عند اضافتها الى مبني كما في التسهيل واجاز الفرا بناها على الفتح في ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارض وفي التصريح تفارق غير الا في خمس مسائل احدها ان الا لا تقع بعدها الجمل وغير الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال

قام

قام القوم غير زيد وعمرو وبجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز في الا مراعاة المعنى الخاصة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من امتناع مراعاة المعنى في الا هو مذهب الجمهور وجوزها المص مع الا ايضا كما سياتي فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد اي على اللغة المشهورة اما على لغة جواز الاتباع في الايجاب نحو التام كما تقدم فينبغي انه يجوز رفع غير عند قوم كما سلفه المص حيث قال فيما تقدم وعن نصب سابق الخ ح لهم وفي نحو ما قام احد غير حمار معطوف على قوله في هذا المثال ويمتنع في نحو ما قام غير زيد اي عند غير الشارح فانه اجاز في نحو ما قام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر على اصل غير الخ اي وضعها الاصلي على ان يوصف بها لانها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها للموصوف بها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد او بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي والاصل الاول والثاني مجاز او شبهها من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فانه مبهم باعتبار عينه فان الذي جنس الخ حاصله ان غير متوغلة في الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الاية من تاويل فاما ان يراعى اصلها من التوغل في الابهام ويعتبر كونها موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي اشار اليه الش بقوله فان الذين الخ وحاصله التاويل في الموصوف بتقريبها الى النكرة واما ان يراعى ضعف ابهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر ح كونها كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي اشار اليه الش بقوله وايضا الخ وحاصله التاويل في الصفة بتقريبها الى المعرفة وهذا هو المتبادر من كلام م واما قول البعض مراده بقوله وايضا فهي اذا وقعت الخ افادة ان غير اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح ان تقع صفة للمعرفة ايضا لو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف ابهامها وربما ايقول زال ابهامها فالم يبق شيء اخر وهو ان غير فلان قولا قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما في صراط الذين الاية فعلى هذين القولين تكون في الاية صفة وعلى الاول تكون بدلا لان بدل نكرة من معرفة وح لا يحتاج الى التاويل الذي ذكره الش في الاول وقيل انها لا تتعرف مطلقا وانها في الاية صفة ولم نعرجه عليه فلما ضمنت معنى الا مرتبط بقوله اصل غير الخ واعربت ح لمعارضة الشبه بالاضافة اللازمة على ان بعضهم بينها ح كما تقدم وعبارة الرضي في توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير في نصبها اصل غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او صفة واصل الاستثناء ما بعدها لما قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى [redacted] المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها

نفيا او اثباتا من غير اعتبار مغايرة له في اثنا او صفة الا ان حمل غير على الاكثر من حمل الا
على غير لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فكذلك يقع غير في جميع مواقع الا انتهت
وبها يتضح كلام الشرح فيوصف بها اي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه
السعد في حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب الى انها تصير في اسما
لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في نحو قولك زيد لا قائم
ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي هـ
ونظير ذلك ايضا ال الموصولة فيعرب ما بعدها فاعلا فانه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة اعراب الـ الظاهر فيه ويبتني على ذلك كما افاده الدماميني ان الوصف
بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت
به المغايرة بشرط ان يكون الموصوف جمعا الخ فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد
بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كعزة في المثال الاتي وبشبه النكرة
ما اريد به الجنس كالمعرف بال الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا او شبهه مراعاة لاصلها
وهو الاستثنا وكونه نكرة او شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير سليمى اي يا سليمى
والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبر للفعل قبله او على المفعولية لمحذوف اي تتأسى بحسنها
الدهر اي شدائده وجواب لو غيرته والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف
ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمني صفة لغير في فيه تسمح اذ الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها
فيما بعدها صار كانه هي وفي النكت عن الشهيل ان الوصف الا مع ما بعدها وقدمنا
قريبا تحقيق ذلك فتامله انيخت اي الناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها وبالثانية
الارض التي اناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي
فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة في البيت مخصصة مع ان ما بعد الا مخالف لما
قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسياتي عن المغني ان الصفة عند التخالف مؤكدة قلت
اجاب الدماميني بان البغام هنا شعد بحسب المعنى فلا تخالف واعلم انه دخل تحت كلام
الشرح اربع صور ان يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما في الاية وان يكون شبيها
بالجمع ونكرة حقيقية كما في البيت الاول والعكس كما في البيت الثاني وان يكون شبيها بالجمع شبيها
بالنكرة كالمفرد المعرف بال الجنسية ولم يمثل له الشرح لكن تقدم في الخ استدراك على قوله وقد
تحمل الا عليها لا يجوز حذف موصوفها اي لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير
في ذلك اي في عدم جواز حذف موصوفها ولا يجوز ان تفصل عن موصوفها تبعا اي الا فيها اذا
كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام كما سياتي في النعت
الا حيث يصح الاستثنا اسم يكن ان يوجه بان غير انما حملت على الا لتضمنها معنى الاستثنا فلان

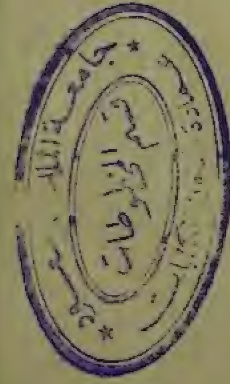
تحمل

تحمل الا عليها الا حيث يصح الاستثنا الا دانق بكسر النون وفتحها ويقال دانق داناق وهو سدس
درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل ... وعلى الاستثنا يكون مقرا بدرهم الا دانقا ولما كان
الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بالا وبهذا يجاب ايضا عما يقال الوصف
في هذا المثال مؤكد وسياتي في المغني ان الوصف عند مطابقة ما بعدها لا لما قبلها في الافراد مثلا مخصص
قاله الدماميني لانه يجوز الا دانقا اي بنا على جواز استثنا الجزء من الكل وهو الراجح
وصححه ابن هشام ومن تبعه لانه يمتنع الا جيدا اي لان درهم نكرة في سياق الاثبات
فلا عموم له حتى يدخل فيه الجيد وغيره لان شرط المستثنى منه ان يكون شاملا للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال لعندي رجل
الا زيدا فان اجاز عموم الاستثنا من النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة وقد يقال الجواز اشار
بقوله اي امكان دفعه وقد دفعه بعضهم بان المراد بالاستثنا في قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثنا ما هو اعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع في الاية والمثال المتصل لا المنقطع قال
الدماميني وهذا يقتضي لغو الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شي اذ هو كلام متعين وما
اجيب به عنه من ان ذلك لا يضر لان الاصل في القيود ان تكون كذلك استثنا وما بعده بدلا
لا من جهة المعنى لا من جهة اللفظ اما الاول فلان التقدير لو كان فيهما الهة اخرج منهم الذات
العلية لفسدتا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد
على مجرد التعدد ولهذا كانت الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما
الهة متعددة غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة انه ان طابق ما بعد
الا موصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد او غيره
فالوصف مؤكد كالاية يؤخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له
بتسعة وان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة
للدرهم واما الثاني فلان الهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم لها شمولا فلا يصح الاستثنا منها كذا في
المغني وبمثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثنا في المثال الاتي لو كان معنا رجل الخ كما قاله
سم فان قلت لولا امتناع وامتناع الشي انتفاؤه فتكون النكرة في الاية والمثال في سياق
النفي فتعم قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل انهم لا يقولون لو جاءني
ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد احسنت اليه ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما
فيها ديار وما جاءني من احد فان قلت جوز الزمخشري في نصب سورة الحجر في قوله تعالى انا
ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط ان آل لوط استثنا منقطع من قوم مجرمين والقوم نكرة في الاثبات
قلت اجاب الدماميني بان النكرة في الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة في هذه الاية
كذلك بدليل اية لوط انا ارسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة وهنا امثلة سوى الاية لا الوصفية
فيها تابعة للاعراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلا لا الجماعات

قال الشمني قال الرضي مذهب س جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثنا قال يجوز في قولك ما اتاني
احد الا زيدا ان تقول الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ الخ وجعل
من ذلك قوله وكل اخ الخ اي لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم ان لا تكون الا صفة بل للاستثنا
واتى بالفرقدين بالالف جريا على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الا من
المخالفة لكثير من وجهين اخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل كانتصاب الاسم بعد الا اي
في ان نصب كل منهما على الاستثنا وان كان العامل فيما بعد الا هو الا على الصحيح وفي غير ما في الجملة قبله
من فعل او شبهه وانما نصب على الاستثنا مع ان المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولا بالجر
لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل
ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما ياتي قاله الدماميني وانظر اذا لم يكن في الجملة
فعل او شبهه من العامل نحو ما احد اخوك غير زيد هل هو اعني مقدر افتكون غير مفعولا به او الجملة بتمامها
كما قيل به في محل ما بعد خلا وعدا اذا جرا كما ياتي كل محتمل وعلى الحال عند الفارسي فتؤول بمستثنى
اي فتام القوم مغايرين لزيد في الفعل واورد عليه ان مجيئها لا تحمله ح وقد نصبوا المعطوف عليه
مراعاة للمحل وقد يقال مذهب الفارسي والناظم ان ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف
على المعنى كون الكلام بمعنى اخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا في الاصل ولا في الحال
وعلى التشبيه بالظرف المكاني بجامع الابهام في كل ومراعاة المعنى اي المؤدى بتركيب اخر
مشتمل على الاكامر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل ما قام احد غير زيد اي
برفع غير بناء على اللغة من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان
جاز فيه النصب ايضا نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بالا ونصب غير مع النفي
والاتصال فتحصل ان في عمرو الجر والرفع بحلا وجه الرجحان الذي نظر الشارح اليه فقط والنصب
على وجه المرجوحية وبحصل الجواب عن الاعتراض على بعض كغيره على قوله بالجر والرفع بانه كان
عليه ان يقول ويجوز النصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية في نحو ذلك انه من العطف
على المحل اي محل مجرور غير حسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على الا لما تقدم
من ان الاصل في مجرور غير والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الاضافة ان يجري
عليه الاعراب المخصوص الذي يقتضيه حمل غير على الا فسقط ما قاله البعض وعلم ان مدار
العطف على المحل كون المحل بمقتضى ذلك الاعراب في الحال او بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى
كما يعلم مما تقدم الفرق بينهما الا انه من باب التوهم متعاره على ان يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ
مع لفظة اخرى فيعمل لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم انه معها فتبين الفرق بين
التلاوة الذي هو ظاهر صنيع الشيخ خالد او كان مراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر انه هنا ما قاله كم

وقال

وقال الاسقاطي الذي يظهر من كلام الشم ان العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل
والعطف على التوهم وان قوله وظاهر اذ بيان المراد من القسمين ه ولا نضاف ان الكلام الى محتمل
لتقابل الثلاثة ولبيان بعد الاجمال وفي الهمع ان العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا
انه اذا جاء في القران عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم ادبا واعلم ان تابع المستثنى بالا كتابع
المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المص في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بالا مراعاة
لكون الا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في الا مع الاحكام كوقوعها في الاستثنا المتصل و
المنقطع وصفة لنكرة او شبهها وقبولها تاثير العامل المفرغ قاله الدماميني وانه لا احد
منهم الخ عطف على اجاع عطف لازم على ملزوم ان من حكم بظهرفيهما اي من النحاة المتقدمين
فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وس واتباعهما الا ما يشمل الرماني والعكبري انهما لا يقعان
بلزومهما الظرفية مع قولهما بظرفيتهما اي بكونهما ظرف مكان بمعنى مكان كما ياتي خلاف في ذلك
اي خلاف ما حكم به من اللزوم ولا ينطق الفحشا اي نطق الفحشا او بالفحشا فهو مفعول
مطلق على حذف مضاف او منصوب بنزع الخافض ويحتمل انه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه
بنفسه فالفحشاء مفعول به وما في قوله وكلام سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق مرفوعة
بالابتدا احتمل ان تكون في البيت جزا مقدما كريمة اي خصلة كريمة واو بمعنى الواو
كما في العيني وقال بعضهم لا مانع من ابقائه او على حالها وان يكون قول الشارح فسوائنا
بايهما راجعا لقوله اذا اتباع وقوله وانت الشري راجعا لقوله او تشري والمعنى اذا
وجد بيع الكريمة فلا يوجد مثله بل من سوائنا واذا وجد شراؤها فلا يوجد من يخبر بل
منك اي اذا اي اذا اتركتها في هذه الحالة تحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها
التنوين وليست اذا الناصبة كما تقدم قد يتوهم افاده حيث وناهم كما دانوا اي جازيناهم
لجزائهم والجملة جواب فلما في بيت قبله لديك لفيل اي عندك اجود كفيل او الكلام من باب
التجريد وقوله يستحقي اي يجيب امله ان سوى من الظروف اي المكانية بمعنى مكان بمعنى
عوض فمعنى جاء الذي سواك جاء الذي في مكانك اي حل فيه عوضا منك ثم توسعوا في
استعمالها كمالك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرفا
افاده في الهمع لانها يوصل بها الموصول فيه انه لا يدل الا على كونها تقع ظرفا لا على انها ملازمة
للظرفية وفيه ايضا انه لا مانع ان تكون فيها ذكر جزء المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدر
الصلة لطولها بالاضافة او حالا معمولة لثبت مضمرا وكما تخرج عن الظرفية المكاسب لقول الناظم
بعد لا كثيرا من ذلك او بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم ونحو الجر بمن ان يكون المراد بالظرفية
ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن بناء في هذا قول السيوطي في نكتة لا تكون الا منصوبة على الظرفية
وعلمية تخرجها عن النثر بمعنى مما يرد عليهم فانهم الا في الشعر بهذا الاستثنا يدفع استدلال المص



عليهم بالابيات السابقة وهذا اعدل اي لانه لا يحوج الى تكلف في موضع من المواضع
لا ما كثر احاد ذلك او بعضه الخ الذي يظهر لي في حل هذه العبارة ان او بمعنى بل الاضرابية عن التعبير
بكثير الى التعبير ببعض لان الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك هو الجر بمن خاصة ان تحفظ
مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير اولا به ان بعضهم عبر به فاتى به ثم اضرب عنه اشارة
الى الاعتراض عليه فاحفظه واما قول البعض المراد كثرته في نفسه لانه ذكر اربعة ادلة فيها الجر
بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لانه الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم واما قوله لعلماني
بقوله او بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المص واحتمال ان ما استدل به كثير جدا حيث لا تعد
الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة عن قول الش سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم
وحاصل ما استدل به المص في شرح الكافية وغيره فتدبر وبعضه قابل للتاويل اي بكونه
شاذا او ضرورة حكى الفارسي لا حاجة لاسناده للفارسي مع حكاية ابي حيان وابن هشام
له لم انهم كلامه اي حيث اثبت لسوى ما ثبت لغير وما جاء له مما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى
في العطف على مجرورها وان لم يذكره المص هنا ان المستثنى بغير مثل المستثنى بالا نحو
ليس غير اي في قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه ان المستثنى به هو ليس لا غير بل هو مستثنى
فالمحذوف ما اضيف اليه غير لا المستثنى الا ان يراد بالمستثنى ما افيدت مخالفته لشيء والمضاف
اليه افيدت مخالفته لغيره هذا ملخص ما قاله البعض وفي الدماميني ما يدفع السؤال من اصله
حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون اداة الاستثناء الا او غيرا وتقدم ليس عليهما
قال الاخفش والمص او لا يكون تقول قبضت عشرة ليس الا او ليس غير اي ليس المقبوض شيئا
الا اياها او غيرها فاضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتخفيف
والاختصار ثم هذا الرفع انما يتم في غير على ان في ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على ان اسمها
هو غير وسيأتي ذلك وبقي حذف اداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك في نحو ما قام
وقعد الا زيد انه من باب الحذف لا التنازع حملا قال بعضهم والتقدير ما قام الا زيد وما
قعد الا زيد وقال في المغني قال السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا
الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ولا بالنهي
لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست منهيا فقد سلطته على ان تقوم
وبقول لا شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثير
فتضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والجيد ان الاستثناء مفرغ كما عليه تاويل
السهيلي وان المستثنى مقدر تقديره الا قولا مصحوبا بان يشاء الله او حالا تقديرها الا ملتبسا
بان يشاء الله اي بذكران يشاء الله وقد علم ان ذكره لا يكون الا مع الا خطوتان ذكر هذا له تعليها
غالبا محذوفة منها الا وقال بعضهم يجوز ان يكون الا ان يشاء الله كلمة تابيد اي لا تقولنه ابدا

لما

كما في تبارك وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لانا لا نعود اليها في ملتهم مما لا يشاء الله
ويرده انه يقتضي النهي عن قوله اني فاعل ذلك غدا قيده بالمشيئة او لا وهذا يرد ايضا قول
من زعم ان الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشري رجوع الاستثناء الى النهي على ان المعنى الا
ان يشاء الله ان تقوله بان ياذن لك فيه مع ان تمام كلامه ان الكلام امره ويهي ينتهي الى انتهاب
تقييده كلام المغني ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون الحذف اداة الاستثناء وحدها
كما قال الشمني وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس
في كلامه ان الاصح وفيه فانه قال الوجه ان الاستثناء مفرغ على ان الا عم المحذوف
حال او مصدر الى ان قال وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله
اي الا بذكر المشيئة وقد علم ان المراد ذكر المشيئة في الجملة حفل مستقبل صورة ذكر مع
حرف الشرط وما في معناه نحو ان شاء الله الا ان يشاء الله بمشيئة الله فعلت هو وهذا اولى
واستعمل بالعز قال الرود والمتاخرون هو من بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد
فعلى هذا يحتمل ان يكون اسم ليس وان يكون خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم
زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض فلكن حذف المضاف اليه ونوى اللفظ قال الدماميني
وبالفتح ظاهره انه فتح بناء ووجهه ان الاسماء المتوغلة في الابهام كمثل وغير يجوز
بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبني كالضمير فعلى هذا يحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فتح
اعراب لنية المضاف اليه المحذوف فعلى هذا تتعين الخبرية وبالتنوين اي في حالتي
الضم والفتح المذكورتين وشبهها عمل الرفع والنصب والحركة مع التنوين اعرابية
صلة الموصول اي في ظاهر اللفظ والا فهي في الحقيقة جزء منه ان قدر قبلها مبتدأ
ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني وفي جعله بعضا منه نظر
اذ الظاهر ~~كان المعنى~~ ان غير سوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ مخل لحلول الصلة
بالمضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد ان ذكر ان سوا الاجزاء الصلة ان
قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله ما نصه وهو التقدير الاول
اعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غيرها مع ايلا شرط
نحو جاء ايهم غير جاهل ومع غير اي بشرط طول الصلة نحو جاء الذي هو غير ضارب ابوه
عمرا ومع عدم الطول شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين وهو صريح في عدم
الاكتفاء في طول الصلة بالاضافة فيها ولك ان تقول ان كان الاعتراض مبنيه على خلاف سوى
فظاهر والا فلا كما سلف فيه انه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام قوله بمعنى
وسط مكان او زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان واجب بان محل
ما نقله عنهم اذا وقعت في التركيب الاستثنائي وما نحن فيه ليس كذلك وقد اسلفنا

في باب النازفة الكلام على لفظ وسط تقتصر مع الكسائي والفخ وبهاقرء قوله تعالى لا نخلفه
نحن ولا انت مكانا سوى مكانا سوى اي مستويا طريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله
المفسرون لا فتحقق التعدد الذي يقتضيه الاستوا سواء والعدم النحو سواء صفة لرجل في
المختار في العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عند
ان الاستوا يقتضي متعددا فيكون العطف واجبا كما في اشترك زيد وعمرو واما قولهم استوى الماء
والخشبة بالنصب فليس الاستوا فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع او الاستقرار على ما يظهر فتامل
عن الواحد فما فوقه اي ويعطف على ضمير هلك الاول شيء يتحقق به المتعدد اذ الاستواء
لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا مصدر اي اسم مصدر فائدة اجري في
قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اأنذرتهم ام لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فما
بعدها في تاويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابك اي جزائها
بعدها فما بعدها في تاويل المصدر خبر ولا يرد ان الاستفهام واجب التصدير فلا يكون
فاعلا ولا مبتدا موخرا ولا خبرا موخرا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية
فان قيل ام لاحد الامرين وما يتعلق به سوا لا يكون الا متعددا فالجواب ان ام هنا
سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها
مع سواء فالجواب ان الاستوا المفهوم من الهمزة هو الاستوا ~~المستفاد من~~ سواء الذي
تضمنته حيث كونها حقيقة الاستفهام اي الاستواء في علم المستفهم والاستوا المستفاد من سواء
هو الاستوا في الغرض المسوق له الكلام كانه قال المستويان في علمك مستويان في عدم
النفع وذهب الرضي الى راي اخر في المسئلة وهو ان سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران
سواء وما بعد سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وام بمعنى او والجملة الاسمية
دالة على الجزاء اي ان انذرتهم اولم تنذرهم فالامران سواء قال وانما افادت الهمزة فائدة
ان لاشتمالها على فيما لم يتيقن حصوله وجعلت ام بمعنى او لاستعمالها في الاحد كذا في شرح
الدماميني على المغني بليس وخلا الخ والاستثنا بما ذكر لا يكون الا مع التمام والاتصال
وخلا في الاصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما في حال الاستثنائية والتزم فيه لان
فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا ولذلك التزموا اضمار فاعله واما عدا فهو
في الاصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما في القاموس والاولى ان يكون بليس
تنازعه استثني وناصبا لظهر ما ما ولا يكون خالدا اي لا تعدة اولا ولا تحب فيهم خالدا
فلا منافاة بين استقباله ومضي قاموا مستتر وجوبا ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا كما مر وقيل لانه لو برز للزم الفصل بين اداة الاستثنا والمستثنى فهو نظير فاكث
مثلها الاتي في كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كلها السابق اذ النون عائدة على الاناث

وجها

وجهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم وسقط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكورا وانثى توطئة
له فلا يقال لا فائدة في قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصرح وقيل الضمير للاولاد وانثه
باعتبار الخبر على اسم الفاعل قال على الوصف لكان احسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك اكرمت
القوم ليس زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول على الفعل اي اللغوي وهو الحدث بواسطة تقدير
مضاف لا ذكره الخ في التقدير ليس هو اي ليس فعلهم الخ عبارة الدماميني والتقدير في مثل قاموا
ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه ثم
قال ومما يرد عليهم ان تقديرهم لا يودي المقصود من الاستثنا وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم
القيام على ما هو المختار وجعلهم ان التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك لانه قد يكون الخ
اجاب الدماميني بان قائلي ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على
كيفية التخريج في غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير في نحو
القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو اي المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس اشباهم انتسابا
زيد واما خلا وعدا فعلا ان غير متصرفين لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما ايضا
فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من ايهام ان ليس ولا يكون متصرفان على المفعولية لانهما
متعديان بمعنى جاوز ضمير مستتر اي وجوبا وفي مرجعه الخلاف المذكور والاصح منه ان
مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضي بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة
البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل واجيب بان البعض مبهم
ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبان المراد بالبعض ما عدا المستثنى وفي هذا احتمال
وهو ان يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد
ليكون الاستثنا بها كالاستثنا بالا وجريا في ذلك مجرى الامثال التي لا تغير كما قالوه في حبذا زيد
حيث التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك لا يرد على هذا نظير الرضي فاعرفه نصب على الحال
ولم تقترن بقد في ليس وخلا وعدا مع ان ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضوية لان استثناء
افعال الاستثنا او يقال محل ذلك الافعال المتصرفة مستانفة اي غير متعلقة بما قبلها في الاعراب وان
تعلقت به في المعنى قاله المصرح وصحح ابن عصفور حاليته بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا
اعاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب انا غير مقايس
لا تستعمل يكون اي كما لا تستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون كان منعقبة اي فرقه
انجاسهم يحتمل ان جاسهم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشيطا التي تخالطا سواد شعرها بياضا
والمراد بها العجوز اي حين اذ جرتها وقوله بما قبلها اي في الرتبة وان تاخر في اللفظ كما في الاول
على قاعدة حروف الجر في موضع مجرورها نصب بالفعل او شبهه موضعهما اي موضع مجرورها
وقوله عن تمام الكلام اي نصبا ناشئا عن تمام الكلام الجملة قبلها فتكون في الناقصة ونظيره للا نصب

الجملة بمنزلة النسبة كما في التصريح ولا تعلق للحرف على هذا لعدم اطراد الاول لانه لا يأتي في نحو القوم
اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه لا يعدي بان الافعال الخ رده بعضهم بانه لا يلزم
ان تكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الاسم الى الفعل على وجه الثبوت بل يجوز ان يكون معناها
جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت او انتفا
الا ترى ان المفعول به المنفي نحو لم اضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا
ولانهما بمنزلة الا اي في المعنى ورد بان ذلك لا يقتضي مساواتهما لها في جميع الاحكام الا ترى انهما
يجران بخلاف الا المصدرية فيه ان الحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد الا ان يقال هما في
الاصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل او يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر
المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبيره بحل المعنى بمادة المجاوزة حاشية ان هذا
مناف لقول المص بعد وانجرار قد يرد الا ان يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعدما لانه
الراجح عنده انه كما يشير اليه فتامل تمل بالبنا للمجهول من الملل وهو السامة والندامى جمع نديم
على الحال لتاويله باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثنا تصريح لا يقع حالا اي لتعرفه
بالضمير المستتر عليه فلا تقول جاء زيد ان يقوم لتاوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة
واما تعرف نحو العراك في قوله ارسلها العراك ففي معنى التنكير لانه بال الجنسية قاله الدماميني ثم رايت
في المغني ما يدفع الايراد عن السيرافي فانه عد من اللفظ المقدر بشي معتد بلفظ ما خلا وما عدا
على قول السيرافي في ما مصدرية توقيتية وصلتها حال في معنى الاستثنا قال ابن مالك في وقعت الحال
معرفة لتاولها بالنكرة ه والتاويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اه كما يقع راجع للمتن
وما وقتية سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما اشار الى ذلك الشارح فالذي
في محل نصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما افاده الشارح خلافا لمن قال وحدها فقط كانتصاب
غيرا اي على الاستثنا على مذهبه تح اي حين اذ وقعا بعدها بالقياس اي على زيادتها
بعد بعض الحروف الجر نحو فبما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ
بل بعده اي بعد الجار فهو من الشذوذ بحيث الخ اي فهو مما اكتنفه الشذوذ في مكانا لا يحتج
به وصحح جرهما حرفا اي اجرى الظرفين مجرى الشرط فادخل الفا كقوله تعالى واذ لم
يهتدوا به فسيقولون وسواء في الحال الخ التعميم مبني على مذهب من يجيز الجر بها مع
ما الخ لا به جوز المص الانجرار قد يرد وكخلا حاشا اذا جرت بالثلاثة قلت خلاي
وعداي وحاشاي بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه و
حاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا او مجرورا وفيما يتعلق به اي
وجودا وعدما اذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به بل في كونها لها متعلق او لا
ولو قال وفي كونها تتعلق او لا لما سبق لكان اوضح وقوله في فاعلها اي في مرجع فاعلها اي فاعل

لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله وفي محل الجملة اي وجودا وعدما اذ الخلاف السابق في جملة
خلا قولان انها في محل نصب على الحال وانها مستانفة لا محل لها اللهم اغفر لي الخ هذا شعر وابو
الاصبغ بفتح الهمزة فالصاد والغين المعجمة اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد قال في التصريح
وجعله قرينا للشيطان تنبيها على الحاقه به في الخسة وتقبيح الفعل فان قلت سبحان ان حاشا استثني
بها في مقام التنزيه والغفران لا ينزه منه قلت بولغ في تقبيح الشيطان وابي الاصبغ وخستهما حتى كان
الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والخسة حاشا ابو ثوبان قيل يحتمل انه على لغة القصر فلا
شاهد فيه لكن ان علم ان قائله ليس من اهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذا لم يعلم ان قائله من
اهلها صح لرجحان الحمل على الاشهر والبكمة البكم هو الخرس فالمراد به بكمة والفدم بفتح الفاء وسكون
الدال العيي الثقيل على انه يكون اي مع انه يكون لكن لا فاعل له اي ولا مفعول كما قاله بعضهم
وقوله بالحمل على الا اي فيكون منصوبا على الاستثنا ومقتضى حمله على الا انه العامل النصب فيما
بعده ولا تصحب ما اي مصدرية كانت او زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل
بجامد وحملت الزائدة على المصدرية واما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة ثم رايت الناس قال
الدماميني الظاهر ان مفعول رايت الثاني محذوف اي دونه او يحتمل ان يكون هو الجملة الاسمية و
الفا زائدة على راي الاخفش في مثل زيد فقائم وقوله فعالا بفتح الفاء في الجزء وبكسرها في الشرح
قاله شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر
العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرام وقال ويروى فاما الناس وهو الاقرب اي
لاستقامتهم على نفي حرفيتها فتكون اقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على انها تكون حرفا بلا تنزيه
بعضهم تنزيه اي مدلولها هنا تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي وربما يريدون
تبرئة شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله
تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه ه فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا
الاستثنائية والمتصرفة ايضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمني التنزيهية هي التي
يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج نوعاها الاخران لانهما يراد منهما مع التنزيه معنى اخر
وهو معنى الاستثنا ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية انما تستعمل بها حيث يكون الاستثنا فيما ينزه
عنه المستثنى نحو ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمني عن الرضي واقره وذكره الدماميني ايضا
لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن
الحاجب ه وظاهر قوله لا يحسن ان الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتامل بالحذف اي حذف
الفها الاولى تارة والثانية اخرى على الحرف وهو اللام في نحو حاشا لله ينفيان الحرفية
اي لان شان الحرف عدم التصرف ايضا بتم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على
الحرف ولا يثبتان الفعلية اي التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلهم قاصر ان في الاية

يعني قلت حاشى لله ما علمنا عليه من سوء   ولا يتاتى مثل هذا التاويل الخ اذ لا يصح ان يكون
المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على...... تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى
على خلق جميل مثله كما في الكشاف   اسم مرادف للتنزيه وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله
وريح او اسم مصدر انظره ثم رايت الدماميني قال اذا قلنا بانها اسم فعل هو مصدر او اسم فعل صرح
ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاشى لله برئ الله فاللام زائدة في الفاعل كما في هيهات
لما توعدون وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني في كونه
خلاف الظاهر وايضا هي على تفسير الزمخشري ان تكون اسم مصدر فتامل هذا وتنوين حاشا في قراءة
من نونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الش   منصوبة
انتصاب المصدر الخ والعامل فيها فعل من معناها   بدليل راجع لقوله اسم اي وكل من الاضافة
والتنوين يمتنع في الحرف والفعل   بالاضافة اي لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاسماء
خلافا لابن عطية في زعمه انها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغني ويظهر له ان حاشى على هذه
القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء الشبه وقد يؤخذ هذا من قول الش كمعاذ الله وسبحان الله
اي المشتمل باللام كذلك   لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معنى التنزيهية
الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان   حاشيت الخ قال الدماميني يجوز ان يكون ماخوذا
من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولا ليت اي قلت ليت لا لا وسوفت اي
قلت سوف وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وتحوكذا فيكون معنى حاشيت زيدا
قلت حاشا زيدا   والمعنى الخ مبني على انه من كلام الراوي كما تدل عليه رواية الطبراني الاتية
وتوهم الش انها اي ما حاشا التي في الحديث والتابت باعتبار انها كافة والمصدرية نعت
لمحذوف اي ما المصدرية وجزها الجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا
على الضمير   بناء على انه الخ وعلى هذا يكون المعنى اسامة احب الناس الي الا فاطمة فليس
احب الي منها ويحتمل ان تكون في احب اليه ويحتمل ان يشاركها في الحب دماميني   و
يرده الخ وجه الرد ان لا في قوله ولا غيرها زائدة لتاكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وان
ذلك من كلام الراوي واحتمال ان لا نافية وغير معمول لاستثني محذوفا فيكون من كلام
النبي بعيد لا يؤثر في الادلة الظنية   وانما ذكر الخ رد لما توهمه المرد   لتضمنه معنى الحرف
اي الاستثناء وهو الا   لا سيما سي كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة
مع الياء قاله الدماميني   مع ان الذي بعدها منبه على اولويته اي كونه اولى بما نسب لما
قبلها اي وذا مناف للاستثنا لانه اخراج وما بعد لا سيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها
بانه لما كان ما بعدها مخالفا لما قبلها اشبهت ادوات الاستثنا المخالف ما بعدها لما قبلها
مطلقا اي نكرة او معرفة   يوم بدارة جلجل هي غدير ماء وقوعها يوم دخول امرء القيس

خدر

خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطي
واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتاخذه فابين كذلك حتى تعالى النهار فخرجن واخذن ثيابهن
وقلن له قد حبستنا واجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمني   وهو على الاضافة وما زائدة
بينهما وهل هي لازمة او يجوز حذفها نحو لا سي زيد زعم ابن هشام الخضراوي الاول ونص
س على الثاني كذا في الهمع ويجوز ان تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها او عطف بيان
لمضر محذوف اي ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من ان لا سيما بمنزلة الا وهي لا تقع الجملة
بعدها غالبا   بالجملة متنازعه كل من موصولة وموصوفة دماميني   في نحو ولا سيما
زيد بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على ارادة الوجه الطول   ففتحة سي اعراب لانه اسم لا
النافية مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثاني باحتمالية لكن لا يتعرف بالاضافة لتوغله
في الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وجرها محذوف اي موجود   كما يقع التمييز بعد مثل اي الذي
هو بمعناه فيكون تمييز مفرد ومقتضى كلامه ان التمييز لسي وحكى كلام بعضهم انه لما وانها نكرة
تامة بمعنى شي مفسرة بالتمييز فالاسم وما نقله عن بعضهم يصحح بانه لو كان تمييزا لسي لكان
معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبيان الشيخ في قولنا مثلا اكرم العلما
ولا سيما الشيخ ليس نفس سيما الشيخ حتى يفسره بل هو جزؤه فيتعين انه تمييز لما وهي مضافة اليها
وقوله وما كافة عن الاضافة وعليه ففتحة سي بنائية واما على قول غيره انها نكرة فاعرابية
كما في الوجهين السابقين   واما انتصاب المعرفة الخ مقابل لقوله سابقا والنصب ايضا اذا
كان نكرة   فمنعه الجمهور وجوزه بعضهم موجها بان ما كافة وان لا سيما بمنزلة الا الاستثنائية
فما بعدها منصوب على الاستثنا المتصل لاخراجه مما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها
له وضعف بان الا لا تقترن بالواو لا يقال جاء القوم والا زيدا ووجهه الدماميني بان ما
تامة بمعنى شي والنصب بتقدير اعني اي ولا مثل شي اعني زيدا   ودخول الواو اي
الاعتراضية كما في الرضي   من استعمله على خلاف ما جاء الخ اعلم ان لا سيما تستعمل ايضا بمعنى
خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة او جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليها الرضي وتكون منصوبة
المحل على انه مفعول مطلق مع بنا سي على كونه اسم لا ويظهر انه لا خبر لها كما في نحو الا ما بمعنى الا
ما كان مفيدا محلا قال الدماميني وما على هذا كافة نحو احب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا
حال من مفعول الفعل المقدر وهو اخصه اي اخصه بزيادة المحبة بهذه الحالة ونحو احبه
ولا سيما وهو راكب او ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر اي ان ركب
اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى ولا سيما راكبا
يختص بزيادة محبتي راكبا فتقول المصنفين ولا سيما والامر كذا تركيب عربي خلافا لمن قال
الدماميني وتنظير جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بنا سي

على كونه اسم لا التبرئة نقل ايها الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقائه على حالته في النداء من ضم اي ورفع الرجل قد تخفف اي تحذف عينها وهي يائها الاولى على ما اختاره ابو حيان وقال ابن جني المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الهمع وفيه ايضا ان العرب ابدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تيما كما قرا قل اعوذ برب الناس ولامها كذلك فقالوا تاسيما وقد تحذف الواو واما حذف لا فقال الدماميني حكى الرضي انه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه من جهة يعتمد بل في كلام الشيخ بعض المرادين ان سيما بحذف لا لم يوجد الا في كلام من لا يحتج بكلامه باختصار فيه فعل امر من وفي يفي وتاء التانيث قال الدماميني والشمني فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصلا وقد يقال هلا جاز النطق وصلا اجراء للوصل مجرى الوقف وهي عند الفارسي اي اذا تجردت من الواو ولا وانتفى غيرها لان الحال المفردة بالواو قاله الدماميني نصب على الحال اي ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد في القيام والفارسي يكتفي بالتكرير في المنفي في لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا ادنى منه فلا يقال اذا اهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني الحال يطلق لغة على الوقت الذي انت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير او شر والفها منقلبة عن واو وجمعها على احوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول يذكر ويؤنث اي لفظه وضميره ووصفه والراجح في الكل الارجح في الاول التذكير فيقال حال بلا تاء وفي غيره التانيث وصف اي صريح او مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح منتصب اي اصالة وقد يجر لفظه بالباء وما بعد النفي لكن ليس في الاستعمال على الاصح نحو فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بضم النون وفتح الخاء فمن اولياء حال بزيادة من كما في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه لانه ناه عن اتخاذه في هذه الحالة وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية ونقل ما في تفسير البيضاوي وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من اولياء ومن للتبعيض وانما قال الذي له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو ام اتخذوا الهة من الارض ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لانها لا تزاد فيه منهم في حال اي في حال كونه فضلة على نية الاضافة ويقرأ بلا تنوين كذا في السجاعي نقلا عن البصير ويخرج نحو الفهقرى لانه اسم لا وصف وقد مشى في الاخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كما بين القصور والسعد والقاسمي

قوله

او يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقرى منه ما صيغ من المصدر الخ اي او مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتاول كل بالمشتق حتى في المسايل الست الاتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المص في شرح الكافية وصرح به ولده نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسايل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تاولها بالمشتق وكان الاولى كما افاده سم ان يقول هو ما دل على معنى في متبوعه يخرج النعت اي للوصف المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا يخرج التمييز اي لانه على معنى من لا في لانه لبيان الجنس التعجب وقوله في نحو لله دره فارسا اي من كل تمييز وقع وصفا اشتقاقا من حيث هو هو الا ان في هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض ان الضمير الاول للفظ والثاني تاكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبرا اي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له او الثاني راجع للحال خبر اي من حيث ذلك اللفظ حالا لا من حيث توقف المعنى عليه ولو حذف كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات لان فيه خللا اي يزول بجعله تتميما للتعريف هذا متعرض لكلامه ولا يخفى ان الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينبغي كونه منتصب جزاء من التعريف فكان على الشارح ان يقول الاولى ان يكون منتصب خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة وكذا اذ هو تتميما للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاول ولم يقل الصواب لامكان دفع الاول وهو ان التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد ودفع الثاني بما اشار اليه الشارح اولا من ان المراد منتصب وجوبا وبان المتبادر من قولنا ضربهم في حال كذا كونه الايهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور ليخرج الخ تعليل للمنفي وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه ايضا وان كان ذلك اي الايهام لكن ليس له مستحقا دفع به توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضبطه ليس مالكونه مستحقا بفتح الحاء واما الحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد كالحال المؤكدة اي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول او لعاملها كالثاني او لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا لان نحو جاء بنو تميم جميعا لا ان اجتماعهم في المجيء بتنقل بتجدد صاحبها اي حدوثه بعد ان لم يكن وما خذ لزومها انها مقارنة للخلق اي الايجاد فهي خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحالة الاولى ملازمة للخلق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها ويديها اي يديها اطول من بعض واطول حال وبعضهم قال يداها اطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة وجاءت به اي جاءت ام الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز في غير هذا البيت كسرها اي حسن القد وقوله كانما عمامة بين الرجال لواء اي راية صغيرة اي في الارتفاع والعلو على الرؤوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه وغيرها اي غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا شابها الدال الغير بلا صحبة كما

قائمًا بالقسط حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك ان قيامه بالعدل لازم وافرده بالحال المذكورة
مع ذكره بعزه معه لعدم الالباس فلا يرد انه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشري وسكت عن الكلمة
تأخره عن المعطوفين قال التفتازاني كأنها الدلالة على علو مرتبتها ويجوز اعرابه بالنصب على المدح
وشهد بمعنى علم   وبكثر الجمود اي ويقل في غير المذكورات   او مفاعلة الخ كان الاولى ان يؤخر
هذه الثلاثة عن قوله وفي مبدء تأول بلا تكلف ويقول كالدال على مفاعلة الخ   مدا بكذا مد حال
وبكذا صفة لمد اي كائنا بكذا اهذا مقتضى قانون الاعراب واما كان الحال المؤول بها هذا
اللفظ ماخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال في يدا بيد اي مع يد والظاهر يردان التي
سيذكر الحال الموصوفة في الاحوال الجامدة غير المؤولة وهنا بنا في جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة
الا ان يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال
بتقدير رابط منه اي مد منه   سعرا بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة الى البر
بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشرح على ما في نسخ كبعه اي البر ومن المعلوم المحذوف
الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشرح على ما في
نسخ اخرى كبعه البر وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر   اي مقابضة بلفظ اسم
الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق او بلفظ المصدر كما في
غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل   اي كاسد على هذا يكون الاسد مستعملا في حقيقته في
التجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كر زيد اسدا اي شجاعا يكون الاسد مستعملا في غير
حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما اذا
وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او حالا منه مثلا والامران صحيحان   وادخلوا رجلا رجلا اي
او رجلين رجلين او رجالا رجالا وضابطه ان يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل بعضه مكررا والمختار
ان كلا منهما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض وقال ابن جني
الثاني صفة للاول بتقدير مضاف اي ذا رجل او مفارق رجل اي متميزا عنه وانحل بعضهم ان
نصب الثاني بعطفه على الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفاء قال الرضي
وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية   فقد ظهرا اي من قوله اي سعرا فانه تأويل للحال الدالة على
سعر   خلافا لما في التوضيح من ان الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون
المص تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة   غير مؤولة بالمشتق اي تأويلا بغير تكلف كما يدل
عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشيخ هذا كله من المؤول بالمشتق الذي قال وفيه تكلف   فتمثل
لها بشرا سويا ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة او تصور فينبغي جعل النصب بنزع
الخافض وهذا لان التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني قيل تمثل لها في
صورة شاب امرد سوي الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها كما في البيضاوي

قوله

موطئة بكسر الطاء اي ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات   طوعًا اي حال واقع
فيه تفضيل بالضاد المعجمة اي تفضيل له او عليه   طينا حال من منصوب خلقت المحذوف
لا من من والاولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بنزع الخافض اي من طين لان طينته غير
مقارنة لخلقه بشرا   من المؤول بالمشتق اي معترضا اعرابيا او مصنوعا او متأصلا   ان
عرف لفظا اي في لسان العرب فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبي
فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثل لك بعد سقياه والاظهر عندي قياسا على
ما مر في مدا بكذا ان الى في صفة لفاه اي الكائن الى في اي الموجه الى في ومما ذكره الشرح احد
احوال منها ان فاه معمول لجاعلا او لمشابه في الحالية ويروى كلمته فوه الى في فالحال جملة
المبتدأ والخبر قال الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم ثم نقل عن
شيخ واكثر البصريين جواز تقديم فاه الى في على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين
المنع قال في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال الدماميني لا وجه عن القياس
بالتعريف والجمود وعن النظم من الرفع بالابتداء او جعل الجملة حالا او اذ الحال في الحقيقة مجموع
فاه الى في واجاز هشام ان يقال قياسا عليه جارا وزنه منزله الى منزلي مفاضلة خوسر عن قوسي
ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين ان يجوا فعتره لانهم يرونه مفعولا لمحذوف فاعتقدا داخل لهم
المعنى وذلك معنى ه باختصار   وارسلها اي الابل فقوله معتركة اي مزدحمة ولو قال اي
معاركة كما قال ابن الخباز لكان احسن لان اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك مفعول
مطلق لمحذوف هو الحال اي تعارك العراك او معاركة العراك وقيل انه مجرور على حذف مضاف اي
ارسالة العراك   الجماء اي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر اي
ساترين لكثرتهم وجه الارض وحذفت التاء من الغفير وان كان بمعنى فاعل حملا له على فعيل
بمعنى مفعول او التذكير باعتبار معنى الجمع   ثلاثهم بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على انه
حال من تاء الفاعل او بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على انه حال من التاء   فلا يتوهم كونه
نعتا اي ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هنا لا يظهر الا عند اتحاد حركتي الحال و
صاحبها او يقال جملة حالة ان الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طرد اللباب   فالمحسن
والمسيء الخ جعل الجمهور نصبهما بتقدير اذ كان او اذا كان   انا وحده حال من الفاعل اي
حالة كونه متوحدا اي متوحدا به اي منفردا برؤيته فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد
فعلى انه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا او اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول
الشرح ايضا الخ وعلم ما في كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه   من المفعول اي حالة كونه
منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد   يقول رأيت زيدا وحده اي ليطابق ما قبله
في التكلم ويدفع ما يتعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع الى المفعول في الحالية من الفاعل ايضا على انه

ومتلقفا منحات بشر سوى وسعد وداو سطور السطور البيس والوطب

من اضافة اسم المصدر الى منعوله الحقيقي او المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الاشارة
اليه كما انه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله   وبه مثل س جملة معترضة
تدل الخ اي لتعين كون الحال من هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية
وبحث فيه الشنواني بان مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز نقله كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على
ما ذكر ويمكن دفعه بان المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة
ليس مطردا عند الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتي   او نائب المصدر اي
اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين   على الظرفية اي المكانية   صبرا
هو ان يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس   وهو اي المصدر المذكور عند س والجمهور على
التاويل بالوصف اي حال على التاويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الاخير وقابل
التاويل بالوصف بالقول الاخير ويحصل مما ذكره المص ثلاث من الاقوال في المصدر المنصوب
في نحو زيد طلع بغتة ثلاثة لا اربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا   وذهب الاخفش والمبرد
الخ رد بلزوم حذف عامل المؤكد   على حذف مصادر اي نابت المذكورات عنها في المفعولية
المطلقة   على حذف مضاف اي غير مصدر ذلك المضاف هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب
عنه المضاف اليه في الحالية لا تفيده عبارة المرادي ونصها وقيل هي احوال على حذف مضاف
اي اتيته ذا ركض الخ   مقصور على السماع لان الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد
فكذا ما في معناه وقد يتوقف في ذلك بان غاية امره انه مجاز ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على
الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز   وقياس المبرد
ظاهره انه يقول بانه منصوب على الحال وهو ينافي قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الى انها مفاعيل
لدعوى او المراد قياس وقوع المصدر في هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده   فقيل مطلقا
الخ قال ابن هشام الذي يظهر انه مطرد في النوعين وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا قال الحال
بالخبر اشبه منه بالنعت ونكرة   فلا ورد من ذلك قال الدماميني انما كان شبه الحال بالخبر اقوى
لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه ابدا فانك اذا اطرحت هو وجاء وضربت مثلا من
قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا بقي الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف
ولا يمكن اعتبار مثل ذلك في الشبه النعتي   فيما هو نوع من عامله اي مدلول عامله   قولهم
انت الرجل علما اي ونحوه مما قرن فيه الخبر بال الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير
في الرجل لتاوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر افاده المصرح
ونبلا بالضم الفضل كالنبالة   يحتمل عندي ان يكون تمييزا اي محولا عن الفاعل وهو ضمير
الرجل بمعنى الكامل بل هو الظاهر كما في الذي بعده بل يحتمل في الثالث ايضا ونقل الخ في شرحه على
التوضيح عن ثعلب انه مصدر مؤكد بتاويل الرجل باسم فاعل مما بعده اي انت العالم علما   نحو زهير

شعرا

شعرا اي من كل خبر شبه به مبتدأه فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتاوله
بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح   ان يكون تمييزا اي محولا
عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال في التصريح اي تمييزا لما ابهم في مثل المحذوفة
وهي العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد عين مميزه الا ترى ان المثل في قولك على التمرة
مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رايته في الدماميني   نحو
اما علما فعالم اي من كل تركيب وقع فيه الحال بعد اما في مقام قصد فيه الرد على من وصف
شخصا بوصفين وانت تعتقد اتصافه باحدهما دون الآخر   ما بعد الفاء اعترضه زكريا
وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن
الرضي وغيره من ان ذلك في غير الفاء الواقعة بعد اما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل
لا يعمل فيما قبلها لجمود المضاف وعدم عمل المضاف اليه مع كونه اعني المضاف اليه مصدرا لا يعمل
ضميرا يكون صاحب الحال كذا قاله سم وقد يقال للشيخ هلا جوزت عمل المضاف في هذا المثال فيما قبله
لتاوله بالمشتق وهو صاحب   مفعول له اي والعامل فيه فعل الشرط كما سراي مهما يذكر انسان
لاجل علم ولعل المصنف لاجل ذكر علم لتحد الفاعل فقد برد ظاهر كلامه ان شي يوجب ذلك وقد
حكي عنه كقول الاخفش فكان ينبغي ان يذكر عنه الوجهين قاله الدماميني   مفعول مطلق
اي منصوب بعالم اي مهما يذكر شيء فالمذكور عالم علما وفيه ان المعرف لا يكون الا مؤكدا ودعوى
زيادة مخالفة للاصل قاله زكريا   وبهذا القول عندي اولى الخ وجه اولويته او احقيته
من القول بالحالية اطراده في التعريف والتنكير ومن القول بانه مفعول له قلة نصب المحلى بال
مفعولا له ومن القول بانه مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة ال خلاف الاصل
ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو اما قريبا فانا افضلها   بغير ذي علم جنس
للتعدد بمعنى التفرق مبني على الكسر كحذام ووقع حالا لتاوله بوصف نكرة اي متبددة هذا هو الصحيح
كما ذكره الخ   والصحيح انه على التاويل الخ مقابله على ما افاده البعض اربعة اقوال بقية
الاقوال الخمسة المتقدمة في المصدر المنكر   لانه كالمبتدأ في المعنى اي لكونه محكوما عليه معنى
بالحال ولم يشبه بالفاعل فيتنكر كالفاعل مع ان الفاعل ايضا محكوم عليه لان شبهه بالمبتدأ اقوى
لتاخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل   كان ذلك لا مسوغا لمجيئه نكرة اي قياسا على المبتدأ اذا
تاخر بناء على ان تأخره للتسويغ وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال ح بالصفة لان الوصف لا يسبق
الموصوف لا يناسب تعليله اي عدم تنكر صاحب الحال بانه كالمبتدأ ولا يناسب ايضا جعل المص تبعا
للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجيء الحال منها وانما يناسب ما في المغني والرضي من ان التقديم
لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب في غير هذه الحالة قال المصرح وعلى
هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخ وفي البيت بمعنى لمية الخ الوصف الخ وقوله الوصف اي وتقديم الخبر

الخ اي وكالمثال البيت الثاني مع انه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغني والرضي انه يقتضي
امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع انهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المتقدمة ومنها
رايت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر ليه موحشا طلل فيه ان صاحب الحال
المبتدا وهو مذهب س دون الجمهور فالاولى ان يجعل صاحب الحال الضمير في المجرور لا شاهد
فيه وكذا يقال في البيت بعده وتمامه تلوح كانه خلل بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها
اجفان السيوف كما في التصريح والعيني قال س وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون عامل
الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح ان يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لان يكون
قيدا له ونقل حفيد السعد في حواشي المطول ان العامل في الحال من المبتدا على هذا القول شائع
الجرا الى المبتدا لانه معنى فعلي قابل للتقييد نحوب مصدر نحب بالفتح ينحب بالضم اي تغيرت
واما نحب بضم عين الماضي فمصدره نحوبة كما في شيخ الاسلام وجملة لو علته بكسر التاء معترضة
وجوابه لو محذوف اي لرحمتني كقراءة بعضهم هي شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا في
البيت بعده لاحتمال ان يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور ماخر بالخاء المعجمة اي شاق
للنجم اي يظهر الحال كان عليه ان يقول يظهره والحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك
في بعض النسخ والاستفهام هل المراد الانكار ام الاعم قياسا على ما سبق في المبتدا
قيل وفيه والاظهر الثاني نحو وما اهلكنا الخ الجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة
بعد النفي على المشهور وفيه مسوغ اخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كالسابق ولا ينافي ذلك قول
المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها
فعلم ما في كلام البعض ومقابل المشهور قول الزمخشري ان الجملة في نحو الايتين صفة والواو
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف لان اصلها الجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الا عاطفة
والاعتراض عليه بان الواو فصلت بينهما فكيف اكدت التصاقهما دفع بان المراد اللصوق المعنوي
لا اللفظي ماحم اي قدر وهو موت متعلق بحمى او واقيا والحمى الشيء المحمي المحفوظ كما في القاموس
وغيره وبه يعلم ما في قول البعض ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ اخر وهو
التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى الاحجام اي التاخر والوغى الحرب والحمام
بالكسر الموت باقيا حال من غيش بفتح الغين والباء ظرف من اي جواب الاستفهام الانكاري مما ورد فيه صاحب
الحال الخ اي قياسا عند س وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح نفذة رجل بكسر القاف
اي مقدار قعدة لان الواو ترفع توهم النعتية يقتضيان التعريف او ما يقوم مقامه لدفع
التباس الحال بالوصف والذي قدمه انه لشبهه بالمبتدا واجيب بانه اشار الى صحة التعليل بكل من
العلتين وفيه ما مر على خلاف الاصل اي جموده فلا يتبادر الذهن الى النعتية مع معرفة اي
او نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامراة مقبلين كما قاله الدماميني ماجرف اي غير زائد كما

سياق وفي مفهوم قوله حرف تفصيل ياتي قريبا في الشرح حاصله ان الاضافة ان كانت محضة امتنع
التقديم او لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو لهيت
هذا راكبة لان تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا في موضع النصب اي ان نون حال
والا كان في موضع جر بالاضافة وهذا اعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها اما على التنوين
فلا يشمل الا التقدم على الصاحب فالرسن اي منع اكثر النحويين فيه فرق لقوله ابوا على ظاهره
مع ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك انه نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع
بان تعلق العامل بالحال اي في المعنى والعمل ثان اي رابع لتعلقه بصاحبه في ذلك له
يتقدم بجرى الجر الى شيئين اي مع التصريح بالواسطة او المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحي
فلا يرد مررت برجل كريم التزم التاخير اي يكون الحال في حيز الجار وايضا فقد ورد الخ اورد
عليه ان ما استدل به من الاية والابيات يحتمل التاويل واجيب بانه يكفي في الظنيات ظواهر
الادلة ما لم يرد ما يصرح لا سيما مع مساعدة القياس افادة المراد وما ارسلناك الا كافة للناس
فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه واورد عليه انه يلزم عليه تقديم
الحال المحصور فيها وتقدم رسل باللام والكثير تعديته بالى واجيب عن الاول بان تقديم الحال
المحصور فيها مع الاجابة لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيه الا
كما اشار اليه سابقا في قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على انه يمكن ان يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه
كونه للناس كافة وح فكل من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بان التخريج على القليل اذا
كان قياسا فصيحا كما هنا شائع قاله م بقي ان المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحالة المذكورة
فكيف خرج الاية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف اي رسالة كافة
للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة واجيب بنقل
السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب انه قال قد جعلت لال بني كاكلة على كافة بيت
المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر قال
وهذا الخط موجود في ال بني كاكلة الى الان وقد يقال هذا شاذ قال التفتازاني كافة في نحو جاء
القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة سموا باجتماعهم ان يخرج منهم احد
دماميني وشمني بعد بينكم اي فراقكم وحتى ابتدائية هيمان صاديا كلاهما بمعنى عطشان وهما
حالان من ياء المتكلم او الثاني حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمرادفة على
الاول فاما تك اذوادا جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة واصبن جزيت
وحبال اسم اخي طليحة قائل هذا البيت وهو بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الاسلام وان اقتصر العيني
وما تبعه على الكسر هو راحال من قتل اذا المرء بنصب المرء على تقديريا اذا عييت المرودة المرء وبالرفع
على تقدير اذا عيي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا ان العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل

المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حد لا تجزي عن نفس اهلكته اي هلك منفس وتباشا با
وحمل الاية الخ لا يخفى ما فيه من التعسف كما قال الرضي فلا يرد على المص لان الاحتمال البعيد لا يقدح
في الادلة الظنية قاله سم ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المص فانظره
والتاء للمبالغة والمعنى الا شديد الكف للناس اي المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشري اي الا
ارسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا
قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين جاز قال شيخنا والبعض لعله لعدم
ظهور الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة للتعويض لزوم التاخير عن تسلط العامل
بالواسط لضعفها بخفاء العمل فان كان زائدا جاز التقديم استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف
والعليله نحو احسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما امران زاد بعضهم كون
صاحبها منصوبا بكان او ليت اولعل او فعل تعجب او ضميرا متصلا بصلة النحو القاصدك سائلا زيد
او بصلة الحرف المصدري نحو اعجبني ان ضربت زيدا مؤدبا الأن او نحوا قيد بذلك لتكون الاضافة
غير محضة فيجوز لان غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم حاله
عليه جائز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال
وهو في نحو مثلك مفقود فاعتراض ابي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكلما مع ان
الاضافة فيه غير محضة سهو ان تكون الحال محصورة اي محصورا فيها ويستثنى منه المحصورة بالا اذا
تقدمت مع الا كما سر كما اذا كان محصورا اي فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها
نحو جاء زائر هند اخوها ولا تجر خالا الخ دخل عليه السند وبقوله وتقع الحال من الفاعل
والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا على مذهب س ولا تاتي من المضاف اليه الا في مسائل
عند المص نبه عليها بقوله ولا تجز حالا الخ لوجوب كون العامل الخ لان الحال وصاحبها كالنعت و
المنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب س الى عدم وجوب ذلك
لان الحال اشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح واختاره المص في تسهيله فقال وقد يعمل
فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع وذلك يأباه اي الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من
المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب اي عمل الحال اي العمل فيه بان كان
ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه اي العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف
بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على ان اقتضاه العمل انما هو اذا دل على
الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يكون ذلك الا فيما
فيه معنى الفعل قاله سم ومثال الاوجه الثلاثة واحد اليه مرجعكم جميعا مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع
والقياس فتح عينه كمذهب الى الروع بفتح الراء وهو الخوف والمراد به وهو الحرب وهذا اتفاق اي
مجيء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور فلا يخفى اي لا تعل عن ذلك الى زيادة الحيد
او

٦٧

او نقص عنه ما بعض الاستغنا به عنه اشارة لوجه الشبه المقتضي لصحة مجيء الحال من المضاف
اليه ونحوها قيل الصواب اسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف اليه
واجاب البهوتي بانه تجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزئي باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث
لان الامثلة السابقة اكثر من ثلاثة الا ان يقال نزل الامثلة التي ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال واحد
لاتحادها نوعا وفيه بعد لوجود الشرط المذكور اي في قوله لوجوب كون العامل في الحال الخ
وفيما اخياه نظر الخ يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لان تعليله
بذلك يقتضي ان من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع بفعل صرفا اي لم يقع صلة
لحرف مصدري ولا تاليا للام الابتدا او القسم والا امتنع التقديم كما سياتي او صفة اي لم تقع
صلة لال اي او مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه ايض وقبل علامات الفرعية
اي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتانيث والمراد قبلها ولو مطلقا فلا يرد افعل التفضيل
فانه انما يقبلها اذا عرف بال او اضيف كما سياتي لكن يرد فعيل كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجر على موصوفه
مع انه يجوز تقديم الحال عليه فلعله يستثنى فجائز تقديمه اي وان كانت الحال جملة مصدرة
بالواو خلافا لمن منع فيها وعاملها طليق لا يجال معمول الصفة المشبهة يجوز ان يكون سببا مؤخرا
لانا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله
المصرح ومخلصا زيد دعى فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جريا على القول بجوازه ورجحه
الرضي شتى جمع شتيت كلوب الحلب بالتحريك جمع حالب اي يرجعون متفرقين نحو تا احسنه
مقبلا فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما في العمدة
تشبه الجامد اي في عدم قبول علامات الفرعية وفيه ان من الافعال الجامدة ما يقبلها كنعم
وبئس وعسى وليس الا ان يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثنا خطيا هو حال
من الضمير في افصح او اسم فعل عطف على قوله فعلا جامدا وظاهره ان هذا خارج بالقيد وفيه
ان اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من اصل الموضوع وكذا يقال في قوله او عاملا معنويا
وهو ما تضمن اي لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتدا او التجرد والعوامل المتضمنة
ما ذكر عشرة ذكر المص والش منها تسعة واسقط النداء نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته لانه في مجيء
الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الاصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي
الهمع ان ابا حيان اختار ان اسم الاشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال
ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف الا كان وكاف التشبيه وان بعضهم منع عمل كان ايض في الحال وفي
الاشباه والنظائر ان الاصح عدم عمل كان واخواتها وعسى في الحال تستثنى من العوامل اللفظية
مؤخرا اي ولا محذوفا كما صرح به في المغني فرهة وان استظهر الدماميني جواز زيد قائما
جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف الخبر بهما الظاهر انه ليس

بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما تلك هند مجردة مجردة حال من هند
والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل اعني اشير وليت زيدا اميرا اخوك وحط الحال
في هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين فان
واخواتها اذ لو اخر لكان حالا من الخبر وهو على احد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ
لا به وكليت وكأن لعل كا لم يذكره الشيخ ويظهر ان ان وان ولكن كذلك لحرف التنبيه نحو ها انت
زيد راكبا فراكبا حال من زيد او من انت على راي س فالعامل في راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى انبه ونحو
هذا زيد قائما فالعامل في قائما حرف التنبيه لما مر وقيل اسم الاشارة لتضمنه معنى اشير وقيل كلاهما لتنزلهما
منزلة كلمة واحدة فان قلنا العامل حرف التنبيه جاز ان نقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين
الاخيرين كذا في شرح ابن بابشاذ واورد على كلام الشيخ ان الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق
ما تضمن ذلك وانت خبير بان المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التنبيه عامل في الحال لعدم اتحاد
اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفي التصريح وفي
الجامع ان اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهري وان العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها
كانشير وانبه وفعلا الشرط في اما على فما لم اذ التقدير مهما يذكر انسان في حال علم وح فيتحد العامل
في الحال وصاحبها بلا اشكال وفي المغني المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم عند س
ويشهد له نحو اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف
وقوله لمية موحشا طلل فان عامل الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء
وان هذه امتكم امة واحدة فان عامل الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة وعامل صاحبها ان وكذلك وان
هذا صراطي مستقيما وقوله علينا ذا صريح النصح فاصغ له فعامل الحال ها التنبيه وليست عاملة في صاحبها
وللاول ان يقول لا اسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال لا تجيء من النكرة واما البواقي
فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح واما مثالا
الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا قال الشارح في
المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا ه باختصار وقال الرضي في باب المبتدا التزامهم اتحاد
العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين
على ما ذهب اليه المالكي ه واما معطوف على حرف التنبيه نحو اما علما فعالم اسلف الشيخ انه
حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه اما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لاما باعتبار
نيابتها عنه هو القسم الثاني اي ما يجب فيه تاخير الحال عن العامل وندر اي شذ بدليل
قول الشيخ فان ورد الخ وقال الموضح قل مستقرا قال ابن قاسم حال مؤكدة وهو صحيح فان المراد
به الاستقرار العام وقال غيره اي ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال بعض المتاخرين
قديقال الاصل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه والا جاز ظهوره وعندي ان هذا متعين
اذ لا يشك احد في جوازه هذا ثابت هذا حاصل مثلا فما كانت الحال فيه ما سعرا اي ما مضمر مرجعه

مضمر

يتعين الحمل على ما ذكره الشيخ فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا صح

مضمر كما في المثال فان قائما حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور مرجعه انت
وان شئت جعلت كلام الشيخ على حذف مضاف اي من مفسر مضمر بفتح السين والدال واحد ولعل وجه
مذهبهم انه لما كان مرجع صاحب الحال مما يلاده وكان متقدما كان كان صاحب الحال متقدم فكان العامل
متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو انت قائما في الدار ابوك وما اذا لم يكن مرجعه ضميرا
نحو زيد قائما في الدار فلا يجوز ان عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشيخ بوجه اخر حيث قال فقائما حال من
انت عند الكوفيين القائلين بان المبتدا والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متاخر عن
الحال وهو الخبر وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا ان كان الحال ظرفا او جارا مجرورا اي مع
مجروره نحو زيد عندك اما ملك او في الدار امامك اذ اجعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف
بعدها وقوله ان كان الخ هو المثال المتقدم واستدل المجيز اي مطلقا بقراءة من قرا اي شذوذا
ورهط ابن كوز بضم الكاف واخره زاي مبتدا خبره فيهم ومحقبي ادراعهم حالا من الضمير المستكن فيه اي
جاعلين ادراعهم في حقائبهم جمع درع ورهطا الثاني معطوف على رهط الاول وخذار بضم المهملة
وتخفيف الذال المعجمة والرهط ما دون العشرة من الرجال بنا عاذ عوف الخ فقدم الحال وهو
بادية دالة على صاحبها اعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو وتاول ذلك المانع اي بان
البيتين ضرورة وان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من
السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله
يوم القيمة وان خالصة حال من المستتر في صلة ما في العاملة في الحال وتانيث خالصة باعتبار معنى ما
لانها واقعة على الاجنة لكن اجاز الاخفش لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الجزء وتاخره
ويكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة في تقدم الجزء وكونها ظرفا استدرك على حكاية
الاجماع فقال لكن الخ وهو اتفاق لان الحال متاخرة عن العامل ح مقدما بالحرف اي مع الفعل
واقتصر على الحرف لانه المانع من تقديم الحال كما قال الدماميني فان كان المصدر غير مقدر به جاز
تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا او فعلا مقرونا بلام الابتدا اي في غير باب ان التصريح
هنا الجواز نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه قاله الدماميني او صلة لال لان الخلاف في غير ال فيجوز
من الذي جاءك راكبا جاء الجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول او حرف مصدري اي ولو غير
عامل نحو سرني ما فعلت محسنا فانه يجوز ان يتقدم عليه الخ مثل الحال من معمول النعت في جواز
التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والجرور مكسورا اتبعها اذ الهبة فرس
الضمير عائد على متاخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال في المثال وان لم يمتنع من جهة ان عاملها
نعت لجواز تقديم النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك
نحو كيف جاء زيد اي في اي حال سواء قلنا انه ظرف مشبه باسم المكان لا غير مفتقر الى التعلق كما هو مذهب س
او اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال مطلقا على معنى في هذا ما ظهر لي وبه يعرف ما في كلام البعض
هنا تبعا للتصريح فتدبر معزة اي حال من الضمير في انفع ومعا حال من عمرو والعامل فيهما انفع مختلف
المعنى اي كالمثال الاول وقوله او متحدة اي كالمثال الثاني مستجاز السين والتاء زائدتان او للنسبة اي منسوب

الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم ان ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان اللائق التعبير
بالوجوب بدلا لا الاجازة قوله على الجامد يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده قوله فجعل موافقا للعامل الجامد
اي لما كان شبهه بالجامد اقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة
عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد اقوى كما لا يخفى والاولى عندي ان يقال خصت
موافقته للجامد باغلب حاليه وهو عدم التوسط لان ذلك ابلغ في الحاقها وانحطاطه درجة عن
اسم الفاعل والحاقه بالجامد من العكس فتدبر قوله بجراره الكان معنى صريح في ان كان ناقصة
كالذي في التصريح ونقل شارح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوب حال لانه ونسب شارح الجامع
القول بانها ناقصة والمنصوب خبر لها الى بعض المغاربة قوله اضمار ستة اشياء هي اذا واذا
او كان واسمها مع الاول والثاني قوله فيكون واقعا في مثل ما فرضه الذي فرضه هو افعل النصب
في حال المتقدمة عليه وقد وقع في مثله ونحو عمله في ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع في الظرف
ما لا يتوسع في غيره قوله لا يجوز تقديمه اي دفعا للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل احدهما
تاليا للاول والاخر للضمير في منه قلت يلزم الفصل بين افعل ومن ولم يغتفروه الا بالظرف
والمجرور والتمييز لسماعه فيهما ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب ونقل الدماميني عن
بعضهم جوازه بلا ... فيجوز على هذا زيد احسن قائما منه قاعدا قال واختاره الرضي قوله
لشبهه بالجزاء اي في كونه محكوما به في المعنى على صاحبها وان كان الحكم في الجزء قصديا وفي الحال
تبعيا والنعت اي في افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا في النعت وتبعيا في الحال اذ القصد
بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهه بالجزء لانه اشد من شبهه بالنعت قال في المغني
ومن ثم اختلف في تعددها اي قياسا على تعدد النعت وعلل الدماميني الاشبهية بانك لو حذفت
العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم الحال وصاحبها مبتدأ وخبر كقولك زيد راكب ولا تقول
ينتظم منهما منعوت ونعت قوله نحو اذا تعدد اي جوازا او وجوبا في الثاني بعد اما ولا نحو انا
هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا ... وجاز افرادها بعد لا الا
ضرورة كما في قولهم قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدائع والمكر والاول فيما عا...
ذلك قوله فاعلم جملة اعتراضية اي ... للرد على قول ابن عصفور الاتي شاطبي قوله فالاولى هي
المتعددة لمفرد ولا تكون بعطف نحو ان ... مصدقا الاية وبغير عطف كما مثله الشيخ قوله ... خلاف
اي مشيان صافيا اي غير منتقل والحالان من المصنف اما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي
بيت الله او من ياء المتكلم المجرورة بعلى اه والانسب الاول قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع اي
قياسا على الظرف قال ابن الناظم وليس بشيء اي الفرق الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد
في زمانين او مكانين محال واما تقييده بقيدين فلا باس به قوله ما لم يكن العامل فيه افعل تفضيل اي
المتوسط بين حالين على ما يوضحه التمثيل لنحو زيد احسن ... منك ضاحكا وانما جوز ابن عصفور
تعدده لنحو هذا بسرا اطيب منه الخ لان صاحبه ... كان واحدا في المعنى متعددا في اللفظ ...

والتعدد

والتعدد اللفظي ابلغ عنده هذا ما ظهر لي فتدبر هذا بسرا اطيب منه رطبا وجه كونه من هذا النوع
كما قال السم ان الحال هي المفرد في المعنى باعتبار دلالته على الذات قوله او حاليه الاقبيلي اي ويكون حالا
متداخلة قوله بجمع الباء بمعنى مع او للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة
اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ اخصر سواء كان العامل واحدا او في جمع الحال كقوله نحو جاء
زيد وعمرو راكبين او متحدا متعددا نحو ضرب زيد عمرا راكبين او كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو
جاء زيد وضربت عمرا راكبين او العمل متحدا نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ويظهر ان العامل في الحال عند تعدد
العامل مجموع العاملين او العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين او عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر
كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب او لا استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي انه قال الاوضح
مع التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا قوله ذاهبين اي لا ذاهبين بتغليب المذكر
قوله وقد يكون بتفريق اي مع ايلاء كل حال صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا او تأخر الاحوال كما
الشم قوله بجعل اول الحالين لثاني الاسمين اي ليكون اول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب
الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني وفيما عدا ما هو احسن
عند اهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اعطاء ... لانسياق الذهن الى الترتيب ونقل
الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل انه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما جوز عند الوثوق بان
المعنى يرد السامع لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرط في تعدد الحال فوجب
الحمل على الاقرب الا عند قرينة قيام غيره ولم يتعرض الش لكون الجعل الذي ذكره واجبا او
اولى والذي في المغني وجوبه قال الشمني اي بالنسبة الى عكسه فلا ينافي ما في الرضي من تجويز
اي بالنسبة الى جعل كل حال بجنب صاحبها اه ... والاجود عدم العطف هنا لانه
يوهم كون الاحوال لواحد في وقتين او اوقات ومن العطف قول عمرو بن كلثوم وانا سوف
تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا لها بقي ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما هي
له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب كونها للاقرب كما اشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم
هذه الصورة قوله الظاهر ان قد الخ مقابله اذ قد للتقليل النسبي قوله اي الحال على
ضربين مؤسسة تغيير للنظم بما يغيره منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة
لم تذكر في كلامه قوله اما معنى دون لفظ قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثاني ولذا
لم يمثل له الناظم قوله في نحو لا تعث يقال عثا يعثو عثوا وعثي يعثى على
الثاني جاءت الآية واما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبي قوله في الارض
حذف الياء لفظا ونقل فتحة الهمزة الى اللام قوله اصخ اي استمع قوله ومؤكدة لمضمون
جملة هو على معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه فيها ان كان
المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والكون المضاف الى المسند اليه مخبرا

هذه ... قبلها فالاولى ... التي قبلها واكتب عليها لا ... الكراريس عن هذه الورقة

عنه بالمسند ان كان المسند جامدا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتي من اشتراط جمود
جزئي الجملة ككون زيد اسدا في زيد اخوك عطوفا او التأكيد في الحقيقة للازم
الكون اضافهما قال الشنواني وهو العطف والخبر ففي عبارته حذف مضاف اي بلازم
مضمون جملة قوله فمضمر عاملها اي وصاحبها قوله وجوبا لان الجملة كالعوض قوله
مؤخر عن الجملة وجوبا اي لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض
منه وهو الجملة قوله جامدين اي جمودا محضا ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق
كما في انا الاسد مقداما وزيد ابوك عطوفا كما سينبه عليه الشارح قوله
انا ابن دارة هو اسم امه ويا للاستغاثة قوله والتقدير احقه بفتح الهمزة
وضمها من حققت الامر او احققته بمعنى تحققته او اثبته ومحل تقدير ما ذكر
ان لم يكن المبتدا انا والا قدر نحو حقني امرا او احق مبنيا للمفعول قاله يس قوله قد
يؤخذ من كلامه ما ذكره من الشروط الخ لم يتعرض الشارح لما خذ اسمية الجزئين ولعل كونه
عاملها مضمرا او كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان احد الجزئين فعلا كان عاملا
في الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره
في الجمود فتدبر قوله لانه لا يؤكد الا ما قد عرف على مذهب البصريين وما قيل من
ان المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بان مضمون الجملة
كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند اليه
وتنكيره قوله فكانت مؤكدة لعاملها اورد عليه ان كون مجيء العامل مشتقا حقيقة او
حكما لا يستلزم كون الحال المؤكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان
الاولى ان يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة والمؤكدة
لعاملها او صاحبها قوله ولذلك اي لكون احد الجزئين اذا كان مشتقا او في حكم
المشتق كان عاملا جعل في شرح التسهيل الخ قوله من قبيل المؤكدة لعاملها هو في
المثال الاول ابوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين قوله
لان الاب والحق صالحان للعمل لتأول الاول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة
فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الاخ كالاب
لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة للاب قوله ووجوب تأخير الحال يقتضي
صنيعه ان هذا من الشروط وليس كذلك بل من الاحكام وكذا يقال في قوله ووجوبا اضمار
عاملها قوله من كونها تأكيدا رد بان المؤكدة لعاملها توكيد ولا يجب تأخيرها قوله وموضع
الحال اي المفرد فلا ينافي ان الجملة حال حقيقة بدليل تقسيم الحال اليه وجملة
كالخبر والنعت قوله ذا تجيء يجوز في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون ان يكون

ربيون نائب فاعل قتل وان يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال
وهو ضمير النبي المستتر في قتل والظرف حال وان يكون مبتدا خبره الظرف لاعتماده على
و الجملة حال ويختلف المعنى على الاول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب
ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بان النبي هنا متعدد لا واحد
بدليل وكاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها كذا في المغني قوله اذ تكون جزئية تغليبا
لشبهه بالنعت في كونه قيدا مخصصا على شبهه بالخبر في كونه محكوما به لان الفرق
من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والا
اما طلبية او ايقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتعين حصول مضمونها فكيف
يخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل
فيه مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا
في الدماميني نقلا عن الرضي نعم ان جعلت الانشائية معمولا لقول مقدر هو الحال
كالنعت اذ ليست الانشائية حالا ح نقله الشمني عن السيد وغيره قال ابو حيان
ويستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت
بزيد ما احسنه قوله اطلب ولا تضجر من مطلب اي طلب وبعده فآفة الطالب ان
يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا قوله ان لا ناهية ليس هذا
محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان اولى فتضجر على هذا الغلط مبني
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على ان لا ناهية
والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل
واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل ان تكون لا نافية
والواو عاطفة مصدر منسبك من ان والفعل اي عاطفة عدم المفهوم من لا على مصدر
متصيد من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف
كالعطف في قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب افاده في التصريح قوله بعلم استقبال
اي علامته كالسين ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر الى
عاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان
لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لان المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية
المرادة هنا ويرد على التعليل الاول اذ يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال
وجعلتم الحصرة بها حالا منتظرة فتأمل ويظهر بلزوم اشتراط تصدير الحال بعلم
الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزي لا تقع
جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان اردت صحة

تشابه

ذلك قلت وهو انه يسال بعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر ايضا وجه استشكال
الناس قول سيبويه انه لا مختصة بنفي المستقبل مع قوله ان المضارع المنفي بلا
يقع حالا الخ دماميني باختصار وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالا نحو كمثل
الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث باستلزام الشرط ح عن اصله اذ معنى الآية
مثله كمثل الكلب على كل حال بعدم وجود الجواب في الاول فتامل قوله مرتبطا بها جها
اي بالضمير او بالواو او بهما والاصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة
والخبر والنعت قال الدماميني قوله وذات بدء بمضارع فانه بدئت بمعمول المضارع
جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوي اعراب واياك نستعين حالا من فاعل
نعبد قوله لشدة شبهها باسم الفاعل بخلاف الماضي فليس شبهه به شديدا لانه
وان اشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته
وكالماضي الجملة الاسمية قوله وذات واو بعد اخره جملة الخ والرابط محذوف
اي انوفيها واما الضمير في بعدها فعائد على الواو ويجوز نصبوات على الاشتغال
بعامل يقدر من معنى المذكور اي اقصد ذات واو ان جوزناه مع حذف الشاغل قوله
حملها على ان المضارع اي جملة المضارع قوله فلما خشيت الخ اي لما خفت سيوفهم نجوت
وابقيت في ايديهم مالكا قوله علقتها بالبناء للمجهول اي صبت فيها عرضا اي تعليقا
عرضا اي عارضا غير مقصود لي قوله والفعل بعدها مؤول بالماضي اي على سبيل الاولوية
لمناسبة المتعاطفين فقط والا فيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تاويل ولم
يؤول الاول بالمضارع لان تاويل الثاني في وقت الحاجة قوله الواقعة بعد عاطف
اي الجملة الاسمية الواقعة الخ اي فرارا من اجتماع حرفي عطف صورة قاله المص قوله
اوهم قائلون من القيلولة وهي نصف النهار قوله المؤكدة لمضمون الجملة اي لان
المؤكد غير المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة وقد يشعر صنيعه
هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا اسمية والظاهر انها تكون فعلية
نحو هو الحق لا شك فيه قوله لا ريب فيه في كونه مؤكدا نظر فتامل قوله الماضي التالي
الا اي لان ما بعد الا مؤذن كلام وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو تمسكا
بقوله نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا وحكم الاول شذوذه
قوله الماضي المتلو باو اي لانه في تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب وان مكث
وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به قوله المضارع المنفي بلا قال الدماميني
وانما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما او لا لانه في تاويل اسم الفاعل المخفوض
باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو واورد عليه ان هذا التوجيه جاز في المنفي بلم

اولما

اولما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بان معنى المنفي بلم اولما في
معنى قريب من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو وابعده من الشبه باسم الفاعل
المذكور بخلاف المنفي بما او لا فتدبره فانه نفيس قوله وما لنا لا نؤمن بالله اي اي
شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين قوله اول على اضمار مبتدا على الاصح مقابله
عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور
وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجاني ويرد الاول وروده في التنزيل والثاني لزوم
عطف الخبر على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان اي
بتخفيف النون قاله الدماميني وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور قوله
ولا تتبعان اي بتخفيف النون قوله وكنت اي وجدت وقوله ولا ينهنهني اي يزجرني
قوله اكسبته الورق الخ اي اظهرت الدراهم نسبه وقد كان مجهول النسب وكان فيها كيت
نامة قوله المضارع المنفي بما كما في التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجزم بعضهم فيه
الاقتران قال ابو حيان والقياس كونه اي بمنزلة ما قال الدماميني قوله عهدتك ما
تصبو اي تميل الى الجهل والمتيم من تيمه الحب اي استعبده واذله قوله تلزم الواو مع
المضارع الخ تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لانه قد شبهه باسم الفاعل
لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواب كما افاده سم قال المص وتابع السعد
فيما ذكره التي قال التقدير في الآية وانتم قد تعلمون ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة
للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس اه قوله يجوز ربطها بواو الخ الجواز منصب على
التقييد بالواو او بالضمير او بهما فلا ينافي كون مطلق الربط واجبا قال الدماميني
هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بما قبلها كاستعارة الفاء من العطف
لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل
قوله وواو الابتداء لانها تدخل كثيرا على المبتدا واذا لم تلزمه او لوقوعها في ابتداء
الحال قوله بل انها الخ اي فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر لا بيان معناها قوله على
ما مر اي من الخلاف في امتناع اقتران المنفي بلا بالواو والخلاف موجود في المنفي بما
ايضا كما اسلفناه لكنه بينه سابقا فيه قوله سوى المنفي بلم اولما الفرق بينه وبين
المنفي بلا او ما انه ماض في المعنى لان كلا من لم ولما يقلبه الى المضي فساغ ربطه بالواو
كالماضي لفظا قوله فلا يمكن هنا اي لما تقدم من ان شرط الجملة الحالية ان لا تصدر بعلم استقبال
قوله واشد ذلك اي الربط بالواو او بالضمير او بهما معا قوله غير ما تقدم اي الجملة الاسمية
الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة قوله والشمس طالعة فان قلت الحال وصف
لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير موافقا طلوع الشمس مثلا قوله ونحن

غصة حال من الذيب او من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها اعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذيب او ضمير يوسف قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ قيل الخطاب لآدم وحوآء وابليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لآدم وحوآء فقط بدليل اية اهبطا وصححه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي كالذر لذا قيل وفيه ان تعادي الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من ان المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد اسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال اي اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتامل قوله عبق مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح اي لصق به قوله جنان الليل بفتح الجيم اي ظلامه واب رجع قوله وامثلته اي الربط باقسامه الثلاثة قوله غير ما تقدم اي الماضي التالي بالا والمتلو باو قوله بخوث وقد بل المرادي سيفه تمامه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب والمرادي بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في اخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه وكرم وجهه قوله بربع الدار الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامرا اهلا والساريات عطف على البلا وهي السحب التي تسري ليلا والهواطل المتتابعة المطر وانت الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط قوله المنفي بلم او لما كان المناسب اسقاط قوله او لما لاكتفاء بقوله الآتي وهكذا النفي بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك انه اخذ المضارع المنفي بلم او لما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا قوله بان امرت الباء زايدة وقيل المعنى الباء للسببية قوله كانه فتات العهن بضم الفاء اي ما تفتت وتناثر من العطن او الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في تركن لنسوتهم لم يحطم اي يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحمرة قوله سقط النصيف هو الخمار قوله لزوم قد مع الماضي المثبت اي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني وقد ينازع في ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل في دابته فحاشيته على المغني نافى بمثل ذلك ثم قال وانما المفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل والاقرب بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر قوله

مطلقا

مطلقا اي سواء ربط بالواو او بالضمير او بهما قوله بظاهر ما سبق اي من قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا اباهم عشاء يبكون الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا قوله نعم في ذلك الخ استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة المورد في الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع قوله وجعل الثالثة اقل من الرابعة قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال المصنف في الثالثة حالا قريبا قوله الثاني تمتع فذالح في الرضي انما قدر جعنان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد اكرمني قوله لم تلف اي لم تجد وقفاها بالمد قوله نصف النهار اي انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غايص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري حاله وانما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا قوله وانما غامره الذي يظهر لي ان تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا اي غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا اي وقفيز بدرهم ويظهر لي ايضا ان تقدير الواو ارجح حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رايت ما يويد ما ظهر لي اولا للدماميني وما يويد ما ظهر لي ثانيا للشمني قوله الجايز فيها الخ اي ما عدا الواقعة بعد عاطف والموكدة لمضمون الجملة قوله ثم الضمير وحده قال سم هلا كان الربط بالضمير اقوى لايهام العطف قوله ح قلته اي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر اي بقليل جدا في نفسه قوله لا اذوم اي من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده قوله جملة المضارع المنفي الجايز الخ هو المضارع المنفي بلم او لما قوله يقع ظرفا اي تاما وكذا الجار والمجرور قوله ويتعلقان الخ قال سم حاصله ان المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه اذ لو وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق اي متعلق الظرف الواقع حالا عن الحذف والا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب قوله وذلك اي المتعلق قوله والحال قد يحذف الخ قيل منه قيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما والتقدير انزله قيما فجملة النفي معطوفة على انزل الكتاب وقيل حال من الكتاب فجملة النفي معترضة او حالا اولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على المعنى قبل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العايد الى الكتاب وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابو من ومن العجايب ما حكاه بعضهم انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ونظيره اعراب احوى صفة لغثاء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان وانما هو على هذا حال من المرعى واخر

لتناسب الفواصل اما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء
كما في المغني والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي
من الحشيش ونحوه شمني قوله وبعض ما يحذف الخ وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا
لضعفه كاسم الاشارة والظرف قوله وقد مضت الاولى في باب المبتدا والثانية في هذا
الباب قوله فصاعدا اقتران الحال بالفاء وثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور انها عاطفة
جملة اخبارية على جملة انشائية اي فذهب للعدد صاعدا مع ان فيه الخلاف ويحتمل
عندي ان المقدر انشائية اي فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية قوله
وما ذكر لتوبيخ اي مع استفهام كما مثل الشارح اولا وصريح كلامه لا ظاهره فقط وان
زعمه البعض ان ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعي قوله واتحول الراجع
لقوله اتميميا الخ ونظر فيه بانه ليس المراد انه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل انه تارة
يتخلق باخلاق التميمي واخرى باخلاق القيسي فالاولى تقديرها مل الحال توجد
واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل اتخلق تخلق تميمي
مرة الخ قوله هنا من هنا بكسر النون وضمها بهنا بتثليث النون هنا وهناه اي
ساع كذا في القاموس قوله اي يثبت لك الخير هنا على هذا تكون حالا مؤسسة
وقوله اوهناك بفتح النون وعليه فهي مؤكدة قوله قد تحذف الحال للقرينة وقد يمتنع
حذفها لنيابتها عن غيرها او توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها
نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه قوله وهي المستقبلة قال في شرح الجامع علامتها
ان يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين
في الآية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا او يقصروا
اه ولمن مثل بذلك التخلص بان العلامة لا يجب انعكاسها قوله اي مقدرا ذلك
انت خبير بانه اذا نظر الى ان معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة
التقدير المرور فجعلها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم
ان يكون المقدر للحال هو صاحبها او لا جرى على الاول صاحب المغني واحتج له الشمني بما
فيه نظر وعلى الثاني الدماميني قوله ومنه ادخلوها خالدين التلاوة فادخلوها لكن
حذف مثل هذه الفاء في مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدماميني على المغني مبسوطا قوله
لتدخلن الخ محل الاستشهاد محلقين ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان
له لا آمنين اذ هي مقارنة للدخول قوله وفيه نظر اي في اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر
لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هنا كونه
عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازا اه

[illegible]

التمييز

اسم اي صريح قوله بمعنى من اي معناها الشائع
استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المغني اليها فلا
يرد انها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى
من ان يفيد معناها لا انها مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما
مر لا تخلو من في قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج
لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على
خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا ايضا وان لم يكن
الاخراج هكذا ينبغي تقرير المقام قوله مبين نعت لاسم اي مزيل لاسم قبله محتمل الحقيقة
او ابهام نسبة في جملة او شبهها اه توضيح وشرحه للشارح والاوفق بما يأتي عن ابن الحاجب
ان يقال اي مزيل لابهام ما قبله بايضاح جنسه او بالتأويل كما في تمييز النسبة فانه
يبين جنس المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطابت شيء
زيد اي شيء يتعلق بزيد وهذا الشيء مبهم يفسره نفسا واستفيد منه ان التمييز
لا يكون مؤكدا وهو رأي سيبويه واما شهرا من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله ان عدة الشهور مبين لعامله وهو
اثنا عشر قاله في المغني قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ فانها في الاول للاستغراق
وفي الثاني للابتداء اي استغفارا مبتدا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قاله المصرح
ونقله انه جعلها في الثاني تعليلية بل هو الظاهر فتدبر وانما عدي بمن لتضمينه معنى اتوب
والا فقد عرفت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك
قوله مخرج لنحو الحسن وجهه اي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم
تنكيره وهذا رأي البصريين ولا يرد وطبت النفس لان ال فيه زائدة للضرورة فهو نكرة
تقديره صلة او صفة جرت على غير من هي له ولم يبرز لامن اللبس بناء على
مذهب الكوفيين وهو الصحيح قوله جملة كان الاولى ان يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة
في غير الجملة كالتي في عجبت من طيب زيد نفسا الا ان يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا
كما يقتضيه كلامه بعد ولان القائل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل
ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسرا لابهام الذات غاية الامر ان الذات اما مذكورة واما
مقدرة وانما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدماميني لان النسبة
في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد مثلا معلوم انما الابهام في المتعلق
الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرهما فالتمييز في الحقيقة

انما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه قوله دال على مقدار اي او شبهه مما
حمل عليه نحو قولنا مثلها ابلا وغيرها شاة ونحوها مما تقدم كما سيأتي فلا قصور
قوله فتمييز الجملة الخ قال الدماميني تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق اذا
كان الثاني عين الاول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون
رجالا وكذا اذا كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف انواعه نحو حسن الاتقياء اعمالا لا
او غير مصدر ونفرد خيف اللبس نحو كرم الزيدون ابا اذا كان لكل منهم اب ويجب
تركها ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون
ابا اذا كان ابوهم واحدا او ابا لمكن وخيف اللبس نحو نظف زيد اثوابا وكرم اباء
او كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا ويترجح في
نحو حسن زيد عينا ولم يخف شئ ويترجح تركها في نحو حسن الزيدان او الزيدون
وجها ام يتصرف وزيادة قوله من نسبة بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة
وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي ان المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا
قوله والتمييز في مثله محول عن الفاعل التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون
غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا بناء على ان الثاني من تمييز النسبة
وسيأتي الكلام عليه واما تمييز المفرد فلا تحويل فيه اصلا قوله والاصل الخ وانما عدل
عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون اوقع في النفس لان الآتي بعد الطلب
اعز من المساق بلا طلب قوله والتمييز فيه اي في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة
الاول قوله وتقول غير الاسلوب لان هذا مما اجري مجرى الفعل قوله عجبت من طيب
زيد نفسا اي من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف اليه الذي هو في الحقيقة
فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب اي زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق
بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز ان يكون محولا عن المبتدأ
وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا قوله سرعان ذا اهالة سرعان بتثليث
السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض اي سرع وفاعله ذا واهالة تمييز محول عن
الفاعل اي اهالة واقراعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال الشارح
واصله ان رجلا كانت له نعجة عجفا ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل
له ما هذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال اي سرع هذا الرغام
حال كونه اهالة او تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر
بكينونة الشئ قبل وقته اه قوله وهو الذي يقتضيه الخ تفريع على قوله ويقبح الخ

لكن

لكن كان الاوضح تأخيره عن قوله لان الخ والمراد اعترض ابن هشام بما حاصله
ان مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل او شبهه على
قول والجملة على قوله والحاصل في جوابا الشارح انه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة
وصفه بالابهام من حيث نسبته لتعلقيه بظرفها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على
العامل او الجملة فعلم ان قول البعض ان قول الشارح وان فسر الجملة الخ تتميم للفائدة
ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام قوله ابهام ما دل عليه
ضميره يرجع الى المفرد وضمير عليه الى ما ومن مقدار بيان لما والعلة او الصفة جرت
على غير من هي له لامن اللبس وفي قوله من مقدار حذف مضاف اي من مقدار اذ التمييز
له لا للمقدار الذي هو ما يكال او يوزن او يمسح به فاندفع الاعتراض بان الجمل الذي
بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الاولى ان يقول
لانه رفع ابهام ما دل عليه بالمفرد من مقدر به وفيه اكتفاء ايضا اي من مقدار او شبهه
مما حمل عليه فلا قصور قوله وقفيز من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا
ومن الارض مائة واربعة واربعون ذراعا وليس مرادا هنا وجمعه اقفزة وقفزان قوله
ومنوي تثنية منا كعصى ويقال فيه من وهو رطلان قوله مميزه بلا خلاف وانما عمل مع
جموده لشبهه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله وقيل لشبهه افعل من ونحوهما قوله
وبحذي المقدرات يعني المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلي والمقدر بالمقدار الوزني
للمثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوان والمتبادر من المتن ان المثال للامثلة
الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا باحد المقادير الثلاثة
اولا وظاهر صنيع الشارح ارجاع الاشارة الى انواع المقدرات الثلاث او لا مرادا بها جزئيا
وارجع الاشارة لها مرادا بها الكليات قوله مما اجرته العرب مجراها انما اجرته مجراها
لشبهها بالمقدر بالمقادير الكلية وانما لم تكن مقدرة بمقدار كلي حقيقة لان هذه الاوعية
لا تختص بقدر معين قوله وهي الاوعية اي اسماء الاوعية قوله المراد منها المقدر اي
مقدر المقدار اي المقدر بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذنوب الدلو الممتلئة ماء او
القريبة من الامتلاء والحب بضم الحاء المهملة الخابية والنحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة
وعاء السمن والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار قوله وما حمل على ذلك اي على ما اجرته

قوله مساحي نسبة الى المساحة بكسر الميم وهي الذرع كذا في القاموس صح

العرب مجري المقادير وجامع الحلا انه لا يحل الحقيقة مرفوع اجماله بما بعده من نحو
لنا مثلها ابلا وغيرها شاة اعترضه سم بان هذين المثالين مما وجب فيهما شرط
وجوب النصب الآتي فذكرها هنا ليس بظاهر لعدم تأتي الجر وقد يقدر بجواز ذكرها
من حيث انهما نحو المقدرات في ان المنصوب بعدها تمييز فتامل قوله وما كان فرعا
معطوف علي نحو لنا الخ قوله نحو خاتم حديدا الخ اعلم ان جر نحو خاتم حديدا ارجح من نصبه
كما سيأتي واذا نصب فقال المبرد والمص كون نصبه علي التمييز ارجح من كونه علي
الحال لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب علي الحال الاشتقاق والانتقال
وتعريف صاحبها وقال سيبويه واتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعد مقدار ولا
شبهه واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط اما نحو هذا خاتم حديدا بتعريف الاسم فتتعين
فيه الحالية كما قاله المص افاده الدماميني قوله اجوده اي جوازا نعم اذا اريد نفي الآلة
التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه علي معني اللام لا من
حتي يكون تمييزا ولعلنا لم نتعرض له المص والش وظاهر كلام المص والش وغيرهما ان المجرور
المذكور يسمي تمييزا وقال ابن هشام لا يسمي تمييزا قوله اذا اضفتها انما قيد
لانه لو اطلق توهم بقاء تنوينها دون نصبها وان جره بمن مقدرة كما في تمييز كم اذ ظاهره
كما يأتي في قوله واجرر بمن الخ فيفوت المعنى الذي اراده سم قوله كمد حنطة غذاؤكم
غذاء مد مبتدأ وغذاء خبر هذا هو ما قاله المكودي وهو اقرب من جعل غذا بدلا او حالا
والخبر محذوف اي عندي وقول الش وشبر ارض برفع شبر كما يرشد اليه سوق تمام الخط
علي اعراب المكودي انه مبتدأ عطف عليه ما بعده والخبر محذوف ايضا كالمد في جواز الجر بالاضافة
واما علي الاعراب الثاني فهو معطوف علي مد حنطة قوله في نحو ثوب ماء اي من
المقدرات وما اجري مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد
فان جره اكثر كما صرح به الرضي وغيره لان في جره تمييزه خلاف تخفيفا لحذف التنوين
مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو شبر ارض فان الاظهر عدم اكثرية نصبه
لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر تامل قوله لان النصب بدل اي فهو نص في المقصود
بخلاف الجر قوله الوعا الصالح لذلك اي او القطعة الموزون بها او المكيال الذي
يكال به او الذي يمسح به قوله انما لم يذكر تمييز العدد اي مع انه من تمييز المفرد

قوله

قوله ومنها انه اي تمييز هذه المقدرات يميز بالبنا للفاعل وتمييز العدد مفعول
به لا مفعول مطلق وقوله تمييز المراد اي للعدد خبر وعسلا وارضا تمييزان لتمييز
العدد وهو مدا ورطلا وشبرا قوله والنصب الخ هذا البيت تقييد لما تقدم
معنى اجرره اذا اضفتها اي الي التمييز كما قاله الش سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة
الي غيره والمراد الاضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز مملوء ماء وزيد مملوء شحما
اذ التقدير مملوء الاقطار ماء ومتفق الاعضاء شحما فلا يجوز مملوءها ولا
متفقي شحم قوله من هذه المقدرات يشكل علي هذا التقدير محترز قوله اذ كان الخ
وهو قوله اشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا
القيد لا بقوله ان كان الخ وايضا فلي وقدر من التشبيه بالمقدرات لانها كالمقدر
المساحي لانها فالوجه التعميم كما فعل المرادي قوله لا يصح اغناؤه الخ اشارة
الي وجه الشبه في قوله ان كان مثل الخ قوله ملء الارض برفع ملء علي الحكاية
كما اشار اليه الش قوله الارض بنقل حركة الهمزة الي اللام قوله فان صح اغنا المضاف الخ
قد يقال الذي يغني عن المضاف اليه هو التمييز لانه الذي يقع في محله لا المضاف قوله
وجاز جره بالاضافة الخ ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزا بدليل صحة
قولك هو اشجع رجل قلنا فتمييزه تامل قوله محل ما ذكر الخ قد يقال الوجوب اضافي
والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافي جواز جره بمن سم قوله والفاعل
المعنى بنصب الفاعل بانصبن وبنصب المعنى باسقاط الخافض اه سندوبي والنظم
انه يصح جر المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المتصف بالمعنى
في الحقيقة اذ المتصف بالاحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك زيد احسن
وجها وفي آخر ما سننقله عن نكت السيوطي اشارة الي هذا فتنبه قوله هو السببي اي
اي المتصف في المعنى بالشيء الجاري في اللفظ علي غيره اي غير ذلك المنصوب فان
المنزل مثلا هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ علي المخاطب قوله
اذ يصح ان يقال انت علا منزلك وكثر مالك اي ولا يضر فوات التفضيل اذ لا يجب
بقاؤه في الفعل الموضوع موضع افعل التفضيل او يقال المراد علا علوا زائدا وكثر
كثرة زائدة فعلم بقاء التفضيل فصح كون هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر
من كلام الش هنا وسيصرح به بعد وقال السيوطي في نكته نقلا عن ابن هشام
التحقيق ان التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف والاصل انت احسن وجها
ووجهك احسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المص
بقوله الفاعل المعنى ان هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت

حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون انت احسن وجها محولا عن حسن
وجهك فانما يريد ان هذا التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد
علمت الجواب قوله اما ما ليس فاعلا في المعنى الخ والضابط ان تمييز افعل
التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد افضل رجل وان لم يكن من جنس
ما قبله نصب نحو زيد اكثر مالا قوله قائم مقامه اي مقام التمييز قوله وبعد كل
ما اقتضى تعجبا اما وضعا وهو ما افعله وافعل به او لا نحو لله دره فارسا وما
بمعناه فان قلت لا فائدة في هذا البيت لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز
لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله اجيب بان المقصود افادة
وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر به المثال قوله
ولله دره فارسا يقال در اللبن يدر ويدر درا كثر ويسمى اللبن نفسه درا
والاقرب ان المراد هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي امه واضيف الى الله تعالى
تشريفا يعني ان اللبن الذي تغذى به مما يليق ان يضاف وينسب الى الله
لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية والمقصود التعجب كانه
قيل ما افرس هذا الرجل ونقل سم عن شروح التسهيل ان التمييز بعد الضمير
نحو لله دره فارسا وبالعاقصة (?) من تمييز النسبة اذ كان الضمير معلوم المرجع نحو
لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءني زيد فيا له رجلا وزيد حسبك به ناصرا ولله
دره عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلا ويا لزيد رجلا ومن تمييز
المفردات كان مجهولا ثم رايته في الرضي ايضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون
نفس المنسوب اليه كما في نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا اذ المعنى لله در رجل
هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد تكون متعلقة كما في نحو طاب زيد علما قوله
لفظا حال من اي حال كونه من ملفوظة (?) وليس متعلقا بقوله اجرر لان الجر قد يكون
تقديريا قوله وكل تمييز الخ فيه تغليب وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه
نصب غير على الاستثناء مع انه في كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر قوله
غير ذي العدد اي الصريح فلا يرد ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع انه تمييز
عدد وانما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لانه وضع من البيانية يفسر
بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وفي
العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذ لك
لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح

وعندي

وعندي في هذا التعليل نظر اما اولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الاتية في
من هذه بل على انها بيانية كما لا يخفى واما ثانيا فلانه يقتضي امتناع من في نحو
امتلا الاناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لان التمييز
في نحوه ليس فاعلا في المعنى ولا مفعولا وهي البيانية على اصح الاقوال كما سياتي قوله عن
الفاعل في الصناعة دخل فيه نحو زيد اطيب نفسا لان التمييز فيه محول عن فاعل افعل التفضيل
صناعة والاصل زيد اطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا او عن فاعل الفعل والاصل
انت علا منزلك كما اسلفناه وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره او عن المبتدا قوله ومنه
من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة انت اعلا منزلا تمييز لا محول عن فاعل افعل
التفضيل صناعة والاصل انت اعلا منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا او عن فاعل الفعل
والاصل انت علا منزلك كما اسلفناه الخ اي علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد انه اذا
قيل علا منزلك فات التفضيل وفي التوضيح انه محول عن المبتدا والاصل منزلك اعلا فحذف
المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدا فارتفع وانفصل بعد ان كان متصلا مجرورا وهو ايضا صحيح
وقد اسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدا اذ
الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى قوله وابرحت
جارا اي اعجبت ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين
ان يكون مراد الناظم ابرحت جارا في قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت
جارا حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى ان يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعينا
لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سياقه موجها بانها نفسها جارة معجبة لا بان جارها
معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الناظم ذلك لاحتيج الى ان يقال تمثيله بهذا
المثال لغير المحول مبني على احد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا
قال في المغني ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان يدخل عليه
من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه اي
للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثاني من تمييز الجملة غير المحول قال الدماميني
قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ ففارسا واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم
ان يكون فاعلا في المعنى قوله ومن ذلك اي من غير الفاعل في المعنى غير المحول عن الفاعل في الصنا عة

قوله نعم رجلا زيد مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر يا حبذا جبل الريان من جبل
دماميني قوله تهامي بكسر التاء اذ كان تخفيف يا النسبة لاجل الروي وبفتحها
ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على احد مذهبين فيكون كيمان نسبة الى
تهامة بالكسر يطلق على مكة وعلى ارض معروفة لا بلد وان وهم فيه الجوهري هذا
ما يفيده كلام القاموس وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض
وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضي وغيره وايده الدماميني بان
الضمير في نحو نعم رجلا لا يعود على زيد تاخر او تقدم وانما يعود على مبهم عام والا
بين المبتدا والخبر العموم اه وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو لله دره
فارسا والمبهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متاخر لفظا
ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المص قوله فقيل للتبعيض الخ يعني
قول ثالث وهو انها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المص عن الموضح
في الحواشي وقال هو ظاهر قوله وما اشبههما اي مما اجرى مجراها وما حمل عليه قوله
ومحل لذلك اي الزيادة وفيه ان ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة
محل المجرور بغير الزائد اذا كان يظهر في الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة
والعطف على [stain] مجرورها الثابت له بحسب الاصل لظهوره في الفصيح عند حذفها
فتامل قوله [stain] وانه بعد الهمزة جمع اوان من قوام بفتح القاف اي قامه وما زائدة
ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب قوله لا يكون ذلك من جراح اي بل قول من
الرجال صفة لعشرون قوله لان تمييز العدد اي المنصوب بقرينة اذ الكلام في جواز
جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد ان تمييز العشرة الى الثلاثة جمع قوله شرط
الافراد ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا ان اسباطا
بدل مما قبله والتمييز محذوف اي فرقة قوله وعامل التمييز قوم واما توسط
التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه
قوله كونه فاعلا في الاصل اي واعطي غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء للباب
على وتيرة واحدة قوله لتفيد المبالغة اي في اسناد الطيب لزيد فانه يفيد
قبل التخصيص بالتمييز انه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث اول الكلام

وقيل لعقد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الاجمال ثم
التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على
تعليل الشارح ايضا على ان النظر الى الاصل الغالب فلا اشكال قوله فلا يغير عما كان تحقيقه
الخ لا يقال قد يخرج الشيء عن اصله كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم لانا نقول
الاصل عدم الخروج عن الاصل قوله ونارا نال الخ فنارا تمييز وهو مقدم على عامله وهو
مثلها لانه تمييز مفرد قوله ونارا حال الخ قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا اي
سعار نار اه ووجه النظر ان جعله حالا من ضمير سبق يقتضي ان النار وصف للفعل
مع انه وصف للمقدم عليه هذا ما ظهر لي وهو ادق من توجيه شيخنا النظر بان وقوع المصدر حالا
سماعي قوله وما كان نفسا لكان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت وهو أتهجر
ليلى بالفراق حبيبها قوله ضيعت حزمي الخ الحزم ضبط الامور واتقانها والارعوا الانزجار
قوله بما ذكر اي من الابيات واجيب بانه ضرورة قوله وقياسا على غيره من الفضلات اجيب
بالفرق فان تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التاخير بخلاف غيره من الفضلات قاله
الدماميني ويرد عليه ان توسط التمييز ايضا مخل بالغرض مع انه جائز فتدبر قوله رددت
مثل السيدي بغوي اليد مثل بكسر السين اي الذئب بفتح النون اي صحيح مقلص بكسر اللام المشددة
اي طويل القوائم كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة اي سريع
العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد في ما حيث قدمه على عامله وهو تحلبا اي سالا
قوله عينا قر قال في القاموس قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقرورا بردت
وانقطع بكاؤها او رات ما كانت متشوفة اليه اه وهشوبا حالا اي كثير المال كما في القاموس
وتفسير البعض له بعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت قوله وهو سهو منه الخ نظر فيه بان
بان عطفاه والجزء منه للناظم مبتدا ان فيه التسهيل وقد تعطي ابتدائية اسم بعد اذا
عن تقدير فعل اه وكان الاولى ان يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال
ان يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بان التعبير بالسهو
نظرا الى قوله في الخلاصة والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال قوله اذ لا كذلك التمييز ممنوع
فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ما طاب زيد الا نفسا شمني قوله بهيئة المهيئات
ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والا خرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء

زيد والشمس طالعة لانه في معني جاء مقارنا لطلوعها فالحال فيه بحسب التاويل مبينة للصفة قاله الدماميني قوله ولاكذلك التمييز ممنوع فقد يتوقف معني الكلام
علي التمييز نحو ما طاب زيد الا نفسا شمني قوله مبين للذوات اي او النسب ليوافق
ما مشي عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب ان تمييز النسبة ايضا في الحقيقة تمييز لذات
مقدرة كما مر بيانه قوله بخلاف التمييز اي فانه لا يتعدد اي بدون عطف اما بالعطف
فيجوز ان يتعدد قوله لعامله اي مع قطع النظر عما اخبر عنه بهذا العامل قوله مردودة
لان الابهام قد انتفي بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز قوله اما مفعول مطلق الخ والنظم
انه يصح ان يكون حالا موكدة من افراد علي قياس ما قيل في قول الشاعر نعم الفتاة الخ قوله
نعت له اي بحسب ما كان بدليل بقية كلامه قوله فصاحبها اي كما هو شان صفة
النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

حروف الجر

قدمها علي الاضافة كما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر وانما سميت الجر اما لانها تجر
معاني الافعال الي الاسماء اي توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعني المصدري ومن ثم
سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال اي توصلها الي الاسماء
واما لانها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم
ولا يرد علي الاول مقتضاه ان لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء احرف جر لانها
لتنحية معني الفعل عن مدخولهن لا لايصاله اليه لان المراد بايصال حرف الجر معني الفعل
الي الاسم ربطه به علي الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له او انتفائه عنه قاله
الدماميني قوله هاك حروف الجر هما بالقصر هنا وقد يقال تمد كما في هاوم اقرءوا كتابيه
اسم فعل بمعني خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال
المخاطب من تذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف في رويدك ومع اسم
الاشارة وارايتك بمعني اخبرني ونحو اياك قاله يس وغيره قوله وهي من الي الخ
مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال في منذ كالي بل قيل
انها الاصل مخففة لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون قوله ورب
ويقال رب بفتح ورب بضم الراء والباء ورب بضم الراء وفتح الباء والتاء
وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح

الاولين

الاولين وسكون التاء وتخفيف الباء من هذه السبعة وربتا بالضم وفتح
الباء المشددة ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة
انتهى همع فائدة ما مشي عليه المص من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب
الاخفش والكوفيون الي اسميتها وايده الرضي بانها في التقليل او التكثير مثل كم في
التكثير اذ معني رب رجل قليل او كثير من هذا الجنس كما ان معني كم رجل كثير من
هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم ثم استشكل حرفية رب بامور فراجعه ونقل الم
الدماميني ايضا قال ويمكن ان يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها
معني الانشاء الذي حقه ان يؤدي بالحرف او مشابهتها الحرف وضعا في بعض لغاتها
وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه قوله علي التفصيل الاتي اي من اختصاص بعضها
بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر الي غير ذلك قوله وقد تقدم الكلام الخ
اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة في التفصيل الاتي قوله كيمه اصلها كيما فحذفت
الف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة علي الالف
المحذوفة وهكذا يفعل مع ساير حروف الجر الداخلة علي ما الاستفهامية قاله المص وغيره
قوله ما المصدرية مع صلتها كما ان الاولي اذ يتول المصدر المنسبك من صلتها ما الاستفهامية
ولذا يقال فيما بعده يدل علي ذلك قوله بعد رد تاويل بمصدر مجرور بها لكن اقال
البعض والاوجه ان مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذي تسلط عليه
الحرف ودلالة قول الشارح في تاويل المصدر المجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر
فانه قرئ بالرفع خبر لقوله فان والفعل فلا ولم يدل علي هذا مجرور لان المراد
مجموع ان والفعل فتامل قوله للضر والنفع اي ضربن يستحق الضرب ونفع من
يستحق النفع قوله وقيل ما كافة اي لكي عن عملها بالجر مثلها في ربما قوله
فقالت اكل الناس الخ كل مفعول اول لمانحا ولسانك اي حلاوة لسانك المفعول
الثاني كما في التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف بخدع تسديد والخدع
ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم قوله والاولي اي في الموضع الثالث قوله
ثابتة الاول الحال من الضمير المجرور بالباء فهذه اربع لغات يجوز الجر فيها
ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المص قوله لعل الله فالله مرفوع

تقديرا بالابتداء منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفضلكم خبره وان
اسكم شربهم اي مفضاة بدلهن شيء قوله شربن اي السحب وضمن شربن معنى
رويت فعداه بالباء او هي بمعنى من وقوله لهن نئيج اي صوت حال من النون في شربن
وهذا على قول العرب والحكما ان السحاب يأخذ من البحر ثم تمطره قال في التصريح يقال ان
السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب منه مائه
فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الما ويعذب باذن
الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث شاء الله تعالى اه قوله لانها اقوى
حروف الجر ولان من معانيها الابتدا فناسب الابتدا بها نحو من عندك اي من كل ظرف
ملازم النصب على الظرفية قوله ها التنبيه اي صورة لا معنى اذ هي حرف قسم وكذا يقال
في قوله وهمزة الاستفهام كما في سم وقوله اذ اجعلت اي كلتاهما قوله في التعويض اي
صورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم قوله يقال ها الله بقطع الهمزة
ووصلها مدا وقصرا فاللغات اربع والله بالمد مع الوصل والله بالقطع بلا تعويض
شيء عن الباء كذا في الهمع قال الدماميني واضعف اللغات الاربع في ها الله حذف
الف ها مع قطع همزة الله بل انكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمي
قوله بالعوض اي بل بالعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها اصل حروف القسم قوله خلافا
للاخفش ومن وافقه اي حيث ذهبوا الى ان الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل ان
الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو عوض عن الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها
التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما
بل بان مضمرة قياس مع الفارق لان الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن ان بدليل
اظهارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم قوله الى انه ايمن بفتح الهمزة وضم الميم
هذا هو الافصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحتين قوله نحو م الله هو على هذا
القول مبني على احدى الحركات لانه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره واما
على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على النون المحذوفة تخفيفا قوله وليست بدلا
من الواو رد لقول بعضهم السابق ووجهه انها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما في التاء
قال الدماميني وفيه ان الواو بدل من الباء ولم يوافقها في الحركة قوله ولا اصلها من

اي التي

اي التي هي حرف قسم على راي جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة
تختص برب مضافا الى الياء نحو من ربي لافعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون
فيهما واذا لم يكن الاصل من هذه تحذف نونها لان الاشهر في هذه الاحتمالات رد بعضها
رواية الاخفش من الله فشاذ بخلاف م واما من التي هي لغة في ايمن فمثلثة الحرفين كما
مر قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة وبعضه في مبحث ايمن قوله والصحيح انها اسم
مصدرا وفعل اسم او بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق قوله ان لولا حرف جر اي لا يتعلق
بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغني وفيه نظر للفرق
باخلال اصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضي مذهب سيبويه هذا بان
حرف الجر الاصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها في موضع رفع
بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على راي سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش
انها في موضع رفع اي فقط قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع اي وان كان غالب نيابة
الضمائر في الضمائر المنفصلة فتعوضت في المتصلة كما في عساه وعساك وعساني على
قول تقدم في افعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه
من حيث ان الضمير في محل رفع بالابتداء او غير لازم الظاهر الثاني لما مر من ان معنى كون الكاف
والهاء والياء ليست ضمائر رفع انها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي انها تكون في محل رفع وجر
كما في عجبت من ضربك زيدا واعلم انك اذا عطفت على مدخول لولا اسما ظاهرا تعين رفعه
اجماعا لانها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني قوله حسن قال العيني اراد به الحسن بن علي
رضي الله عنهما ويروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة ويروى جبن قوله وكم موطن
كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت او رفع بالابتدا خبره جملة لولاي طحت والرابط
محذوف اي طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء او ضمها من طاح يطيح ويطوح
اي هلك وقوله كما هوى بما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى اي ساقط
والاجرام جمع جرم بالكسر وهي الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل
وكذا النيق بكسر النون وبالقاف اخره فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم قوله
بالظاهر اختصاص الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله الاتي واخصص بمذ
ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف عاملها باختصاص بعضه بالوقت

وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر او المتصل بالآخر وكون بعضها عوضا عن باء القسم
لا اصالة فيه وغرابة الجر ببعضها ولتاديه اخلال الكاف على الضمير الى اجتماع كافين في
نحو ككه وطردنا المنع قوله واختص بمذ ومنذ وقتا قال ابن عصفور ما يسال به
عن الوقت كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ اي
وقت ولا تقول مذ ما لانه ما لا يكون ظرفا فان قلت سينص على دخولها على الافعال
فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت اجيب بانه لا حاجة ليسا حرفي جر باتفاق والكلام
فيهما اذا كانا جارين اهو ينص على انهم يريان انهما داخلان على زمان مقدر
مضاف للجملة وعليه لا اشكال قوله منذ ان الله خلقته اي على رواية فتح الهمزة
اما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة قوله ويشترط في مجرورها وكذا في مرفوعها
ويبقى شرط رابع وهو ان يكون منصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط
في عاملها ان يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او مسلطا ولا نحو
سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس قوله واختص رب
منكرا اي في الكثير فلا يرد قوله الآتي وما رووا الخ اي على مذهب جماعة كابن عصفور
والزمخشري ان مثل هذا الضمير نكرة لانه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسي
معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل واخيه لانه
نكرة تقديرا اذ التقدير واخ له وانما لم يجز رب اخي الرجل لانه يغتفر في التابع ما لا
يغتفر في المتبوع اما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز قال في التسهيل ولا يلزم وصفه
اي المنكر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه قوله والتاء لله ورب يوهم التسوية
في الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية
من تقديم لفظ الجلالة قوله ربه فتى قال الجامي هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن
يعني قبل ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على مؤخر لفظا
ورتبة كما هو ظاهر قوله وربه عطبا اي مشرفا على العطب اي الهلاك قال
العيني ولا ينافيه قوله انقذت من عطبه لان المراد ابعدته عن العطب وانما عبر
بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة قوله اي قليلا اي بالنسبة للنظم وقيل معنى
نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا في الاستعمال قوله في الافراد والتذكير

اي استغناء

٦١

اي استغناء بمطابقة التمييز لمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز
الكوفيون مطابقته الضمير لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وهكذا و
استندوا الى السماع قوله والتفسير بتمييز بعده يؤخذ منه وجوب ذكره
وهو كذلك بخلاف تمييز نعم وبئس ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس
فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه بحلاف انه ضعيف واشعار المخصوص
بنوع التمييز في باب نعم وعدم اشعار شيء بالتمييز في ربه فتى قوله دائبا
اي ارشادا دائبا اي دائما قوله وام اوعال كها او اقربا هو صدره خلى الذنابات شمالا
كثبا وضمير خلى لحمار وحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا
ظرف اي ناحية شمال وكثبا بفتح الكاف والمثلثة اي قريبا والمفعول الثاني
لخلى اما شمالا او كثبا حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا
على الذنابات او مرفوع بالابتدا خبره كها اي كالذنابات واقرب على الاول معطوف
على محل الجار والمجرور وعلى الثاني معطوف على المجرور قوله ولا ترى بعلا اي
زوجا ولا حلائلا اي زوجات كه اي كالحمار الوحشي ولا كهن اي الاتن الا حاظلا
استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا
طلقوا امراة منعوها ان تتزوج بغيرهم الا باذنهم قوله وهذا مختص بالضرورة اي
خلافا لما توهمه عبارة المص من ان دخول الكاف على ضماير الغيبة المتصلة قليل فقط
حيث شبهه برتبه مع انه قليل جدا وضرورة ويجاب بان التشبيه في اصل القلة قوله
مطلقا اي سواء كانت ضماير غيبة او تكلم او خطاب متصلة او منفصلة قوله وقد
الخ غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثاني بايهام عبارته ان
دخول الكاف على غير ضماير الغيبة من بقية الضماير كدخولها على ضماير الغيبة مع
انه دون دخولها على ضماير الغيبة لانه سماعي يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها
على ضماير الغيبة فانه ضرورة حتى لنا قوله واذا الحرب شمرت اي نهضت وكسر
الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما في الدماميني عن سيبويه قوله واما دخولها على مقابل
لمحذوف اي هذا دخولها على ضمير الجر واما الخ قوله فجعله في التسهيل اقل يتجه لي
ان المراد الاقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادي الذي سيذكره

الله وان وجه اقلية انه شاذ من جهتين كونه مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك
الضمير ضمير رفع او نصب بخلاف ما مر فان شذوذه من الجهة الاولى فقط فاعرفه
فانه في غاية المناسبة قوله قال المرادي وفيه نظر الخ حاصله منع الاقلية بانه
ان لم يكن اكثر في لسان العرب كان مساويا قوله كقوله اي في حتى الجارة اما حتى
العاطفة فتدخل على الضمير كضربتهم حتى اياك وقال ابن هشام الخضراوي لا تعطف
الا الظاهر كالجارة اهـ قاله حفيد قوله فلا والله الخ الفا عاطفة ولا لتاكيد جواب القسم
على ما قاله العيني وغيره وفيه ان الحقيق بكونه تاكيدا لا الثانية دون الاولى فيكون
القسم متحما بين النافي والمنفي الا ان يراد التوكيد المعنوي ولا يلفى جواب اي لا يجد
وانا هو فاعل وفتى مفعول لعقوله خناك اي اليك اي الى لتيك والمعنى لا يجدون
فتى الى ان يلغوك فحينئذ يجدونه المغني هذا ما ظهر لي قوله في ذكر معاني الخ
اعلم ان مذهب البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا ينوب
حروف الجزم والنصب عن بعض وما اوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل
يتعدى بذلك الحرف او على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف او في الحرف
لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختار بعض المتاخرين نيابة بعضها عن
بعض قياسا كما في التصريح وان اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف قال
في الحرف قال في المغني وهذا المذهب اقل تعسفا قوله بحذف قال في الهمع الغالب في نون
من اذا وليها ساكن ان تكسر مع لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما
بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وابو حيان كثير حسن فان كانت اللام
مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره
حذف نون بني فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها واما نون عن فالغالب
فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكي الاخفش ضمها مع اللام بعدها وللمكسور
قال ابو حيان وليس له وجه من القياس اهـ باختصار قوله اي تاتي لمعان اشار به
الى ان الاسناد في كلام المص ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب
ذلك وظاهر كلام الشارح ان المعاني المذكورة حقايق والحق خلافه وان الزيادة وما عدا
التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة قوله
على الجمـ

على الجمة الاولى قد ذكر الخامس بقوله ومعنى وبا يتعاقبان بدلا قوله التبعيض ان اريد
به التبعيض الملحوظ لغيره فلا مسامحة في العبارة وان اريد مطلق التبعيض
كان في العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ
لغيره لما تقرر ان معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف
قال في المطول قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها
عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي
معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسما لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه
الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام اهـ وبذلك تعلم ان قول
الشارح ان يخلفها بمعناها اي في اصل المعنى لا من كل وجه وان مراده بقول الخامس انكونه
بمعنى بدل توافقهما في اصل المعنى وكذا يقال في نظاير ذلك من العبارات المتسامح
فيها قوله ان يخلفها اسم موصول اي مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا ان كان
ما قبلها معرفة فان كان نكرة فعلا منها ان يخلفها الضمير فقط نحو اسا ومن ذهب
اي هي ذهب ولو قال ان يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان احسن واعلم ان
من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة
ونعت تابع لما قبلها في اعرابه ان كان نكرة قوله ابتداء الغاية يعني المسافة
لا منتهاها الحقيقي الذي هو اخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها ان
يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ بالله التجي اليه فالباء هنا افادت معنى الانتهاء نقله الشمني عن الرضي
قوله في الامكنة الاولى ان يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا
نحو انه من سليمان قوله نحو لمسجد اسس على التقوى من اول يوم ان اريد بالتاسيس
البناء فالابتداء ظاهر او مجرد وضع الاساس فمن بمعنى في نحو جيئت من قبل زيد ومن
بعده ومن بيننا وبينك حجاب قوله تخيرن مبني للمجهول اي اصطفين وضمير
يرجع الى السيوف ويوم حليمة من ايام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحارث
ابن ابي شمر ملك غسان وجه ابوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم

طيا وطيبهم فلما قدموا علي المنذر قالوا انا اتيناك من عند صاحبنا وهو
يدين لك و يعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل
ذلك الجيش علي المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج ما غطي
عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كذا في الجمهرة قوله ولها شرط ثالث يؤخذ من
الشرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا او مفعولا به او مبتدا اي او مفعولا مطلقا
علي ما جنح اليه ابن هشام ومثل له تبعا لابي البقا بقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب
من شيء اي من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال
كقراءة من قرئ ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول
وتقدم في باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم علي الحالية اثبات الملائكة لانفسهم
الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة علي الظروف التي لا تتصرف زائدة كما في محله
قوله ان يسبقها نفي او شبهه فلا تزاد في الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية
اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله التفتازاني عن القوم
قوله والاستفهام اي بهل وكذا الهمزة علي الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع
ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط
والهمزة له ولطلب التصور قوله الا مبتدا اي ولو في الاصل فدخل فيه اول مفعولي
ظن وثاني مفعولي اعلم كما قال الدماميني او مفعولا به اي حقيقة فخرج ثاني
مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم لانهما خبران في الاصل لا مفعولان حقيقة
والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى اولهما اذ المظنون في ظننت
زيدا قائما قيام زيد قاله الدماميني قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي
اي لانها قبل دخول من تحتمل نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس علي سبيل
العموم براجحية فدخولها منصص علي الثاني فيمتنع ان يقال ما جاءني من
رجل بل رجلان فان قلت اذا افادت التنصيص فكيف تكون زائدة قلت
المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب
ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المص قوله مع نكرة تختص به اي بالنفي
او شبهه وانما كانت لتاكيده لان النكرة الملازمة للنفي تدل علي العموم نصا فزيادة

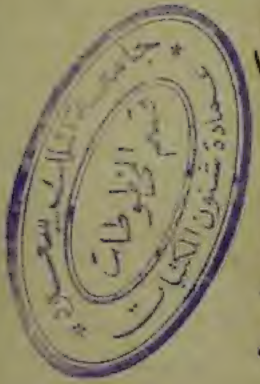
من تاكيد

من تاكيد قوله وذهب الكوفيون اي بعضهم اما الكسائي وهشام منهم فيوافقان
الاخفش في عدم اشتراط الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الهمع قوله
وجعلوها زائدة الخ اجيب بان من تبعيضية او بيانية لمحذوف اي قد كان شيء من
مطر واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه قليل لا سيما
اذا كان الموصوف فاعلا واجيب ايضا بان الفاعل ضمير مستتر يعود الي اسم فاعل
تضمنه الفعل والتقدير كان هو اي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير
وبان زيادتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بذلك علي سبيل حكاية
السوال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا في الدماميني قوله وجعل من ذلك قوله تعالى
الخ اجيب بان من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب
في الاول ذنوب امة نوح عليه السلام وفي الثاني ذنوب امة نبينا عليه الصلاة والسلام
علي انه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية قوله اخذوا اي عمال الزكاة
والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد
الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المفتوحتين وتشديد الموحدة
المغالبة والافيل صغير الابل لا قوله اي غيبة بينها ونصبه بفعل محذوف اي وادي غلا
افيلا قوله ماذا خلقوا من الارض كونها للظرفية او بمعنى في او الباء او علي مذهب الكوفيين
والبصريين ان يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفي يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا لابتداء
الافادة ان ما بعد ذلك من العذاب اشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلي هذا تكون
متعلقة بويل كما في فويل للذين كفروا لكن التعلق في آية يا ويلنا ممنوع لامتناع
الفصل انتهى باختصار وكذا وينظرون من طرف خفي وفي ونصرناه من القوم الذين كذبوا
باياتنا علي تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشمني الذي يكون
للظرف التي للنظر فمن بمعنى الباء او مبدا له فهي للابتداء فهما معنيان متغايران فكونها
الي رأيه المستعمل قوله موافقة عن اي لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال في نظائره
الآتية قوله موافقة الباء اي بالاستعانة دماميني قوله والى امكن في ذلك اي
اقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى لما بينه الشيء ولانه يجوز كتبت الي زيد وانا
الي عمرو اي هو غايتي وسرت من البصرة الي الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو

لوضع حتى لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين
منصودا بها لتقضي ولا حتى الكوفة يضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتدا الغاية
ذكره في المغني ولا ينافيه ان حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جرانه المضمر والمضارع
المنصوب بها نحو سرت حتى ادخلها لانه قد يلتزم انه ما انفردت به الى اكثر مما انفردت
به حتى وظاهر كلام المص والشارح ان حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع
المنصوب بان المضمرة والا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سياتي قال الدماميني
قوله لان مجرور حتى الخ خالفه في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقيا آخر جزء خلافا
لزاعم ذلك قوله ان يكون آخرا الخ اي وان يكون ظاهرا لا مضمرا الا ما شذ كما سياتي قيل
انها لو دخلت على الضمير قلبت الفا لا كما في الى وعلى ولدى وهي فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع
لأصله بلا ضرورة قوله نحو اكلت السمكة الخ فيه لف ونشر مرتب قوله ونحو سلام هي الخ نقل شيخنا
عن ابن هشام ان حتى معلقة بتنزل لا بسلام قوله انتهاء الغاية مطلقا اي في الزمان والمكان
في الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما قوله الثاني المصاحبة قال بذلك الكوفيون وجماعة من
البصريين ومن انكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تاكلوا
مضمومة الى اموالكم دماميني قوله نحو ولا تاكلوا الخ اي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء
الى آخر في شيء او محكوما عليه بشيء او متعلقا بشيء سواء كان من جنسه اولا فلا يجوز
الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شيء الى آخر في شيء مما ذكرناه كذا في المغني
والشمني قوله من فعل تعجب واسم تفضيل اي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله
الشمني واقره شيخنا والبعض ويظهر لي ان المشتق مما في معناهما كالمشتق منهما نحو
ودوكره ويشير اليه قول الشارح بعد ما يفيد حبا او بغضا فتدبر ثم رايت في الدماميني ما
يؤيده دسياتي قوله موافقة اللام اي الاختصاصية قوله ليجمعنكم الخ وقيل ضمن يجمع
معنى يضم قوله وقول اي النابغة الذبياني يخاطب النعمان بن المنذر قوله مطلي اي بما
هو مطلي به القار اي الزفت فيه قلب ونكتة الاشارة الى كثرة القار التي تزيد في النفرة
عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى في بانه لو صح ذلك لساغ ان يقال زيد الى الكوفة
اي فيها وهو لا يجوز فيجعل الى متعلقة بمحذوف اي مضاف الى الناس وفيه نظر اذ الظ
جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي على هذه المعاني عليه كما

علم ما

علم ما قوله اي الناقة وقد عاب بالكود بكاف مضمومة ثم راء الرحل والبا
جمعه على وجستي مبني للمجهول فلا يروى بضارع رويه من باب نحني اي ذلك المعطى
والمعنى نابح عن الركوب وعدم الامتطا كناية عن عدم السلامة من الركوب وابن
احمر هو عمر بن احمر قائل البيت قوله فذكوا الخ جاء حالية والرحيق من اسماء الخمر والسلسل
السهل الدخول في الحلق ويظهر لي ان لا مانع من جعل اللام في البيت للتبيين كهي في قوله
احب الي لوجود ضابطها تامل ثم رايت الدماميني صرح به فلله الحمد قوله نحو قرات
القران الخ قال شيخنا ان القرينة هنا وقوع القران اللفظ في جميعه مفعولا لقرات ام وفيه
بينة
المبادرة الى ان القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة
ظهور ارادة الاستيعاب قوله التي الصحيفة الخ في التي يرجع الى الملتمس كما هو وطرفة
ابن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك لهما شيئا فرحاه فكتب لكل منهما كتابا الى
عامله بالحيرة واوهم انه كتب لكل بصلة فلما وصل الحيرة قال الملتمس لطرفة انا هجوناه
ولعله اطلع على ذلك ولو اراد ان يصلنا لاعطانا فهلم نوقع الكتابين الى من يقراها
فان كان خيرا والا فرنا فامتنع طرفة ونظر الملتمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال
له اتحسن القراءة قال نعم فاعطاه الكتب يقراه فاذا فيه قتله فالقاه في النهر فر
الى الشام واتى طرفة الى عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلا
في حتى الجارة كما هو ظاهر وان رفع ايضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والها
في القاها للنعل او على العطف فحتى عاطفة والها للنعل او الصحيفة او الثلاثة
وجملة القاها توكيد والرفع على الابتدا فحتى ابتدائية والها للنعل والقرينة على
دخول النعل فيما قبل حتى قوله القاها بناء على الظ من عود الهاء الى النعل
او الثلاثة واورد انه لذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعا
واجيب بتاويلها بالمثقل وهو يشمل النعل فكانه قال القي ما يثقله حتى نعله
ولما كانت النعل اسفل جرها بحتى التي للانتهاء قوله ثم اتموا الصيام الى الليل
القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا انما هو الامساك عن المفطر
جميع النهار والى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا باتموا لان الاتمام فعل الجزء الاخير
فلا يمتد والمغيا لا بد ان يكون ممتدا قوله سقى الحيا بالقصر وقد يمد اي المطر



فالقرينة دعا الشارع الى ما بعد حتى با نقطاع الخير عنه وقوله محدودا
بحاء ودالين مهملات اي ممنوعا او بجيم ودالين مهملتين او معجمتين اي مقطوعا
قال الدماميني ولا اعلم الرواية قوله مطلقا اي سواء كان ما بعدها من جنس
ما قبلها اولا وهو راجع الى الدخول في حتى وعدمه والى والمقابل في الاول القول بعدم
الدخول مطلقا والقول بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت
بالنهار الى وقت العصر والا فلا نحو سرت بالنهار الى الليل والمقابل في الثاني
القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة في كل من الى وحتى
على الصحيح خلافا للقرافي هذا ما تفيده عبارة الشارح وانظر حكم اللام اذا كانت
للغاية والاقرب انها كالى قوله الملك وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك
قوله وجعلها الى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين
ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص اقول او بين ذاتين ومصاحب مدخولها
لا يملك نحو انت لي وانا لك ولزيد ابن قنبر قوله وويل للمطففين التمثيل به مبني
على ان ويل اسم للعذاب لا على انه اسم واد في جهنم لانه على هذا اسم ذات قوله
وقد يعبر عن الثلاث الخ وقد يعبر بلام الاختصاص وعن الواقعة بين ذاتين ومدخولها
لا يملك نحو الجل للدابة او بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كما مر
بلام الاختصاص الراجح ان المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر
قوله الرابع التعدية اي المجردة فلا ينافي انها في بقية المواضع للتعدية لكن مع
افادة شيء آخر قاله الحفيد قوله بما اضرب زيدا لعمرو الخ لان ضرب جعل
متعديا في الاصل وبناها للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصار قاصرا ثم
عدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وبكر وهذا مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين ان الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وانه لم ينتقل
فليست اللام للتعدية وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب
وهذا الخلاف مبني للخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين انه
يبقى على تعديته ومذهب البصريين انه لا يبقى كذا في التصريح واعلم انه سيأتي
في باب التعجب ان هذه اللام للتبيين فلا يكون للتعدية المجردة اللهم الا ان

يكون

يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتي قول آخر تامل قوله السادس الزائدة فيه
ان الكلام في عد معاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان
الاولى ان يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهي الزائدة وقول المحشي
كان الاولى ان يقول الزيادة غير مستقيم ايضا اذ الزيادة ليست من معاني اللام
فافهم قوله اما لمجرد التوكيد هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو
لا ابا لك على احد الاوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المقوية
لتقوية العامل قوله وملكت ما بين العراق ويثرب قال الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان
ابن عبد الملك بن مروان تصريح قوله واما التقوية الخ ولما لم تكن اللام المقوية
زائدة محضة نظرا للجهة المقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضح بخلاف
الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء افاده في التصريح فائدة قال في المغني
قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لانها ان زيدت
في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم
الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت
اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها
باضافة كل انه من هذا او ان المعنى الله مولي كل ذي وجهة وجهته فوجهة المفعول
الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير في
موليها على هذا للتولية المفهومة من مولي وانما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل
الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اه باختصار بعض
تصرف واجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان مع كونهما
متقدمين على العامل او متأخرين عنه واجاب التفتازاني في حاشية الكشاف
الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدي العامل الى الظاهر
وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير اي لكل وجهة الله مول موليها
والمفعول الاخر محذوف اي اهلها نقله الشمني قوله نحو وهبت لزيد دينارا فان التمليك
مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل انك لو اسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا

كان الكلام صحيحا الا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان احسن قوله
شبه التمليك الخ فيقال المفيد شبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها
وكذا يقال في النسب بل وفي التمليك على التمثيل لن بجعلت لزيد دينارا كما هو التحقيق
في التمثيل المتمم الا ان يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من
التركيب على اللام نسبت اليها فتامل قوله القسم والتعجب معا كقولهم في باب التعجب
المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على ان نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام اي
لتبنهم الطلب الى النسبي والتامل ما حققه السيد ان انها مجازية نسبة ما للكل
الى الجزء دون تركيم قوله لله يكسر اللام يبقى اي لا يبقى والحيد بكسر الهمزة وفتح التحتية
جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة في قرن الوعل وتمامه بمشمخر به الظيان
والآس مشتق ثم ختاء بمعنى الجبل العالي والظيان بالظاء المشالة والمتحتية
المشددة ياسمين البر والآس شجر معروف كذا في الشمني والدماميني وقوله جمع
حيدة اي بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وان كان المقيس جمعه على
فعل فعل بكسر فسكون على ما يفيده قول المصنف في جمع التكسير ولفعلة فعل والذي
في القاموس انه اسم العقدة في قرن الوعل الحيد اي بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود
واحياد وحيد كعنب فلعل في المفرد لغتين التانيث بالتاء وتركه والمعنى ان
هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن ان يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم
للماء غالبا ومع هذا لا بد ان يفنى قوله يا للماء والعشب بفتح اللام على انهما
مستغاث بهما مجازا لشبههما بمن يستغاث به حقيقة اي يا ماء ويا عشب
اقبلا نعجبا وتعجبا واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا
معنى انتبه وفي نحو يا لزيد لعمرو معنى النداء على خلاف سيأتي وبكسرها على
والمعنى ادعو قومي للماء والعشب على خلاف ايضا سيأتي قوله فيا لك الاظهر
جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من اغرت الحبل فتلته
فاضافته الى الفتل للمبالغة وقوله شدت اي ربطت والباء في بيذبل بمعنى في
ويذبل علي جبل لا ينصرف وانما جره لاجل الروي والمعنى كان نجومه لطوله ودوام
غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فلا تسير هنا ما ظهر قوله ودخوة اي عني

قوله

قوله الصيرورة انكرها البصريون وجعلوا اللام في مثالها للتعليل المجازي
حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة
والتبني واستعيرت له اللام نحو قلت له كذا واذنت له وفسرت له ومنه ولقد
وصلنا لهم القول وما ميني قوله التبيين على في اليا اعلم انه ما يعلل الى التبيينية
بعكس ذلك فاذا قلت زيد احب الي كنت انت المحب وزيد المحبوب واذا قلت زيد
احب لي كنت انت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت ان كلام الش يوهم خلاف
المراد ثم اعلم انهم جعلوا ان لام التبيين اللام في نحو تبا لزيد واللام في نحو سقيا
لعمرو وجعلوا الاولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهي مع مجرورها
خبر لمحذوف اي ارادتي لزيد ومتعلق بمحذوف اي لزيدها عنى فالكلام جملتان والاولى
عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة ثم
رايت الدماميني عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه ثم يتعين ما قالوه في نحو
سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطابان لشخصين في جملة
واحدة فان جعل نائبا عن اسقى على ان الخبر بمعنى الطلب كان الاولى فيه ما قلنا
فتدبر قوله ويخرون للاذقان جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من اسفلهما كما في القاموس
والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها اقرب ما يكون من الوجه الى الارض
عند الهوي للسجود قوله وانكره النحاس انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي
او كونها للاستعلاء مطلقا الاظهر الثاني وعبارة المغني ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة
اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من اجلهم قال ولا نعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اه
قوله نحو كتبته لخمس خلون الاظهر ما نقله الدماميني عن بعضهم انها في المثال بمعنى بعد
كما انها في قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل وفي قولك كتبته لغرة كذا بمعنى في
قوله لا يجليها لوقتها الا هو اي في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء
في نفسه اجيب بانه يصح ان يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم
الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل والمراد لا يخفى ما فيها قوله موافقة
من اي البيانية على خلاف يأتي فيها قبل التفضيل قوله راغم اي لاصق بالرغام
بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذل والاحتقار قوله موافقة عن جعل ابن الحاجب

من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه ولولا ذلك لقيل ما سبقتمونا يعني لوجعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال
بامرين احدهما ان يكون في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني ان يكون
اسم المقول عنهم محذوفا اي وقال الذين كفروا للذين امنوا عن طايفة اخرى
اسلمن لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث انه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي
بالقول وذلك في حكاية من قال انا قايم ان تقول قال زيد انا قايم رعاية للفظ
المحكي وان تقول قال زيد هو قايم رعاية للمعنى حال الحكاية فان زيدا غايب حال
الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل واردت الحكاية فلك ان تقول قلت
لعمرو انت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضي قوله نحو قالت اخراهم لاولاهم يحتمل
ان المعنى في شان اولاهم وكذا فردا بيده فلا تشاهد فيهما قوله يلويهم بالدال المهملة
من الدمامة وهي القبح او معناه يطلي بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه
قوله اشتبهت اي طلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر قوله وقد بينا ان الباء
للتحقيق بالنسبة الى الباء وللتعليل بالنسبة الى في بمعنى المشترك المستعمل في
معنييه او هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان السبب بالباء كثير لا قليل
قوله ومثل مع الى حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب
المص كما مر والمراد المثلية في اصل المصاحبة فلا ينافي ان مدلول مع المصاحبة الكلية
الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف
على ما اشتهر عند المتاخرين قوله حقيقة اي بان تكون للظرف احتوا والمظروف
تحيزا فان فقد الاول فيه تجوز نحو فيه علمه نفع او الاحتوا نحو زيد في سعة او التحيز نحو في صدر
زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا افاده بس فان قلت
الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات
مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال الكلمة في حقيقة ومجاز فما وجه عدم ما
ذكر قلت اجيب بانه يجعل من عموم المجاز بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تشابهها
وهي مطلق الملابسة ومن المجانبة الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في
راسي الا ان فيهما قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا بالعكس

قلبوا

قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرها في القلب عرضت الناقة على الحوض
لان المعروض ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما
كان المناسب ان يوتى بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام
رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد
منهما من الدماميني والشمني قوله دخلت امراة الى الملاقة من بني اسرايل والمتبادر منه
كون دخولها النار بسبب الهرة انها موثرة قوله لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها
فشبه الاستعلا المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على
هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في لمعنى على وهو استعلا جزئي هذا مذهب الكوفيين
وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق
الاستعارة بالكناية او تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة
بالكناية ايضا وفي على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما في الحواشي السابقة
قوله في سرحة اي شجرة عظيمة والمعنى انه طويل كانه ثياب على شجرة عظيمة قوله
اي كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق كما في المغني قوله موافقة من اي التبعيضية وحملها الشيخ على الابتدائية
فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتداة من انقضاء ثلاثة احوال فتكون المدة خمسة اعوام ونصفا
وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول في الحول قوله من كان احدث
عهده لعل المراد طلل كان اقل من زمن مضى من تانسه باهله تلك المدة واستعمل من
في غير العاقل مجازا قوله موافقة الباء اي التي للالصاق حقيقة او مجازا شمني قوله
يوم الروع بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع ابهر وهو
عرق اذا انقطع مات صاحبه يخرجان من القلب والكلا جمع كلية او كلوة بضمها قوله
قياسا الخ اورد عليه ان المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز ان تكون من
استفهامية لا موصولة وان الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدا استفهاما بقوله بمن
يثق على ان زيادة الباء تبنى دون بقية حروف الجر فمن لم يجوز الغا ولك ابدال الهمزة
واوا الخ قاله الدماميني قال الجوهري وهما البعران اي بيا عوك قوله دجا اي اظلم
يقال بالبنا للمجهول برنوجا بفتح الباء والراء وسكون النون اي جلدا اسود يحمل

في مثل ذلك غير قياسي
فلا يقاس عليه غيره
وايضا الاوجه تخصيص
القياس على الفصيح

ان تكون في سببية فلا شاهد فيه قوله شنوا اي فرقوا والاغارة مفعول له
او المفعول به محذوف اي فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب
الخيل وطالركبان ركاب الابل قوله الظرفية اي زمانية او مكانية وهذا
شامل لمعنا لمعنى قوله الثالث السببية منها الباء التجريدية نحو لقيت
بزيد الاسد اي بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قال الرضي وقيل
انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد ان ينتزع من ذي صفة اخر مثله مبالغة
في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشمني قوله الرابع التعليل ينبغي
اسقاط كلام المغني وغيره وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بان العلة متاخرة
في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض واما السبب فهو متقدم
ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل بسبب متقدم
وكان الموافق له ان يمثله بنحو حفرت البئر بالماء قوله الاستعانة الفرق
بينها وبين السببية بان السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع
وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل اي الواسطة بين الفاعل ومفعوله
نحو كتبت بالقلم قاله الرسم قوله المعدية اي الخاصة كما يفيده ما بعده قوله
وهي المعاقبة لهمزة التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا
في حكم الزائدة شمني ودماميني قوله في تصيير الفاعل الخ مفعولية مع الباء
بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة قوله واكثر ما تعدي الرابطة محذوف اي تعديه
كما جزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبر اكثر وجعل البهوتي واقره البعض
نصب الفعل على المفعولية للتعدي اولى بناء على ان ما مصدرية وخبر اكثر محذوف
اي ثابت ناشئ عن عدم التامل قال في المغني ومن ورودها مع المتعدي
دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر قال الدماميني ويرد
عليه انه اذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على
ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الاصل دفع
بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك او قد

يعني

بمعنى اذهبته ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق بافتضاء ذهبت بزيد المصاحبة
في الذهاب بخلاف اذهبت زيدا ومما يرده قوله تعالى ذهب الله بنورهم واجيب
عن الآية بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف
نفسه تعالى بالمجيء في قوله وجاء ربك لانه ظاهر البعد ثم من فرق صاحب الكشاف
حيث قال والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال
ذهب به اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله اخذه ثم قال والمعنى
اخذ الله نورهم وامسكه اه قال الشمني ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ
من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته الى الله
تعالى اصلا قوله التعويض الخ المناسب لقوله باء البدل ان يقول باء العوض و
الفرق بين باء التعويض وباء البدل ان في باء التعويض مقابلة شيء بشيء
بان يدفع شيء من احد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء
البدل اختيار احد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء
التعويض اي مطلقا فتكون هي الداخلة على ما اختير غيره عليه اعم من ان يكون هناك مقا — بلة
او لا قوله نحو امسكت بزيد الخ فيه لف ونشر مرتب فمعنى امسكت بزيد قبضت على شيء
من جسمه او ما يحبسه من ثوب او نحوه ولهذا كان ابلغ من امسكت زيدا لان معناه
المنع من الانصراف باي وجه كان ومعنى مررت بزيد الصقت مروري بمكان يقرب
منه قاله في المغني ونازع الدماميني في كون الالصاق في صورة القبض على نحو الثوب
حقيقيا واستظهر انه مجاز بجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما
من المجاورة وقد تعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازي كان المار لمجاوزته
الممرور به استعلى عليه قوله وهذا المعنى لا يفارقها الخ لانه يحتج في بعض
الاماكن الى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لافعلن قوله نحو اهبط بسلام
ونحو فسبح بحمد ربك بناء على ان المصدر مضاف لمفعوله اي مع حمدك ربك
وقيل للاستعانة بناء على انه مضاف لفاعله بما حمد الرب به نفسه قاله في المغني
قوله العاشر التبعيض اختلف في الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل
صاحب الكشف عن مالك انها زائدة فيجب مسح كل الراس قال وهو وان كان عملا بالمجاز

لكنه احوط وقال بعض اتباعه هي للالصاق فيجب ايضا الاستيعاب اذ المعني الصقوا
المسح بالراس وهو اسم للكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كامامنا
الشافعي هي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما في صحيح مسلم انه صلي الله عليه
وسلم مسح بناصيته وعلي عمامته وما في سنن ابي داود وغيرها من انه صلي الله
عليه وسلم مسح مقدم راسه بدون ذكر مسح علي العمامة كما في فتح الباري وقال
بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدي بالباء وهو المزال عنه وللاخر بالباء
وهو المزيل فحذف الاول والاصل امسحوا ايديكم برؤسكم فلم يتع المسح الماخوذ علي الراس
حتي يجب استيعابه بل علي اليد وجعل الراس آلة فاستفاده البعض علي هذا ليس من كون
الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد ماصينه ملخصا قوله نحو عينا الخ وقيل
ضمن يشرب معني يروي وقال الزمخشري المعني يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل
فجعلها للمصاحبة قوله المجاورة قال بعضهم يختص هذا المعني بالسوال وقيل لا يختص بدليل
قوله تعالى يسعي نورهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وانكر البصريون
مجي الباء للمجاورة وحملوها مع السوال علي السببية ورد بان الكلام ح لا يفيد ان
المجرور هو المسول عنه مع انه المقصود وجعلها بعضهم في وبايمانهم ظرفية اي وبكونه في ايمانهم
لان اصل التوزيع لاولها اخذ السعداء صحايفهم وما بين ايديهم بسط منه وفي
بالغمام للاستعانة لان الغمام كالآلة قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب اعترض بان
المص لم يذكر التعليل ولهذا قال الش سابقا واما الباء فلها خمسة عشر معني ذكر
منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه ان ما ذكره احدعشر فكان
الصواب تاخيره بعد قوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بان المص ذكر التعليل بذكره
السبب لاتحادهما معني علي ما مر فانما عد اولا ما ذكره المص عشرة نظرا لاتحادهما معني
وثانيا احدعشر نظرا الي اختلافهما عبارة قوله ولذلك خصت الخ بقي خاصة ثالثة
وهي استعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما صوابه انشائي نحو بالله هل قام زيد
وزاد بعضهم رابعا وهو جرها في القسم وغيره ورد بان اللام كذلك ومنهم من لا
يجعل الاستعطاف قسما بل العافية متعلقة بالسلك محذوفا لا بالقسم قوله
نحو كفي بالله شهيدا الخ عد الامثلة الي انها زايدة مع الفاعل ومع المفعول ومع

اشارة

المبتدا

٣٧٩

المبتدا مع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك ايضا كما مر في نحو فصل ما ولا الخ والزايدة
مع الفاعل قد تكون لازمة وهي الداخلة لفاعل افعل في التعجب علي قول الجمهور
كما سياتي في بابه وجايزة في الاختيار وهي الداخلة لفاعل كفي وواردة في
الضرورة نحو الم ياتيك والانبا تنمي بما لاقت لبون بني زياد والزايدة مع المفعول
غير مقيسة واذا كان مفعول كفي نحو كفي بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع كذا في
الجامي وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذي بمعناه وجهل وسمع واحس
وكذا مع المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو ومنعكها
بشي يستطاع فلا قياس منهما والزايدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع
التوكيد بالنفس والعين مقيسة دماميني ملخصا قوله اي يجي علي الحرفية قيد بالحرفية
هنا دون الكاف وعن مع بجي كل اسما لبعد تنبيه المص الآتي علي الاسمية في علي وقربه
في الكاف وعن قوله ويكون حقيقة ومجازا قال الفارضي واما نحو توكلت علي الله فهو
بمعني الاضافة والاسناد اي اضفت توكلي واسندته الي الله اذ لا يعلو علي الله
تعالى شي لا حقيقة ولا مجازا اه قوله ونحو فضلنا الخ جعل الدماميني الاستعلاء
المجازي الاستعلاء علي ما يقرب من المجرور نحو او اجد علي النار هدي اي هاديا وجعل
الاستعلاء المعنوي علي نفس المجرور نحو فضلنا الخ ونحو ولهم علي ذنب حقيقيا قوله
كقوله اذا رضيت علي الخ وقيل فيمن رضي معني عطف قوله علي حبه اي مع حب المال وقيل
علي تعليلية والضمير لله قوله موافقة من من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام
علي خمس اي منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها
قوله يعمل اي يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول يجد محذوف اي اذا لم يجد شيئا
ثم استانف مستفهما فقال علي من يتكل قوله افنان العضاة جمع فنن وهو
الغصن والعضاة بكسر العين المهملة جمع عضة كبنت او عضه كعنبة او عضا هة
كرسالة كل شجرة ذات شوك او ما عظم منها كذا في القاموس وهو يتعدي بنفسه
يقال راقه اي اعجبه كما في القاموس وايقاع الاعجاب عليه طريق المجاز وقد كني الشاعر
بالرحة عن امراة مالك وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالايقاع حقيقي
قوله وفيه نظر وجهه انه لا يتعين كون تروق بمعني تعجب حتي تكون علي زايدة

اذ يصح ان تكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما في القاموس هذا ما ظهر لي في وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا قوله والاضراب اي عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالي فان قوله على انه قرب الاخر من البعد ابطل به ما يوهمه قوله فلم يظفر بنا من تساوي القرب والبعد من كل وجه وقوله على ان قرب الدار ليس بنافع ابطل به ما توهمه الجملة قبلها من ان القرب مطلقا خير من البعد وعلى التي بهذا المعنى يحتمل ان تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك في حاشا الجارة ويحتمل ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف اي والتحقيق كائن على ان الخ لان ما قبلها وقع لا على وجه التحقيق قوله كا على الخ فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا قوله كما رأيت اي في قوله لذا رضيت على بنو قشير قوله هي بعد شيء مذكورا وغير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول يجوز كما نحو رميت السهم عن القوس اي جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثاني نحو رضي الله عنك اي جاوزتك المواخذة بسبب الرضي ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو اخذت العلم عن عمرو كانه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ هذا ملخص ما افاده سم ومن المجازية سالت زيدا عن كذا كانه لما عرفك المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السوال وانت خبير بان هذا انما يظهر اذا افاد المسؤل المسؤل عنه لا اذا لم يفده وان المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن شيء لا جعل البعد لشيء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك قوله ولم يذكر البصريون سواه وتكلفوا لها في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه في غيرها من الحروف قوله اي حالا بعد حال من البعث والسوال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها وقيل غير ذلك قال في اللباب والاولى ان عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه قوله لاه ابن عمك اي لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف واناب عنه المضاف اليه ولك ان تستغني عن تقدير المضاف فتقول اي زدت

دباي

دباي اي مالكي فتخزوني اي تسوسني وتقهرني وهو بكون الواو انتخفيفا من فتحة النصب مثل ما تاتينا فتحدثنا بالنصب واما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما انت ديانى فما انت تخزوني قوله نحو وما نحن الخ ويحتمل ان المعنى تركا صادرا عن قولك الا صادرا عن موعدة قوله واسى سراة الحي من اساه بعد الهمزة اي واساه اي اعطاهم وشاركهم والرباعة بالكسر نحوم الحمالات اي اقساط ما يتحمله الانسان من دية او غيرها فعن بمعنى في بدليل ولا تنيا في ذكري قال في المغني والظ انه بمعنى وني عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وولج فيه دخل فيه وفترا عنه اي والمراد في البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية قوله عن عبارة ويحتمل ان المعنى الصادرة عن عبارة قوله بنحو رميت عن القوس اي ان اريد جعل القوس الة للرمي ومستعانا بها فيه قوله فيها انكاره اي يقال ذلك الخ على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمي متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كما يظهر قوله اتجزع ان نفس بفتح همزة ان على انها مخففة من الثقيلة وكسرها على انها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وابقي فاعله وهو نفس اي ان هلكت نفس والحمام الموت وقوله فهلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعد عوضا عنه قال الدماميني ظاهر كلام المغني في التسهيل ان شرط زيادتها التعويض وفي تفسير الثعلبي انهم اختلفوا في قوله تعالى يسئلونك عن الانفال فقيل عن على عنها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبني على ان السوال هل هو سوال استخبار او سوال استعطا فقد حكي قولا بالزيادة ولا تعويض قوله اربعة زاد في المغني خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت في نحو سلم كما تدخل وصل كما تدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجها على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقت اي سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة قوله الثاني التعليل جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين قوله يقتضي ان ذلك قليل اي بناء على المبادرة من الاخلاء على المضارع وقد يقال التعليل بالنسبة الى التشبيه قليلا في كثرته في نفسه قوله ليس كمثله شيء اي بناء على رأي

عزاه في المغني الي الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زايدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي يعود الحكم لا الي المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد احد يدل لظاهر على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي اه ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثله ولان مثل الشي من يكون على اوصافه فاذا نفوه عن مماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بانه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلا عن استحالة لازمه لان المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه قوله لواحق الاقراب قال روبة يصف خيلا اي ضوامر الاقراب جمع قرب بفتحتين وهو من الخاصرة الي مراق البطن والضمير في فيها يرجع الي الخيل الموصوفة والمق الطول الفاحش مع رقة قوله على خير وقيل الكاف بمعنى الباء اي بخير وقد قيل في قولهم كن كما انت ان المعنى كن على الحال الذي انت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذي هو انت اي كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى قوله واستعمل اسما فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما قوله عن كالبرد اي عن مثل البرد اي عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذايب اي الذي ذاب منه شي فصغر وبحث في الاستشهاد بالبيت باحتمال ان الكاف حرف ومجرورها محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه ح قوله بها للقوة اي بفرس بها للقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب والشغوا بمعجمتين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه اي المتغطي به والمقنع المغطي راسه بالبيضة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس قوله استعملا اسمين واستعملت على فعلا ماضيا تقول علا

يعلو

يعلو علوا وعلى يعلى علاء كبقي يبقى بقاء ولم يتعرض له لان علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها ترسم بالالف لان اصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا ان على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالالف لانها ح واوية لكن يكفي في نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسمها على احد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفية رسما في وجه اصلا فاعرفه ولم يتعرض المص لالي مع انها جاءت اسما بمعنى المنتهي ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة قوله من اجل عليها من دخلا استشهاد على استعمالها اسمين لا تقييد ولذا اقتصر على لانها الممنوع دخولها عليها كثيرا وسمع جر عن بعلي نادرا فعلم ان اسميتها لا تتقيد بدخول من نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح وردت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية ومع دخول من تتعين اسميتها قوله درية بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لاري وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن قاله العيني والمص وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز ابدال الهمزة قوله غدت اي سارت القطاة من عليه اي الزوج والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة اي تصوت احشاؤها من العطش وقوله عن قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قال الدماميني القشر الاعلى للبيض وزيزا بزاءين معجمتين مكسورة اولاهما وتفتح كما قاله السيوطي ارض غليظة ومجهل بفتح الميم على قاعدة اسم من مفعل اي محل الجهل السالك وتوهانه قال في التصريح نقلا عن ابن السيد وهو مجرور باضافة زيزا اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزا عند البصريين اه ويمكن ان يجعل بدلا قوله اسمين وحرفين قال الشاطبي قد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رايته مذ او منذ ان الله خلقه بفتح الهمزة اما اذا كسرت فالاسمية متعينة قوله كما اذا وليا الفعل جعل الش قول المص الفعل مثالا لا قيدا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز منذ يقوم قوله وهما ح مبتدان اي حينئذ اذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناهما امد انقطاع الروية واول امد انقطاع الروية

ح قوله ح عاملهما لا يكون الا ماضيا
فلا يجمع مع المستقبل ولا تحريره
يجيزوه على المستقبل حكاية
الحال فلا يجتمع مجازان
تاويل المضارع بعضه بالماضي
مضاف اليه وتشبيهما لذي الماضي
نقله يس عن ابن هشام وينبغي
جوازه عنده من حول اجتماع
مجازين في كلمة واحدة فتدبر
صح

من على يعلى
اما اذا كانت
صح

واورد على ابتدائيتهما انه هلا جاز يوما ن فقط كما جاز يومان امد ذلك واجيب
بانهم اجروهما رافعين مجراهما خافضين في انهما لا يدخلان الا على اسم الزمان
افاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني قوله فالاول اي مما اذا رفعنا اسما مفردا
قوله والتقدير امد الخ فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما في المغني الحاضر نحو مذ
يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعها الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتي
اكثر العرب على وجوب جرهما الحاضر قوله واول انقطاع اي اول امد انقطاع فوافق
قول المغني وان كان اي الزمان ماضيا فمعناهما اول المدة فاقتصار البعض على الاعتراض
بان ظاهر كلام الشارح يخالف ما في المغني تقصير قوله وقيل العكس الخ اي لان المبتدا هو الاسم
المخبر من غير عكس على المختار قوله وقيل بالعكس قال في التصريح وهو مذهب الاخفش و
ابي اسحق الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناها بين بين مضافين فمعنى ما لقيته
مذ يومان بيني وبين لقائه يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول دهم لاة المعنى
واللفظ يأباه اما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق
على هذا الاعراب واما الثاني فلان يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع
خبرا ظرفا للمبتدا حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زايدا عليه وهو
مناف للمراد اه المراد انه هو ام وانا اقول في كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثاني
نظر اما النظر في توجيهه للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يفد
ان جميع المدة يوما باعتبار اصل اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين
لقائه لا تنافي كينونة غيرهما ايضا لكن تفيده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا
بينهم وبين لقائه يومان عرفا الا اذا لم يكن الا اليومان فقط في توجيهه الثاني
فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقدم الظرف
المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغا بان الظرف المحول خبر ليس ظرفا للمبتدا
اذ لو كان ظرفا الخ مردود لبطلان الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشيء زايدا عليه بل
يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع
الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعري كيف حكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهم
مع ان التركيب الموجب فيه كالمثال الثاني المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى

مذ يوما

مذ يومان على كلامهم بيني وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني وقد علم
من هذا التحقيق اذ جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع في اعراب
نحو زيد في الدار بقولهم زيد مبتدا وفي الدار خبر وان الخبر في الحقيقة متعلق مذ
ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وح لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذ ومنذ
على هذا القول بين وبين مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقتان
بالابتداء فتدبر ما قلنا بانصاف فانه متين قال الدماميني واعترض على جعل مذ
ومنذ خبرا بان المعنى عليه كما قالوه بيني وبين لقائه يومان وبين زمانية
هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه والجواب ان هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه
يومان وهو جائز قطعا كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد اسلفنا اول
باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه قوله والمعنى بينه الخ اورد عليه
عدم اطراده لانه لا يأتي في نحو قولك يوم الاحد ما رايته مذ يوم الجمعة الا ان يحمل على
حذف العاطف والمعطوف اي بيني وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف
قوله وقيل ظرفان الخ على هذا التركيب يكون القول كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه
على الاولين فكلامان ثانيهما وهو من كذا مستأنفا استئنافا بيانيا كما في الدماميني
قوله منذ كان اي وقت وجد قوله اومذ مضي يومان فيه انا اذا قدرنا كان اومضى
كان مستفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما
قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما المعلوم الا ان يقدر مضاف ويلاحظ استمرارا
للانتفاء الى ان التكلم والتقدير وجود اول اليومين ومضيه بعد استمرار الانتفاء الى الآن
فتامل قوله والثاني اي ما اذا اوليا الجملة الاسمية او الفعلية قوله يافع اي ناهز العلم او عشرين
سنة على الخلاف يقال ايفع الغلام فهو يافع ولا يقال موقع وان كان هو القياس قوله وقيل
زمن مضاف الى الجملة انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين قوله
وقيل مبتدآن هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قول الذي قبله شيخنا قوله
يكون هو الخبر اي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ قوله فكمن اي الابتدائية قوله معنى
في استبين اي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والعلامة عليه بها قوله نكرة او معدودة
اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم اول الباب هذا بنا فيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لانه متعد

في المعنى وبهذا يعلم ان الكاف في قول الشارح كما في المودود استقصائية وفي
شرح ابن الكافية المجرور بها نكرة محذوفة كما بمعنى من والى مثل نحو منذ يومين
واذا جر نحو ما رأيته مذ اندرست علاماته وقوله منذ ازمان قال بعضهم لعل
هذا من المورد فيكون بمعنى من والى معا قوله بقنة الجبل القنة بضم القاف وتشديد يد
النون اعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود فاقوين اي خلون حال من الديار
بتقدير قد والحجج بالكسر السنون قوله رجوعهم الى الضم الدال اي على الاشهر وجاء كسرها
عند ملاقاتها الساكن لا يقال يحتمل ان الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر
عارض مثل قم الليل فلا نكرة بخلاف الضم قد يقال ان الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل قوله
ولان بعضهم يقول منذ الخ قد يقال الضم اتباع قوله محكوم بضم الميم وسكون اللام وضم
الكاف قوله في الحرف وشبهه قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الحروف يريد انه
المراد بشبيه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوها
فانها تشبه الحرف في الجمود اه قوله ويرده تخفيفهم ان الخ اي وهذا التخفيف يعرف
جريه في الحروف شذوذا كما يذكره الشارح في اول باب المتصرف فلكن تخفيفهم منذ
من هذا القبيل قوله لما التي نقل شيخنا السيد انه بفتح اللام قوله يجيء من الحروف رب
اي يجيء من معاني الحروف معنى رب واما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولم يذكر معناها
لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزي لجمهور الكوفيين وقيل
التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس قوله يا رب كاسية اي مكتسية يقال كسي
بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس ويا للتنبيه او النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا
ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدا الذي هو كاسية هذا هو الظاهر
المتجه وقول البعض كاسية مبتدا وفي الدنيا صفة وعارية خبره او الظرف خبر
وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهين اما الاول فلان جعل في الدنيا ظرفا مستقرا
صفة كاسية غير صحيح لكون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد واما الثاني
فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية في الدنيا بانها عارية يوم القيمة
لا الاخبار عن الكاسية بانها في الدنيا كما لا يخفى على احد وجوز البعض في عارية
الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة

من الغير

من الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف اي ثابتة وفي الاخير نظر لان
صاحب الحال لا يقدر العري فكيف تكون عارية حالا منتظرة الا ان يجعل المعنى مقدرا
عريها بزنة المفعول لا مقدرة عريها بزنة الفاعل وانما كانت رب في الحديث للتكثير
لانه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب قوله يا رب صائمه
الخ استدل به الكسائي على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب في
ضمير رمضان لكانت اضافته محضة لانها اضافة وصف الى غير معموله فتفيد التعريف
مع ان رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل
مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يقومه عبر بلن
الاستقبالية لان المراد لن يحوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيمة او لن يعيش الى
صيام مثله وقيامه قوله الا رب مولود وليس له اب هو عيسى عليه السلام وقوله وذي
ولد الخ هو آدم عليه السلام وضمير لم يلده للذي ولد واصله لم يلده بكسر اللام وسكون
الدال فسكنت اللام تشبيها بتا كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا
لليا او بالضم اتباعا للها كذا في التصريح وغيره وعندي انه يجوز التحريك بالكسر على
الاصل في التخلص من التقاء الساكنين نحو مما خطاياهم الخ فخطاياهم الخ مجرورة
بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطيئاتهم ولو مثل بها لكان اظهر
ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها
بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال قوله وزيد بعد رب الخ قد يفرق بين رب والكاف
ورب الثلاثة قبلها بان اختصاصها بالاسماء اقوى لجرها كل اسم بخلاف رب
والكاف فانهما يجران بعض الاسماء فلضعفهما ما كفتا عن العمل بخلاف قسم
قوله ربما الجامل المؤبل الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للقنية
والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها
وهو الفرس والانثى مهرة ونصب خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل
قوله كما الحبطات جماعة من تميم سموا باسم ابيهم الحبط بفتحتين وسمي بذلك لانه اكل
نباتا بالبادية يسمى بذلك قوله بين بصرى اي بين جهاتها لتحصل التعدد الذي
يقتضيه بين وهي من اراضي الشام وطعنة نجلا اي واسعة عطف على ضربة قوله

ونتصر مولانا لمثل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم
الجيم وهو الذنب اي مذنب عليه ومذنبه ويروى مظلوم عليه وظالم قوله
الغالب على رب المكفوفة بما ثلها غير المكفوفة فان الغالب في العامل بعدها
كونها فعلا ماضيا كما في المغني وقال في الهمع والاصح ان رب تتعلق بالعامل
الذي يكون خبرا لمجرورها وعاملا في موضعه او مفسرا له ويجب كونه اي العامل
التي تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال ابو حيان
انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتي حالا ايضا قاله ابن السراج قيل ويأتي مستقبلا
ايضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجري الشارح على خلافه قوله
على فعل ماض اي حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضي تنزيلا من جملة المقابل
للغالب كما سيصنع المص قوله ربما اوفيت في علم اي نزلت على جبل قوله نزل منزلة
الحاصل لما اشار اليه الشارح ان يود مستقبل حقيقة لانه في يوم القيمة لكن لما كان
معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل واعلم ان عبارة الشارح هي
عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض انه لم يتقيد بقيد التنزيل في التوضيح باطل ونقله
عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقولا فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله قوله حتى قال
الفارسي غاية لقوله وتدخل قوله والجملة صفة ما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي
رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي خبرا محذوفا ولم يجعل الجملة
على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف تصريح قوله اي رب شيء
الخ وعلى هذا يكتب ما منفصلة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة قوله
ماوي الفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح
فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله لا يشتري كتانه وجهرمه اي جهرمي فخذف
ياء النسبة للضرورة والمراد بها البسط المنسوبة الى جهرمة بفتح الجيم قرية بفارس
والياء الواقعة رويا في هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن
العروض قوله فمثلك حبلى خص الحبلى والمرضع بالذكر لانهما ازهد النساء في
الرجال وقوله قد طرقت اي اتيتها ليلا قوله ذي صعد بضمتين جمع صعود
بفتح الصاد العقبة واضاب جمع ضب وهو الحيوان المعروف وقيل الجهرم البساط

من الشعر

من الشعر والجمع جهارم وجواب رب فقطعت في بيت بعده تم شواهد المغني
للسيوطي قوله نحو مرج حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين
جمع عيناء وهي الواسعة العين قوله وليل كموج البحر اي في كثافته وظلمته المسدول
الستور والاتبلاء الاختبار قوله رسم دار اي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من
اثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من اثارها كالوتد والاثافي
وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى اي من اجله او من عظيم شانه لان الجلل يطلق
بمعنى اجل وعظيم وحقير واما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغني وشرح
شواهده للسيوطي قوله وهو نادر اي جدا كما يدل عليه ما بعده قوله كثير بالنسبة الى
بل اي وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا ينافي قول الشارح سابقا لكن على قلة
قوله لكن في الارتشاف الخ يجاب بان المص وابن عصفور لم يعتدا بالخلاف لشذوذه
فحكيا الاتفاق قوله والصحيح ان الجر برب المضمرة لانه لم يعهد الجر ببل والفاء اصلا
ولا بالواو الا في القسم قوله وهذا اي الجر بسوى رب لدى الحذف قوله كقول روبة
بضم الراء وسكون الهمزة بن العجاج بن روبة كان من فصحاء العرب قوله التقدير على
خير اي بخير كما في التصريح قوله حتى تبذخ اي كبر والاعلام الجبال قوله وذلك اي الجر
الذي يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف قوله دون عوض اي من حرف القسم المحذوف
وقيل بل ذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر
ذلك قوله في جواب ما اي سؤال تضمن مثل المحذوف اي اشتمل على حرف مثل
الحرف المحذوف قوله بحرف متصل متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلافكم
حتى يقال الجر بفي المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين
مختلفين وهو ممنوع على الاصح المعمولان خلف وايات والعاملان في والابتداء
على ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل قوله ومن نحو اي بعيد عن الوقوع
الدخول قوله اي يمد نحو ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين المعمولان ذي وان يخطي والعاملان الباء واخلق لكن قد يقال ان
عطف بدل اشتمال من ذي العيرفا لعامل واحد وهو الباء الا ان يقال العامل
في البدل باء اخرى مقدرة على ما رجحه اكثر المتاخرين فالجر بالموجود

قوله في المعطوف عليه اي على ما تضمن مثل المحذوف قوله ولو فئة اي ولو بفئة
اي ولو هذه تم بفئة و عدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لولا تدخل
الا على الجملة دون المفرد قوله ما لمحب جلد ان يهجرا اي قوة للهجر والشاهد في قوله
ولا حبيب وقوله فيجرا بالنصب على اضمار ان قوله بعده اي بعد ما تضمن مثل
المحذوف وكذا الضمير في نظائره الآتية قوله اسهل من اضمار رب الخ اي فيكون
عملها محذوفة بعد ان الكثر مما ذكر ووجهه كما في زكريا اذ ان مختصة بالافعال
وهي قوية الطلب للجار قوله مررت برجل صالح اي في اعتقادي وقوله الا صالح اي في
نفس الامر فطالح اي في نفس الامر فلا تنافي وليس لفظ صالح الاول في عبارة المرادي
والامر عليها ظاهر قوله الا صالح فطالح الشاهد في فطالح واما صالح فمحل
الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرر ولا بعدم الفصل افاده
شيخنا قوله اي لا امرر بصالح فقد مررت بطالح قال في التصريح هذا تقدير ابن
مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو
الصواب لانك اذا قلت ان لا امرر نقضت اخبارك اولا بالمرور فيما مضى
لان الا امرر معناه ان لا امرر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون اي ان لا اكن
فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اهـ ملخصا
ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى ان لا امرر والا اكن مررت قوله
على ما ذهب اليه الخليل والكسائي اي من ان ان وصلتها وان وصلتها في موضع
جر بالحرف المقدر اما على ما ذهب اليه سيبويه فموضعها نصب بنزع الخافض قوله
الصالح لدخول الجار اي بان يكون اسما لم يتقدم نفيه قوله ولم يجزه جماعة من
النحاة واما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فاثبته جمهور البصريين والكوفيين
في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده ابو حيان بانه ضعيف لانه تابع
بواسطة بخلافهما واما الآية ففي المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف
البيان قياسا وسيأتي بسط في اولا النعت قوله مريب بفتح الميم اسم مفعول
قوله مشائيم جمع مشؤوم وناعب بالعين المهملة اي صائح وبابه ضرب ونفع
كما في المصباح والبين البعد وقوله غرابها اي غراب تلك المشائيم قوله وما

زرت

زرت ليلى الخ ينبغي اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه
ليس من جر التوهم اصلا بل الجر فيه بسبب العطف على ان يكون لان محله جر باللام
المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائي نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر
فيمكن انه مراده اللهم ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ اي من الجر على التوهم اعم من
ان يكون بعد ليس وما اولا فتنبه قوله يجب ان يكون للجار والظرف متعلق
اي لأن الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف لا بد له من شيء
يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق ان ذلك المتعلق انما
يعمل في المجرور وانه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى انه ينتفي نصبه لو كان
متعديا اليه بنفسه فمتعلق المجرور به تعلق عمل واما الجار فلا عمل للمتعلق فيه
ونسبة التعلق اليه مسامحة او مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معاني
الافعال الى الاسماء فعلم ان المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقعا عوضا عن العامل
المحذوف والا حكم على محل مجموعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد في الدار او نصب
نحو خرج زيد بثيابه او جر نحو مررت برجل من الكرام افاده الدماميني وغيره
قوله او ما يشبهه اي في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان
لم يذكره غير واحد كما لبعض قوله او ما اول بما يشبهه كلفظ الجلالة فانه مؤول
بالمسمى بهذا الاسم وبالمعبود قوله او ما يشير الى معناه اي معنى الفعل وسيأتي
التمثيل له بما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون وظاهره ان ما هي المتعلق
وهو مبني على جواز التعلق باحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم
المتعلق هو الفعل الذي يشير اليه النافي كما في المغني قوله نحو انعمت عليهم فيه لف ونشر
مرتب قوله اي انتفى ذلك اي الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده ان
المتعلق الفعل الذي دل عليه النافي والا لنافى آخر كلامه اوله قوله الأول
الزائد لانه انما اتي به للتاكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه في الربط
نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لأن
زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام قوله بدليل ارتفاع ما بعدها اي بعد مجرورها
ولو كان لما بعده اي بما لمجرور لكان اوضح قوله لان مجرورها مفعول اي معمول فعل يتعدى

اليه بنفسه من غير احتياج الي توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول
في المعني فلا يتم التعليل افاده سم قوله لاقبل الجار الخ اي ولا بين الجار والمجرور
لان الفعل لايقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر قوله لانه رب لها الصدر اي صدر
جملتها فلا ينافي جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما افاده الدماميني قوله وانما
دخلت الخ دفع لما يتوهم كون مجرورها مفعولا من انها معدية قوله فان قالوا الخ
وايضا فلو كان كما يقولون لم يعطف علي محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح
وقد جاء العطف تقول رب رجل واخاه اكرمت فيجعلون له حكم الزائد في الاعراب
وان لم تكن زائدة ولا يجوز في الفصيح بزيد واخاه مررت دماميني قوله فخطأ
لانه يتعدي بنفسه واجاب سم بان تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بالحرف
اذا قصد معني لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدي بنفسه
لفات معني التعليل والتكثير ونظيره اخذت من الدراهم فتعدي للمفعول بمن
لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه علي ان من الافعال ما يتعدي تارة
بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر قوله ولا سيما انه مفعول في المثال الثاني
اجاب سم بان ذلك لا يمنع كونه مفعولا لمثله كما في زيدا ضربته والله اعلم

الاضافة

هي لغة الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ابدا
قال يس وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاسناده الي من ينزل عليه وقال
في شرح الجامع يكفي في اضافة الشيء لغيره ادني ملابسة نحو قوله تعالى عشية او
ضحاها لما كانت العشية والضحي طرفي النهار صح اضافة احدهما الي الاخر قوله
نونا اي نطق بها او لم ينطق بها كما في لبيك وذوي مال قوله تلي الاعراب
اي حرف الاعراب قوله او تقديرا وذلك في الاسم الممنوع الصرف والمانع من ظهوره
مشابهة الفعل قوله ما تضيف اي تريد اضافته قوله احذف اي ان كان فيه ما ذكر
والا فلا حذف كما في لدن زيد الا ان يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن
الوجه الا ان يدعي ان الاضافة قبل دخول ال قاله زكريا قوله التي تليها علامة
الاعراب قال البعض تبعا للمص هذا مبني علي ان الاعراب متاخر عن اخر الكلمة

والأصح

والأصح انه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب للحرف تبعيتها له تبعية
العارض للمعروض لا تبعيتها له في الوجود اللفظي فالتبعية رتبية لا زمانية
فليس كلامه مبنيا علي خلاف الاصح قوله قد تحذف تاء التانيث اي جوازا فلا يرد
علي المص لان كلامه في الحذف الواجب لكثرة وحذف هذه التاء جائز علي قلة حيث
امن اللبس والاكثر عدم حذفها كما في ثمرة وخمسة ثم هو سماعي وقيل قياسي كذا
في النكت ولا يرد علي وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر الآمر الون ضاربين
القباب لكلام اول الكتاب قوله وفاقا لسيبويه اي والجمهور ودليلهم اتصال الضمير
بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله قوله لا بالحرف المنوي صح به التصريح لا بمعني اللام
خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف لما هو مقتضي
ان العامل عند الزجاج معني اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح علي عدم
التصريح قوله او معني من اي البيانية كما نقله الاسقاطي عن الجامي اي التي لبيان
جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح ان بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ
معني اشارة الي ان المراد ان الاضافة علي ملاحظة المعني المذكور لا ان لفظ الحرف
مقدر اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره واعلم انه يصح في الاضافة التي علي معني من اتباع
المضاف اليه للمضاف بدلا او عطف بيان ونصبه علي الحال او التمييز قال يس
والاتباع اقل الاوجه وفي التي علي معني في نصب المضاف اليه علي الظرفية قوله اذا
لم يصلح الا ذاك اي بحسب القصد بان اريد بيان الظرفية او الجنس فلا يرد ان التي
علي معني من او في يصلح ان يكون علي معني لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض
يصلح فيه معني لام الاختصاص وقوله لما سوي ذينك اي بان لم يرد ما ذكر وبه
يعلم ان مثل حصير المسجد يجوز ان يكون علي معني في ان اريد معني الظرفية وان
يكون علي معني اللام الاختصاصية قاله يس فيما اذا كان ما نكرة موصوفة
او اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة او صلة والعائد محذوف قوله
بعضا المراد بالبعض ما يعم الجزئي والفرد الخارج بقوله مع صحة الخ وانما عمم لئلا
يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم قوله مع صحة الخ فان فقد الشرطان
كثوب زيد وحصير المسجد او الاول فقط كيوم الخميس او الثاني فقط كيد زيد فليس

على معنى من بل هي في هذه الأمثلة على معنى لام الملك او لام الاختصاص
وبهذا يعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة في قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل بمثالين
لما فقد فيه الشرطان ليفيد ان المراد باللام ما يعم لاميّ الملك والاختصاص ونقل
في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي انهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون
المضاف بعضا قوله ظرفا للمضاف اي زمانيا او مكانيا حقيقيا او مجازيا نحو مكر
الليل يا صاحبي السجن الد الخصام قال شارح الجامع قوله والا اخذا اي الا جعل
معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليعلم المراد ان اللام مقدرة في نظم الكلام اذ
قد لا يصلح لتقديرها لخبر كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه اذ بمعنى افراد الرجل
ولا يصلح نظمه لأنه لتقدير فيه اللام فبني الجامي لا يلزم صحة التصريح باللام بل
تكفي افادة مدلولها فيقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الأشكال عن كثير من مواد الا
ضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة انتهى قوله لما سوى ذينك دخل في
عمومه الاضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جني بانها على معنى اللام لكن
اورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو
كما قال الدماميني ومن ثم صرح السيوطي في جمع الجوامع بانها ليست على معنى حرف وحكى
الأول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام
في القطر وظهورها في نحو فعال لما يريد لا يدل للأول وان استدل به قائله لأن
هذه اللام لام التعدية لا اللام التي الأضافة على معناها كما عرف قوله ليست
على تقدير حرف شبهته انه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في
المعنى وليس كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة واجيب بمنع لزوم المساواة
لان المراد بكون الأضافة على معنى اللام مثلا انها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم
منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى
غلام لزيد اي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به تشريح جهة الأضافة
في المثال المذكور من الملك او الاختصاص قوله ولا ينته الخ عطف تفسير قوله
الى ان الأضافة بمعنى اللام علل ذلك بان كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار

معنى

معنى اللام الاختصاصية قوله على كل حال اي سواء كان المضاف ظرفا
او بعضا او غيرهما قوله لا تعدوا اي لا تتجاوز قوله ومو هم الأضافة
بمعنى الخ قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى
في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية واجيب بان التي
بمعنى في قليلة فردت الى الأضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام بخلاف
التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا قوله ترسيما
لا حاجة اليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف قوله في اضافة
الأعداد اي كثلاثة رجال وتسع نسوة قوله انها بمعنى اللام اي الاختصاصية
سم قوله انها بمعنى من لا يخفى انه اظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة
المعنيين اي يجب القصد على ما ليس قوله والمقاديس اي المقدرات اي كقفيز
بر ورطل زيت قوله نحو ثلثمائة وا حتاج صحة اطلاق اسم المضاف اليه
على المضاف فيما ذكره الى تاويل مائة بمئات لا يضر قوله على انها بمعنى من
اي مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا ايضا قوله واختصوا اولا
اي احكم بخصوصه اي قلة اشتراك فليس المراد بالتخصيص ههنا ما يشمل
التعريف حتى يرد على المص انه جعل قسم الشيء قسيما له قوله او اعطاء التعريف
او للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قال
المرادي لأنها في تاويل مصدر مضاف الى فاعلها او مبتداها وهو
ظاهر ان كان الفاعل او المبتدا معرفة فان كان نكرة فالظاهر ان المضاف
من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة قوله يعني ان المضاف الخ
لما لم يقيد المص حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف
بكونه معرفة قال يعني الخ وانما ترك المص القيدين لشهرتهما قوله وان
يشابه المضاف يفعل كني به عن مطلق الفعل المضارع وخرج بذلك
المصدر واسمه وافعل التفضيل قوله وصفا حال من المضاف فكلام الش
هل بمعنى وهي حال لازمة لان المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا
والمراد الوصف ولو باعتبار التاويل كضرب زيد بمعنى مضروبه قوله بمعنى

الحال او الاستقبال لكونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضي فيما سننقله عنه
ونقل شيخنا السيد عن بعضهم ان الوصف اذا اريد به الاستمرار جاز كونها معنوية
نظرا للماضي وكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز
قصد احد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع او تنكيره ثم رايت الدماميني
ذكر نقلا عن شرح الكشاف للطيبي حيث قال اسم المضاف اذا كان بمعنى الماضي فكانت
اضافته حقيقية لتنحي مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله واذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة واما اذا كان بمعنى
الاستمرار كان في اضافته اعتباران اعتبار المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة
ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما
اضيف اليه اهـ ورايت الشمني ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازاني حيث قال
الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي
فتجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين
فتجعل الاضافة غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع
مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف و
التعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكر في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري
في الآيتين اهـ باختصار ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني انه اختار في توجيه
التوفيق ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب
افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول
هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتي او صفة مشبهة بل هي ليست بمعنى الحال
او الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وان كانت كذلك لا تتعرف بالاضافة
اصلا كما في الرضي والتصريح لانها تشبه المضارع في بعض احواله وذلك اذا افاد
الاستمرار نحو زيد يعطي وعبارة الرضي اضافة الصفة المشبهة لفظية مبني على
كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا والصفة المشبهة جائزة
العمل دائما فاضافتها لفظية دائما واما اسماء الفاعلين والمفعول فعملها في مرفوع
جائز مطلقا لان ادنى رائحة فعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع

بالفعل

بالفعل فاضافتها الى فاعلها معنى لفظية دائما نحو ضامر بطنه ومسود
وجهه واما عملها في المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونها بمعنى الحال او الاستقبال
او الاستمرار لانها اذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فاضافتها
اذن لفظية قوله اسم فاعل مراده به ما يشمل صيغة المبالغة قوله فمن تنكيرا اشار
باضافة تنكير الى ضمير المضاف اليه ان تنكيره حال الاضافة هو الذي كان قبلها فافاد
ان اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس قوله كرب راجينا قيل
هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى المضي فتكون اضافته محضة وفيه نظر
فان المذكور في جمع الجوامع انما هو ان الاكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به
رب بناء على انها تتعلق لا انهم يقولون بوجوب مضي مجرورها وان ابن السراج
يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا او مستقبلا وقد قال في التسهيل ولا يلزم
وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما تتعلق به قوله لانه في قوة المنفصل
اي عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد في قوة ضارب هو زيدا كما ياتي
قوله فاتت به اي ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة اي حديده مبطنا بفتح
الطاء المشددة كما في القاموس اي ضامر البطن وهو وصف محمود في المذكور سهدا
بضم السين المهملة والهاء اي قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق واسناد نام الى
ليل مجاز عقلي من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل في الليل
قوله التخفيف اي في اللفظ بحذف التنوين او النون كما سيذكره الشارح وقوله او رفع القبح
اي ازالته قبح التركيب عند الرفع او النصب قوله في حسن الوجه اي من قولك مررت برجل
حسن الوجه مثلا واعلم ان ما سموه هنا قبيحا سموه في باب الصفة المشبهة
ضعيفا فلا تنافي بين الموضعين قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف لان الكلمة
لا ترفع ظاهرا وضميرا معا قوله اجرا وصف القاصر اي الفعل القاصر مجرى المتعدي
اي الفعل المتعدي اي في نصبه المعرفة على المفعولية قوله وفي الجر تخلص منهما اي من
الاجرا والخلو المذكورين فلا قبح قوله ومن ثم اي من اجل ان الاضافة في الضارب الرجل
لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف الى
مفعوله فلا قبح في نصبه واجيب بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في جر

الجركلاه عكسوا في النصب وان كان نصب المشبه في العكس قبيحا كما علم قوله لان النكرة
تنصب على التمييز اي والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر قوله لان فايدتها علة
لتسميتها غير محضة واما تسميتها مجازية فعللها في شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الا صح
من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية
بقوله وهذا هو الغرض الاصلي من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم ان تسميتها اللفظية
مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد انها اضافة
في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى وعلى هذا يصح هنا ان يكون الشارح علل تسميتها
مجازية بقوله في تقدير الانفصال قوله بتخفيفه اي بحذف التنوين من الظاهر والمقدر
او النون وقوله او تحسين برفع قبح الرفع او النصب كما مر قوله وتلك اي الاضافة
المغايرة لاضافة الوصف الى معموله قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها محضة
وقوله وفايدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة لتسميتها
حقيقية على ما يؤخذ مما اسلفناه عن شرح التوضيح او قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها
حقيقية ايضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا
ينبغي تقرير العبارة وان وقع البعض في خلافه فتدبر وقوله كما رات اي من افادتها
التخصيص او التعريف قوله غير محضة لا يظهر لي وجه الاتصال اضافة المنصوب لانها
في تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلاف فعالة اضافة لمرفوعه قوله ينعت بالمعرفة
اي اذا اضيف الى معرفة كما في الشاهد قوله عاذرا مفعول ثالث مقدم والاول الياء
والثاني من عهدت والعايد محذوف اي عهدته وعذولا حال من العايد المحذوف
ولا يصح ان يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العايد فقول
شيخنا السيد انه مفعول عهد سهو قوله ان اضافة افعل التفضيل غير محضة قال البعض
لا وجه له لانها ليست في تقدير الانفصال اذ افعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتي ام
وفيه عندي نظر لانه لا يتوقف كون الاضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب
المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقايم الاب ومسود الوجه في
تقدير الانفصال مع انه لا ينصب المفعول وح يوجه كون اضافة افعل غير محضة بانها
في تقدير الانفصال بالضمير فاعل افعل اي انها منفصلة به في الحقيقة والتقدير

وقد نقل

وقد نقل في التصريح هذا القول عن ابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين
كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقالا انه الصحيح بدليل
قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة
فان خرجه المخالف على البدل ابطلناه بان البدل بالمشتق قليل ام قوله لانه ينعت
بالمعرفة اي اذا اضيف الى معرفة كما في الشاهد قوله لكن زاد في التسهيل نوعا ثالثا
الذي يظهر انه ليس زايدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة
بدليل تسميته شبيها بالمحضة ولصحة المعنى مع الانفصال اي عدم الاضافة وح
لا يجوز تسميته شبيها بغير المحضة لاقتضايه انه ليس من غير المحضة فتجويز البعض
تسميته شبيها بغير المحضة من حيث صحة المعنى مع الانفصال مبني على تباين الاقسام
الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه قبل وشبهه بها من حيث
ان المضاف لا ضمير فيه حتى تكون الاضافة على تقدير الانفصال به فهم هو على تقدير الانفصال
بمعنى انه يصح عدمها قوله اضافة الاسم الى الصفة هو كعكسه غير مقيس كما سياتي وعلم
انه سياتي عند قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد ان هذا
وعكسه واضافة المسمى الى الاسم ونحوه كذا يجب تاويلها وصرفها عن ظاهرها على
ما سياتي تفصيله وباعتبار التاويل تكون الاضافة محضة فلعل جعلها غير محضة
بقطع النظر عن التاويل ووجه كونها غير محضة ح صحة المعنى مع عدم الاضافة
كما م قوله كقوله علا زيدنا الخ المتجه ان البيت ونحوه من اضافة الشي الى اسمه
بعد تنكير العلم واضافته الى الضمير اضافة محضة من غير تاويل بما ذكر افاده الدماميني
قوله في الاضافة اي الى الضمير وقوله سابقا القايم مقام الصفة اي بالاتصال
بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء اول كلامه ان محل الصفة
هو الضمير واقتضاء اخره انه الموصوف قوله في اسماء الزمان اي المبهمة قوله نحو
يومئذ الخ استظهر غير واحد انه من اضافة العام الى الخاص لتخصص الظرف الثاني
بالجملة المضاف اليها القايم مقامها التنوين وهو انما يصح على اطلاقه اذا اريد باليوم
زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه اول الكتاب
في الكلام على التنوين فراجعه قوله نعلت اغو بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه

واخيته اي سلخته والضمير في عنها يرجع الى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد في نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصورا الجلد و السنام بالفتح معروف والغارب اعلا الظهر قوله اضافة الملغي الى المعتبر معنى كونه ملغي ان المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قوله ومنه كمن مثل في الظلمات اي كمن في الظلمات قوله الى الحول اي ابكيا على الى الحول والخطاب لبنتيه قوله نحو اضرب ايهم اساء انما كان المضاف اليه ملغي لانه نعرفه اي انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدماميني عن المص ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسياتي ايضا ان لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من جهة الشخص وان اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لنفي الشخص فانه يقتضي اعتبار المضاف اليه الا ان يقال الغا المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتامل قوله ببغداذ العراق الخ الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول هو الملغي لوقوعه في مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة المولم وقد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم من وجه التفرقة قوله اهلها الخ قال سم قد يقال لا هاهنا لامكان دخولها في قوله او اخصص اولا فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك قوله ما وقع موقع نكرة الخ لكن اضافة محضة مفيدة التخصيص كما في الدماميني وغيره ما مر قريبا عن سم قوله وفعل ذلك جهده اي حال كونه مجاهدا ومطيقا قوله لا ام له ورب وكم الخ علة لمحذوف اي وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم المعطوف في الاولين معرفة وقال انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل قوله كمثل وغير وشبه انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد وهذا يقتضي ان اضافته لفظية لا تفيد تخصيصا ايضا وهو خلاف مقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله وشبهه يشابه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله الشائع شيوعا غير مضبوط وفيه ان اضافة ما ذكر ان كانت عهدية فلا شمول

فلا شمول

[illegible]

فلا شمول فتكون كالغارب مرادا به العهد او استغراقية او جنسية فهو كالغارب مرادا به الاستغراق او الجنس مع ان الغارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الناظم لادخال خدن وترب بكسر اولهما وحسب وكافي ونحوها واما نحو حسبك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي ان هذه الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة الا فيما استثني لا تتعرف بال ايضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل الشنواني عن السيد انه صرح في حواشي الكشاف بان غيرا لا تدخل عليها ال في كلام المولدين قوله لا تزيل ابهامه اي ازالة تقتضي التعيين فلا ينافي انه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض وهو لا ياتي على ما مر عن سيبويه والمبرد ان اضافة نحو مثل للتخفيف قوله يا رب اما تخرجن الخ ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن اي الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على مخلب الاسد وعلى الذئب قوله لان جهة المغايرة اي ما به المغايرة قوله وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة في ذلك الوصف المخصوص قوله وقال ايضا في شرح التسهيل تقوية لما قبله قوله وهو مذهب ابن السراج والفارسي وذهب المبرد الى ان غيرا لا تتعرف ابدا وذهب بعضهم الى انها تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء قوله لانها وصف لنكرة اجيب بمنع انها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا قوله بذا المضاف المشابه يفعل خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه ال لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل ال لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو دخلت عليه ال لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهي ممنوعة قوله ان وصلت بالثان قال يس انما اشترطت ال في المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هي اصل المسالة لان رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا فيما تقدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وايضا ليكون دخول ال على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمشاكلة واختلف في تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عموم وصله

فة

خاصة كقولك زيد بنا لحاتم فان القرينة وهي اشتهار حاتم بالجود تدل على ان المراد التمثيل فيه [illegible]

بال نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان زيد عطف
بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب ان يصح وقوع التابع موقع متبوعه
ورجح الاول بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله الرضي قوله
قضب اي السيوف قوله الشافيات الحوايم اي العطاش ولعل المراد بالعطش
التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها اي السفك التي تحوم حول
الماء قوله او بالذي له اضيف الثاني لقيام وجودها فيه مقام وجودها في
الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز ان يكون
بين الوصف وما فيه ال اكثر من مضاف واحد افاده في التصريح فلا يجوز الضارب
رأس عبد الجاني قوله اقفيتها العراجم قفا قوله او بما اضيف الى ضميره نايب
فاعل اضيف قوله الثاني قوله ومنع المبرد هذه واوجب النصب وهو محجوج بالسماع
والافصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشيخ في شرح التوضيح قوله مثنى
او جمعا اي او ملحقا بهما قوله اي وجودها شارح الهوان كونه مصدر كان التامة
ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره قوله كما في الخ لانه لما طال الاسم
التخفيف فلم يشترط وصل ال بالمضاف اليه قوله في اعتقاده قدره ليحصل الربط
بين المبتدا والخبر المشتق الخالي من الضمير لرفعه الظاهر قوله انه يغنيا بفتح النون
مضارع غني بكسرها اي استغنى واثبات الالف مع انه مسند الى الظاهر على لغة
اكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن فان انتفتا الشروط اي وصل ال
بالثاني او بما اضيف اليه الثاني او بما اضيف الى ضميره الثاني او وقوع الوصف
مثنى او جمعا على حده بان لم يوجد واحد من الامور الخمسة وسماها شروطا
باعتبار انه لا بد من واحد منها في قبول ال قوله مضافا الى المعارف حالة الضمير
المجرور يعني العائد الى المضاف وهو داخل في حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز
الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها اهـ فهو لا يوجب كون الضمير
في محل جر اذا اضيف الوصف المحلى بال الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه
في محل نصب على المفعولية ايضا بخلاف المبرد والرماني كما ياتي وقوله مطلقا اي
سواء كان المضاف اليه علما او اسم اشارة او ضميرا او غيرها قوله بخلاف الضارب

رجل

رجل اي قائم لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة قوله وقال المبرد والر ماني
الخ اي فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما يوجبان والفراء
يجيز قوله وعند سيبويه الضمير الخ هذا هو الموافق لكلام الناظم قوله كالظاهر
اي غير المحلى بال بدليل التخريج بعده قوله فهو منصوب في الضاربك اي لانتفاء
شرط اضافة الوصف المحلى بال فائدة قال في المغني ومثل هذا الضمير في النصب
قولهم لا عهد لي بالام فقامته ولا اوضعه بالعين فالهاء في موضع نصب كالهاء
في الضاربة الا ان ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل
لا ينصب المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض او ضع بالكسرة
وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فاذا فتحت الراء فالهاء
منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورته اهـ قوله مخفوض في ضاربك اي محلا لعدم
تنوين الوصف وعدم تحليته بال قوله الوجهان اي الخفض بناء على ان النون
حذفت للاضافة والنصب بناء على انها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب
سيبويه وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة هو في موضع جر فقط اذ الاصل
سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما في قولك هذان
الضاربا زيد قاله الشيخ في شرح التوضيح قوله ومنه اي من حذف النون للتخفيف
لا للاضافة قوله عورة العشيرة هي كل ما يستحي منه والوكف بالجود وكانه لم ينقل
هنا في رواية من نصب عورة وان جوزت العربية الجر فتامل قوله للمؤمل به قال شيخنا
السيد بكر الاال اهـ ولعله على هذا اسم فاعل من امل لغة في امل كما في المصباح والباء
بمعنى على قوله نعم الاحسن الخ استدراك على قوله ويجوز في الضاربك لدفع توهم
مساواة الوجهين قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فان حكمها حكم المفرد كما علم
مما مر قوله والجملة خبر الاول اي والرابط محذوف تقديره في اعتقاده كما مر قوله
وقال المكودي في موضع نصب الخ فيه عندي نظر لانه وجود ال في المضاف ليس هو الكافي
عن وجود ال في المضاف اليه وانما هو الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى او جمعا
لانه وجود ال في المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ لم من وجود ال في المضاف
اليه او فيما اضيف اليه المضاف اليه او كون المضاف مثنى او جمعا او نحو ذلك مما

فتدبره قوله ويجوز في همزة ان الكسر اي على انها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب
محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما اوردناه على كلام المكودي فافهم قوله
او تذكيرا في كلام الهم التفات وخص التانيث بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف
من المضاف اليه غيرهما ايضا كالامور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع
القبح وكالظرفية في نحو كل عين والمصدرية في نحو كل الميل ووجوب التصدير في نحو
غلام من عندك والاعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد عند من اعربه والبنا في مثل
ما انكم تنطقون والتعظيم في نحو بيت الله والتحقير في نحو بيت العنكبوت والجمع
في نحو فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا كذا في يس
ويرد على قوله والاعراب الخ ان الاعراب في مثال المعارضة الاضافة سبب البنا
لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل ان من يعرب هذه خمسة عشر
زيد يعرب هذه خمسة عشرك كما قال الدماميني قوله اي صالحا للحذف فلا كان
معنى الموصل المجعول اهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه اهلا
للحذف فسره تفسير مراد بقوله اي صالحا للحذف وفهم منه اطلاق المسبب وارادة
السبب وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو ان يكون المضاف بعض المضاف اليه
كصدر القناة او كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب
وان صلح للحذف فلا يجوز اعجبتني يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط تنافي
تمثيل الله بيوم تجد كل نفس وجاءت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدماميني
بعد قول التسهيل وكان المضاف بعضه او كبعضه ما نصه وزاد الفارسي
شرطا آخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كله كقوله
عنترة جادت عليه كل عين ثرة الحاكي قال الله يعني المرادي والافصح
في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق قوله جادت عليه اي البنية المذكور
قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة اي كثيرة الماء قوله كما شرقت بكسر الراء غصت
صدر القناة قوله اي النواحش بفتح الهمزة مصدر اي بمعنى الاتيان
قوله مشين اي النسوة كما اهتزت الخ اي مشيا كاهتزاز رماح تسفهت
اي امالت اعاليها من الرياح النواسم قوله رؤية الفكر الخ قد يقال الاول

هذا

هذا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط الا ان يقال المراد حذفه مع متعلقاته
فتعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح ان
يقال الفكر معين الخ قوله ويحتمله اي الاكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير
دعوى بالاحتمال لما في اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض
كغيره وفيه ان التذكير وصف للفظ الجلالة لان المضاف اليه لا للذات تعالى
حتى يلزم سوء الادب فتامل ولانه بصورة التذكير حيث لا اضافة في لعل الساعة
قريب ولان فيها احتمالات اخر منها ان قريب على وزن فعيل وهو وان كان
بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول اي مقربة ومنها ان
التذكير على تاويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكره الفراء انهم التزموا التذكير
في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق قوله افهم قوله وربما الخ فانها
تحتمل ان تكون للتكثير فلا افهام قوله فانه كثير المبادرة انه مطرد وبه صرح
بعضهم قوله نعم الثاني اي الاكتساب التذكير قوله لما به اتحد معنى اي بحسب المراد
فلا يرد ابن الاب وابو الاب فانه صحيح واراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما
في الليث والاسد والتساوي كما في الانسان والناطق سواء كان التساوي
بحسب الوضع كالمثال او بحسب المراد كما في الصفة والموصوف ام سم والترادف الا
ما صدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ما صدقا فقط واتحد فيما اتحد معنى ما اتحد اتحاد
لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل
يس عن الفارسي جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى وان اتحد لفظا
فيجوز فيه الاضافة نحو عين العين قوله والموصوف مع صفته تقدمت الصفة
او تاخرت بقرينة التمثيل قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه اي يتخصص
به على وجه نسبته اليه وكونه بعضا اي مظروفا او مملوكا او مختصا كما استفيد
مما سبق وهذا لا ياتي الا اذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد ان الموصوف
يتخصص بصفته فهلا جاز اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص
وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها
في الاعراب فلو اضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة ابدا ولم تتصور التبعية

المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة يجب ان تكون تابعة لموصوفها متأخرة عنه وفي
الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة احد المترادفين او المتساويين
الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن
الاضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا
لانا نقول ترك الاضافة بالكلية اخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل
يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر او المساوي الآخر على وجه الاتباع ايضا وليس
كذلك افاده سم قوله ان يراد بالاول الخ هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان
كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم ان هذه
الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو مسجد الجامع
بالتأويل الذي ذكره فيها افاده سم وانما اضيف سعيد الى كرز ولم يجعلا سد
اليسبع لان الاعلام كثرت فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها نقله يس عن
ابن الحاجب قوله وما اوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ قال الدماميني اعلم
ان اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اهـ ومنه
يعلم ان التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابا لتلك الاضافة وانما
هو تخريج للمسموع على وجه جائز قوله حبة الحمقاء بالمد وهي المسماة بالرجلة وانما
وصفت بالحمق مجازا لانها تنبت في مجاري السيول فتمر بها فتقطعها فتطؤها
الاقدام قوله ان نقدر موصوفا اي يكون الاول مضافا اليه اضافة الشيء الى
جنسه كالمثال الاول او زمنه كالمثال الثاني او محله كالمثال الثالث وانظر
ما المانع من جعل الاضافة في حبة الحمقاء من اضافة العام الى الخاص كشجر اراك فلا
يحتاج الى التأويل قوله وصلاة الساعة الاولى اي من الزوال او المراد اول ساعة
اديت فيها الصلاة المفروضة قوله ومسجد المكان الجامع ويصح ان يكون المقدر
ومسجد الوقت الجامع قوله جرد قطيفة الخ جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية
قوله ان يقدر موصوف ايضا اي كما يقدر فيما قبله وان اختلف المحل قوله
واضافة الصفة الى جنسها اي جنس موصوفها قوله من جنس القطيفة صريح
في بيان ان الاضافة على معنى من قوله ولدار الآخرة لعل تأويلها عند

الجمهور

الجمهور ولدار الحالة الآخرة او الحياة الآخرة او يقولون الاضافة من اضافة العام
الى الخاص ولعلهم يقولون الاضافة فيها بمعنى من اضافة العام الى الخاص وقال
سم تمتنع اضافته اي لانه لا يعرض له ما يحوج الى اضافته ولشبهه بالحرف والحرف
لا يضاف قوله ومكنيا اي الخ بخلاف اي فانها ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا
لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ما تضاف اليه لتوغلها
في الابهام قوله نحو كل اي اذا لم يقع توكيدا او نعتا والا تعينت الاضافة لفظا
نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل رجل كما قاله الدنوشري واعلم ان كلا وبعضا
عند قطعهما لفظا عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا
جاءت الحال منهما مؤخرة وقال الفارسي نكرتان فالتنوين عوض عن المضاف اليه والغير
للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعددا اما في الذات او الكواكب فان
ذكرها مشعر بها قاله البيضاوي فليس الليل والنهار من مذكور الغير كما يفيده كلام
البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها
لها به لفعلها فعله من السباحة والجري وافرد في ذلك مراعاة للفظ كل وجمع في يسبحون
مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضي اتحاد فلك الشمس والقمر على
الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثاني قوله واعلم ان اللازم الخ غرضه
الدخول على المتن وتتميم اقسام ما يضاف بذكر ما قاله المص وهو ما يختص
بالظاهر واعلم ان جملة اقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة
ما تجوز اضافته وما تمتنع وما تجب اضافته لجملة فعلية فقط وما تجب اضافته
للجملة مطلقا وما تجب اضافته لفظا او نية للمفرد مطلقا وما تجب اضافته
لفظا للمفرد مطلقا او للظاهر فقط او للضمير مطلقا او لضمير المخاطب قوله كلا وكلتا
فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا
خاصة قوله قصارى الشيء بضم القاف ويقال قصري بضم القاف وفتح الصاد
وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف او ضمها وقصر بحذف الالفين
مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والمعنى
المقصور قوله وحماداه بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما قوله

بذي وذات اي وفروعها وندرا نما يصطنع المعروف من الناس ذووه قوله
كوحد قال في الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعي
وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والخؤولة وقيل محذوف
الزوايد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتاوله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل
على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد ثني شذوذا ويجر بعلى سمع
جلسا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا وجلس على وحده او باضافة نسيج
وقريع عليون كريم وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقة بالعلامات على الاصح
يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره في الخير واصله في الثوب
لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده
اذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولده ويذم
بها المنفرد باتباع رايه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسجا وحدهم وهي نسيجة
وحدها وهكذا وقيل لا تتصل بنسيج واخواته العلامات فيقال هما نسيجا وحدهما
وهكذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اه ببعض اختصار قوله تقول لبيك اصله
البن لك البابين اي اقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكرير بحوم
ارجع البصر كرتين فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوايده وحذف
الجار من المفعول المضاف اليه واضيف كل ذلك ليسرع الجواب اما لتوزع لاستماع
الامر والنهي ويجوز ان يكون من لب بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد قاله
الرضي وظاهر في حذف الزوايد الباقي قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول
قال جماعة مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان وكلاهما احسن من
قول بعضهم بمعنى اذالة بعد اذالة لعدم ظهور مناسبة معاني الاذالة كالغلبة هنا
بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف
اي تداولا لطاعتك فاحفظه قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن لو قال بمعنى حنانا
عليك بعد حنان لكان انسب بلفظ حنانيك قوله دعوت الخ اي طلبت مسورا
للامر الذي اصابني وهو غريم دية اصابته فلبى اي قال لبيك وقوله فلبي يدي مسور
اي اجابة لم منه بعد اجابة اذا سالني في امر نابه جزالصنعة بالقول والفعل

وحضى اليدين لان المطابة بهما وقيل ذكر اليدين منه والفا الاولى تعقيبية والثانية
سببية قوله لتك لبيه كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة
قوله مصادر قال شيخنا والبعض اي حقيقية لا اسما مصادر اه وعليه فهي مصادر
محذوفة الزوايد كما مر قوله ومعناها التكثير لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا
التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره تصريح قوله من الفاظها
فيقدر في دواليك اداول وفي سعديك اسعد مضارع اسعد رباعيا اي ساعد واعان
كما في القاموس وفي حنانيك اتحنن عليك بما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا
الخ والاحسن على ما هو الانسب بلفظ حنانيك قوله فمن معناها فيقدر اسرع واقيم
لان فعلها لم يستعمل ولا ينافيه قول الشارح سابقا من الب بالمكان لان اخذه مما ذكر فعله
كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك ان لبيك تثنية ثلاثي والب رباعي فلا يكون
فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو اسعد على انه يقال
لب ثلاثيا بمعنى اقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضي كما رايته عندي انه منصوب
بفعل من لفظه نعم ذكر قوم ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب فعل
من معناه اذ ليس لب والب بمعنى اصاب فاحفظه قوله وخضنا بالوضاد بمحتين
اي مسرعا للقتل قوله اذا شق برد الخ الباء في بالبرد بدلية قال في التصريح قال
ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد
صاحبه يرى ان ذلك ابقى للمودة بينهما قوله الحالية اي على تاويله بالمشتق كما نبه
عليه بعد قوله المداولين كان الانسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول ان
تقول متداولين قوله اي مسرعين تفسير لهذين فقط على الظاهر قوله للتعريف
اي وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال
يحتمل ان هذه الحال هاجا معرفا لفظا وان كان منكرا معنى قوله الوصفية اي
لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل ان المعنى
على الوصفية اضرب ضربا مسرعا بل هذا انسب بما مر في معنى هذاذيك قوله
بما ذكر اي من ان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا قوله
وبانه معرفة في الرد بهذا على الاعلم بحث لانه سيذكر الله عنه انه يقول بحرفية

الكاف في لبيك واخواته وحينئذ لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم
ردا ثالثا وهو ان ضربا مفرد وهذا ذيك مثني ولا يوصف المفرد بالمثني قوله
اصله لبا اي بوزنه فعلي بسكون العين كما في التصريح وقد يؤخذ منه ان الالف
للقلب فتامل قوله ورد عليه سيبويه الخ ليونس ان يجيب بان قوله فلبي يدي
مسورشاذ فلا يصلح للرد فتامل قوله كما في علي الخ اشار به الي ان الالف لاتبدل
للاضافة ياء دائما بدليل فتاك وعصاك قوله وهم اي بلا خلاف في لبيك فقط قوله
مثلها في ذلك اي في هذا اللفظ قوله ورد عليه بقولهم الخ اي لان قيام ضمير الغيبة
والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله واجاب
في التصريح عن هذا بان لبيه ولبي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن الثاني
بان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في
اثني عشر وانما يحذف من ذلك للالباس قوله لاعلها اي لاجلها كما في الخطاب وكذا الضمير
في قوله وبانها قوله الي الجمل اي الخبرية الغير المشتملة علي ضمير يرجع الي المضاف
دماميني قوله حيث وان الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وتاؤها
بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا قال ابن سيده هي الاصل كما في الدماميني وبنوا
فقعس يعربونها ولا يضاف الي الجملة من اسماء المكان غيرها كما في المغني والثاني
ظرف زمان ماض لايتصرف الا اذا اضيف اليه ظرف زمان كيومئذ وقال جماعة
منهم الناظم او وقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا او بدلا منه نحو واذكر في
الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ انتبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور
واولوها كما سيأتي وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد من
قوة الكلام وهذا القول لايأتي اذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم الاية اي لن ينفعكم يوم القيمة اشتراككم في العذاب لظلمكم في
الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ في الاية لمجرد الظرفية ببدلا من اليوم
على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز اذ تكون ان ومعمولاها
تعليلا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الي قولهم ياليت
وبينك بعد المشرقين او الي التمني ويؤيدها قراءة بعضهم بكسر ان على استئناف

العلة

العلة كما في المغني وللمفاجاة بعد بينا وبينما وهل هي حينئذ ظرف زمان
او مكان او حرف مفاجاة او حرف زايد اقوال فاذا قلت بينا او بينما
انا قائم اذ اقبل عمرو فعلي القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها
هو العامل في بينا او بينما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا
او بينما وهو الاكثر وعلي القول بانها حرف مفاجاة فالعامل في
بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلي القول بالظرفية قال
ابن جني وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة
اليه وعامل بينا او بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعني المثال
اقبل عمرو في زمن بين اوقات قيامي وقال الشلوبين اذ مضافة
للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا او بينما لان المضاف اليه لايعمل
في المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ
بدل منهما اي بين اوقات قيامي حين اقبل عمرو وافق اقبال عمرو
واعلم ان اصل بين ان تكون مصدرا بمعني الفراق فمعني جلست
بينكما جلست مكان فراقكما ومعني اتيت بين خروجك ودخولك اتيتك
زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فتعين ان بين المضافة الي المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما
قصدوا اضافتها الي الجملة والاضافة الي الجملة كلا اضافة زادوا
تارة ما الكافة لانها تكف المقتضي عن اقتضائه واشبعوا تارة
اخري الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف
اليه لانه ح كالموقوف عليه لان الالف قد يؤتي بها للوقف كما في انا ولظنونا
وتعين حينئذ ان لاتكون الا للزمان لما تقرر انه لايضاف الي الجمل من
المكان الا حيث واضافة بينما وبينا في الحقيقة الي زمان مضاف
الي الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير اوقات زيد قائم اي بين اوقات بين
قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا الي مفرد دون بينما على الصحيح
كذا في الدماميني والحاصل الجملة الاسمية والفعلية كلا اضافة حيث

الي الفعلية اكثر ولهذا ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه قال في الهمع
ويقبح اضافة اذ الي اسمية عجزها فعل ماض نحو جيتك اذ زيد قام ووجه
قبحه ان اذ للماضي والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة
فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن
اه وقال في التصريح شرط الأسمية بعد اذ ان لا تكون خبر المبتدا فيها فعلا
ماضيا نص علي ذلك سيبويه وشرط الفعلية اذ يكون فعلها ماضيا لفظا نحو
واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم او معني لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
ثم قال وشرط الأسمية بعد حيث ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص علي ذلك سيبويه
اه ولعل معني قوله شرط الأسمية بعد اذ شرط حسنها فلا ينافي كلام الهمع
ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام المحشي وغيره من الخلل قوله واذكروا اذ انتم قليل
اذ فيها وفيما بعدها مفعول به وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف اي اذكروا نعمة
الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم واذ يمكر او تصريح وقالوا في اذكر في الكتاب مريم
اذ انتبذت ظرف لمحذوف اي قصة مريم اذا نتبذت وعلي مذهبهم يتعين في
فاذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء كون اذ ظرف النعمة وعلي مذهب غيرهم
يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة قوله ومعني هذا المضارع اي الواقع في الجملة
المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث وقريبا لا حاجة اليه ذلك لتصريح
ابن هشام في المغني بان اذ قد تستعمل في المستقبل كما ان اذا قد تستعمل في الماضي
والجواب ان المحوج موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع الكر مع ان
الجمهور لا يثبتون مجيء اذ للأستقبال ويجعلون ما يوهم من تنزيل المستقبل منزلة
الماضي كما في المغني قوله اما تري حيث سهيل طالعا وحيث ظرف مكان
مبني وقيل اذا اضيف الي مفرد يكون معربا كذا في العيني وقيل مفعولها حيث
وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث علي معني طالعا فيه وقيل عليه مفعولاها
حيث وطالعا اي طالعا فيه اقول او طالعا مفعول اول وحيث ظرف مستقر مفعول
ثاني قاله زكريا والشاهد في اضافة حيث الي مفرد وقيل مرفوع فحيث مضافة
الي جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا قوله حيث لي العمايم

قال شيخنا

قال شيخنا اي شد العمايم علي الرؤس ويؤيده قول العيني اراد بكاه لي العمام الرؤس
قوله اذ ذاك كذلك اي او ثابت او نحو ذلك قوله وان ينون الخ الحق الكافيجي
باذ في ذلك اذا فيجوز ان يقطع عن الأضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعت
وليت اطمتم بشرا متلكم انكم اذا الخاسرون اه نكت قوله اي وان ينون اذا الخ اشار
الي ان الضمير في ينون عايد الي اذ وله في قوله افراد اذ اقامة الظاهر مقام المضمر
دفعا لتوهم رجوع الضمير الي غير اذ قوله واما نحو وانت اذ صحيح فنادر هذا مقابل
قوله واكثر ما يكون الخ الأقرب ما اشار اليه الشارح من انه مبتدا وكان صلتها والخبر
كان الثانية واضعف جوازا استيناف في موضع الأستدراك كما اشار اليه الشارح ويحتمل
ان ما مفعول مقدم لا ضعف وعليه فقوله كان الثانية صفة مفعول مطلق لا ضعف اي
اضافة كاضافة اذ في كونها الي الجملة قوله ظرفا مبهما يعني بالظرف اسم الزمان
سواء كان منصوبا علي الظرفية ام لا كما في المغني وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بعد بيوم
هم بارزون ويوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الأول بدل من المفعول به في لتنذر يوم
التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا كما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له
اصلا كحين ومدة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كامس وغد وكاسبوع وشهر
وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه ان نحو شهرا من المحدود اللهم الا ان
يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سياتي فتامل وممن ذكر عدم جواز الأضافة
في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد حيث قال اجروا
السنة مجري العام في جواز الاضافة الي الجملة ثم رايت في المغني شاهدا علي اضافة العام
فانه قال لا يعود ضمير في الجملة المضاف اليها الي المضاف فاما قوله بمضي سنة لعام ولدت
فيه فنادر وتوقف في هذا الحكم علي اكثر النحاة اه وسبقه الي ذلك الناظم وعلله بان
المضاف الي الجملة مضاف في التقدير الي مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه
الي المضاف لا يعود منها قال الدماميني وقضية امتناع العود لا نذورة ولا حجة
فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة اخري قوله ويوم
اي اذا اريد به مطلق الزمان لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود افاده سم
فايدة اذا قلت اتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد علي الغاء لا اعمالها

او عاملة عمل ليس وفتحها على ان لا عاملة عمل ان وجرها على ان لا زائدة على الأخفش
الأوجه الثلاثة كذا نقلوه وفيه ان جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا ان يراد بكونها
زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا
زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على ان لا اسم بمعنى غير لكان اوضح فتأمل
وقيد المص في كافيته جواز بنائها ما ذكر عما اذا لم يتمكن والا وجب اعرابه قوله ما كان قد
اجريا تنازعه الفعلان قبله قوله اضف هذه اي الألفاظ المشبهة اذ ولو قال هذا
ما كاذ كان احسن ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه
اذا اضيف الى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه
كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى انه لا يبنى مضاف الى مبني بسبب اضافته
اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء
وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فمثل
فانه لحق مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم
ومنا دون ذلك منصوبان على الظرفية قال اسم وشكل على التعليل بناء يوم في يومئذ
الا ان يوجه بالحمل على شبهه وهو اذا ام وهل مثله اذا المشبه اذ في جواز البناء
والاعراب اذا اضيف الى الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم ار من صرح به
قياسه عليه ظاهر قال في النكت وقد صرح به الشاطبي جازما به قوله حملا على
اذ اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء اذ مثلا هي الافتقار
في الافتقار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك في القياس
الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل قوله ذيما تراه فعل مبني اي بناء اصليا او عارضا
ولو مثل بما للمبني قوله على حين عاتبت الخ اي في حين عاتبت على جر قوله ودخل
المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي قوله على حين يستصبين الى الشوق من يستصبي
فلانا اي يدعوه صبيا كذا قيل والأنسب انه من استصباه اي طلب ان يصبو اليه اي
يميل قوله وقيل فعل معرب صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذي بمعنى اذ
وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلا كما في اذا وقع بعدها
المضارع على ما ذكره الش سابقا ولا يخفى ان الاقرب في الظرف قبل المضارع المجعول

بمعنى

بمعنى الماضي تنزيلا ان يجعل بمعنى اذ ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي
تنزيلا قوله يا عمرك الله يا للتنبيه او للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على
المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة
والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك بالله عمرا اي ذكرتك به تذكيرا بمعنى
فليكن وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر قوله واحتجوا بقراءة نافع قال الرضي لا دليل
فيها لاحتمال ان يوم نصب على الظرفية مجازا لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم
واورد عليه انه يلزم مخالفة هذه القراءة لقراءة الرفع والأصل عدمها قوله ما تذكر
من سليمى اي الذي تذكره منها وابهمه تعظيما له وتفخيما والباء في الترب قوله الظرفية
احترازا عن اذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف ومن احسن ما استدل به
المص على حرفيتها انها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا
انتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها
اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فاذا زيد خرجت ففي الوقت
زيد اي حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت متعلقة
بخبر محذوف اي ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيد
حاضر فلا اشكال في الأخبار ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء
من المضاف اليه في المضاف وهو خلاف المصرح به في اذا الظرفية وكذا ان جعل التقدير فحضور زيد او
قربه حاصل في زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير
في فاذا زيد ففي المكان زيد او في الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول
مضافة لجملة مقدرة ينافيه انه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما يأتي ويجوز
فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا او محذوف ولا يليها في المفاجأة الا الجملة الاسمية
دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في خرجت فاذا زيد فضربه عمرو وجوزه
كثير من النحويين وجوز الأخفش ان يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها وقد
تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هي زائدة او عاطفة الجملة
بعدها على الجملة قبلها او جزائية كهي في جواب الشرط اقوال واعلم انه اذا غير الفجائية
ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المص قد تقع مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة

الحرف لا علم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبي واوله غير مجمل اذا ظرفا لحزوني
هو المفعول اي لاعلم لما نك اذا كنت الخ وعجرورة بحتى نحو حتى اذا جاوها الاية
والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى وسيق الذين كفروا
الى جهنم زمر الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل
ذلك ابتدائية ومبتدا نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو ونقله الرضي عن بعضهم ثم قال ولم
اعثر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع قوله الى جمل الافعال
بنقل حركة الهمزة الى اللام اي الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا في قوله
والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع قوله ما تضمنته الخ ولم يعمل
لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قال يس قوله غالبا يأتي مقابله في كلام الشارح
قوله كعن اذا اعتلا اي كن متواضعا اذا تكبر غيرك قوله فاذا ظرف اي للحدث
المستقبل وقد يجي للماضي نحو واذا راوا تجارة الاية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم
نحو والليل اذا يغشى على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشائي والانشاء
حال والمكاين حال التي الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة
الحرف والاصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمها كون الاقسام في وقت غشيان
الليل قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمعنى يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشي
الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه قوله على المشهور مقابله ان العامل
فيه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلهما واجيب
بان الظرف يتوسع فيه بالتقديم والتاخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها
مانع والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل اذ يقولوا
بالاضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغني وان يفرقوا بين اذا
واذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة قوله اذا باهلي الخ باهلي نسبة
الى باهلة اسم لقبيلة من قيس وحنظلة نسبة الى حنظلة الاكرم قبيلة من تميم كما في
القاموس وشيخ الاسلام وغيرهما فقول البعض اسم لقبيلة من تميم خطا والمذرع بذال
معجمة من امه اشرف من ابيه وقيل بالدال المهملة اي المتاهل للبس الدرع قوله الثانية
لاحاجة اليه لجواز ان تكون غير ثانية والاسم المرفوع وهو باهلي اسمها والجملة بعدها خبرها

قوله

قوله كما اضمرت الخ اي لان اداة التحضيض لا يليها الا الفعل قوله واجاز الاخفش
اي تبعا للكوفيين كما اجازوا دخول اداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن ابي الربيع
فاجاز وقوع الاسم بعدها اذا اخبرعنه بفعل ومنعه اذا اخبر عنه باسم قوله الكلام
يجب الخ وقول بعضهم انه على اضمار الفا مردود بان الفا لا تحذف الا في ضرورة او نادر من الكلام
وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التي
بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان
ما قبلها جوابا في المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائي وهو ممتنع اه مغني وقوله وقول
بعضهم ذكر هذا الوجه الرضي فانه جوز في الابيتين كونه تاكيدا للواو في غضبوا والضمير
المنصوب في اصابهم وكون جوابه اذا جملة اسمية بغير فا قال العصام عرافة اذا في الثاني
ام وقوله تعسف اي لان المقام لا يقتضي تاكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق
للمراد من ان ذلك شانهم الدائم قوله لما الظرفية جرى على القول بانها اسم بمعنى حين
وقيل بمعنى اذ واستحسنه في المغني لاختصاصها بالماضي وذهب سيبويه الى انها
حرف وجود لوجود قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية اي الماضوية كما في التصريح
ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفا او اذا الفجائية
نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاته البشرى يجادلنا
فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وخالف كثير في
الثالث وجعلوا الجواب في الايتين محذوفا اي اقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ
وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر وغيره
وقد صرح في المغني في اذا بانها على قول القائلين ان العامل فيها شرطها غير مضافة كما
يقول الجميع فيها اذا جزمت قوله اقول لعبد الله الخ قد يلغز به فيقال اين فعل ماض يكتب
وصلا بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه ان يكتب بالياء قوله والمعنى لما استطار يوهم
ان جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره قلت الخ وهو ما صرح به في المغني
قال الدماميني انما يحتاج اليه على القول بان لما حرف شرط اما على القول بانها ظرف
بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة باقول المنطوق به لان الظاهر انها على هذا القول خالية
عن معنى الشرط اه وقد يمنع ومويد المنع انه نقل بعد ذلك عن ابن مالك انها ظرف

طه

معنى اذ فيه معنى الشرط قوله لمفهم اثنين متعلق باضيف والمراد شيئين اي
ليشمل المذكرين والمؤنثين والافعال او اثنتين قاله يس قوله اي مما يلزم
الخ فيه اشارة الى ان قول المص اضيف اي لزوما بدليل ان الكلام في واجب الاضافة
قوله الى النكرة المختصة قال السيوطي بناء على جواز توكيدها وهو راي الكوفيين
وعليه مشى الناظم في التوكيد حيث قال وان يفد توكيد منكور قبل فاشتراط
المص هنا التعريف مبني على غير مختاره قاله سم قوله عندك هو فيه وفيما بعده
صفة للنكرة وراعى في الاول المعنى فثنى الخبر وفي الثاني اللفظ فافرده قوله
الدلالة على اثنين اي بحسب الوضع او بحسب القصد كما سيتضح قوله او بالاشتراك
يعني قسيما لك وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلا
رؤس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو وكلا ذلك وجه وقبل والى هذا القسم
اشار بقوله وانما الخ قوله وكلا ذلك وجه وقبل الوجه والقبل بفتحتين الجهة
اي وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها قوله لان ذا شاذة في المعنى لانه اتسعت
في اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل
ذلك لما متاع الحيوة الدنيا شاطبي قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو لان كلا موضوع
لتاكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب قوله الضيفن المثنى اي الطفيلي المبغوض
قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف
قوله المفردة اي الغير المكررة واخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا ان تقول المفرد
معرف لم ينو به الاجزا اخذا مما بعده ايضا قوله مطلقا اي سواء كانت موصولة او
شرطية او استفهامية او نعتا او حالا قوله لانها بمعنى بعض اي حيث اضيفت
للمعرف اي والمفرد المعرف شيء واحد ليس له ابعاض بخلاف ما اذا اضيفت للنكرة
فانها حينئذ بمعنى كل قاله ابن الناظم قوله وان كررتها اي سواء كان المجرور بها اولا
ضمير المتكلم او غيره واوجب بعضهم اضافتها اولا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع
الى اي لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجيء في الوصفية والحالية قوله بالعطف
اي بالواو كما في التسهيل قوله فاضف اي اجز اضافتها الى ما ذكر قوله او تنو الاجزا
عطف على كررتها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط

وهو لا يكون الا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف و
المعطوف عليه بقوله فاضف لانه جواب الشرط فليس باجنبي لا يقال المعطوف
له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزا على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل قاله يس قوله لانه المعنى الخ ابنا الخ اشار به الى ان ايا
الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وان الباء والكاف
تايمان مقام تا الدالة على التعدد قوله الجمع اي او الجنس نحو اي الدنانير دينارك
او بعطف عليه بالواو نحو اي زيد وعمرو قام صرح به الدماميني وعليه لا يشترط
تكرير اي كما قاله المص بل يكفي تكرير المفرد قوله بالمعرفة الداخلة على المقصور عليه
قوله وهو المفرد لم يقل وهو المعرفة المفرد كما في نظيره الاتي مع الذي سبق هو
المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى منه المعرفة قوله وبالعكس الموصولة
الصفة اي في المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الاولى ان يقول وبالضد الصفة
لان العكس لغة جعل آخر الشيء اوله وليس مرادا هنا قاله الشاطبي قوله فلا تضاف الا
الى نكرة لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى
بعض فلا تدل عليه ويشترط في النكرة ان تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى او
معنى فقط نحو مررت برجل اي رجل وبرجل اي انسان ولا يجوز برجل اي عالم وعكسه
قاله الدماميني وغيره قوله فطلقا اي تكميلا مطلقا الخ او مطلقا حال من ضميرها
وتذكير الحال باعتبار انها لفظ لا يقال ضمير لكن لان فالجواب لا تدخل على اجنبي منه
وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوي به الاجزا نحو اي زيد اعجبك
اعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المص او تنو الاجزا يدل على الجواز في
الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك في اي مطلقا اي غير الحالية والوصفية
فمنع ذلك ابن عقيل ممنوع افاده سم ويؤخذ مما ذكره من ان كلام المص هناك في اي
مطلقا جواز اضافة اي الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا
كررت او نوي به الاجزاء وح فيكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه اي
الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر اذا لم تكرر او تنو الاجزا فتامل
قوله الى النكرة والمعرفة بيان للاطلاق في كلام المص الذي هو في مقابلة التقييد في

الموصفين قبله وقوله مطلقا اي سواء كان كل من النكرة والمعرفة فردا او
شيء او مجموعا بدليل قوله سوى ما سبق الخ قوله ثلاثة احوال الاول الاضافة
الى النكرة والمعرفة وذلك في الشرطية والاستفهامية الثاني لزوم الاضافة الى
النكرة وذلك في الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك في
الموصولة قوله اذا كانت الخ اي بقي قسم ثالث لا يجوز اضافته وهو اي المجعولة
وصلة لنداء ما فيه ال نحو يا ايها الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف قوله
بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمها وسكون النون ويقال فيه لَدْنِ بكسر
ولَدُنَ كَنَدُنَ فعل امر من القول ولَدُ كَمُذْ ولَدْ كَهَلْ ولُدْ كَقُمْ ويقال فيها غير
ذلك ايضا كما في الهمع قوله فجر فائدته بعد قوله اضافة بيان ان عامل الجر هو
المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله في اعمال المصدر
وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او رفع عمله وقوله في اعمال اسم الفاعل
وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجر مع ال فاحفظه قوله ويذكر نصاه بضم النون والقصر لمة وكذا فع
النهاء بالفتح والمد واحتمال انها في البيت بالفتح وقصرها المحذورة بعيد لا حاجة
اليه والبالغ الشاب قوله صريع غوان اي مصروعهن رافقهن ورفقنه اي عجبهن
واعجبته وفي العيني تفسير رافقنه ناصيته لا حراكه قوله الا لدن وحيث مقتضاه ان
لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره انها دائما ظرف مكان وفي الامر
تصريح الرضي بان لدن اسم لمبدأ غاية زمان او مكان وعند اضافتها الى الجملة مطلقا
تتمحض للزمان فقول وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق قوله هذا هو الاصل الاشارة
الى قول الناظم والزموا الخ وهو مدخول على قوله ونصب الخ قوله ونصب غدوة بها هذا
شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الى المصاحبة
شمل النصب باضمار فعل ايضا سم قوله مزجر الكلب ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر
زال فان قدر على مادته كمزجورا كان نصبه على الظرفية قياسيا والا مكانيا كان سماعيا
كما مر في محله قوله نصب على التمييز اي للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه ان لدن اسم
لاول زمان مبهم فتفسر بغدوة قال الدماميني قوله لكن يضعفه اي الشبه سماع الخ

وذلك لانه لو كان المقتضي لنصبها ما ذكر لم ينصب عند حذف نون لدن لان اسم
الفاعل لا ينصب بحذف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضاربا عمرا والضاربون
بكرا لان ال كالعوض من التنوين في الاول والنون في الاخيرين قوله او جر عطف على
قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الاول لا اضافة ولعل
استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة قوله
مراعاة للاصل اي الغالب في تالي لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور في
الاستثناء فالمتعين الجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور غالبا الا لكنه
في نحاة حتى يرد اعتراض ابي حيان على من اجاز الجر بان غدوة بعد لدن والنصب لم
يحفظ الا فيها لانا نقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل قوله واستبعد
الناظم الخ اي للزوم نصب غير غدوة بعد لدن قوله بعيد عن القياس الا ان القياس
جرما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس
فالقياس على غدوة بعيد عن القياس قوله لدن وقت هو غدوة يستفاد منه
ان لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد منوي وهذا هو الظاهر قوله وانما ستخلو
اي البعض هنا قطعها عن الاضافة في هذه الحالة مع انه جزم فيما بعد بما قلناه اما
على الوجه الذي قبله فمضافة الى الجملة واما على الوجه الثالث الاتي فغير مضافة اصلا
قوله على التشبيه بالفاعل قال في التصريح ظاهره انها مرفوعة بلدن اي لشبهها
باسم الفاعل فتام قوله فمعي عند بكسر العين وفتحها وضمها كما في الهمع هي للمكان
كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما في الدماميني عن الم انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا
يخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن قوله لمبدأ الغايات اي لاول المسافات فمعناها
نفس اول الزمان او المكان وبهذا فارقت من فانها لابتداء الزمان او المكان فمن ثم
كانت حرفا ولدن اسما افاده سم قوله ومن ثم اي من اجل ان لدن ملازمة لمبدأ
الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان
في نحو الخ اي يعقب كل منهما الاخر اي يخلفه قوله وعلمناه اي الخضر قوله لعدم معنى
الابتداء هنا بل المراد حلت في مكان قريب منه قوله ان الغالب ومن غير الغالب
لدن شب ولدن ان يافع قوله انها جيئة اي على السكون في بعض لغاتها ع

وضع الحرف واجري البقية مجراه قوله الا في لغة قيس قال المص اي فانها
معربة عندهم تثنيتها بعند اه وحص في التسهيل والهمع اعرابها عندهم
بلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون قوله وبلغتهم
فريضة لدنه قال المص اي باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر النون وهي
قراءة ابي بكر عن عاصم وحكي ابن الشجري عن الفارسي ان الكسرة في هذه
القراءة ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين وفيه منافاة لما
في المقولة السابقة عن التسهيل والهمع الا ان يقال اسكان الدال في هذه
القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشمامها الضم في هذه
القراءة تنبيها علي اصلها قوله جوازا فرادها اي قطعها عن الاضافة لفظا ومعني
قوله علي ما مر اي علي التفصيل الذي مر من انها مفردة علي ان غدوة منصوبة علي
التمييز او التشبيه بالمفعول به او مرفوعة علي التشبيه بالفاعل ومضافة علي
ان غدوة منصوبة خبرا لكان او مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف او فاعلا لفعل محذوف
قوله لا تقع الا فضلة اي بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فمن جزء ما هو مسند
العمدة وهو المتعلق المحذوف فاعطي العمدية قوله فهي مثل عند مطلقا يقتضي انها
معربة وبه صرح في المغني لكن في شرح الاسلام ان المصرح به خلافه وفي شرح المغني
للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب قوله الا ان جرها اي جر الخفايا ها
قوله تقول هذا القول الخ اقتصر علي التمثيل بالمعاني لانها محل الافتراق قوله
مخولا هذا القول وقد ذكر في لدي استظهر البعض انه نادر لا ممتنع وقد توجه
بانهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين واسالم
المعوذ لديه ثم رايت بعضهم رد المنع بقوله تعالي ما يبدل القول لدي
لانه لا فرق بين لدي وعند انظر هل المراد لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين
او في الثاني فقط الاقرب الاول فتامل قوله ما لزموا الاضافة اي جنايز تشار
بعدك الي ان معطوفة علي لدن ليكون في كلام المص تصريح بلزومها الاضافة
مع الثانية بتاخرها قليل ولا ينافي اللزوم قوله الآتي تفرد مع الخ لانه
محل اللزوم اذا كانت ظرفا وهي في الافراد حال علي ما سيتضح لمكان الاصطحاب
اوقته

او وقته المراد بالاصطحاب ما يشمل القريب كما في انه مع العسر يسرا قوله وهو فتح
اعراب لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا علي حضور نحو
نجني ومن معي او علي قرب نحو ان مع العسر يسرا نقله سم عن المص قوله فريشي
منكم المراد بالريش الناخر والطال لحما بكسر اللام اي وقتا بعد وقت قوله وغنم
بفتح الغين المعجمة وسكون النون قوله فانها مبنية عندهم قيل جمودها للزومها
الظرفية وقيل لتضمنها معني المصاحبة وهو من المعاني التي حقها ان تؤدي
بالحروف وان لم يوضع لها حرف كالاشارة قوله والصحيح انها باقية علي اسميتها
اي لان المعني في الحالين واحد والمعني الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل
قوله هذا اي بناء الساكنة العين علي السكون اي ظهور بنائها علي السكون
والا فبناؤها علي السكون ثابت لها في حال اتصالها بساكن ايضا غاية الامر
انه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضماير في كلام الشارح راجعة الي مع الساكنة العين
بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر علي الاصل في التقاء الساكنين ومن
هذا يعلم ان الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المص في الساكنة العين وهو
اقرب الي كلام المص من جعل بعض الشراح كلامه علي التوزيع فالفتح للمعربة
والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة
الا ان يدعي بعض الشراح ان قول المص لسكون راجع لقوله او كسر فقط نعم في
نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة الخ فمن اعربها فتح العين ومن بناها
علي السكون كسر لالتقاء الساكنين وهو ظاهر في جعل كلام المص علي التوزيع
وعليه يكون اسم الاشارة في قول الشارح هذا راجعا الي ما قدمه المص من فتح
عين مع في لغة وسكونها في لغة وتكون الضماير في كلام الشارح راجعة الي مع
من حيث هي ومعني قوله فمن اعربها فتح العين التي فتحها هذا ايضاح
المقام قوله تفرد مع اي عن الاضافة حالة كونها مردودة اللام لتقويها باللام
حال قطعها عن الاضافة جبرا لما فاتها من الاضافة فاصل معا معي وقولك جاء
الزيدان معا معي فنفعل به ما فعل بفتي فقتحة العين علي هذا فتحة
بنية والاعراب مقدر علي الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره

ابن مالك وذهب الخليل الي ان الفتحة فتحة اعراب وليس من باب المقصور واختاره
ابوحيان فعلي الاول تكون ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس ابدا واخ
واما يفنا فنصبة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام اربعة واستدل ابن
مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عندك ولوكان باقيا علي
الظرفية لقيل معا كما يقال هم يد واحدة علي من سواهم واعترض بان معا ظرف
في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدماميني قوله وينصب علي الحال اي
دائما وقيل كثيرا وقد يكون ظرفا مخبرا به قوله بمعني جميعا كذا قاله المص ومال اليه في
المغني وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل علي اتحاد وقت مجيئهما بخلاف
جاء الزيدان جميعا قوله وافني اي الدهر والموت كما قاله الشمني وقوله فبادوا
اي هلكوا قوله الاولي اي الجملة الاولي وسيجئ هو دونه شمني قوله وقد ترادف اي
مع اللازمة للاضافة قوله واضم الخ هذا اشارة الي اول الاقوال الاربعة في غير
الكل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه قوله مالم اضيف اي
الاسم الذي اضيف اليه لفظا غير فالصلة جرت علي غير من هي له لامن اللبس قوله معني
معني تمييز محول عن ما قوله اي من الكلمات الخ اخذ الشارح ذلك من كون الكلام
في واجب الاضافة نعم لو قال المص وغيروا مبهما اذا عرفت ما للكلام اصرح اي
لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير علي لدن قوله الملازمة للاضافة
اي غالبا فلا يرد انها تقطع عنها لفظا ومعني كما سيأتي قوله علي مخالفة ماقبله
لحقيقة ما بعده اي معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفة نحو
دخلت بوجه غير الذي خرجت به واتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون ان يأتي
بها قبل ما الاولي ايضا ويسقطها بالكلية مما لم يظهر لوجهه قوله بغير تنوين
اي لنية معني المضاف اليه قوله ثم اختلف حينئذ اي حين اذ ضم لفظ غير مع
غير تنوين قوله ضمة بناء خبر مبتدا محذوف هو ضمير عايد علي الضمة المفهومة
من يضم قوله لانها كقبل في الابهام اي لان معناها غير مختص ان غاير المخاطب
في نحو رأيت رجلا غيرك لا يختص بذات دون اخري كما ان معاني الغايات كقبل
وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير علي الضم بعلته لكان اولي

الضم

الضم بعلته لوافق ما عليه المص من حصر سبب بناء الاسم في مشابهة الحرف
ولعله انما علل به لانه اخصر قوله فهي اسم اي ليس في محل رفع والتقدير
ليس غيرها مقبوضا وقوله او خبر اي لها في محل نصب والتقدير ليس المقبوض
غيرها قوله علي ما افهمه كلامه اي حيث قال بنا قوله وقال الاخفش اعراب
اي ضمة اعراب ليلايم ما قبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف وقال
المص للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير اه ويرد عليه كما في
المغني ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد
الا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها قوله لانها اسم مراده به ما عدا الظرف
بدليل قوله بعد لا ظرف قوله ككل وبعض اي في جواز القطع عن الاضافة وان
كان المنظر غير منون والمنظر به منونا قوله وجوزها اي الاعراب والبناء قوله
الفتح مع تنوينه اي لقطعها عن الاضافة لفظا ومعني وقوله ودونه اي لنية
لفظ المضاف اليه وفي نسخ اسقاط قوله ودونه وهو اولي لسلامته من تكرار
قوله بعد يجوز ايضا علي قلة الفتح بلا تنوين والحركة اعراب باتفاق نقل
البعض عن البهوتي عن السيوطي انه يجوز كون الحركة حينئذ بنا اي لاضافته تقديرا
الي المبني قال وعلي هذا فدعوي الاتفاق ممنوعة اه وتجويز ذلك بعيد مع التنوين
لان التنوين اما للتمكين او للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله
لبعده لم يكترث به الشارح علي انه يحتمل ان مراده اتفاق المبرد والاخفش اي
المختلفين في الحركة عند الضم قوله كالضم مع التنوين اي في كون الحركة اعرابا
والاخفش عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها قوله لان المضاف لفظا يقم
اي ضمة اعراب بقرينة قوله نويت للاسمية ولا يخفي ان ذكره حديث الضم غير
محتاج اليه في توجيه النظر وكان يكفيه ان يقول لان المضاف لفظا حينئذ فتحة
لا تتعين الخ قوله لاضافتها الي المبني قال الشارح علي الاوضح اللهم الا ان تكون الاضافة
الي المبني انما توجب البنا اذا كان المضاف اليه ملفوظا به اي لا محذوفا لضعف
سبب البنا بالحذف قوله لا غير لحن مقول قولهم ورد بقول لا غير جيد خبر قولهم قوله
والفتحة في لا غير اي اذا نطق بها مفتوحة فلا بنا في جواز ضمها لنية معني المضاف

اليه ولم يذكره لعله من قول المعم واضم بنا غير الخ قوله كالفتحة في لا رجل
مقتضاه ان غير ليست مضافة تقديرا بل هي مفردة والا لم جاز كونها مضافة تقديرا
والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه ايضا ان لا الواقعة
بعدها غيرا اذا فتحت نافية للجنس وهو كذلك كما هو ظاهر بل قضية قول
الرضي لا يحذف منها اي من غيرا لمضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس انها الا الداخلة
على غير المحذوف منها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت او ضمت ولعل وجهه ان
عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في النظم بالشعر
لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير ح اعراب اذا نونت
وقطعت عن الاضافة بالكلية او لم تنون ونوي لفظ المضاف اليه وبنا اذا لم تنون
ونوي معنى المضاف اليه قوله وبنا مصدر الخ يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا على
تقدير مضاف اي ضم بناء بل هذا اولى لان حالية المصدر سماعية قوله قبل
كغير الخ يجوز في قبل وغير وجب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ووقع
قبل وجب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ وبتعين الضم بلا
تنوين فيما عدى الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض
تبعا للشيخ خالد فيما يخالف ما قلنا فخطأ قوله وجب اي المشربة معنى لا غير لانها
التي تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتي قوله واول الصحيح ان اصله اوءل بهمزة
بعد الواو بدليل جمعه على اوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وادغمت فيها الواو
الاولى وقيل ووول قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم يجمع على
ووايل لثقل اجتماع واوين اول الكلمة وهل يستلزم ثانيا اولا قال في الهمع
الصحيح لا فيقول هذا اول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيئا وقيلا وقيل يستلزم
فلو قال ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت طالق فولدته ذكرا فلم تلد غيره وقع
الطلاق على الاول دون الثاني اه وتستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله اول
ولا اخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما اولا فيصرف وقد تلحقه تاء التانيث
ووصفا بمعنى اسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل قوله فيما هذا
اول من هذين وظرفا نحو رأيت الهلال اول الناس اي قبلهم قال ابن هشام

وهنا

وهنا هو الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم كالرتين وغيره قوله
ودون هو اسم للمكان الادنى من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد ثم توسع
فيه باستعماله في الرتبة المنقولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو
فضلا ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء الى شيء كفعلت بزيد الاكرام
دون الاهانة واكرمت زيدا دون عمرو قوله والجهات اي اسماؤها قوله وعلى بمعنى فوق
على ما سيأتي قوله في انها ملازمة للاضافة اي غالبا فلا يرد انها قد تقطع عنها
لفظا ومعنى بل بعضها لا يجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو على كما سيأتي لا يقال
المص لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد
علمت سابقا انها تؤخذ من سياقه قوله لفظا دون معنى اي منوي معنى المضاف
اليه والذي يظهر لي ان معنى نية معنى المضاف اليه ان يلاحظ معنى المضاف اليه
ومسماه معبرا عنه باي عبارة كانت واي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه
بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها
بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه قوله فبني على الضم هذا اشارة
الى اول الاحوال الاربعة وقوله اما اذا نوي ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها
وقوله كما اذا تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها قوله
لشبهها الخ علة لاصل البنا واما كونه على حركة فليعلم ان لها عراقة في الاعراب
واما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله
بحروف الجواب كنعم وجير وبلى واي قوله الجمود اي لزومها استعمالا واحدا
وهو الظرفية او شبهها او هو عدم التثنية والجمع قوله والافتقار اي الى المضاف
اليه فان قلت الافتقار المقتضي للبنا هو الافتقار للجملة هذا ما ظهر لي ولما كان
وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهورها لم يوثر البنا حالها
وانما بنيت حيث واذ حال اضافتها لفظا لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة
لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل التنوين
في كل وبعض عن المضاف اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختاروا
في هذه الظروف البنا دون التعويض لانها غير متصرفة فناسبها البنا اذ هو عدم

هنا نقص

المتصرف الاعرابي قاله الرضي قوله في قرآة الجماعة اي السبعة قوله فحب
التاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح فحبي ذلك اشارة الى ان حب
مبتدا محذوف الخبر او بالعكس وهو اولى لان حب بمعنى اسم الفاعل اي كافي فلا
تتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوز نا
كونه مبتدا لتخصصه بالاضافة افاده المحشي قوله من اول اي من اول الامر قوله
تعدو بالعين المهملة تسطو ويروى بالمعجمة اي تمضي قوله ثعلبة بن مسافر بفتح
الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام يشن اي يصب قوله اقب من تحت
خبر لمحذوف كما يفيده كلام العيني اي هو اي الفرس على ما في المغني وشواهد
العيني لكن نقل السيوطي عن الزمخشري ان البيت في وصف بعير اقب من القبب
وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني
وقوله عريض من عل اي واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم علو في البيت تبع فيه
المغني وقد قال السيوطي انه مجرور لان قوافي الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات
التي ذكرناها منها قوله كل مولى اي ابن عم وقرابة مقول نادية على قرائته بالنصب
او مضاف اليه والمقول محذوف تقديره اقاربه على قرائته بالجر قوله نصبا اي او
جرا بمن واقتصر على النصب لانه الاصل في الظروف قوله اذا ما نكرا ما زائدة وضمير
نكر عائد الى قبل وما ذكر بعده لانه وان تاخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول اعربوا
فسقط ما اعترض به هنا قوله وما من بعده قد ذكرا اعترض بان هذا يخرج غيرا
لانها لم تذكر بعد قبل مع انها تعرب بالنصب كما تقدم واجيب بان المراد واعربوا
نصبا على الظرفية وذلك لا ياتي فيها وهذا كله وان اقره شيخنا والبعض انما يتم
على ان المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه ولك ان تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو
على غير وجه العطف فيدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب
ما هو اعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع
اعتراض الشارح بعد على المصنف وعلى كما سيتضح قوله اغص بفتح الهمزة والغين
المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال اغصصته
كذا في المصباح فعلى الثانية بضم الغين وعلى الثالث بضم الهمزة والفرات العذب

ويروى

ويروى الحميم اي البارد من اسماء الاضداد قوله كجلمود صخر الجلمود بالضم
كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد في عل حيث جر بمن ونون لقطعه من
الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به ارباب الحواشي وعندي فيه
نظر لان قوله من عل اخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطعه
عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على ان ترك تنوينه لاجل وقف الروي فالحق
انه محتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وان يكون لاجل وقف
الروي فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده قوله بالنصب ينبغي بالفتح لانه مجرور
بالفتحة وهذا يناقضه ما تقدم من ان الكلام هنا في اول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر
قوله تنبيهات الخ اعترض الشارح على المصنف في التنبيه الاول اعتراضين وفي الثاني
اعتراضين قوله اقتضى كلامه اي منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضي بمنطوقه
تنكيرها في حال قطعها من الاضافة راسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها في غير
هذه الحالة اي كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف
قوله اذ هي بمعنى كاف تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما اذ هي
الخ وكان ينبغي التصريح به قوله فيستعمل استعمال الصفات اي نظرا لكونها بمعنى
كاف وهذا الاستعمال الثاني نظرا الى لفظها الجامد قوله من رجل من باب جر التمييز بمن
قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة وتقع مبتدا وخبرا حالا او قبل دخول الناسخ
بقرينة التمثيل وهذا مستانف لا معطوف على تستعمل الاول لاقتضاء العطف تفريع
استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح قوله
حسبهم جهنم حسبهم مبتدا وجهنم خبره او بالعكس وهو اولى كما مر ويتعين في
بحسبك درهم ان حسبك مبتدا خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء
بدرهم قاله المصرح قوله وهذا اي ما ذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل
حسبهم خبرا لا ان جعل مبتدا لعدم دخول عامل لفظي عليه ح ويصح رجوع اسم
الاشارة الى ما يعم مثالي استعمالها استعمال الصفات قوله فان العوامل اللفظية



لا تتخال الخ اي يا تتفاق وكذا المعنوية كالابتدا علي الاصح من اقوال تاتي في ابوابها
قوله وتقطع عن الاضافة اي مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية
واستعمال الاسماء الجامدة في الابتدا قوله اشربها معنى دالا علي النفي يعني معنى
لا غير ولو قال معنى النفي لكان اخصر واحسن قوله والبنا علي الضم عطف علي الوصفية
اي وملازمتها البنا علي الضم اي فلا تنتصب مقطوعة عن الاضافة راسا خلافا
لما يقتضيه كلام الناظم قوله كانك قلت حسبي او حسبك اي فيجوز تقدير المضاف
اليه ضمير المتكلم او ضمير المخاطب قوله فاضمرت ذلك اي حذفته ونويت معناه قوله
اقتضى كلامه ايضا اي منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الامر الاول بقوله قبل كغير الخ و
الثاني بقوله واعربوا نصبا الخ قوله علي الظرفية او الحالية فان كلام المص لا يقتضي
الا النصب واما كونه علي احديهما تعين فلا قوله ويوافق قوله الخ هذا بيتان
وقيل حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل يوافق الخ لكان واضحا
قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ ابي بكر الشنواني
التي بهوامشها بخطه تنبيه ثان في ثلث الكافية الخ وليس فيها هذان البيتان
فهما والله اعلم ملحقان من غير الش بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى علي النحرير
اه قوله وانها لا تستعمل مضافة اي لفظا بل انما تستعمل مبنية علي الضم لنية
معنى المضاف اليه او منونة لقطعها عن الاضافة راسا وقدم الاستشهاد في الله
علي هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها في البنا علي الضم مناف لما سلكه
الش وقدره هو ايضا سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه
الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر كجلمود صخر حطه السيل من علي كما استفناه قوله
لا اظلله اي لا اظلل فيه ارمض مضارع رمض الرجل بكسر الميم رمضا كفرح فرحا
اي اصابه حر الرمضا وهي الحجارة الحامية من حر الشمس واضحي من علي
اي يصيبني حر الشمس من فوق من ضحي يضحي كرضي يرضي وسعي يسعي اي برز لها
قوله من علوه بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل قوله لو كان مضافا

لأن

لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضي الاعراب لا البنا لان الاضافة الى المبني
مما يجوز البنا الا انا نقول البنا الجائز بالاضافة الى المبني هو البنا علي الفتح والكلام
في البنا علي الضم قوله معرفة بنية الاضافة اي بنية معنى المضاف اليه بدليل
الاعتذار عن اعرابها بقوله الا انه اعرب الخ وهذا القول مقابل لما في النظم
الا ان يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط قوله وهذا القول عندي حسن
لاقتضاء القياس علي النظير المذكور اياه قوله وهو المضاف اليه اي الصالح لاغنا
المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا
ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلي بال والمضاف منادي فلا يصح يا الخليفة
اي يا مثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف شيئان
كما ياتي في التنبيه الثاني علي ان الاصح ان الحذف تدريجي كما ياتي وح فلا
حاجة الي هذه الغاية قوله غالبا احترز من البيت بعده قوله اذا ما حذفا علم
ان المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه
ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فارجع الضمير اولا الى القرية طرحا للمضاف
وثانيا الي المضاف التفاتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف الوقت قوله
لتمام قرينة تدل عليه كما قام المضاف اليه الخ قال يس وانما اقتصر المص علي الاعراب
لان المقصود بالذات في هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبني
علي مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر قوله من ورد البريص بالصاد المهملة
اسم واد وبردي بفتحات نهر بدمشق والرحيق الخمر والسلسل من الماء
العذب او البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض
ويصفق حال من بردي وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ اي بماء كالرحيق السلسل
في اللذة قوله لكنه اراد ماء بردي اي فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
قوله خولة بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الش علم امراة والادا .

جمع ردن بالضم وصواصل الكم كما في القاموس نافعة بالحاء المهملة اي
فالحة قوله وفي حكمه اي الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الأول والهلاك
في المثال الثاني قوله اي اهل القري لكن لما كانت تلك اشارة الي القري
تسمح في التعبير قوله قال في المغني واما وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا فقدر النحويون الأهل بعد من واهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري
في الأولين لان القرية تهلك ووافقهم في فجاء الأصل اوهم قائلون اه
هذا وذهب كثير الي انه لا حذف فيما ذكر فقيل لأن القرية عبر بها عن
اهلها مجازا وثانيها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان
واهله قوله وفي الحالية مثلها الصفة نحو مررت بقوم ايدي سبا ولو قال
بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملها ويوخذ من كلام الشارح ان الحالية
المعارضة بجامع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة اي الحالة بالأصالة
قوله ايادي سبا اي ابناء سبا فعبر بالجزء عن الكل او شبه الابنا بالأيادي
بجامع المعاونة قوله قد يكون الأول الخ وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو
فكان قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت
ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير
القاب بالمقدار فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر
الي تقدير مضاف بان اي مثل قدر قاب وعليه قيل في الآية قلت والأصل
قابي قوس قوله ليحذف الأول والثاني اي تدريجا على الراجح كما في الدماميني
وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل الي انه دفعي قوله فادرك
ارقال الخ الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم والعرادة بكسر
العين المهملة اسم فرس الشاعر وظلعها بفتح الظاء المشالة منفوحة ولام ساكنة
وعين مهملة غمزها في مشيها وهو فاعل موخر وقد جعلت الخ حال من
العرادة وحزية بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل اغار على ابل

الشاعر

١٦٦

الشاعر والمعني انه لما تبع الشاعر حزية ولم يبق بينها الا قدر مسافة اصبع
ادرك فرسه العرج فتاخر عنه وفاته حزية قوله وربما جروا اي
استداموا جر قوله كما قد كان اي كالجر الذي قد كان والمغايرة بين المشبه
والمشبه به بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب وعلى ان الرضي
لا يبقي زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما كان الخ
دفع توهم ان هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف قوله بشرط الخ اي ليكون
المعطوف عليه دليلا على المحذوف قوله مماثلا اي لفظا ومعني قوله لما عليه
قد عطف الصلة جارية على غير من هي له قوله نوقد مضارع اصله تتوقد
قوله مثال الخبر مفعول اول وبتركه الفتي مفعول ثان قوله لئلا يلزم الخ
علة لمحذوف اي وانما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على
امرئ او الخبر لئلا الخ قوله العطف على معمولي الخ وذلك ممنوع عند
سيبويه ومن وافقه والعاملان في البيت الثاني امرؤ وكل والمعمولان الخبر
وجملة يتركه الفتي والمعطوف على الخبر الشر وعلى يتركه الفتي بابيه الفتي
قوله من الشروط اي العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال
الا بلا وبه تعلم ان الاضافة في قول المصنف بشرط الخ للجنس قوله كالجر بدون عطف
قاسه الكوفيون قوله اي على احد تيم عدي الدليل على هذا المحذوف استحالة
ان يكون التيمي نفس القبيلة اذ هو واحد منهم قوله ومع العاطف المفصول
بغيرلا نقل سم انه مقيس عند الاكثرين قوله كقراءة ابن جماز قال في التوضيح
هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو ان المضاف ليس معطوفا بل المعطوف
جملة فيها المضاف قوله اي عرض الآخرة المراد بالعرض بالنسبة الي الآخرة
ما عرض وحدث وان كان باقيا وايثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور
دليل المحذوف قوله فيبقي الأول اي حاله الأول وقوله كحاله في المغايرة بين
المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف قوله اذا به يتصل

اي اذ ليتصل الاول بالثاني او العكس قوله بشرط عطف اي علي ذلك الاول
ولو بغير الواو وستعرف لك وجها آخر قوله واضافة اي اضافة المعطوف
مثل الاضافة على المعطوف في مثل ما اضيف اليه الاول كقوله بمثل او احسن
من شمس الضحى قوله الحيثل اي لفظا ومعنى قوله لان بذلك اسم ان ضمير الشان
قوله يا من راي المنادي محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون
موصولة وهي المنادي فلا حذف اه دماميني وقوله عارضا اي سحابا معترضا
وقوله امر به اي لو توفيه بمطره وقوله بين ذراعي وجبهة ثانية لعارضا والاسد
مجموع كواكب علي صورة الاسد والذراع مجموع كوكبين نيرين منزلها القمر
والجبهة اربعة انجم منزلهم ايضا القمر قال السيوطي قال ابن يعيش يصف
الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من انواء الاسد و
انواؤه احد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في
الاسد وفي التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما
اه ونقل الدماميني عن بعض شراح ابيات المفصل ان قصده وصف ممدوحه
بالشجاعة حيث سماه اسدا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابا قوله وحزنا
ضد السهل قوله ومن قبل اي من قبل ذلك وقيل الاصل من قبلي فحذفت الياء
وبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم اي المضاف اليه
جائز كثير بدون الشروط المذكورة قوله فلا خوف عليهم اي بالضم من غير تنوين
مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس او مهملة وقرا يعقوب بفتح الفاء من غير
تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيهما شاهد ايضا او فتحة
بنا فلا وعلي قراءته تكون لا عاملة عمل ان قوله هو مذهب المبرد قال البعض تبعا
للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه
فضلة فهي جائزة قياسا اه وقدمنا في قوله معمول الكول سابقا الاصل قطع
الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي ان الاصل قطع

الله يد

١١٧

الله يده ورجل من قالها مع انه يشترط في عاملي التنازع ان يكونا فعلين
او اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر قوله وذهب سيبويه
الخ لعل الحامل له علي ذلك ان الحذف اليق بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه
قول الشاعر بنونا وبناتنا كرام فمن نوي مصاهرة فليأتنا ان يكن كفوا وقال
الآخر بمثل او احسن من شمس الضحى اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثاني
ضميرا ولان مطلوب احسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا في الدماميني
واما تضعيفه بانه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة
الآتية وذلك يختص بالضرورة ففيه ان سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة
ولك ان تجعل كلام الم صالحا لمذهب سيبويه ايضا بان تجعل معنى قوله اضافة
الي مثل الخ اي الي مضاف اليه مذكور مماثل لمحذوف اضيف اليه المضاف الاول
كما هو مذهب المبرد والي مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور اضيف اليه المضاف الاول
كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول قوله ثم اقحم الخ قال ابن الحاجب
انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقي المضاف اليه المذكور في اللفظ
عوضا عما نصبا اه منفي وانما احتيج لذلك لان تمام الاسم الذي ليس بالتنوين
او الاضافة ولعدم الحوج الي الاعتراض بين المبتدا والخبر في نحو زيد وعمرو قائم
جعله سيبويه من الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه يتقدم علي العطف اذ لا
حاجة الي تاخيره لعدم القبح في زيد قائم وعمرو قوله وعند الفراء الاسماد الخ خصه
كما قال السيوطي بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما
كالشيء الواحد فكان المضاف العامل في المضاف اليه شيء واحد فلا يرد انه لا يتوارد
عاملان علي معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام قوله وهو عكس الاول اي علي مذهب
المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه قوله
فصل مضاف اي من المضاف اليه بشرط ان لا يكون ضميرا يتصل قوله شبه فعل اي
مصدرا واسم فاعل ما نصب خرج المرفوع فان الفصل به يختص بالضرورة كما ياتي

وذلك لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فانه في نية التاخير فالفصل به
كلا فصل قوله معمولا الخ اي غير جملة فلا يجوز اعجبني قول عبد الله منطلق زيد للطول
قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس عليها
نعم في قوله ولم يفصل بغير ظرف او كظرف او عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع الا ان يفرق
وانا اقول يقتضي تعليلهم منع الفصل بالمعمول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين
ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشي الواحد بخلاف الفصل
فيما قاس عليه فتنبه قوله في موضع رفع لو قدمه على الصلة لكان اولى لان الموضع للموصول
فقط قوله خلافا للبصريين الخ ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية
ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر قوله مطلقا اي سواء كان ذلك بالامور الثلاثة ام
بغيرها قوله مصدرا اي مقدرا بان والفعل شاطبي قوله والمضاف اليه فاعل لو قال
معموله لدخل المصدر المنصوب به وبمعموله بالظرف وجعل بعضهم منه تركُ يوما
نفسك وهواها اي تركك يوما نفسك وجعل الشارح من المفعول بينه وبين فاعله
والمعنى عليه تركك نفسك شانها وهواها قوله قتلُ اولادهم شركائهم اي برفع
قتل على انه نائب فاعل زين ونصب اولادهم وجر شركائهم وجعل الشركا فاعل القتل
باعتبار امرهم به قوله سوق البغاث بتثليث الموحدة وفتح بمعجمة وثاء مثلثة
طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع اجدل وهو الصقر قوله فزججتها اي
طعنتها والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة قوله وصفا اي اسم
فاعل بمعنى الحال او الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول قوله اما مفعوله الاول
الصواب تاخيرها بعد قوله الفاعل لان التنويع انما هو في الفاصل قوله هل
انتم تاركوا لي اصحابي قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بان تكون النون
محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من احد قوله بعيل بفتح
وسين مهملتين على وزن امير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح
النون قوله هما اي الخصلتان المعلومتان من السياق والخطة الخصلة والاسار

بالكسر

بالكسر الاسر وعد الاسر والمنة بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما
في الجملة قوله باجنبي متعلق بمحذوف حال من ضمير وجدا يعود على المضاف
منفصلا باجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق باجنبي به على راي من
اجاز اعمال ضمير المصدر لان ضميره الذي اخبرنا له على هذا الراي بارز وهنا
مستتر افاده الشاطبي قوله معمولا غير المضاف يدخل في هذا الاخير على هذا
التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام باو وهو لا يجوز ويمكن ان
يقيد بما اشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم قوله فاعلا اي لغير المضاف اذ
فاعل المضاف ليس اجنبيا واذ كان الفصل به ايضا ضرورة كما سيذكره الشارح قوله
انجب ايام والده به اي ولدا نجيبا ونجلاه ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل
وبالجار والمجرور ايضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه
جواز الفصل بشيئين من المعمولات الاجنبية في الضرورة قوله تسقى امتياحا
اي وقت امتياح او ممتاحة والامتياح هو الاستياك قوله كما خط ما
مصدرية بيهودي يقارب اي بين حروف الكتابة او يزيل اي يباعد بينها والجملة
صفة ليهودي كما في العيني والتصريح فالضمير في التعليق له وقول البعض
الضمير فيهما للخط خطأ وخص اليهودي لانه من اهل الكتاب والمعنى ان رسم هذه
الدار كخط الكتاب قوله من ابن الخ صدره نجوت وقد بل المرادي سيفه قاله
معاوية وقد اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلي
ابن ابي طالب فسلم الاولان وقتل علي قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها
المرادي بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قال يس ويرد على الشارح ان الفاصل ليس
نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كانا متأثرا با
لعوامل المختلفة الخ الاولى جعل النعت له قوله كان برذون الخ قال ابن هشام
يحتمل ان ابا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل او عطف بيان فلا
شاهد فيه قوله وفاق كعب بجير الخ بجير اخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد ام

بجير قبل اخيه كعب وصار يدعوه الي الاسلام الي ان اسلم وكعب منادي حذف
منه حرف الندا قوله نزي بالنون كما قال الدماميني تصمي من اصميته اذا
رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمي من انميته اذا رميته فغاب عنك ثم مات
والمعني نري اسهما للموت تصيب ولا تخطي والارعوا الكف عن القبيح قوله فان
نكاحها مطر حرام اي في رواية خفض مطر بالاضافة نكاح والمصدر بالعاقي بحمله
للفاعلية والمفعولية لما ذكره الش فعلي الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب
ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا في الضماير المنفصلة وبهذا التقرير يعرف
ما في كلام البعض ويعرف ايضا ان الها ليست في موضع جر بالاضافة حتي يتوجه
استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بان المضاف لا يضاف لشيئين
ومطر اسم رجل كان من اقبح الناس وكانت زوجته من اجمل النساء وكانت
تريد فراقه ولا ترضي بذلك وصدر البيت لانه كان النكاح اصل شيء قوله
بالفعل الملغي اي الذي يستقيم المعني المراد بدونه وليس المراد الملغي بالمعني
المصطلح لان نزي في البيت عامل في المفعولين وهما الضمير وصلوا فاندفع
اعتراض الدنوشري قوله معاود جراة وقت الهوادي في شواهد العيني ان
صدره اشم كان رجل عبوس وكذا في الهمع وفي بعض نسخ الش جعله عجزا
والاشم من الشمم وهو الكبر يصف الشاعر رجلا انه يظهر الكبر ويعاود الحرب
وقت ظهور الهوادي جمع هادي اي اعناق الخيل لاجل جراته في الحرب والجراة
بضم الجيم قوله فلا يجوز في نحو انا مثل الخ اي عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم
عندهم اذا كان المضاف لفظ اول او حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان
كان المضاف غير مثل واول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا افاده الدماميني
قوله وقصد بها النفي بان صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومخفوضها
قوله معمول ما اضيفت اليه ولو كان غير ظرف او جار ومجرور كما يدل له التمثيل
هذا مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه

مطلقا

١١٩

مطلقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا او جارا ومجرورا قاله الدماميني
قوله ومنه قوله تعسى الخ اي على ان على الكافرين متعلق بيسير ويصح
تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد قوله غير ضارب زيدا اي لا اشتخاص ضرب
زيدا قوله لعدم قصد النفي بغير اي لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع
موضع غير ومجرورها فلا يقال صاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحا لية
ويوخذ منه ان المضاف اليه غير لو كان جملة كقاموا غير ضاربين زيدا جاز
تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح ان يقال قاموا لا يضربون زيدا
لجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فيها المثال حالا اه

المضاف الي ياء المتكلم

قوله لان فيه احكاما الخ وذلك ككسر اخره وجوبا اذا لم يكن معتلا قوله اشار
الي ذلك اي الي ان فيه احكاما ليست في الباب الذي قبله قوله اذا لم يكن معتلا
اي بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبله حركة مجانسة لم يخرج حركة
مجانسة لم يخرج نحو دلو وظبي كما اشار اليه الش بقوله منقوصا او مقصورا
قوله او يك اي ولم يك قوله فذي يبتدا جميعها تاكيد والياء مبتدا ثان
وفتحها مبتدا ثالث واحتذي خبر المبتدا الثالث وقوله بعد اي بعد هاي
الاربعة حال من الياء او متعلق باحتذي ويجوز جعل جميعها مبتدا ثانيا
قوله اخرها واجب السكون انما اتي الش به لانه المقابل لقول المص اكسر ولم
يذكره المص مع ان كلامه اولا في آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم اليا فيه
والواو وقوله والفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر قوله وكذا الواو الخ
اي بعد قبلها ياء ولم يذكره المص اكتفاء بقوله وان ما قبل واو الخ قوله فتقول
هذا رامي فرامي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها
اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاشتغال كما هو حكمه في
غير هذه الحالة باقوي من الاشتغال وهو الادغام قوله فحذف النون واللام

للاضافة هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض قوله والاصل في الجواري بعد الاضافة ولم يذكر اصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله قوله ثم قلبت الضمة كسرة صريح في ان هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جني العكس قوله لتصح الياء اي المنقلبة الى الواو وعلامة الرفع الواو المنقلبة ياء للموجب قوله اودى بني اي هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع قوله هنا اي قلب الضمة كسرة قوله يعسى بضم الهاء اي يسهل النطق بالكلمة قال الشاطبي قوله انقلابها ياء اي عوضا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير ابواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين لغة ايضا عن ابن هشام قوله سبقوا الضمير يرجع الى الجملة بنيه الشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق اعني اودى بني الخ وقوله واعتنقوا لهواهم اي تبع بعضهم بعضا في الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيا للمجهول اي اخترمتهم المنية كذا في العيني ولعل مراد الشاعر بالهوى الموت قوله يستثنى مما تقدم اي من اطلاق قوله والفاسلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع في غير المقصور حتى في هذه الامور وليس كذلك قوله الاسمية قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالحرفية ايضا تقلب الفها ياء ومثل على الاسمية عليها قاله ابو حيان سم قوله اتفقوا على قلبها ياء نظر فيه المص بان بعض العرب لا يقلبها كما قاله المرادي في شرح التسهيل قوله وهو ما سوى الاربع المستثنيات لا يرد عليه نحو في والي واخي على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة عليها قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو احد الاربعة المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها

بالواو المنقلبة ياء فيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه ان هذا الحمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان قوله والمعل الجاري الخ كذا في بعض النسخ ومراده بالمعل ما اخره حرف علة لا المزعن اصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في اكثر النسخ والمعتل وهو واضح قوله وقد تحذف هذه الياء اي ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالي او الاستقبالي والا فلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به قوله فتقلب الفا اي لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله يالهف اي بقولي يالهف الخ فالاصل يالهفي قوله ذا ما يا المتكلم المدغم فيها هذا مقابل قوله وجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره قوله وكسرها لغة قليلة قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر ثقله على الياء ان الياء اذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي قوله وهو اضعف من الكسر مع التشديد لعل وجهه ان الكسرة في عصاي تالية للالف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة قوله بكسرة ظاهرة اي خلفت كسرة المناسبة ورد بان الاصل بقاء ما كان قاله الدماميني قوله مبني رد بانه لا مقتضي للبناء والاضافة للمبني انما تجوز البناء اذا توغل المضاف في الابهام قاله يس قوله لا معرب ولا مبني وعليه فاذا قلت غلامي حاضر فغلام مبتدا في محل رفع اذ ليس الاعراب المحلي مخصوصا بالمبني هذا هو الظ وان توقف فيه البهوتي وسكت عليه البعض

اعمال المصدر

قوله بفعله المصدر الحق في العمل اعترض بانه يقتضي ان عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه اصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق لكون الاصل في العمل الفعل

فهو من الحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه
به مع ان الدماميني صرح بان عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتامل
قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ هذه العبارة تقتضي ان بعض
الافعال لا يتعدي بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل
له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بانه يقال حدث لفلان
وعرض له كذلك فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد ايضا بانه يقال
ظرف في اخلاقه وشرف في قومه وتقتضي ايضا ان المتعدي بحرف الجر يسمي
متعديا بالأطلاق انما ينصرف الي المتعدي بنفسه فلا يشمل عند الأطلاق المتعدي
بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه قوله
ان في رفعه النائب خلافا وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما
ما فيه من الألباس لأنك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الي الذهن المبني
للفاعل وقال ابو حيان يجوز ان كان فعله ملازما للبنا للمجهول لعدم
الألباس فيجوز عجبني زكام زيد فالأقوال ثلاثة حكاها في الهمع زاد الدما مبني
قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحو عجبني قراة في الحمام القران
واكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر اليه علي اعتقاد معني الرفع ولذلك قال
سيبويه في قولهم عجبت من ايقاع انيابه بعضها فوق بعض ان التقدير من
ان اوقعت انيابه قوله بخلاف فاعل الفعل اي فانه لا يجوز حذفه الا
في مسايل مرت في باب الفاعل قوله واذا حذف الخ استيناف مسلة لانه
من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لان الفعل ايضا اذا حذف فاعله لا
يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحمله الفعل مستتر لا محذوف قوله لا يتحمل
ضميره اي في غير المصدر النايب عن فعله اما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير
لاستتاره فيه كما سياتي قوله او مجرد اي من ال والاضافة قوله افيس لانه
اوفق بالقياس علي الفعل في العمل لانه لتنكيره اشبه بالفعل من المضاف

والمحلي

والمحلي الموجود فيهما ما ابعد شبههما بالفعل من المضاف والمحلي الموجود
فيهما ما ابعد شبههما بالفعل وهو الاضافة وال اللتان هما من خصايص الاسما
قوله ذي مسغبة اي مجاعة قوله بضرب الخ تمامه كما في بعض النسخ ازلنا
هامهن عن المقيل والهام جمع هامة وهي الراس فاضافته الي ضمير الرؤس
للتاكيد وتطلق الهامة علي جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة
الجزء الي الكل واراد بالمقيل العنق لا مقيل الراس اي مستقره قوله
اولي المغيرة اي اوائل الخيل المغيرة اي ركابها انكل اي اعجز ومسمع
اسم رجل قوله فانك والتابين هو في نسخ الشرح بموحدة بعد الهمزة فتحتية
فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد المتن بالمراقبة وفي بعض نسخ
شواهد العيني رسمه بنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعييب فليحرر
قال البعض وهو منصوب علي انه مفعول معه وعروة مفعول التابين وخبران
في البيت اللاحق ويروي البيت فانك والتابين عروة بعدما الخ ويروي
وعالك بالواو اي حفظك قوله وقد اشار الي ذلك اي الي كون الأول اكثر
والثاني كثيرا والثالث قليلا لا الي ذلك مع كون الثاني اقيس حتي يرد اعتراض
البعض بان كلام المص لا يشير الي الاقيسية قوله اي المصدر انما يعمل الخ
لا يخفي ان الأول خارج عن عبارة المص فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها قوله
في موضعين اي لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد اما المبين للنوع
فيعمل كما علمت من الأمثلة لان المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا
ضرب عمرو بكرا قوله بدلا من اللفظ بفعله اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله
وقيل ينقاس في الأمر والدعا والاستفهام فقط قيل والانشاء نحو حمدا لله
والوعد نحو قالت نعم وبلوغا بغية وشيء والتوبيخ نحو وفا قا بني الاكوا
والنهي الهوي قوله نصب بالمصدر واختلف في ناصب المصدر ففي الايضاح
انه مفعول به عند سيبويه اي الزم ضربا وغيره يراه والجلد بفتح الجيم

مفعول بالمصدر ... يعمل المصدر بدلا عن ... ان كونه هو المصدر ... من صحب نسخ صح

وسكون اللام القوي فاعل قوله وجل اي خايف فهو توكيد لما قبله قوله
وتقدر بما الخ انما خص تقديرها بارادة الحال مع صحة تقديرها عند ارادة
الماضي والاستقبال ايضا ايثارا للاول على المعنى مع الماضي وعلى الاستقبال
مع المضارع وهو ان لانها مع الماضي للمضي ومع المضارع للاستقبال بخلاف
ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة مطلقا كما افاده شارح الجامع فاندفع
اعتراض الدماميني وتبعه البعض بان مقتضى كلامهم ان ما لا يقدر مع
الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة قوله
ان المخففة قد يقال قول الناظم مع ان يشملها والذي دعاه في التسهيل لذكر
ان المخففة جعل المصدرية قسيمة لها على ان تقديرها سايغ بعد افعال العلم
قوله نحو علمت ضربك زيدا علمت في المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد واما
ان تكون للمتعدية الى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصلا مثلا
او يقال المصدر المقدر بان المخففة سد مسد المفعولين كما انها كذلك فتدبر
قوله والموضع غير صالح للمصدرية اي لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه
سم قوله وقد جعله في التسهيل غالبا عبارته فيه والغالب ان لم يكن بدلا من اللفظ
بالفعل تقديره به بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختها اه قوله ولم يتعذر
الخ بل لعله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربي زيدا قائما وان الدراهم لك
زيدا حسن وكان سقطك زيدا حسنا ولا اعراض عن اهمالا ان يقال التقدير
سايغ في الاصل وان امتنع بعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها
العرب عدم وقوع الحرف المصدري والفعل لانهم كما قال الدماميني لا يقولون
ان اضرب زيدا قائما ولا يوقعون ان وصلتها الا منصوبة بالجر ونحوه نحو
ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان الحرف المصدري وصلته بعد
لا غير المكررة قوله سمع اذني اخاك يقول ذلك حالا كالحال في ضربي العبد
مسيئا فالتقدير سمع اذني اخاك حاصل اذ كان او اذا كان فصاحب الحال ضمير

الفعل

الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا
بما او ان المخففة لاشتراط ان يسبقها او المصدر المقدر بها شيء ولم يوجد هنا
بما اذا لم يكن مقدرا بان المصدرية لان المراد الاخبار بان سمع اذنه قول اخيه
حاصل وان يقتضي انه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض
وفيه نظر اذ تقدير ان والماضي لا يقتضي ان السمع سيحصل فتدبر قوله فلو اضمر لم
يعمل لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مروري بزيد حسن
وهو بعمرو قبيح وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل ايضا نحو مكرم
زيدا عالم وهو بكرا جاهل او يعمل اتفاقا او لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني لم
ار احدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الاول
ويقوي الثالث قوله فلو صغر لم يعمل لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي
اصل الفعل قوله غير محدود اي دال على المرة قوله فلو حد بالتاء اي تاء الوحدة
لم يعمل لان صيغته ح ليست الصيغة التي هي اصل الفعل فلو كانت التاء في اصل
بنا المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة ح فلا يكون
محدودا قوله يحاكي اي يحكي به اي بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي
فاعل والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب والشاهد في نعيبه بجزبه
ونفى بفعله بجاحه يصف الشاعر فرسا قرا منه ماء فتيمم واحيى بالماء نفس
راكب كاد يموت عطشا قوله اذ يكونه غير منعوت الخ اي لان النعت من خصايص
الاسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتاخره عن
استقرار العمل قوله قبل تمام عمله اي بذكر سائر متعلقاته قوله بمنزلة الصلة
من الموصول انما قال بمنزلة نظرا الى حال المقدر بالمصدر لان المعمول في حال
التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بان او ما والفعل
جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى ان يقول بمنزلة جزء
الصلة كما علم من تقريرنا قوله فلا يفصل بينهما اي بالنعت وكذا بغيره من

من التوابع كما سيصرح به الشارح وما الأولى الأجنبي وهذا لا يصح اذ يكون يوم
في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجع للفصل
بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة قوله ان يكون مفردا لان تثنيته وجمعه يخرجانه
عن صيغته الأصلية التي هي اصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن
عصفور وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضرب عمرو
ثم جوز بعضهم تاخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا
وبقي منها ايضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما في الهمع وغيره قوله تجاربهم
جمع تجربة والفتح بالفا والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل
والثنا قوله ولاسم مصدر عمل اي مضافا او مجردا او مع ال كما افاده سم قوله
في الدلالة على معناه اي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج عن الدهن والكحل
بضم اولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل
على ذات ومقتضى عبارته ان موضوع اسم المصدر والحدث كالمصدر والذي
يدل عليه قولنا اسم مصدر وصوبه بعضهم ان موضوعه المصدر نفسه قوله
دون عوض متعلق بخلوه قوله ما في فعله اي من الحروف اصلية او زوائد كما
يؤخذ مما بعده قوله ونحو عوده الخ اي ونحو تعليما او تسليما فان التا عوض
لكن احدى اللامين واما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في
المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك ان
العوض قد يكون آخرا وقد يكون اولا قوله لخلوها لفظا وتقديرا اي من غير
عوض كما يفهم مما قدمه قوله من بعض ما في فعلها اي وهو التا والمدة فيها
ليست عوضا لما علمت قوله بمساواة الخ فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص
او قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر كما علم قوله علم قال في الهمع اسم المصدر العلم لا
يضاف ولا يقبل ال ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف قوله
نحو يسار وفجار وبرة الأول علم لليسر مقابل العسر والثاني علم للفجور والثالث

علم

علم للبر واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف
المصدر عليهما وهو انما يتجه على ان فعلهما فجر وبر وهو الظ الذي يدل عليه قولهم
بمعنى الفجور والبر اما اذا كان فعلهما افجر وابر اي صيره ذا فجور وذا بر فلا
قوله وهذا لا يعمل اتفاقا اي وان كان ظاهر اطلاق المتن عمله الا انه يقال كلام
الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه ان او ما والفعل واسم
المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعد ان لا يقدر بالحرف
المصدري والفعل ويجاب بما تقدم من ان ذلك سائغ في الاصل وان عرض منعه
بوقوع المصدر اسم ان كما مر بيانه قوله وذي ميم زيدت لغير مفاعلة تبع فيه ابن
الناظم والتوضيح والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور انه مصدر لا اسم
مصدر بل سيأتي في كلامه ايضا في اخر ابنية المصادر ان نحو مصابا ومجاء فيه
المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا ما يقتضيه التعريف السابق قوله والمحمدة
بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قال المص وسيأتي في آخر ابنية المصادر
ان في الميم الثانية الفتح وانه القياس قوله اظلوم الهمزة للندا مصابكم مصدر
ميمي بمعنى اصابتكم مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت
له وتحية مفعول مطلق على حد جلست قعودا وظلم خبر ان قوله وغير هذين اي العلم
وذي الميم المزيدة لغير مفاعلة قوله وهو مراد الناظم هذه دعوى بلا دليل
اذ الظاهر ان ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه
الشارح هنا داخل تحت كلام المص ومراده فتدبر قوله المائة الرتاعا بكسر الراء
اي الراتعة من الابل قوله حسانا مفعول ثان لمواهب قوله قليل ايضا وان
كان قياسا كما يؤخذ من المقابلة قوله كمل بنصب او رفع عمله اي اذا اردت التكميل
كما سيذكره الشارح فالامر للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب
في باب ظن اذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المص في باب
ظن ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول فانه فرع ما اطالوا به هنا

او هنا ما نفته خلو فيجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وكحيلهم
بالرفع والنصب معا قوله خمسة احوال هذه الاحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر
المتعدي لواحد اما مصدر المتعدي لاثنين او ثلثة فيجوز اضافته لكل
من مفعوليه او مفاعله وللفاعل وللظرف المتسع فيه واما مصدر اللازم
فتجوز اضافته للفاعل وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة قوله
قرع القواقيز الخ صدره افني تلادي وما جمعت من نشب التلاد بكسر
الفوقية المبدلة من الواو والتشديد كما مر المال القديم وضده الطريف و
النشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين
وزاي معجمة جمع قاقوزة وهي القدح التي يشرب فيها الخمر وافواه بالرفع
فاعل قرع قوله تنفي الدراهم الخ صدره تنفي يداها الحصى في كل هاجرة الضمير
للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفي مفعول مطلق
والدراهم جمع درهام لغة في الدرهم فالياء ليست للاشباع بل هي منقلبة عن
الف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال
بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفي قوله ففي الحديث الخ عدل عن
الاستدلال باية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم
تعين من استطاع فيه للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض
من كل حذف رابطه لفهمه اي من استطاع منهم وان اورد عليه لزوم الفصل
بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدا وان يكون مبتدا خبره محذوف
اي فعليه ان يحج او شرطية جوابها محذوف اي فليحج ولما اورد على جعل من
استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى ولله على الناس مستطيعهم
وغير مستطيعهم ان يحج البيت المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس بتخلف مستطيع
عن الحج مع ان حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا واجيب عنه بان الفساد
مبني على كون ال في الناس على الاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لان

حج مبتدا

حج مبتدا ورتبة المبتدا مع متعلقاته التقديم والمعنى حج المستطيعين البيت
واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المغني والدماميني عليه قوله وما كان
استغفار ابراهيم اي ربه قوله ربنا وتقبل دعاء اي اياك قوله لما عرفت اي من
بيان الاحوال الخمسة اذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل قال
الدماميني لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسما للكون
ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضي الى بقاء الخبر بلا مخبر
عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع اه قوله وجر ما تبع ما جر اي جر
تابع المجرور الذي هو ما اضيف اليه المصدر وعلل جر التابع ما لم يمنع منه مانع
كما في التسهيل قال الدماميني كما في اعجبني اكرامك وزيدا فان جر التابع يؤدي
الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى
انه انما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض
قوله نحو اي يعني ماذكر من مراعاة المحل حسن او قرأه حسن او نحو ذلك قوله
حتى تهجر الخ حتى غائية وتهجر سار في الهاجرة وضميره للحمار الوحشي والرواح ما بين
الزوال والليل وهاجها اتاها في طلب الماء والضمير للاتان كانت مرافقة لذلك
الحمار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف لفاعله وهو المعقب بكسر
القاف الغريم الطالب من عقب في الامر اذا طلبه مجدا وحقه مفعول المصدر والمظلوم
بالرفع نعت للمعقب على محله قوله السالك خبر بعد خبر لانت في بيت قبله والثغرة
بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك
وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه ايضا الوجهان
ومشي الهلوك مفعول مطلق لمحذوف اي يمشي مشي الهلوك كما قال العيني وتبعه
البعض ولك ان تجعل عامله السالك على حد قعدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء
وضم اللام اخره كاف المراة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء
المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له وقيل قميص قصير والفضل

بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة علي ما في الشذور للملوك علي محله وفي شرح الهذليات ان الخيعل ليس تختانا زار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد قوله قد كنت دانيت بها الخ المغيرة للعقينة اي اخذتها في دين لحها حسان والليان بفتح اللام اكثر من كسرها المطل قوله انه لا يجوز الاتباع علي المحل اي اتباع مجرور المصدر لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا ونصبا الا اذا كان محلي بال او منونا او مضافا الي غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمني قوله فاجاز في العطف والبدل الخ لعل وجه الفرق ان البدل علي نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان اقوى مما بعدهما قوله والتاويل اي بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب منصوبا بالمحذوف خلاف الظاهر لان الاصل عدم الحذف قوله المقدر بالحرف المصدري والفعل سياتي مقابله في قوله آخر الباب اما المصدر الاتي بدلا من اللفظ بفعله قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه قال الرضي انا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه قال الله تعالى ولا تاخذكم بهما فلما بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير والتاويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ما قدر به وما اوله الاتيان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حالا من المصدر قوله باجنبي وهو ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له كالمبتدا والخبر وفاعل يجوز ومفعوله وغير الاجنبي غير المصدر ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم اجروها مجرى غير الاجنبي قوله نظيرها في نحو الخ اي نظير التقدير الكائن في نحو الخ قوله اذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه قوله انه اي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم ان لا خالق سواه قوله علي رجعه في الهاء وجهان احدهما انه ضمير الانسان اي علي بعثه بعد موته والثاني انه ضمير الماء

اي رجع

اي رجع المني في الاحليل والصلب او شمني قوله الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله اجاب بعضهم كابن الحاجب بان الفصل مغتفر اذا كان المعمول ظرفا كالاية لاتساعهم فيه قوله والاخبار عن موصول الخ المراد الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول اي عن معنى موصول وهو المصدر لانه في تاويل ان والفعل وقوله قبل تمام صلته اي بالظرف قوله يرجعه بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدي كما في قوله تعالى فان رجعك الله الي طائفة منهم قوله لفساد الاعراب علة لقوله فليت الخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبي والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته قوله في تحمل الضمير اي علي القول بان العمل للمصدر لا الفعل المبدل منه اما علي القول بان العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير للمصدر قوله وجواز الخ اعلم انه يجوز تقديم المنصوب سواء ضربا علي القول بان العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط علي القول بانه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح علي المشهور من انه مفعول مطلق فان علي المفعل معنى وعملا اما علي مذهب سيبويه من انه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان ضربا حينئذ بمعنى ان تضرب والله اعلم

صراحة جريا صوابه ... صوابه ناصبين بلغ القراءة والمقابلة

اعمال اسم الفاعل

قوله في العمل اي عمل المتعدي ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام علي معموله المتاخر بخلاف الفعل فيهما وفي انه يصح ان يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى او وصفا له فيمتنع تقدم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف او بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء علي القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر قوله علي فاعل اي فاعل حدوث تلك الصفة قوله جارية اي في مطلق الحركات

والسكنات ولو يجب الأصل كما في يقوم وقائم قوله حال من الصفة او من
ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث اي في حاليهما قوله لمعناه اي
مفيدة لمعني المضارع من حال او استقبال ومثلهما الاستمرار التجددي كما تقدم
في باب الاضافة قوله وما بمعناه كفعيل بمعني مفعول وكالمصدر الذي
بمعني مفعول نحو الدرهم ضرب الامير اي مضروبه والحكم علي هذا بالخروج الذي
هو فرع عن الدخول لانه صفة تاويلا فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء
وسكون العين كضحكة بسكون الحاء اي مضحوك عليه فان فتحت العين كان
بمعني الفاعل كضحكة بفتح الحاء اي ضاحك علي غيره وكذا همزة لمزة قاله
الكرماني في شرحه علي البخاري وهذه قاعدة كلية قوله وغير الجارية اي علي شيء
من الافعال قوله نحو كريم اي ونحو ضراب وضروب ومضراب قوله الا في التذكير
اي لان مؤنثه هينا قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ اي لان الصفة
المشبهة للاستمرار المعاني قوله من الصفة المشبهة علي المضارع في الحركات
والسكنات والاقرع وكريم واهيف ايضا صفات مشبهة ولا تنافي بين
ما هنا من اخراج نحو فرح وكريم واهيف من اسم الفاعل وما سياتي في ابنية
اسماء الفاعلين من انها اسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم
المشهور وما سياتي باعتبار اصطلاح آخر لهم ايضا قوله اذ كان عن مضيه اي
مضي حدثه بمعزل اي في مكان عزل اي ابعاد والمكان هنا مجازي بمعني التركيب
وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان تعلق الظرف به لانه يكتفي
بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رايت منخلك الي الدار فبطل منع البعض تبعا
ليس صحة تعلقه بمعزل واستغني عما تكلفه فيه قوله بان كان بمعني الحال
او الاستقبال مثله ذكر ما اذا كان بمعني الاستمرار التجددي كما تقدم وكلام الناظم
شامل له قوله وهو اي المضارع كذلك اي بمعني الحال او الاستقبال قوله نحو
معنيي اي الماضي بدليل ام وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها اتفهما

نحو

١٢٦

نحو ضارب زيد عمرا وقوله امنجز انتم وعدا وتعت احرف نداء وهنا
اولي لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتي قيل قول المص واذ يكون صلة
ال الخ قوله والصواب ان النداء ليس من ذلك اي من مسوغ عمل اسم الفاعل
وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل واجيب بان
المص لم يدع انه مسوغ بل ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وهذا لا ينافي
كون الاعتماد علي الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك مع دخوله في قوله
بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لرفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل اذا ولي
حرف النداء لبعده عن الفعل قوله او نفيا اي اداة نفي ولو تاويلا نحو انما
قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان قوله ومنه الحال اي لانه صفة
في المعني فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم قوله اذ كان بمعني الماضي فلا
تقول انا ضارب زيدا امس فلا يقال انا اضرب زيدا امس حتي قال بعضهم لا ينبغي علي
من قال انا قاتل زيدا امس لانه لا ينصب ماضيا فارضني ثم قال ولا يقال ان
الوصف عمل ماضيا في نحو كان زيد آكلا طعامك لان الاصل زيد آكل طعامك
فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز وقوله قصد حكاية
التركيب السابق اي قبل دخول كان بعد العمل قوله علي حكاية الحال في حكاية الحال
الماضية طريقتان الاولي وهي المشهورة ان تقدر الفعل الماضي واقعا في زمن
المتكلم الثانية وهي طريقة الاندلسي ان يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن
وقوع الفعل والتعبير علي كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة الي كلمة الحكاية
لانها اصل الكهف مستمر الي الآن فيجوز ان يلاحظ في باسط الحال فيكون
الحاملا وفي كلامهم ما يؤيده تنبيه في النكت ان دلالة اسم الفاعل علي
التجدد اغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم قوله بدليل ما قبله وبدليل
ان الواو في وكلبهم حالية اذ يحسن جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه
ضحك قوله فلا يجوز ضارب زيدا امس اي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه

لغير الماضي فهو تفريع على قوله شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى
عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ اسقاط امس فيكون عدم الجواز
لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه اعني قوله اولم يعتمد على شيء
مما سبق وبما قررناه على زيادة امس علم سقوط قول البعض كان الاولى بل
الصواب حذف امس كما يظهر بالتأمل ام لانه مبني على ان قوله فلا يجوز ضارب
زيدا امس تفريع على قوله اولم يعتمد على شيء وقد علمت ان الامر ليس كذلك فتنبه
قوله هذا الخلاف اي الذي بين الجمهور والكسائي قوله دون الحال من الماضي اما
الماضي المقرون بال فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم قوله الى انه يرفعه
قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على نفي او استفهام او موصوف او
صاحب (?) فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول
المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما
هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط عند
الجمهور للعمل في المرفوع ايضا كذا قال الدماميني والشمني قوله واما المضمر اي البارز
واما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح قوله المجرد اي من ال اما المقرون بها فلم يذكر
شرطا فيه قوله ولا موصوفا اي لا قبل العمل ولا بعده عليها هو ظاهر كلام ابن عصفور
واختاره الناظم كما قال الدماميني وسيذكر الشارح قولين اخرين والصحيح كما في المغني
التفصيل قوله خلافا للكسائي فيهما محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به ~~...~~
في كونه ~~...~~ اسم مصغر فاعل كما افاده الدماميني فلا يصح استدلاله بقوله كميت
عصيرها لانه ليس من عمله في المفعول به مع ان في كون كميت اسم فاعل مصغرا نظرا كما
تعرفه قوله لانهما يختصان بالاسم عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما
لا يمنعان العمل وما اجيب به من انهما جاءا بعد استقرار عمل مفرد بخلاف التصغير
والنعت تحكم محض قوله يكتفي برائحة الفعل اي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل
عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه قوله ترقرق في الايدي الى صدره فاطم راح في

الزجاج

الزجاج مدامة الراح والمدامة من اسماء الخمر وجملة ترقرق اي تتلالا
في الايدي صفة مدامة وكميت بالجر صفة راح وروي بالرفع كما ذكره شيخنا
ولا شاهد في البيت عليه لان كميت ح خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت
الذي يخالط حمرته سواد قاله العيني وفي الاستشهاد مامر قوله اذا فاقد
الخ فاقد فاعل المحذوف يفسره المذكور اي اذا رجعت فاقد اي امراة فاقد
خطبا بالمد اي جنسه الخطب اي الكرب فرضين ولدين مفعول لفاقد فعل مهنها
بالنعت ورجعت من الترجيع وهو ان يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون
والخليط المخالط والمزايل المباين قوله اذ فرضين علة للنفي في قوله ولا حجة
قوله لانه ليس جاريا على فعله في التانيث علة المحذوف تقديره لا نسلم انه فاقد لانه
الخ قال شيخنا في شرح الجامع للملوي في باب الصفة المشبهة ان المراد بالجريان
على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل
هو للثبوت فليس جاريا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة
في عدة الحروف والسكنات والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فاقد وموضع وحائض
لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى ان الصفة
المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقوله الى في
التانيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر ام فعلم ما في كلام البعض وقوله فلا
يعمل اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس
جاريا على فعله في التانيث وما ليس جاريا على فعله في التانيث لا يعمل ففاقد
لا يعمل فهذا القياس الذي اشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان
عليه ان يجعله نظيرا بان يقال كما لا يقال الخ لا استدلالا على عدم عمل فاقد بما
اشار اليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض وقوله لانه بمعنى
النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التانيث وعدم موافقته
اياه في لحوق تاء التانيث لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء

التانيث على ما قاله الشاطبي وعلله بانه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحايض
وطامث وفيه نظر لكثرة ما انث بالتاويل بعلاجي كطائفة وجيلة ثم نظروا ان
قاعدا ومرضعا يستولان ايضا لا للنسب بل للاتصاف بالقعود والارضاع فيوناثه
بالتاء ويعلان فتامل ولا يخفى ان الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان
بالمعنى الذي اراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات و
السكنات كما مر قوله قبل الصفة اي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما
يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر قوله وقد يكون نعت محذوف المراد
بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال قوله عرف اي بقرينة مقالية او حالية
وقوله كوعل ناطح بقرينة تمام البيت اعني فلم يضرها واوهى قرنه الوعل وهو
كلمتف وذهب التيس الجبلي قوله اعماله قد يقتضي اي من غير اشتراط اعتماد كما
في التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطي في الفية
قوله وليس لنصب ما بعد المقرون بال اي لا بقيد كونه ماضيا كما يفيده ما بعد فالاقوال
الاربعة في مطلق اسم الفاعل فتامل قوله خلافا للمازني ومن وافقه حيث خصوا
النصب بالمضي اخذا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بال بالذي فعل كذا
واجيب بان عدم تعرض سيبويه للذي بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل
مع ال بالاولى قوله خلافا للاخفش اي حيث ذهب اليه ما ذكره الدماميني واللام
حرف تعريف لا موصول اما مع اعتقاد انها موصول فالنصب على المفعولية قوله
في كثرة اي في التنصيص على كثرة المعنى اي تكثيره كما او كيفا نحو حما يا ما فاعل
تحتمل للقلة والكثرة قوله عن فاعل متعلق بمحول قوله اي كثيرا ما يحول الخ اخذ
الكثرة من قوله يحول لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي واحسن منه ان يقال
اخذها من قوله وفي فعيل قل ذا وفعل وفي كلامه اشارة الى ان الابدال بمعنى التحويل
وان في بمعنى اللام متعلقة بمحول قوله لقصد المبالغة والتكثير افاد انها لا تستعمل
الا حيث يمكن التكثير فلا يقال سموات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس وعطف

التكثير

التكثير على المبالغة تفسيري بمعنى ان المراد بالمبالغة هنا وانها الى المبالغة
البيانية قوله فيستحق ما له من عمل يفيد ان جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا
وهو الاصح ام شاطبي وفي التصريح اعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه
وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه
لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع
ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد
عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ام وعمل فعال اكثر من عمل الاربعة بعده
قوله بالشروط المذكورة اي في اسم الفاعل قوله اخي الحرب كني به عن ملازمة
الحرب واخي بمعنى اللام واراد بجلالها دروعها والاضافة لادنى ملابسة قوله
بوائكها جمع بائكة وهي الناقة الحسنة بفصل السيف اي شفرته شفوة سمانها
عراقيبها والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضياف قوة الابل
ثم ينحرونها قوله عشية منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده وبدومة
صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق ويسمى دومة
الجندل تجر جمع تاجر مبتدا سوغ الابتداء به العطف عليه وحجيج جمع حاج فلا
اي ابغض جواب الشرط واهتاج اي ثار ونصبا خوان العزاي الصبر على
المفعولية لهيوج قال العيني وما ذكره من ان تجرا وحجيجا جمع تاجر وحاج
وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح ان
فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدي يقال
هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله في المصباح قوله وفي فعيل قل ذا اي
الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فعيل وفعل المحولين لا في نحو
خبير وبصير نحو فرح واشر مما وضع من اول الامر على فعيل وفعل ولم يكن محولا
عن شيء فانه من الصفة المشبهة تنبيه في الفارضي ما نصه زاد ابن خروف
اعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب واجازه ايضا ابن ولاد وحكاه ابو حيان

وشرب من المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصا
وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفي الكشاف المبالغة في التواب على كثرة
من يتوب عليه والجمهور ان الرحمن ابلغ من الرحيم قال السهيلي لانه على صيغة
التثنية والتثنية تضعيف فكان البنا تضاعفت فيه الصفة وابن الأنباري
ان الرحيم ابلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى انهما سواء اه
بحروفه وقد اشبعنا الكلام على الرحمن الرحيم في رسالة البسملة الكبرى قوله
اما منها اي واحدة منها قوله وامن ماليس منجيه لعل المعنى وامن امنا ليس
منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط قوله والفرح فيه
من وقع الحاسدين قال العيني زعم ابو يحيى اللاحقي ان سيبويه سال هل
تعدي العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته
الى العرب واثبته في كتابه اه قوله او مسحل بكسر الميم وسكون السين المهملة و
فتح الحاء المهملة الحمار الوحشي شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم اي
منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال في المصباح العضادة بالكسر
جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمحج بسين مهملة مفتو
فحاء مهملة مفتوحة فجيم اي اتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر سرات بفتح
السين المهملة اي ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهي كما في القاموس
اثر الجرح الباقي على الجلد قال والجمع ندب واندا ب وندوب اه وكلوم جمع كلم
وهو الجرح قوله لا تبنى من غير الثلاثي لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل
اسم قوله الا ما ندر منه شبهه في البيت السابق لانه من اشيه وهو المشي قوله ... اي من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وانما لم يمتنع تثنيته وجمعه
وجمعه عمله كالمصدر لانه اقرب الى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان
بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة
اسم الفاعل على الزمان ايضا لزومية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بانه

كلمة

١٢٩

كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان وكثيرا وانا قولهم اسم
الفاعل حقيقة في الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوي انه حقيقة في
المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال قوله والثاني عرضي الخ اراد بها
حصنا وهو ابني ضمضم كانا يشتمانه وينذران على انفسهما قتله اذا لقيا
يقولان ذلك في الخلاف اذا لقياه امسكا عن ذلك هيبة له وشتم من بابي
ضرب ونصر ودمي مفعول الناذرين على تقدير مضاف اي سفك دمي قوله
غفر بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع
فخور اي غير مفاخرين او بضم الفاء والجيم جمع فجور اي غير كاذبين والاضافة
في ذنبهم لادنى ملابسة قوله من ورق الحمي الورق جمع ورقاء وهي التي يضرب
لونها الى سواد والحمي بفتح الحاء وكسر الميم اصله الحمام حذفت الميم الأخيرة
ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للمردي وقيل غير ذلك قوله ممن حملن به
اي هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل
معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته امه كرها وحبك
النطاق طرائقه جمع حباك جمع حبيكة والقوة والعقال بتشديد الموحدة المفتوحة
المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعني ان الممدوح حملت به امه وهي
مكرهة عليه والعرب تزعم ان المرأة اذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن
كلام بعضهم اذا اردت ان تنجب المرأة اي تاتي بالولد نجيبا فاغضبها عند
الجماع وكان السر فيه ان ذلك يكسر صورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ
كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اه دماميني مع
بعض زيادة من العيني قوله وانصب بذي الاعمال اي بوصف ذي عمل الفعل
ويؤخذ منه انه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافة المغير في
اتاكما من اخيك كما قاله ابن هشام قوله واخفض اي بذي الاعمال تلوا
محذوف من الثاني لدلالة الأول قوله بالاضافة اي بسببها الجري على الصحيح

قوله وقد قرئ بالوجهين اي في السبع قوله وهو لنصبها سواه مقتضى اي لم
يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيد ابوه ولم يكن التلو مما يجوز العمل
به بمعنى المقتضي نصبه والا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطي درهما زيد ولم
ينبه المص على ذلك كله لظهوره من مواضعه قوله على تقدير حكاية الحال
جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضي فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر
فيجوز ان يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفي التصريح ما يؤيده قوله
الجر بالاضافة اي ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه ونحو هذا ضارب ابوه امس
فلا ضارب ابيه وقوله كما افهمه كلامه اي حيث قال بذي الاعمال قوله واما غير التلو
فلا بد من نصبه مطلقا هنا مقابل التلو وقوله الخ سيعنى في تلو غير العامل بقرينة
التمثيل بغير العامل فالمعنى واما غير تلو غير العامل وح فالمراد بالاطلاق عدم
تقييد غير التلو بان يكون واحدا او اكثر بقرينة التمثيل ايضا قوله فعل مضمر لا اسم
فاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غير عامل قوله
شبيها بمصحوب الالف واللام من حيث امتناع التنوين في كل اي ومصحوب الالف
واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي وقوله وبالمنون اي من حيث انه لا يضاف وكان
الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا كان بمعنى الماضي لا ينصب
المفعول بل يجب ازالة التنوين منه واضافته الى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل
النصب قوله اول مفعوليه اي مفعولي الناصب المضمر قوله اذ لا يجوز الاقتصار الخ
اعترض بان الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري لدلالة المذكور من مفعولي [illegible] الناصب
المضمر وظاهر على المحذوف من مفعولي الآخر على ان ابن هشام صرح في نحو زيدا ظننته
قائما بانه لا يقدر مفعول بان لفظ المحذوفة تنقل عنه يعني فعلى الاقتصار يكفي
هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر قوله وايضا فهو مقتض له اي طالب له في المعنى
وضعف بان الاقتضاء لا يكفي الا مع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الاصل
في العمل وهي غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا قاله سم وكذا دفعه

بانه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية اصالة والنصب
هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا عن الجر لا بالاصالة قوله فتعين جره
اي كونه في محل جر باضافة الوصف اليه وان كان في محل نصب ايضا بسبب كونه
مفعولا في المعنى فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب
سيبويه واكثر المحققين ويدل له حذف التنوين او النون من الوصف قوله
كالهاء من نحو الخ يفرق بان الهاء في المقيس عليه متصلة بالكاف فلم تناف
الجر بخلاف الجر في نحو مكرمك قوله واجرر وانصب الخ اي في غير نحو الضارب الرجل
وزيدا فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال
اليه كما سبق هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز واستدل بانه
قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج بتابع
الذي الخفض تابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع
على المحل ان يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفي شروط العمل اعماله لا اضافته
لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص واشار
بتقديم الجر الى ارجحيته قوله مراعاة للفظ جاه المراد باللفظ ما يشمل المقدر
في نحو مبتغي المنى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وما قاله البعض لا يستقيم
فانظره قوله واذ كان التحقيق قول سيبويه لان شرط العطف على المحل عنده
وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما
يعمل النصب حيث كان منونا او بال او مضافا الى احد مفعوليه او مفاعيله
فنحو ضارب في قولك ضارب زيد وعمرا ليس طالبا لنصب زيد بل لجره قوله
لاجل المطابقة اي مطابقة المحذوف للملفوظ ولان حذف المفرد اقل كلفة من
حذف الجملة قوله قولان ارجحهما الثاني كما قاله شيخ الاسلام قوله لجاز بل هو
الارجح قوله اذا لم يرد حكاية الحال فان اريدت جاز النصب بالعطف على محل
المجرور لان الوصف عامل ح ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم

قوله اي وجعل الشمس الخ انما سكت عن نصب سكنا العلة من قوله سابقا
واما غير المتلو فلا بد من نصبه الخ ولك ان تقول العقد بر ناصب سكنا يغني عن تقدير
ناصب ما بعد سكنا لعطفه على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل في المعطوف
هو العامل في المعطوف عليه قوله وكل ما قرر الخ اي كل حكم قرر فيما تقدم من
الشروط فيه قصور ثم انه قرئ كل بالرفع على الابتدا وجاز في قوله اسم مفعول
الرفع على انه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني اي يعطاه النصب
على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح
الاول ان النائب عليه المفعول الاول ويرجح الثاني عدم الحذف وقد قرئ كل بالنصب
على انه مفعول بان مقدم تعين رفع اسم مفعول على انه نائب فاعل وهذا احسن
من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو
ظاهر قوله بلا تفاضل متعلق بيعطي وافاد به انه لا يشترط في عمل اسم المفعول زيد
من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل الخ فليس تاكيدا له كما زعم قوله
والا اشترط الاعتماد الخ اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المص في
اسم الفاعل والا فيشترط ايضا ان لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل قوله فهو
كفعل الخ لا يظهر كون الفا تفريعية على الكلية السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول
كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما يفيد خلافه الا ان يقال المفرع تعلق العمل وفيه
ما فيه والاولى انها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير اليه لك قول الش فاذا استوفى
ذلك الخ والفا في قول الش فاذا استوفى ذلك فصيحة ايضا عن شرط مقدر قوله
في معناه ليس المراد بالمعنى المطابقي لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقي لاسم المفعول
حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على
ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى المطابقي التضمني وهو الحدث الواقع على
الذات بقي ان الكلام في العمل لا في المعنى واجيب بان الناظم تجوز باطلاق السبب
وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه

بمعناه

بمعناه وعلى هذا فقول الش وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرشد
الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ قوله كفافا بفتح الكاف ما كف عن الناس
واغنى من الرزق كما في القاموس قوله وقد يضاف ذا الخ اي اجرا لمجرى
الصفة المشبهة وانما خص الاضافة بالذكر مع ان الجاري مجرى الصفة
المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول
به او على التمييز نحو هذا مضروب الاب او ابا وهذا قايم الاب او ابا لانها
الكثر ولكونها متلازمين بحيث جاز احدهما جاز الاخر افاده الشاطبي قال
في التصريح اذا اجري اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببي كان رفعه
اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن
الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي وتعقبه فقال لا قيل بان
الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى
اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي
على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان
كان نكرة ويجر بالاضافة اه ملخصا قوله معنى اي اي من جهة المعنى لكونه
نائب فاعل قبل الاضافة قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ اي لانه الوصف عين
مرفوعه في المعنى فلو اضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي غير
صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد
عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة مع لاستغناء الوصف
بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجرا وصف المتعدي لواحد مجرى وصف
المتعدي لاثنين ذكره المص تنبيه قال الفارضي تحويل الاسناد مجازي عقلي
لانه اسند الشيء الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودا وكذا
نحو زيد حسن الوجه قوله وفي ذلك اي فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور
تفصيل اي وليس على اطلاقه وحاصل التفصيل ان اسم الفاعل اللازم كاسم

المفعول في جواز الاضافة الى مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدي لاكثر من
واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقا وفي اسم المفعول المتعدي لواحد
خلاف قوله وقصد ثبوت معناه اي لا حدوثه قوله عومل معاملة الصفة
المشبهة اعترض بان مقتضاه انه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك
في التوضيح ويمكن ان يجاب بان المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التي ليست على
وزن اسم الفاعل قوله وساغت اضافته الخ اي بعد تحويل الاسناد كما مر
قوله فلذلك اي لقصد ثبوت معناه ويعامل الخ قوله بشرط امن اللبس اي
التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت
زيد راحم الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على ان الاضافة للفاعل والا
لم تجز وظاهره اطلاقه بل صرح مقابلة بالمفصل بعده جواز الاضافة الى المرفوع
مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس ولا ينافيه ما في ... انه منصوب
الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وانه زعم البعض اذ المنصوب في المثال لم
يزد على واحد كما لا يخفى وكانه فهم ان مرادهم بالمنصوب ما يعم المنصوب على
التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعي اليه فتدبر قوله جاز لانه يصير كذلك
كاللازم قوله والسماع يوافقه مقتضى كون الضمير يرجع الى اقرب مذكور رجوع
الضمير الى تفصيل قدم بين الخوف اقتصارا وغيره وفيه انه كما يوافق بعض ا
يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على التوضيح قوله لم
يلحق بالصفة المشبهة اي لبطلانها بصريح لان منصوبها لا يزيد على واحد
كما مر قوله قال بعضهم بلا خلاف قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبي ان فيها
خلافا قوله اختصاص ذلك بالمفعول التام الخ ويتضمن ذلك اشتراط تشبيح
العلاج فيه فلا يقصد به الا ثبوت الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد
به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت
فانت تقول على مذهبه اي الخ هذا محطي الاب ومكسو الاخ وهما متعدي

الى اثنين

الى اثنين ولن يكون معطي الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب انا لا نسلم
ذلك لان المتعدي الى اكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه
وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدي لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرا عليه
فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملا في مفعول اخر لم يكن من هذا الباب
الذي اشار اليه فهو المحترز عنه قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة
الخ اي قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مر من قوله عومل معاملة الصفة المشبهة
اعتراضا وجوابا قوله لم يجز اي لكراهة كثرة التغييرات والله اعلم

ابنية المصادر

قوله فعل اي موازن فعل وقوله المعدى اي الفعل المعدى وقوله من ذي ثلاثة
اي من فعل ذي ثلاثة حال من الضمير في المعدى ومن تبعيضية اي حالة كونه
بعض الافعال الثلاثية وهذا اقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة
كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذي ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا
عن سم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه اي فان مصدره فعالة
بكسر الفاء على ما يؤخذ مما ياتي وفي كونه صناعة نظر قوله سواء كان مفتوح
العين الخ اي وسواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب او معتل الفاء كوعد
او العين كباع او اللام كرمى او مضاعفا كرد او مهموزا كاكل قوله او مكسورها
اي وسواء كان مكسورها صحيحا كاشلة الخ او معتل الفاء كوطئ او العين كخاف
او اللام كغني بفتح الفاء وكسر النون اي لزم خباءه او مضاعفا كمس او مهموزا كامن
وفي التصريح ان الغالب على فعل المفتوح العين وفعل المكسورها اللزوم واما
مضمومها فلا يكون الا لازما كما سياتي قوله قال سيبويه والاخفش وذهب
الفراء الى انه يجوز القياس عليه وان سمع غيره دماميني قوله مابه فعل اي قياس
مصدره موازن فعل او قاعدة مصدره موازن فعل وهو للاولى يقول الناظم
قياسا قوله او معتلا اي باقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمي قوله لحوي

الحرقة من عشق او حزن قوله فان الغالب على مصدره الفعلة اشار
بالتعبير بالغالب الى ان الفعلة امارة القياس كما ان عدمها امارة عدمه
وهذا اولى مما نقله البعض عن البهوتي واقره قوله لون بين الزرقة والحمرة
فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة
بضم الدال وهي السواد وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر
ما ذكره الش في معنى الكمهة ونقل البعض عن المصرح ان الكمهة بياض فيه
كدرة وهذا النقل ان صح كان ذكر المصرح ذلك في غير هذا الباب اذ لم يذكره
فيه قوله واستثنى في التوضيح الخ واستثنى ابن الحاجب ايضا ما فيه علاج ووصفه
على فاعل فقياس مصدره دخول كقدم وصعد ولصق قال وهذا مقتضى قول
سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم قوله فقياسه الفعالة اي بكسر الفاء قوله
كولي عليهم ولاية عداه بعلى ليصح التمثيل اما المتعدي بنفسه نحو وليهم
فليس مما نحن فيه لان الكلام في القاصر لا في المتعدي قاله الم قوله ولم يمثل
للاول اي لعدم سماع مثال يخصه او استغناء بتمثيل الولاية فان الولاية
في معنى الحرف قوله فان ذلك اي كون المصدر القياس فيما يدل على حرفة او ولاية
فعالة وقوله في فعل اي اللازم قوله مثل قعد حال من الضمير في اللازم وقوله
كفعل معطوف عليه باسقاط العاطف اذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف
واشار به الى انه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير في معتل العين
الفعل او الفعالة او الفعال بكسر الفاء في الاخيرين كصام صوما وصياما
وقام قياما وناح نياحة وقيل المعتل كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل
الفاء كوصل او اللام كغدا والمضاعف كمر وقوله باطراد حال من المستكن في له
قوله مستوجبا اي مستحقا قوله او فعيلا اخذه من قول الناظم وشمل سيرا
وصوتا الفعيل قوله كابيا اي اللازم وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدي وهو
الذي بمعنى كره لان الكلام في اللازم وان جاء مصدر المتعدي ايضا على

فعال

فعال ففي القاموس ابى الشيء يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه
اه قوله وجمح اي شرد قوله للذي اقتضى تقلبا اي دل على التقلب وهو
تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى
مشيا قوله بدرا بالقصر للضرورة قوله او لصوت هو مع قوله وشمل سيرا
وصوتا الفعيل يفيد ان ما دل على الداء او الصوت ينقاس فيه كل من
الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دالا على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا
له وان ورد احدهما اقتصر عليه على ما ذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم يرد
واحد منهما كنت مخيرا في مصدره بينهما فايهما نطقت به جاز ولا بعد في
ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم واقره قوله
وزكم هو من الافعال الملازمة لبنا المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى
اصله المقدر قاله زكريا ولا يرد ان اصله متعد والا لم يصح بناؤه للمفعول
لان المبني للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه افاده سم
او يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع انه
لم ينطق به حملا على النظائر وايثارا للاخف قوله وشمل بفتح الميم وكسرها والفتح
هنا انسب بجمل قوله كصهل من باب ضرب ومنع كما في القاموس قوله وذمل
ذميلا اي سار سيرا بلين قوله قد يجتمع فعيل وفعال اي فيما دل على صوت ومما
اجتمعا فيه صرخ صراخا وصريخا خلافا لزعم البعض ان مصدره على فعال
فقط قوله وصفر الصرد هو طائر ضخم الراس كما في القاموس وصفر كالذي
قبله وبعده بمعنى صوت قوله يستثنى ايضا منه اي من فعل المفتوح العين
اللازم وح كان ينبغي اسقاط خاط خياطة لانه متعد والكلام في اللازم
قوله وسفر اي صلح قوله وذكر ابن عصفور تاييدا لما قبله لما علمت من ان الفعلة
امارة القياس قوله فعولة فعالة لفعلا اي كل منهما مصدر قياسي لفعل المضموم العين
فاذا ورد هناك احدهما اقتصر عليه او لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد

في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا ايضا قال المص ولا يكون فعل مضموم العين
الا لازما ولا يتعدي الا بتضمين اوتحويل قوله فبابه النقل اي طريقه
النقل عن العرب قوله وزيد جزلا اي عظم قوله لا معني اي من المصادر القياسية
للفعل الثلاثي متعديا اولازما فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفي حتي يرد ما نقله
شيخنا والبعض واقراه من استشكال سم تمثيل المص لسخط ورضي حيث قال
ما نصه انظر كيف عدها من اللازم مع انه يقال ذلك علي التوسع باسقاط
الجار والاصل سخط عليه ورضي عنه اه علي ان تعدية الفعل بنفسه علي
التوسع لا تنافي اللزوم كما اسلفه الش مما قياسه فعول بضمتين ظاهر
في غير متعدي اذ هو جار علي سير فقياسه الفعيل فتامل قوله وكبرا اي
مصدر كبر بضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي
واما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم اي ضخم جسمه
او عظم امره وكبر بالكسر اي طعن في السن قوله مما قياسه فعولة اي او
فعالة وقوله مما قياسه فعال اي او فعولة ففي كلامه احتباك كما افاده شيخنا
فوافق كلامه ما ذكره وقدمه المص من قوله فعوله فعالة لفعلي واندفع توقف
البعض قوله وغير ذي ثلاثة اي وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبتدا خبره
مقيس مصدره نايب فاعله او هو مبتدا خبره مقيس والجملة خبر غير قوله
كقدس التقديس من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نايب فاعل
قوله قليلا اي في قليل من الاستعمال او حذفا قليلا قوله وغالبا الخ ومن
غير الغالب تخطيا وتهنيا وتعزيا وتنبيا قوله ووجوبا في المعل اي
معتل اللام قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولي ان يكون مصدر المعتل علي زنة
تفعلة من اول الامر لا انه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد
يقال الحامل علي ذلك رجوعهم الي تفعيل عند الضرورة قوله بات تنزي
بنون مفتوحة فزاي مشددة اي تحرك قوله من تجملا بضم الميم مصدر مقدم

علي عامله

علي عامله الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الاتي وضم
ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو اسقطه لكان اخصر قوله وغالبا ذا اي
نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الش بعد حيث قال في الكلام علي مصادر فعل
معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التا كما اشار اليه بقوله وغالبا ذا
التا لزم ثم ذكر ان نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو اقامة ولم يذكر انه ايضا
مشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولي رجاع الاشارة الي المذكور من استعاذة
واقامه ونحوهما ليكون التنبيه علي لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا لكنه
ذكر نحو استعاذة مع انه مما يدخل في قوله وما يلي الآخر الخ كما يشير اليه الش
التا لزم اي صحب فاندفع الاعتراض بان اللزوم ينافي القلة واما الجواب
الذي نقله شيخنا والبعض عن سم واقراه فلا يخفي ما فيه علي متامله قوله
وما يلي الآخر برفع الآخر علي انه فاعل يلي اي والحرف الذي يليه الآخر كما بينه
الش قوله وافتحا ذكر الفتح ليبين ان المدة الف لا واو ولا ياء قوله الي ان
قياس افعل اي قياس مصدره قوله فلذلك اي قياس مصدره الافعال وقوله
حركتها اي العين وقوله فتقلب هي اي العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية اي لالتقايها مع الالف المنقلبة
العين الفا وكلامه صريح في ان قلب العين الفا سابق علي حذف الالف وهو
ما في التوضيح ايضا واورد عليه ان شرط قلبها الفا تحرك التالي واجاب سم
بان هذا الشرط في غير افعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال
في افعال واستفعال للحمل علي فعلهما وصريح كلام ابن الناظم ان حذف الالف سابق
علي اعلال العين وهو ايضا صحيح فان قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا
لالتقا الساكنين ولم يتكلفوا ان يقول تحركت الواو الخ قلت ما زعمته تكلفا
لابد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وايضا فان الراجح ان المحذوف الزايد
وهو الالف الثانية لكونه زايدا ولقربه من الطرف وعلي قولك انما حذف الاصل

قوله وقد يحذف اي شذوذا كما صرح به المص اخر الكتاب قوله اراه اراء اصله ارآيا
على وزنه افعال نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين
وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما سياتي في قول الناظم وابدل الهمزة
من واو وياء اخرا اثر الف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبني على القول
بان الهمزة من حروف العلة لكنه واذ جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها
من كل وجه كما يعلم من النظر في تصريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود
النقل والحذف واستحقاق التاء فتدبر قوله فان كان اي ما اوله همزة وصل
وقوله معتل العين حال من استفعل قوله فعل به ما فعل الخ اي من النقل والقلب
والحذف والتعويض وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الاصل نحو استحوذ استحواذا
واغيمت السماء اغياما قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل الخ قد يقال
مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا
استثناء قاله الدماميني قوله اصلهما تطاير وتطير اي فادغمت التاء في الطاء
واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن قوله لا يكرثا لثه فيقال
اطاير يطاير اطايرا ويطير واطير اطيرا كما في التصريح فهو داخل في قوله وضم ما
يربع الخ قوله ما يربع منه ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع قوله في امثال
قد تلملما اي في امثال مصدر قد تلملم اي في الحركات والسكنات وعدد الحروف
وان لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر خمسة تفعل وتفاعل وتفيعل وتفعلى كترلي
وبقي تمفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك
وتفعلت كتعفرت قوله صحيح اللام حال من امثال على معنى الجنس او مما يربع
على معنى صحيحا لامه اي اللام بعده فافهم قوله سواء كان من باب تفعلل ام لا
فيه اشارة الى ما قاله الشاطبي من ان قول المص تجملا تجمل حشو لدخوله تحت
الضابط الذي ذكره هنا بقوله وضم ما يربع الخ واجاب بان المص لم يقصد
بقوله تجملا تجمل بيان مصدر تفعل وانما ذكره تتميما لمعنى اجمل اجمال واجاب

يسمى بان ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام قوله وشبههما كالتاء في نحو
تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا قوله او ملحقا به اي بتفعلل قوله نحو تبيطر من بيطر
الدابة عالج داها بالدوا قوله وتجلبب اي لبس الجلباب وهو ثوب اوسع من
الخمار دون الردا قوله وتسلقى تسلقيا اي استلقى على ظهره استلقا مطاوع
سلقيته قال في القاموس سلقيته سلقاء بالكسر القيته على ظهره قوله وجب
ابدال الضمة كسرة اي لمناسبة الياء قوله اذا كانت اللام ياء اي اصلية كما في
الترامي او منقلبة عن واو كما في التسامي ولا حاجة لهذا الشرط لعلمه من قوله
فان لم يكن صحيح اللام اذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الا ياء قوله
فعلال اي بكسر الفاء قوله وما الحق به اي بفعلل كفوعل نحو حوقل وفيعل
نحو بيطر ففي مثال الشارح نشر على ترتيب اللف فعلم مما قررنا ان في قول شيخنا
والبعض وهو فوعل قصورا قوله نحو دحرج دحراجا نقل في التصريح عن الصيمري
وغيره ان دحراجا لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبي سرهافا اذا احسنت
غذاه قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب الموضح
جعل الاول مقيسا في المضاعف كزلزال وفي الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي
نقلا عن الناظم ان المطرد من فعلال هو الكسر وان الفتح ندر في قولهم وسوس الشيطان
وسواسا ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم في مروره غطغاطا اذا صوت
وان غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود منها المبالغة وان تجويز
الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بان النادر
لا يقاس عليه قوله يجوز في المضاعف هو ما فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
قوله والتفعال كله بالفتح مذهب البصريين ان التفعال مصدر فعل المخفف جي
به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضعف العين
ورجحه المص وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل
باعتبار الحركات والسكنات والزوائد وسواء فيهما هل هو سماعي او قياسي قولان

واما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر
اهـ دماميني باختصار قوله على انهما ارجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور
من المضاعف وارجعه البعض الى التبيان والتلقاء ويؤيد الاول السياق بعد
قوله وبالفتح للاسم اي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض وتقتضي النظر
بعده خلافه فان التنظير بالمتقطع يقتضي ان الزلزال بالفتح اسم للفاعل
والتنظير بالوسواس يقتضي انه اسم للمزلزل به فتدبر قوله اسم لما وسوس به
الشيطان مناف لما مر عن التوضيح والدماميني قوله واجاز قوم ان يكون مصدرا
هذا هو ما ذكره في اول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن
شيخنا قوله لفاعل الفعال او المفاعلة قال الدماميني والمطرد دائما عند سيبويه
المفاعلة فقد يتركون الفعال قالوا جالسه مجالسة ولم يقولوا جلاسا قوله
فيما فاؤه يا اي في مصدر الفعل الذي فاؤه يا ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل
الذي فاؤه يا بل مطلق الفعل الذي فاؤه يا قليل قوله وشذ ياومه يواما
لثقل الياء المكسورة اول الكلمة وقوله لا مياومة اي فليست شاذة وفي بعض النسخ
يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط والمياومة المعاملة
بالايام كما في القاموس قوله وغير ما مر اي وغير المصادر التي مرت لافعالها الزائدة
على ثلاثة احرف المتقدم ذكرها قوله عادله يحتمل انه فعل متصل بمفعوله من
المعادلة وهي المقابلة ويحتمل انه عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه
فان ارجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان في العبارة قلب وان عكس
فلا قوله نحو كذب كذابا بالتشديد فيهما مع كسر الكاف في الثاني قوله تحملا لا بكسر الفوقية
والحاء المهملة كما قال الدماميني قوله واطمان طمانينة والقياس اطمئنانا
لان اصل اطمان اطمانن كاستخرج فادغمت احدى النونين في الاخرى
قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه ان الطمانينة والقشعريرة اسمان وضعا
موضع المصدر لا مصدران قوله رميا بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم

قوله قتالا لا ينافي شذوذه كونه الاصل اذ كثيرا ما يهجر الاصل حتى يعد
النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا قوله يجيء المصدر اي عند
غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم ان سيبويه ينكر مجيء المصدر
على مفعول ويؤول ما اوهم ذلك قوله قليلا اي فيقتصر فيه على السماع قوله نحو
جلد جلدا ومجلودا في القاموس جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا اي
قوي قوله لم يتركوا لمغامه الخ هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب مخمسا
شذوذا ان لم يكن خبط والاصل مثلا لم يتركوا من عجزهم لمغامه الخ قوله وعلم
بيانه الم اي علم منطقه الفصيح قوله اي قتالا فيه اي لا داعي لجعل قتالا في البيت
بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول اظهر قوله نحو فلج فالجا اعلم ان فلج
بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتي بمعنى
شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف وظفر بما طلب ويقال افلج برهانه اي قومه
واظهره واما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا واما بضم
الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه اصابه الفالج وهو استرخاء
احد شقي البدن لانصباب خلط بلغمي تنسد منه مسالك الروح كذا في القاموس وغيره
ولم ار فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر
مصدر الفلج باي معنى لفلج والاقرب انه لفلج المبني للمجهول وقد مثل في المصباح
لمجيء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما اي قياما قوله بالناي بفتح النون وسكون الهمزة
اي البعد قوله وفعلة لمرة كجلسة مقتضى ما مر في باب اعمال المصدر من ان من شرط
عمله ان يكون غير محدود بالتاء فلو حد بالتاء لم يعمل ان فعلة التي للمرة كجلسة
من المصادر ويكون ح لجلس مثلا مصدران احدهما دال على المرة وهي جلسة والثاني
لا دلالة له عليها وهو جلوس ثم فعلة التي للمرة انما يكون لما يدل على فعل الجوارح
الحسية كامثلة الناظم والخ لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن
والبخل والصفة الثابتة كالحسن والظرف قوله وفعلة لهيئة اي لهيئة الحدث

والحدوث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما
قال سم وفسر الجاربردي الهيئة بالنوع قوله ومحل ما ذكر ان كون فعلة للمرة وبالكسر
للهيئة اذا لم يكن المصدر العام اي المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالي عن ارادة
الهيئة ودخل في قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذي على فعله بالضم كالكدرة فيفتح للمرة
ويكسر للهيئة كما قال ابن هشام وقياسه كما قاله سم ان ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة
على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه قوله نحو ذربة هي الحدة
في الشيء يقال رجل ذرب اي حاد قوله الا بقرينة اي حالية او مقالية فعطف الوصف
عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير قوله في غير ذي الثلاث
بالتا المرة اي من غير تغيير صيغة المصدر وانما يلحق التا من المصادر الاغلب استعمالا
فاذا كان للفعل مصدران قياسان او سماعيان لحقت الاغلب قياسي وسماعي لحقت
القياسي قاله الشاطبي وانظر اذا كان السماعي اغلب استعمالا من القياسي وظاهر
اول عبارته انها تلحق السماعي الاغلب وظاهر اخرها انها تلحق القياسي غير الاغلب
قوله وشذ فيه هيئة اي شذ في غير ذي الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة قوله من
اختمر يقال اختمرت المراة اي غطت راسها بالخمار قوله من انتقب اي غطى وجهه
بالنقاب قوله خاتمة حاصل المقام ان الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا
فالاول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثاني ان كان صحيحا وضمت عين مضارعه
او فتحت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتل الفاء فقط
فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد
يعد ووثق يثق ونحو وهب يهب ووطئ يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحا اصليا
نحو وجل يوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها
في غيره هذا عند غير طيء واما طيء فيجرون معتل الفاء كالصحيح في تفصيل السابق هذا
كله في الثلاثي واما غيره فالمصدر واسماء الزمان والمكان منه نوزن اسم المفعول هكذا
ينبغي تحرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى

على ستامله

على ستامله وما ذكره في هذا المقام ان معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه
اي ونقلت فتحها الى فائه التي هي الواو كود يود وجب فتح عين مفعل منه
كالمودة ويرد هذا ما في القاموس وغيره من ان واو المودة بفتح وتكسر فاعرف ذلك
قوله يصاغ من الثلاثي مفعل اي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل
اي ان كان متصرفا وقد يلحق مفعلاها التانيث كالمودة قوله ان اعتل لامه
مطلقا اي سواء كسرت عين مضارعه اولا فهو في مقابلة التقييد اللاحق قوله نحو
مرمي ومغزي وموقي بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وعليه فالاشارة
بتعداد الامثلة الى انه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمي وما لامه واو كمغزي ولا
بين صحيح الفا كالمثالين ومعتلها كموقي وفي اكثر النسخ ومرقي براء بعد الميم
وعليه فالاشارة بالتعداد الى انه لا فرق بين ما لامه يا او واو ولا بين ما عين
مضارعه مكسورة او مضمومة او مفتوحة والنسخة الاولى اولى من هذه لعلم عدم
الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن ولم تكسر عين مضارعه بان
ضمت او فتحت ولهذا مثل بمثالين قوله فان كسرت الخ منه ما عين مضارعه ياء
مكسورة في الاصل فيقال مبات في المصدر واصله مبيت بفتح الياء ومبيت في
الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا
يقال في معاش معيش ولا في مخاض مخيض قال في التسهيل وهو الاولى قوله ويكسر
مطلقا اي سواء اريد به المصدر او الزمان او المكان قوله عند غير طيء واما طيء فيجرون
مجرى ما فاؤه غير واو فيفتحون فيه عين مكسور عين المضارع وغيره كما مر قوله
فيما صحت لامه وفاؤه واو اي ولم تنفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت كيوجل
فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما
علمت قوله وموئل الموئل الملجا قوله وشذ من جميع ذلك اي جميع الاقسام المتقدمة
الفاظ معروفة ذكرها في التسهيل ما شذ من معتل اللام في المصدر من عصي ومحمي
اي انف وادي له اي رق ووزاه اي اصابه معصية ومحمية وماوية ومرزية

بالكسر فقط في الجميع وفي المكان ماوي الابل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس واما ماوي غير الابل فبالفتح على القياس وما شذ من الصحيح الذي ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثاني الجائز من على القياس في المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وطلع ونسك مسجد كما قال الدماميني وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غيره ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع وما شذ من الصحيح التي فتحت عين مضارعه في المصدر من رجع وحمد مرجع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفي المكان من رجع مرجع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس وما شذ من الصحيح التي كسرت عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من نزل منزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس وما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة موحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموقع وموقعة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة اي مفازة ومقدرة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف اي موضع القعود في الشمس ومزرعة ولم يجئ مفعل بضم العين الا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمز اي رسالة وميسر قرئ في الشواذ فنظرة الى ميسرة بالضم والاضافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ او الاصل لسبب كثرة مسماه او محلها مثال بها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة اي سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل الكثرة ماسدة ومسبعة ومقثاة ومفعاة اي محل الكثرة الاسد والسبع والقثي والافعي وقد افردت مسئلة مفعل برسالة فمن اراد اشباع الكلام فيه فعليه بها قوله في ذلك اي في صوغ صيغة منه تحل مصدرا

واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الاشارة غير موقف بذلك لايهامه الرجوع الى التفصيل المتقدم في مفعل بعينه مع انه ليس بمراد عقبه بقوله فمن اراد الخ قوله كما مر اي في قوله وعلم بيان المر عند الحيب وقوله اقاتل حتى لا اري لي مقاتلا على ما فيه وقوله اظلوم ان مصابكم رجلا ومنه اي من بنا اسم المفعول وجعله بازاء المعنى من الثلاثة مجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوي وان قصرها البعض على احتمال الزمان والمكان وممزق مصدر ومما ناوصبحا اسما زمان واسم مكان

ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

اضافة ابنية الى اسماء للبيان اي ابنية هي اسماء لذوات الفاعلين واسماء لذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها اي باسماء الفاعلين كظاهر القلب واسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع الى اسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المص بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الى اسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتامل قوله كفاعل صغ اسم فاعل اي صغ الصوغ فاعل في الحيلة او حال كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة قال في التسهيل وربما استغني عن فاعل بمفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو ايفع الغلام فهو يافع واورق الشجر فهو وارق اه بزيادة الامثلة من الدماميني قوله من ذي ثلاثة اي من مصدر فعل من ذي ثلاثة ليجري على الصحيح ولما كان هذا باطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجئ اسم فاعلها على فاعل مع انها ليسا كذلك دفع هذا الايهام بقوله وهو قليل الخ قوله مفتوح العين اي عين الكلمة واحترز به عن غيره كرضي بمعنى تعدي وكلام المص وان لم يتحمله لكن يستفاد من التمييد ان منه

المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة تحصل الجواب عن اعتراض البعض
وغيره بانه لا حاجة اليه على انه ساقط في بعض النسخ قوله فيقال غذا الماء
الخ اعلم انه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا
الوادي بالمعجمتين اي سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم
وفره الفرس فهو فاره او متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب
اه ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال او متعديا نحو غذا الصبي باللبن اي
رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى ان قول المص كغذا مثال صالح
للحمل على المتعدي واللازم فيكون رمزا من المص الى التعميم وبعض النسخ هكذا
لازما كغذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء
فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة انه لا حاجة الى قوله مفتوح
العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا الى قوله فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا
بها بمعنى ربى فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على
هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة
فاعترضها بانه كان الاحسن في صوغ التركيب ان يقول كغذا بمعجمتين لازما
بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا ولا يخفى ان صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد
قوله ومتعديا فتفطن قوله وفره يقال فره الفرس بغره بضم الراء فهما فرا
وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره اي نشط وخف ورجل فاره اي هة
حاذق وجارية فرهاء اي حسناء قوله وهو اي صوغ فاعل قليل اي شاذ
قوله اي قياس الوصف من فعل قوله في الاعراض جمع عرض والمراد به هنا المعنى
العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الالوان والخلق قوله والخلق بضم الخاء
وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والحول و
الجهر قوله نحو اشر وبطر وفرح بتنوين الثلاثة لانها امثلة للوصف لا الفعل
بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناها الذي لا يحمد النعمة والعريان

المعطشان

المعطشان والاجهر الذي لا يبصر في الشمس وا عادنحو في قوله ونحو صديان نحو قوله
ونحو الاجهر لاختلاف النوع وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان
مما دل على الامتلا واعترض بان الري انتفا حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون
امتلا بل قد يحصل من غير تناول شيء اصلا قوله ومما شذ فيه اي في فعل المكسور
العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لانهما من الاعراض قوله اولى لعلم
لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل في فعل مضموم العين كثرة تقطع
بقياسها فيه عنه قال الشاطبي وغير المص يرى ان فعيلا قياس وزن فعل قوله
والشهم هو ذكي الفؤاد قوله والفعل جمل احتراز عن جميل من جاءة الشحم بالفتح
اي اذبته فجمل هو باب المجهول اي اذيب فهو مجمول وجميل لا فعيلا فيه بمعنى
مفعول فليس مما نحن فيه قال الشاطبي واقره غير واحد كالبعض ويرد عليه انه كون
فعله جمل بالضم معلوم من قوله وفعل اولى وفعل بفعل حيث فرض الكلام في
فيفعل بالضم ثم الظاهر ان تقييد الضخم والشهم بكون فعلهما ضخم وشهم بيان
للواقع هذا ويحتمل ان الواو في قوله والفعل جمل استينافية لا حالية فلا يكون
تقييدا بل بيانا للواقع فتدبر قوله بالفتح اي فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا
قوله بالضم قوله وفعال اي بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول اي بفتح
الفاء وتخفيف العين قوله نحو حوش بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة اي خشن
وتمثيله من النشر على ترتيب اللف قوله وخطب بالخاء والطاء المعجمتين
وقوله الى المكدرة اي مائلا الى الكدرة قوله ونحو عفر بالعين المهملة فالفاء
قوله ونحو غمر بالغين المعجمة فالميم قوله ونحو حرت بمهملات مبنيا للمجهول
لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار اصله ولا يرد ان اصل المبني
للمجهول متعد والمضموم العين الذي الكلام فيه لازم لما مر عن سم ان المبني
للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل
على ان اصله بضم العين قوله فهو خشن بكسرتين وفي القاموس انه ككتف

فاعل فيه المفعتين قوله جميع هذه الصفات الخ دفع لما قد يقال ان المترجم
لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها في الباب
الآتي لان المذكور فيه احكامها لا ابنيتها لكن كان علي الش ان يؤخر هذا التنبيه
الي اخر الباب لان ذكره هنا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم
المفعول من الثلاثي او غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع انهما يكونان
صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث واضيفا الي
مرفوعهما او نصباه علي التشبيه بالمفعول به او علي التمييز فان قصد بهما
الحدوث كانت اسماء فاعلين ونقل الدماميني وغيره انهما اذا قصد بها
المعني علي الحدوث حولت الي فاعل وقوله الا اذا اضيف الي مرفوعه او
نصبه علي ما ذكروا الفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات ان الاصل في
فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طاري فلا يعتبر الا مع ما يدل علي خروجه عن الاصل
واستعماله في الثبوت من الاضافة او النصب المذكورين واما غير فاعل فمشترك
في الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتفي في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت
قوله اذا دل علي الثبوت اي الدوام دون الحدوث والمراد بالثبوت مطلق الحصول الا انه
لا يختص بالصفة المشبهة قوله وبسوي الفاعل قد يغني فعل بفتح الفاء وكسر
الياء مضارع غني من باب فرح اي استغني ونسبة الاستغناء الي فعل
مجاز كما اشار اليه الش بقوله اي قد يستغني بالبناء للمجهول والمراد انه قد يستعمل
في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل قوله وزنة اي موازنة المضارع خبر
مقدم واسم فاعل مبتدا مؤخر ومن غير ذي الثلاث اي من مصدر فعل غير ذي
الثلاث نعت لاسم فاعل قوله مع كسر متلو الاخير اي ما يتلوه الحرف الاخير
والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي فاعل واما منتن بضم الميم والتاء اتباعا
فشاذ وشذ فتح ما قبل الاخير في الفاظ كاسم الفاعل من احصن واسهب
بسين مهملة اخره موحدة اي تكلم بما لا يعقل فان كان تكلم بما يعقل فاسم فاعله

مسهب

مسهب بكسر الهاء علي القياس والفح بالفاء والحاء المهملة اي افتقر وصار فلسا
والجاث الابل بجيم فراء فهمزة فثاء مثلثة مشددة اي سمنت وشذ ايضا
مجيء اسم فاعل افعل علي فاعل كاورس الشجر اذا اخضر ورقه فهو وارس وجا
مورس قليلا وامحل البلد اذا قحط فهو ماحل قوله وضم ميم زائد اما نحو
منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ قوله وان فتحت الخ اي ولو تقديرا كمعتل ومختار
اسمي مفعول وقد يستغني بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم
فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع ان افعالها الثلاثة سمعت ثلاثية
ورباعية يقال حزنه الله واحزنه وزكم وازكمه الله وحم الرجل من الحمي وحم
الشيء واحم قدرها لتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل علي
استغنائهم بمفعول عن مفعل وما بيني ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفي بعض
آخر من التسهيل انه قد يستغني بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثي له
ايضا ومثله الدماميني بارقه فهو مرقوق ولم يقولوا يرق قال فان قلت
فقد قالوا رق العبد قلت انما يقولونه بمعني صار رقيقا فليس بمعني ارق
اه وقد يجيء اسم الفاعل بمعني اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو
انه كان وعده مأتيا اي مرضية وآتيا وقيل الاول مجاز عقلي اي راض صاحبها
والثاني من قولهم اتيت الامر اي فعلته قوله الا انها غيرت اي عن صيغة
واصلها مبيوع ومقوول ومرموي فنقلت حركة الياء الاول الي الساكن قبلها
ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت
حركة واو الثاني الي الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين
وقلبت واو الثالثة ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وادغمت الياء
في الياء قوله مراده بالثلاثي اي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله
فيما مر اذا من ذي ثلاثة يكون وان تبادر من الش قصد الاول فقط قوله المتصرف
خرج الجامد نحو عسي وليس ونعم وبئس فلا يأتي منه اسم فاعل ولا اسم مفعول

قوله نقلا اي لا قياسا وهو مصدر بمعني اسم المفعول حال من ذو قوله اي
عن مفعول وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو اعلّ المرض فهو عليل
اي مُعَل واعقدت العسل فهو عقيد اي معقد كذا في التسهيل وشرحه قوله
ذو فعيل اي صاحب هذا الوزن اي بوازنه قوله في الدلالة لا العمل قال
الدماميني فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفي مقرب ابن عصفور واسم
المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الي ما يطلبه من المعمولات
حكم الفعل المبني للمفعول هذا كلام ابن عصفور فعليه يجوز مررت برجل قتيل
ابوه والمص موافق علي رفعه للضمير لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق
متحمل للضمير كذا يلزم علي ما فهمه ابو حيان ومتابعوه ولقائل ان يقول شروط
العمل انما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المص ان يعمل في الضمير والظاهر
اه وفي الهمع ما نصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل
كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابوه خلافا
لابن عصفور حيث اجاز ذلك قال ابو حيان ويحتاج في منع ذلك او اجازته الي
نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقلين علمت ان عزو البعض منع
العمل في المرفوع الظاهر الي ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل
قوله فعل اي بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعي وطرح بمعني مفعول
قوله وفعل اي بفتحتين كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة
كما ضبطه شيخنا وغيره اي وكعدد توهم البعض ان قوله كقنص بقاف مفتوحة و
نون ساكنة وضاد معجمة قال اي ونقض وعد وخبط وهو تحريف لما عن
الدماميني ولان اطلاق المصدر بمعني المفعول مجاز اكثري مطرد قوله وفعلة بضم وسكون
العين كغرفة واكلة ومضغة قوله لم ينقس عليه فلا يقال ضرب بمعني مضروب
ولا علم بمعني معلوم قوله خلافا لبعضهم اي في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعني
فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح قوله وجعل بعضهم مقيسا فيما

ليس

ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل لمحذوف وانما كان الفعلان
لها فعيل بمعني فاعل لقولهم الخ

الصفة المشبهة باسم الفاعل

اي المتعدي لواحد
كما يعلم مما ياتي قوله صفة استحسن الخ تعريف بالخاصة فهو رسم واورد
عليه صورة امتناع الجر الآتية في قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان
الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها واجيب عن
الثاني بان المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف
وان قوبل بالحسن بناء علي ان المراد بالحسن خلاف القبيح ما هو جر في الموضح
واما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه ام سم وقوله ولو سلم اي ان
من القبيح ما هو جر فيها التوضيح وانما كاتب الاب بالجر قبيح قوله معني اي في
المعني او من جهة المعني لا اللفظ لما ياتي في الشرح قوله المشبهة اسم الفاعل بنصب
اسم علي المفعولية وجره بالاضافة قوله عن اسم الفاعل اعترض بان المقصود بالتعريف
تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شان سائر التعاريف
واجيب بان تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما في غالب الصيغ قوله
وقصد ثبوت معناه فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة
سم قوله حاد منها قال سم ظاهره انه لا يستحسن جر فاعله ويرد عليه ان صاحب
التوضيح صرح بقبح الاضافة في قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك ان يراد بالاستحسان
مطلق الجواز والصحة اه وعندي في الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح
الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كاتب متعد بفرض عموم هذا الفرض فما توهم من
ان المراد استحسان الجر بنوعيها تخلص من ذلك ايضا فتنبه قوله وان كان متعديا
اي لواحد كما سبق من ان المتعدي لاكثر يمتنع اضافته الي الفاعل اجماعا قوله لان
الجمهور علي منع ذلك فيه اي وان قصد ثبوته ومن القليل من اجاز بشرط قصد الثبوت
وحذف المفعول اقتصارا وعلي الجواز فهو ايضا من الصفة المشبهة علي ما ذكره شيخنا

والبعض وفيه انه لا يلزم من التجويز الاستحسان وح لا يدخل في تعريف الصفة
الا اذا قالوا بالاستحسان اللهم الا ان يراد بالاستحسان الجواز والاستحسان
في الجملة واسم الفاعل يستحسن جره فاعله في الجملة اي في بعض الصور اذا كان
لازما قوله لانه لا تضاف الخ قضية هذا التوجيه ان التقييد لبيان الواقع
ثم قوله يدل على حدث اي معنى متعلق بالغير قوله وانها تؤنث اي بالتاء
اي غالبا وقوله ويجمع اي جمع سلامة لمذكر اي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال
في نحو ابيض ابيضة ولا ابيضون ولا في نحو غضبان غضبانة وغضبانون كما يقال ضاربة
وضاربون مع عمل افعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة
قوله وعاب الش التعريف الخ يعني انه عابه بلزوم الدور وتقريره ان العلم
بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان
اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فيدور ودفعه
الش بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر في معناها
الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس
ولا قبح فتستحسن ح الاضافة قوله ما صيغ لغير تفضيل الخ قال يس نقلا
عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة
لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت او نصبت وهذا وارد على حد الناظم ايضا
اه وفيه نظر لعدهم من احوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن
وجهه وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة قوله من فعل لازم
اي من مصدره والتقييد باللزوم مبني على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم
فاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر قوله دونما افادة
معنى الحدوث افاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدماميني انه اذا قصد
حدوث الصفة المشبهة في الماضي او الاستقبال حولت الى فاعل فتقول في خفيف
وشريف وحسن خافف وشارف وحاسن امس او غدا اه والنظم

ان الأمر

ان الأمر كذلك اذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه اطلاق قول المص ما نصه
اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا اردت حدوثه
قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشلبي وغيره اه ثم راجعت الدماميني فرايته
صرح بما استظهرته قوله او ان قوله الخ تكرار لانه معطوف على معمول القول و
اعترض بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال واجاب الحفني
بان مراده ان كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد
ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الثاني قوله وقوله وصوغها
الخ من تتمة الجواب الثاني قوله من لازم اي من مصدر فعل لازم اصالة او عرضا كما
في رحمن ورحيم وعليه فانها لازمة بالتنزيل والنقل الى فعل بالضم افاده يس فقول
الش واما رحيم وعليم ونحوها فمقصور لا يتم الا اذا اريد اللزوم اصالة فقط
قوله بخلافه اي اسم الفاعل قوله الدائم فيه اشارة الى ان المراد بالحاضر في عبارة المص الدائم
لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المص بانه ترك قيد الدوام
او يقال الحصر ماخوذ من قوله كطاهر القلب جميل الظاهر والمراد بالدوام الثبوت
في الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية
لا وضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت
دوامه اه وتوافقه قول الدماميني نقلا عن الرضي كلام ان الصفة المشبهة ليست موضوعة
للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الازمنة فليس معنى حسن في الوضع الا ذو
حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض كان اللفظ ظاهرا في الاتصاف
بالحسن في جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا
فقبح او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا اه
قوله بخلافه اي اسم الفاعل فانه يكون للماضي المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا
ضارب امس او الآن او غدا وقوله كما عرفت اي في باب اعمال اسم الفاعل عند قول المص

ان كان عن مضيه بمعزل قوله وهو الغالب واما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية اي
فمبني على ان المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا في شرح الجامع قوله في المبنية
من الثلاثي خرج المبنية من غيره فانها لازمة الجري على المضارع كما في التسهيل قوله
كحسن الوجه الخ راجع لقوله وقد لا يكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع او لقوله
المبنية من الثلاثي فهو تمثيل لها قوله واسود الشعر التمثيل به غير صحيح لان فعله
سود يسود كعلم يعلم فاسود جار على المضارع واما اسود الخماسي فالوصف منه
مسود لا اسود حتى يصح فتصحيح البعض التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على بعضها ربها
اي وان كانت مبنية من غير الثلاثي فلا تكون من الفاعلين قوله وعمل اسم فاعل
المتعدي لها الخ قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به واما
عمل الرفع او عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذا
قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى
والظرفين والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر في موضع آخر انها لا تعمل
في المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول قوله ثابت لها اي صورة فلا يرد ان
منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول
به قوله على الحد اي كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف
الاستقرار اه يس قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر ولو قرنت بال بناء على
الاصح من انها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال او الاستقبال
لانه لا يتجه مع كونها للدوام المتضمن للحال وبقية الشروط ان لا تصغر فان صغر
لم تعمل ذكره شيخنا وان لا توصف قوله لان ذلك من ضرورة وضعها اي فهو لا يعد شرطا
وانما يعد شرطا ما قد يفارق قوله اجود الخ اي لان قوله على الحد الذي قد حد
يمكن تأويله بان يراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية قوله وسبق ما تعمل
فيه اي معمول الشبيه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول لان الذي
تفارق فيه الصفة اسم الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع

فاعل

فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس قوله
بخلاف اسم الفاعل اي فانه يتقدم منصوبه قال في الارتشاف الا اذا كان
بال او مجرورا باضافة او حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت
بضارب زيدا فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم
فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس قوله ومن ثم الخ
مراده كما تنادي به عبارته بيان شيء يترتب على تخالف الصفة واسم
الفاعل فيما ذكره ومن اجل هذا التخالف صح النصب في نحو زيدا انا ضاربه
لصحة عمل ضارب المذكور في زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم
الفاعل عليه واذا صح عمله في زيدا لو تفرغ له صح ان يفسر عاملا محذوفا لما
لقاعدة ان ما يعمل يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم
صحة عمل حسن في وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة
عليها واذا لم يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح ان يفسر عاملا محذوفا للقاعدة
ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراده بيان تقدم منصوب اسم الفاعل
دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف
ليكون اصرح في الدلالة قوله وكونه ذا سببية وجيء وكونها تعمل فيه بحق
الشبه باسم الفاعل فلا يرد احسن الزيدان وما قبح العمران لان عملهما
في هذين بما فيهما من معنى الفعل وبقي ما يتخالفان فيه انه يعمل محذوفا ولهذا
اجازوا انا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف
منون واما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز
ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وانه
لا يقبح اضافة المضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل ابيه
ويقبح مررت برجل حسن وجهه وانه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب
في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور وزيد حسن في الحرب وجهه او نصبه

وانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها
لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم اشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما اشبهه
قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال
اعور عينه اليمنى واجيب بان اليمنى خبر لمحذوف او مفعول لمحذوف وانه
يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل ان يكون منه
وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب
البدن خلافا للفرا وانه اذا احلي هو ومعموله بال فنصب المعمول اكثر نحو جاء
الضارب الرجل واذا احليت الصفة ومعمولها بال فجر المعمول اكثر نحو جا الحسن
الوجه كذا في المغني والدماميني عليه قوله في معمولها اي المنصوب كما عرفت
فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان قوله اي متصلا اي هو او مكملا كالصلة
والوصف ليكون شاملا لانواع السببي الآتية قوله ولا يجب ذلك في معمول
اسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا قوله ما عملها فيه بحق الشبه اي هو المنصوب على
طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر قوله ونحوه اي الفعل
التي ينصبها القاصر والمتعدي كالحال والتمييز تصريح قوله من معنى الفعل وهو
الحدث قوله ضميرا بارزا منفصلا اي ليس منفصلا مستقلا بنفسه اعم من ان
يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميلا او منفصلا عنها بضمير آخر نحو قريش
خير الناس ذرية وكرمهموها فان قلت كما ان معمول الصفة يكون ضميرا
بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز
قلت وجهه ان المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة
وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة اهـ دماميني قوله
طلقه فهذا هو محل الشاهد لانه اعمل طلق في الها واما انت محمد موخر
وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان اما جعل البعض انت فاعل الوصف
فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدا المكتفي بمرفوعه عن الخبر

علي نفي

١٤٤

علي نفي او استفهام واما جعل العيني الشاهد في عمل طلق في انت فرد
بان المفعول الواجب كونه سببا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو
المنصوب على طريق المفعول به كما مر وانت ليس كذلك فطلق الوجه ضد عبوسه
والسلم بالكسر الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر في عبوس والمكفهر من الكفهر
الرجل اذا عبس فهو تاكيد وقوله في السلم حال من انت او من الضمير المستتر في
الوصف قوله اسيلات ابدان اي طويلات ابدان والوثيرات جمع وثيرة
بفتح الواو وكسر المثلثة وهي السمينة كما في القاموس اي سمينات الارداف
والاعجاز فهي المراد بما التفت عليه المازر وقول العيني اي وطيات الارداف
والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المازر
منهن او مازرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور
بعلى وبحث في الاستشهاد بالبيت بانه يحتمل ان تكون ما موصوفة بمعنى شيء
فتكون من النوع الثاني قوله يشبهه اي الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول
قوله جما اي كثيرا ونوالا اي عطا فاعله وجملة اعده صفة نوالا والضمير البارز
فيها للنوال والمستتر لامرا ولم يبرز لامن اللبس وامه بمعنى قصده وسكنيا
حال من فاعل ام والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاي المشددة وما في العيني
مما يخالف ما قلنا غير ظاهر قوله فعجتها اي الناقة من عجت البعير اعوجه
عوجا ومعاجا اي عطفت راسه بالزمام قبل الاخيار اي جمعهم منزلة
منزلة تمييزا لثالث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة اي اختلاط والاخت
والازر بضمتين جمع ازار وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف
اي الازر لهن او الخلف عنه نظير ما تقدم وقد بحث في الشاهد باحتمال
ان ما نكرة موصوفة لا موصولة قوله الى ضمير مضاف باضافة ضمير الى المضاف
اي ضمير عائد الى مضاف الخ قوله جميلة انفه بجر جميلة صفة ثانية
لامراة ورفع انفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة

جميلة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعني جميلة انف وجه جاريتها نعلم ما في كلام البعض وغيره قوله ومضافا الي ضمير متحول صفة اخري فيه ان المثال الذي قبله كذلك فهلا اكتفي به الا ان يخص هذا بكونه بمعمول الصفة الاخري غير مضاف قوله البضة بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئة والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير شعره للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف قوله فارفع بها اعلم ان الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعني بان لا يكون وزنها او معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها لمثلها في التذكير والتانيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامراة حسنة عينها واما تخالفهما فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامراة حسن وجهها لانتفا التبع اللفظي والمعنوي والا بان اختصت باحدهما لفظا ومعني كاكمر ورتقا او لفظا فقط كالي اي كبير الالية وعجزا اي كبيرة العجيزة او معني فقط كخصي وحايض لم تتبع الا ما يماثلها علي الصحيح فلا تقول مررت بامراة اكمر ابنها ولا برجل رتقا بنته وقس لوجود التبع في اللفظ والمعني وفي احدهما واجاز الاخفش تبعيتها في الاقسام الثلاثة لما يخالفها ايضا هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني قوله وانصب وجرا اي بها فحذف معمولها لدلالة الاول وانما جاز في النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الي ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعني الي سببيه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية علي صاحبها خبرا او حالا او نعتا وفي المعني دالة علي صفة له في ذاته سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متبوع مهم فيصح ان يجعل صفة سببية كصفة نفسية فيستتر ضميره في صفة سببية نحو زيد حسن وجها كما يستتر في صفة نفسية نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية الي النصب او الجر لان الصفة لا ترفع

فاعلين

فاعلين ولم يترك مرفوعا علي ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يخرج اللفظ علي صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل علي صفة في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استتار ضميره في السببية فلا يقال زيد اسود فرسه غلام الاخ وزيد احمر الثوب لانه لا معني لذلك الا انه صاحب ... متصف بالوصف المذكور ولم تدل الصفة السببية علي صفة في ذاته فكيف نجعل الصفة السببية صفة نفسية فان قلت اليس الصفة في نحو زيد احمر ثوبه تدل علي صفة في ذاته وهي كونه صاحب ثوب قلنا كونه صاحبه متوهم من كونها الثوب سببيا النعت لا من الصفة السبب قاله الرضي وصرح بمثله فيما اجري مجري الصفة المشبهة من اسمي الفاعل والمفعول اللازمين ومنه اخذ السعد قوله في حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض ان الصفة المشبهة لا تنصاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها الضمير صاحبها قوله مع ال في الضمير المجرور مصحوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير واضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة الي احد انواع السببي الاثني عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهي ما عدي هذا وما عدي الموصول والموصوف والمجرد سواها كحسن وجهه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله او مجردا قوله ولا تجرر بها مع ال الا استثنا لصور الامتناع قوله سما بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة علي انه كفتي وظاهره انه كيد قوله ومن اضافة لتاليها ال ولو بواسطة الاضافة لضميره فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما في سم قوله وما لم يخل اي من ال والاضافة لتاليها فهو بالجواز اي جواز الجر وسما اي علم وذلك ثلاث صور تضم الي صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال او تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الي قوله ومن اضافة لتاليها واما قوله وما لم يخل الخ فتاكيد لما قبله لعلمه منه قوله الرفع علي الفاعلية قد يتعين كما في مررت بامراة

حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تانيث الوصف بالتا وقد
يتغين عومه كما في مررت بامراة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا
لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما في مررت برجل حسن الوجه قوله او
على الابدال من ضمير الصفة اي ابدال البعض من كل معنى حيث امكن الابدال لا
مطلقا فلا يرد عليه ما حكي من قولهم مررت بامراة حسن الوجه ومررت بامراة
قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تانيث الوصف
مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير فان قيل على القول بان العامل في
البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع اجيب بانه قد
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم قوله على التشبيه بالمفعول
به اي بمفعول اسم الفاعل لشبهه فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به
دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل
وكما سيجيء هذا بالمفعول به افاده شارح الجامع قوله وعلى التمييز كان الاولى
وعليه او على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه ح قوله بالاضافة اي
بسببها لما مر قوله او معرفة اي لاقترانها بال قوله في احوال السببي
المذكورة اي الاثني عشر قوله فتلك اثنان وسبعون صوابه اثنان
لما سيأتي في العدد وبقي له ثلاث صور سيذكرها الش قبيل الخاتمة
الاولى ان يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من ال كمررت
برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو
زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة
او مثناة او مجموعة جمع سلامة او تكسير مذكرة او مؤنثة فاذا ضربت
الثمانية في الف وثمانمائة صارت اربعة عشر الفا واربعمائة يسقط
منها مائة واربعة واربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير
افراد وتثنية وجمع لا تكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي اربعة

عشر الفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج
منها الممتنع على ما تقدم افاده في التصريح قوله ما لزم منه الخ سيأتي قبيل
الخاتمة ان محل الامتناع في الصفة المفردة اما المثناة والمجموعة على حد المثنى
فتجوز اضافتها مع تعريفها بال الى الخالي وتقدم في باب الاضافة ايضا قوله
وذلك تسع صور لانها بقية الاثني عشر بعد اخراج ما فيه ال والمضاف لتاليها
او لضمير تاليها قوله وهي الحسن وجهه الخ وجه الامتناع في الاوليين ان الواجب
في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة اللفظية
التي هي فرعها ان تكون على عكس اصلها نقله سم عن المصنف ومراده بالواجب
الواجب الاضافي اي بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا ينافي ما مر
من المعنوية اضافة النكرة الى النكرة للتخصيص وهذا اولى مما اول به البعض ثم
قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية انما جوزت اذا افادت
تخفيفا او دفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بال ولا رفع
قبح لوجود الضمير مع المعمول قوله الحسن وجه ينبغي ان محل امتناعه اذا كان
الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة بعده غير محلى بال لزيد والا فلا امتناع
لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه ال وكذا في المثال الاخير محل امتناعه
اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المراة قاله سم قوله وليس منه اي من الممتنع
كما اشار اليه بقوله ولم يخل الخ لو جعل الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن
اضافة لتاليها لكان احسن لعلم قوله وما لم يخل الخ من الكلام قبله فهو تاكيد
لما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل الخ بالجر كما تقدم فقوله وما سوى ذلك عام في
الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه الخ الواقع
هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة
الا ان يدفع الثاني بان المراد كما اشار اليه بقوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع
بها الخ قوله لكنه ينقسم استدراك على قوله وما سوى ذلك فهو دفع لتوهم

تساوي الصور في الجواز قوله فالقبيح رفع الصفة الخ اي لما فيه من خلو
الصفة من ضمير يعود علي الموصوف قوله وذلك ثمان صور لان المجرد من الضمير
معمولا كان او مضافا اليه المعمول او محلي بال او لا فهذه اربع صور تضرب في صورتي
الصفة بثمان قوله لما يري اي ع في الاربع الثانية وقوله من ان الاخلاء
عن الضمير اي كما هو المذهب الكوفي قوله لقيام السببية في المعني يعلم منه
ان القبح بانتفاء السببية في اللفظ قوله ودليل الجواز اي غير السماع قوله
ببهمة بضم الموحدة الفارس الذي لا يدري من اين يؤتي لشدة باسه وباؤه
متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة اي ابتلي شهم بفتح الشين
المعجمة قوي القلب ذكيه قلب فاعل شهم منجذ بفتح الميم وفتح الجيم مشددة
اخره ذال معجمة اي مجرد للامور لا ذي كهام اي لا صاحب سيف كهام بفتح
الكاف كليات ينبو اي يبعد عن الاصابة قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة
المعارف مطلقا اي لما فيه من اجراء وصف القاصر مجري وصف المتعدي كذا في
التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة المعرفة كذلك الا ان يفرق بان في المعرفة
اعتماد علي ال وان كانت حرفة علي الاصح نظرا الي القول بانها موصولة ففيها
قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافي هذا فرض الموضح في باب الاضافة ذلك
ح تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشيخ في حاشية التوضيح علي الموضح بانه
كان الاولي له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجزاء المذكورة دون خلو
الصفة من ضمير يعود علي الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذي
قبله قبيحا اه وقد سلفنا في باب الاضافة ان بعض ما عبروا عنه هنا
بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلا فلا ينافي ما هنا جعلهم هناك
الاجزاء المذكورة قبيحا وقوله مطلقا اي سواء كان تعريفها بال او بالاضافة
ودخلت تحت ما ذكره ثمان صور هي الباقية بعد ان تسقط من انواع
السببي النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه قوله وجرها

اياها

اياها قيل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة الشيء الي نفسه كما هو كذلك
الخ وقيل وجهه ان فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثني المعرف
بال والمضاف الي المعرف بها لانه لا زيادة فيهما وهذا التوجيه اولي لانه
عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد علي الوجهين
انهما موجودان في الصفة المعرفة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة
بال ايضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء
آخر يقتضي امتناع الجر بها منعناه فاندفع اعتراض البعض بذلك علي التوجيه
الاول فتامل ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمان المتقدمة بعد الصور تمم
اللتين استثناهما قوله وجر المقرونة الخ وجه ضعفه ما تقدم من ان
المبرد يمنعه قوله وذلك اي الضعيف او المذكور من النصب والجر من
قوله وحسن وجهه اعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجه الخ دون
غيرهما اشارة في المحل الاول الي ان ما بعدها امثلة النوع الثاني وفي المحل
الثاني الي ان ما بعدها امثلة النوع الثالث قوله في الاول والثاني
اي نصب الصفة المنكرة المعرف بال ونصبها المضاف الي المعرف بها قوله
وناخذ بعده الخ الضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحارث الاصغر
وذناب الشيء بكسر الذال المعجمة عقبه والاجب المقطوع والسنام بالفتح ما
ارتفع من ظهر البعير والمعني نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة
البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله اي نبقي بعده في شدة
وسوء حال وفي اجب بالحر صفة لعيش وجره بالكسرة ان اضيف الي
ما بعده والا فالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للوصفية
ووزن الفعل والرفع خبر لمحذوف والنصب حالا وروي الظهر بالرفع علي الفاعلية
والجر علي الاضافة والنصب علي التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للجائز
ايضا لان المضاف للمحلي بال بمنزلته اذ لا فرق قوله انعتهما اي صفهما والضمير

للنوع واني الخ تعليل لما قبله والنعات جمع ناعت اي واصف وكوم
بضم الكاف جمع كوما كحمر وحمرا وهي عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بكسر
الذال المعجمة وهي اعلي الشيء والمراد بها هنا السنام وودقة صفة
لكوم من ودقت المرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه
لانه صفة مشبهة علي زنة فاعل نصب سراتها بالكسرة وهو مضاف
الي ضمير الموصوف قوله اذ لا فرق علة لمحذوف اي وانما كان دليلا
للجواز في بقية المنصوبات مع انه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه
لا فرق قوله اقامت علي ربعيهما علي بمعنى في والضمير للدمنتين في
البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهي ما بقي من اثار الدار وجارتا
صفا فاعل اقامت واراد بها حجرين يوضع عليها القدر بجانب الصفا
اي الجبل وكميتا الاعالي صفة جارتا اي شديدة حمرة الاعالي اي الاعلين
فالجمع مستعمل في الاثنين وجونتا مصطلاها صفة ثانية اي مسودتا
موضع الاصطلا بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جر جونتا وهو صفة
مشبهة المضاف الي ضمير الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى الاخير اذ
لا فرق قوله في هذا النوع اي المجرورات سوى الاخير قوله مطلقا اي في المفرد
والسعة قوله يشبه اضافة الشيء الي نفسه اي لان الوصف عين مرفوعه
في المعنى وانما قال يشبه لانه لم يضف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه
كما مر قوله صفر وشاحها بكسر الصاد المهملة والمعنى انها ضامرة البطن
فكان وشاحها خال والوشاح شيء مرصع بالجواهر تجعله المراة من نساء
الملوك بين عاتقها وكشحها وفي رواية صفر ودادها قوله اعور عينه اليمنى روايته
هكذا في رواية اخرى اعور عينه اليسرى وكلاهما صحيحة وقال ابن عبد البر
رواية اليمنى اصح اسنادا وانظر الجمع بينهما قوله شثن اصابعه بفتح الشين
المعجمة وسكون المثلثة اي غليظها قوله فما كان فيه ضمير واحد كالحسن وجهه

بالرفع

١٤٨

بالرفع احسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالتعريف فان فيه مع الهاء ضميرا
مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير
محتاج اليه قوله لذلك اي للمذكور من صور الصفة المشبهة قوله واحكامه اي
من امتناع وصحة وقبح وضعيف وحسن واحسنية قوله باشارة
هندية اي فوق حكمه لك البعض وفوق القليل كالاشارة بصورة الي
الثمانية التي فوق قوله بهيمة الخ وفوق اقبح الذي هو حكم رفع حسن وجه
اب الي ان قوله بهيمة الخ شاهد رفعهما ويوضع ايضا هذه الاشارة
فوق قبح الذي هو حكم رفع الحسن وجه والحسن وجه الاب وفوق اقبح
الذي هو حكم رفع الحسن وجه والحسن وجه الاب لكان احسن لان فيه تنبيها
على ان قوله بهيمة الخ شاهد الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح وكان
الموافق لما مر في الشرح ايضا ان يشير الي شاهد صور النصب الضعيفة
وهو قوله انعتها الخ والي شاهد صور الجر الضعيفة سوى اخيرها وهو
قوله اقامت علي ربعيها الخ واعلم ان الاشارات علي ما في كثير من النسخ
الصحيحة عشر اشارات الي عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين
الا الشاهد في الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة
ثانية لها لكن النسخ مختلفة في الرقوم المشار بها الاشارة الاولى فوق
احسن حكم جر حسن وجه اب الي شاهد جرهما وهو قوله لاحق
بطن بقرى سمين قوله لا خطل الرجع ولا قرون ولم ار من تكلم على
هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن
كما في القاموس من لحق كسمع ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد
وقوله بقرى بفتح القاف كغنى اي ظهر والباء بمعنى مع وقوله لا خطل الرجع
بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم اي لا مضطرب الخطو
[illegible] وهو صفة اخرى للفرس المدفوع والقرون بالقاف والراء العبور

الدابة التي تخرق سريعا او تقع حوافر رجليه موقع يديه والاحق ان كان
بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع الى قراة سمين بالرفع على انه نعت مقطوع
لعربي ليتفق الشطران في الحركة وفي نسخ الاستشهاد ايضا بقوله ولا سيما
زمن اذ اما تلبس الجمع جرنوما مخيسة بزلا الشاهد في سيما زمن الذي
بكسر الزاي المهملة وقوله الى حاجة اي لاجل حاجة ومخيسة منصوب بتجوا
بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة اي مذللة
صفة في الاصل لبزلا فلما قدم عليه اعرب حالا والبزل بضم الموحدة وسكون
الزاي جمع بازل وهو البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى الاشارة
الثانية وفوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب الى شاهد نصبها
وهو قوله اجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما
مر في الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبها واما جعله شاهدا للمعاني الاحوال
الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما ياتي في اخر طريقة معرفة الجدول فلا يوافق
صنيع الشارح سابقا الاشارة الثالثة فوقا احسن حكم نصب حسن وجها حسن وجه
اب الى شاهد نصبها وهو قوله هيفا مقبلة عجزاء مدبرة مخطوطة جدلت
شنباء انيابا اي هي هيفا اي ضامرة كما في العيني ومقبلة حال من الضمير
في هيفا وقول العيني ذو الحال محذوف اي اذا كانت مقبلة وكان تامة
تكلف لا حاجة اليه والعجزاء كبيرة العجز ومدبرة حال من الضمير في عجزاء
مخطوطة اي موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم
به وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبني للمجهول من قولهم جارية
مجدولة الخلق اي حسنته والشاهد في شنباء انيابا من الشنب وهو رقة
الاسنان وصفاؤها الاشارة الرابعة فوقا اقبح حكم رفع حسن وجهه
حسن وجه اب الى شاهد رفعها وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم الاشارة
الخامسة فوقا احسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه ابيه الى شاهد رفعها

وهو

١٤٩

وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم الاشارة الخامسة فوقا احسن حكم رفع
حسن وجهه حسن وجه ابيه الى شاهد رفعها وهو قوله نبئتنا انا قليل
عدادنا فقلت لها ان الكرام قليل الاشارة السادسة فوقا احسن حكم
رفع حسن نوال اعده حسن شان رمح يطعن به الى شاهد رفعها وهو قوله
ازورارها الخ وقد تقدم الاشارة الثامنة فوقا احسن حكم نصب الحسن الوجه
الحسن وجه الاب الى شاهد نصبها وهو قوله فما قومي بثعلبة بن سعد
ولا بفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين
المعجمة وسكون العين المهملة جمع اشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد
ايضا بقوله لقد علم الايقاظ اخفية الكرى والشاهد في نصب اخفية اي
بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ اي متيقظ والاخفية
بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفي واراد بها اجفان العيون والكرى النوم الا
شارة التاسعة فوقا احسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه اب الى شاهد
نصبها وهو الحزن بابا والعقور كلبا والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي
ضد السهل وهو ذم لشخص بان بابه مغلق دون الاضياف وكلبه عقور الا
شارة العاشرة فوقا احسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت
نقابه الى شاهد رفعها وهو ما قصد بريد العزيز من قصره ويرد عليه ان
من يحتمل غير الرفع فاعرف ذلك فقد اهمل ارباب الحواشي ضبط اشارات
الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير بكاف عربية اي مجرور
لا معلقة والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه
جامعا فيه ذلك اي فيها الدليل بين متناسبين اي قسمين متناسبين كحسن الوجه
وحسن وجه الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجيه الجميل خالها بالاشارة
الى دليل يخصه لان افراده بذلك لعدم ذكره قسيما يناسبه كما مر فتدبر
طريقة معرفة الخ الظاهر ان هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وان الشارح

رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ
وقوله في آخرها وقوله جامعا الخ قوله مما يليك اي بحيث تكون تحت ابيات
الصفة المنكرة قوله ثم ترفع بصرك الى ابيات الصفة المنكرة جاريا على
عادة القراءة في الورق مثلا من البداءة بالاعلا قوله في راس ابيات
النوعين اي ابيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بال
والا فالمجعول في راس ابيات مجموعها بيوت عشرة لا خمسة قوله باثني عشر
مربعا هذا على ما في النسخ وفي اخرى تعليل المربعات المقابلة للجر والنصب
والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعضه صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع
حسن الوجه وحسن وجه الاب في قبح الرفع فوضع لحكمها بيت واحد وقس
على ذلك وهو وضع حسن ايضا والمربع سطح احاط به اربع خطوط ولذلك
سمي مربعا ويحتمل ان تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا اربع قائمة ان استقامت صح
الخطوط الاربعة لتساوي الزوايا ح والزوايا المتساوية قوايم وعلى زوايا
اربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج اذ لم يستقم
جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا اربع منفرجة اذا استقامت الخطوط
خطأ فاحش كما لا يخفى على من له ادنى المام بفن الهندسة قوله بالاخيرين
اي البيتين الاخيرين المكتوب في احدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة
والضمير في منها يرجع الى قوله خمس بيوت قوله حكم المعمول السببي اي حكم جره
وقوله الذي في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع اليه قوله فما
قابله منها الضمير في منها لأحكام السببي اي احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور
حال من ممتنع والمعنى ان السببي الذي قابله من احكام اعراب السببي المطلوب
من جر ونصب او رفع ممتنع فهو ممتنع الخ ثم ما يجري الخ اي به مع علمه من قوله
مشيرا الخ توطئة لما بعده قوله بصور ستة في الجر خمسة في النصب واربعة
في الرفع هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشرح كما تقدم قوله وعلها

فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال جوز في التسهيل وفاقا للكسائي
مع المباشرة والخلو من ال ان تحمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول
به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدماميني قال ويظهر الفرق بين قصد
الاضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل احمر الوجه لا صفرة بكر الرداء
عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها قوله وانتزعوها من النخوة
وهي الوضاءة والبهجة وفيه ان ما ذكر صفة تفضيل لا صفة مشبهة فكان
ينبغي ان يقول كغيره قريش نجباء الناس ذرية وكرامهم حسبا قوله الجميلة
كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء في محل جر قال السيوطي
اي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بال الى كل معرفة قوله سواء اي
سواء كانت الصفة بال اولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من ال ومن
الاضافة كما لها ولضمير تاليها اولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من
التخفيف بحذف النون قوله فراشه الحلم بفتح الفاء قوله اي بن تقضي الجامد
الخ بيان لقوله كانت عن بال الخ قوله واعطايه حكم الصفة المشبهة اي
من رفع السببي ونصبه وجره وجعله ابو حيان سماعيا قوله والهم المعنى
بفتح الفاء والدال المهملة المشددة اي القوي الجري لا بت اي رجعت وانت
عزبال الاهاب اي متقطع الجلد من وقع الأسنة والله اعلم

باب التعجب

اعلم انه لا يتعجب من صفات
تعجب قياسا فلا يقال ما اعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذ قول
العرب ما اعظم الله وما اقدره وما اجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل
والسيوطي عن ابي حيان ثم قال السيوطي والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن
السراج وابن الانباري والصيمري جوازه ومعنى ما اعظم الله انه تعالى
في غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيه العقول والفصل الثاني بذلك
ام باختصار وسيأتي عن الرضي ما يؤيده ثم رايت ابن حجر الهيتمي بعد ان نقل

في كتابه الأعلام افتى السبكي بالجواز وساق كلام ابن الأنباري وملخصه
اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم ان ما افعله فعل بانه يلزمهم ان يكون
معنى ما اعظم الله شيء اعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل فاجابوا بان
معناه شيء اعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والذي اما
من يعظمه من عباده او ما يدل على عظمته من مصنوعاته او ذاته تعالى ايما
اعظم لذاته لا لشيء جعله عظيما وقيل هو اخبار بانه في غاية العظمة ام ثم
ذكر ابن حجر انه على القول الأول فالوجه الثلاثة باق على حقيقة من التعجب
وعلى الثاني مجاز في الأخبار ام ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا ان
مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم
يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتامل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما
يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية واما التعجب الوارد في
القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما اصبرهم على النار افاده الدماميني
وغيره قوله تعجبا اي لأجل التعجب او متعجبا او في وقت التعجب قوله اي يدل
على التعجب الخ لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له وكان الظاهر
اي يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف
تكفرون الخ قوله وهو لتعظام الخ وعرفه الدماميني بانه انفعال
يحدث في النفس عند الشعور بامر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر
السبب بطل العجب قوله فعل فاعل بمعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه
اختيار فدخل نحو ما احسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره قوله
ظاهر المزية اي بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه
او اما ظهر سببه قوله نحو كيف تكفرون بالله اي التعجب من كفركم بالله
فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال
وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ولله انت وما انت جارة

في التعجب

في التعجب فانه مجاز عن الأخبار بالتنزه ويكون دره منسوبا لله وعن
الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية او عن نفي جوارها ان كانت
نافية اي ليست جارة بل اعظم منها قوله سبحان الله الخ قال البعض انظر هل
المتعجب منه مضمون الجملة بعده او حال المخاطب ام والأظهر انه حال المخاطب المتوهم
نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رايت في شروح البخاري
التصريح به قوله ولله انت اي في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف المتعلق وجهة
التعجب فهو ابلغ من نحو لله درك فارسا قوله يا جارة اما انت جارة شطر
بيت من بحر الكامل المرفل مجارة بالوقف عليها التانيث وان كان منصوبا
على التمييز او الخبرية اذ كانت نافية حجازية ومرفوعا ان كانت نافية تميمية
وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قوله واها
اسم فعل بمعنى اعجب قوله لاطرادها اي كثرة استعمالها فيه وخوضهما له
بخلاف ما مر كذا قالوا واورد عليه البعض انه غير ظاهر في واها ولك رده
بان وضع للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من ان مسميات
اسماء الافعال الفاظ الأفعال قوله ضميرا يعود عليها اي لان الضمير لا يعود الا
على الاسماء قوله علي انها مبتدا اي واجب التقديم لانها في كلام جرى مجرى المثل
فلزم طريقة واحدة دماميني قوله نكرة تامة اي غير موصوفة بالجملة
بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه فناسبه التنكير قوله
وما بعدها خبر لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الأخبار بل انشاء
التعجب وكذا يقال فيما ياتي قال وهذا القول قوي من جهة المعنى لان شان
المجهول كسبب الحسن ان يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو
ما لي لا ارى الهدهد ام قال الرضي معنى ما احسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء
جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه قوله لتضمنها

معنى التعجب اي المناسب له قصد الابهام لا قصدنا التعجب خفاء السبب الابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب انها دخلا في اقامها دخلا بيانيا في ان الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص اي شيء عظيم قوله هي استفهامية اي مشوبة بتعجب كما ذكره المص في شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية اي في الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب وما بعدها هو الخبر قوله عن الكوفيين قال في التصريح وهو موافق لقولهم باسمية افعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب الميمنة قوله هي معرفة ناقصة لاحتياجها في افهام المراد الى الصلة قوله اي شيء عظيم ليس ذكر شيء ضروريا قوله للزومهم ياء المتكلم نون الوقاية قال الدماميني نقلا عن المص لا يرد عليه نحو عليكني ورويدني لانه يقال عليك بي ورويدي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما افقرني اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الاول لان عليكني بمعنى الزمني وعليك بي بمعنى استمسك بي كما ذكروه فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بان مراد المحشي ان عليك لم حالة يستغني فيها مع ياء المتكلم عن النون مع ان المعروف ان عليك مطلقا بمعنى الزمني الا انه يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء قوله وما بعده مفعول به لهذا المفعول احكام خالف فيها اصل المفاعيل منها انه لا يحذف الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة او نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمص البقية قوله لمجيئه مصغرا اجاب البصريون بانه شاذ قوله شدن من شدن الظبي بالشين المعجمة والدال المهملة اي قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه ولا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت من هؤليائكن الضال والسمر والضال بضاد معجمة فالف فلام مخففة شجر السدر البري الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين

كما حرفه

كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع ايضا على سمرات قوله فتحته اعراب نقل عن بعض الكوفيين ان فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه ان يؤدى بالحرف ورد بان المؤدي لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا افعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين اي غالب بقيتهم قوله وذلك اي كون فتحته فتحة اعراب مع كونه خبرا قوله يقتضي عندهم نصبه فعامل النصب عندهم المخالفة قوله واحسن انما هو الخ بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على ان مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا في المعنى كما زيد عندك وما احسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد افضل ابا وفرقها في التصريح بان يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا لا حقيقة ولا حكما قوله وصف لزيد لا لغيره ما فيه اشارة الى ان معنى حسن عندهم فائق في الحسن لا صيرورته حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير لغيرهما لا كونه فتامل قوله شبيه بالمفعول به لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة قوله على فعلية افعل اي فيها فحصل الربط وانما اجمعوا على فعلية افعل لان صيغته لا تكون الا للفعل واما اصبح فنادر قاله المحشي قوله لفظه لفظ الامر على هذا هو مبني على السكون او حذف حرف العلة كالامر نظرا للصورة او على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى قوله ومعناه الخبر اي في الاصل والا فالجملتين بتمامها نقلتا الى انشاء التعجب ومراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي قوله وهو في الاصل ماض الخ فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن فهمزته للصيرورة قوله ثم غيرت الصيغة اي عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ والتغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لي قوله وانما يحذف مع ان وان الذي في التصريح نقلا عن الموضح في الحواشي انها انما تحذف مع ان المخففة وان حذفها مع ان المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم زيد فلا يقال عسى انه يقوم قوله والباء للتعدية اي فموضع مجرورها

نصب على المفعولية قال المص ولو اضطر شاعر الى حذفهما مع غير ان بعد
افعل لزم ان يرفع على قول البصريين وان ينصب على قول الفرا وبهذا
ظهرت ثمرة الخلاف اه دماميني هنا وفي الهمع ان الهمزة على قول الفرا ومن
وافقه للنقل كهي فيما افعل والبا زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على
هذا القول للتعدية والبا زائدة ثم قال ويحتمل ان تكون الهمزة عليه للصيرورة
والباء للتعدية لا زائدة واصل اكرم بزيد اكرم زيد اي صار ذا كرم
ثم جي بالبا المعدية التي تصير الفاعل مفعولا وقيل اكرم بزيد فصار
المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اه ملخصا وبه يعلم تقصير الشارح في
كلام الدماميني بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها البا الهمزة
ويقتضي قول المحشي فالبا المتعدية مثلها في امرر بزيد ان المراد التعدية
العامة وان الباء للالصاق قوله الضمير للحسن اي المفهوم من احسن و
التقدير احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه اه تصريح ولذلك لزم الضمير
صورة واحدة ويرده انه يقال احسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيئان في
حالة واحدة اه دماميني قوله للمخاطب فمعنى احسن بزيد اجعل يا مخاطب
زيدا حسنا اي صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني قوله وانما التزم
الخ جواب سوال وارد على قال الضمير للمخاطب قوله لما عرفت اي من انه مفعول
به او شبيه بالمفعول به قوله كما في الخ تمثيل لقوله يا افعل انطق الخ على اللف
والنشر المرتب قوله ليحصل به الفائدة اي المطلوبة وهي التعجب من حال شخص
مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما
قوله وحذف ما منه اي من حاله والسين والتاء فيما استحسن زائدتان اوللصيرورة
وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان او مجرورا ولا وجه لاقتصار بعضهم
في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور ان يكون ضميرا قال البعض فلا
يجوز الحذف في نحو احسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا في نحو زيد احسن بزيد

لأن

لان الأظهار في موضع الضمير في نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف
اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما احسن زيدا وزيد ما احسن
زيدا لا يقال المتجه اخذا من التعليل جواز الحذف في نحو ما احسن زيدا
واحسن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك في مقام الثنا على زيد لانا
نمنع كون المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بان ضميرا يرجع الى المثنى
عليه في المقام فتفطن قوله معناه يصح اورد عليه سم ان يفيد ان لا
يكفي مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم
مع ان المنظر النحوي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفا بمطلق الفهم معنى
تعبيره بعد [illegible] اجازة الى الجواب يحمل الوضوح على الانضمام قوله فشاذ
الارجح عندي انه ليس بشاذ وانه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود
دليل المحذوف قوله لان لزومه للجر الخ ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى بزيد
الجر امتنع حذفه وان كان في حكم الفضلة بالنسبة الى التانيث اذ لا يقال
كفت بهند قوله لزوم ابرازه ح اي حين استتر في الفعل واجيب بان
عدم ابرازه لالحاقه بضمير افعل في نحو ما احسن زيدا فكما لا يجمع الضمير في
احسن لم يجمع في احسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى او لكونه في تركيب
جرى مجرى المثل الذي لا يغير قوله قد علمت اكرم بنا قد يقال لا مانع من ان
يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما
يصح استتاره افاده سم قوله وفي كلا الفعلين متعلق بلزوم وكذا قوله
لانه نصب على الظرفية اي الى الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية
واراد بالحكم كون المجي على طريقة واحدة ادل على المراد فقوله ليكون الخ
بدل او بيان من قوله بحكم حتما وتضمنها معنى التعجب كما قاله سم قوله
منع تصرف اعلم ان عدم تصرف الفعل اما بخروجه عن طريقة الافعال
من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس او بالاستغناء عن تصرفه



بتعرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما
بماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين قوله لكونه بحيثه
اي كلا الفعلين وافرد الضمير نظرا للفظ كلا قوله ادل على ما يراد به اي من
التعجب وانما كان مجيئه على طريقة واحدة ادل لان التصرف فيه ونقله
من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول قوله من ذي ثلاث اي
من مصدر فعل ذي ثلاث قوله صرفا اي تصرفا تاما لانه المتبادر من الاطلاق
فخرج ما لا تصرف له اصلا كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع
ويذر قوله قابل فضل اي زيادة وقوله تم اي يكتفي بمرفوعه قوله بنفاهي
اشهلا اي في الوزن وكونه يؤنث على فعلاء قوله اي لا يبنى الخ اخذ الحكم
من قيد الاحتراز اعني قوله من ذي ثلاث الخ قوله ان يكون فعلا اخذه من
كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له
قوله فلا يبنيان من الجلف بكسر الجيم الرجل الجافي قوله فلا يقال ما اجلفه اي
لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فاثبت له
فعلا وح يبنى من فعله ما اجلفه قوله ما اذرعها بالذال المعجمة والعين المهملة
قوله ذراع كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس قوله ثم ادعى ابن القطاع بالنون
والاول هو الظاهر لانه الذي من ائمة اللغة قوله فلا يبنيان من دحرج الخ
اي لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول في الرباعي المجرد وحذف الزيادة
الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب
وانطلق واستخرج قاله المص قوله الا افعل استثناء من مفهوم قوله ان يكون
ثلاثيا فكانه قال فلا يبنيان من غيره الا افعل او من معطوف محذوف والتقدير
من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا افعل قوله فقيل يجوز مطلقا هذا
رأي سيبويه واختاره المص في التسهيل وشرحه قوله لغير النقل اي لغير نقل
الفعل من اللزوم الى التعدي او من التعدي لواحد الى التعدي لاثنين او من التعدي

لاثنين

لاثنين الى التعدي لثلاثة بان وضع الفعل على الهمزة قوله نحو ما اظلم
هذا الليل فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما
سيذكره الش في الخاتمة مبني من افعل الذي همزته لغير النقل وكذا يقال في
المثال الثاني وشذ على هذين القولين الخ اما الشذوذ على اول القولين
فظاهر واما على ثانيهما فلان الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد
الى التعدي لاثنين فان الاصل عطا زيد الدراهم اي تناولها وولي
المعروف اي تناوله قوله وما املاه للقربة كذا في نسخ وفي نسخ وما
املاه القربة وكلاهما فاسد اما الاول فمن وجهين الاول ان فعل التعجب
لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثاني ان ما املاه مصوغ من ملأ الثلاثي
لا من املا الخماسي والذي سيصرح به الش انه من امتلأ الخماسي واما الثاني
فمن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهوره ما املاه للقربة غفلة عن كلام الش
والذي بخط الش ما املا القربة وهو الصواب قوله لانهما من اتقى وامتلأ لم
ياخذهما من تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلا فلا يكونان شاذين لندورهما
افاده في التصريح قوله وشذ ما اعساه واعس به تبع في ذلك المص حيث قال
في شرح التسهيل وشذ ما اعساه واعس به بمعنى ما احقه واحقق به فبنوه من
فعل غير متصرف اه وغلطه الدماميني بان الفعل الجامد عسى التي هي من افعال
الرجاء وليس قولهم ما اعساه واعس به من عسى المذكورة كما ينادي عليه قوله
بمعنى ما احقه واحقق به قوله ان يكون تاما اي لانه لو قيل ما اكون زيدا قائما
لزم نصب افعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان وجره باللام
لامتناع جر الخبر باللام افاده الشاطبي قاله في التصريح وحكى ابن السراج
والزجاج عن الكوفيين ما اكون زيدا قائما بناء على اصلهم من ان المنصوب بعد
كان حال قوله فلا يبنيان من منفي اي للالتباس بالمثبت قوله نحو ما عاج بالدواء
مضارعه يعيج واعترض بانه قد في الاثبات كما في نوادر القالي ويجاب بان ذلك

نادر واما هاج يهوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الاثبات قوله اذ لا يكون
اسم فاعل علي افعل اي لمنعهم بنا افعل التفضيل منه لانه لو بني منه افعل
التفضيل لالتبس بالوصف قوله وفعل التعجب كافعل التفضيل في امور كثيرة
فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء افعل التفضيل منه كذا علله في شرح التسهيل
قوله ان لا يكون مبنيا للمفعول اي دفعا للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من
فعل الفاعل قوله من وجهين هما كونه من غير ثلاثي وكونه من المبني للمفعول قوله
عُنيت بحاجتك كذا في نسخ باسقاط ما وهي الصواب وفي اخرى ما عنيت بزيادة
ما وهو خطأ كما لا يخفى قوله فيجيز ما اعناه الخ اي لامن اللبس قوله ان امن اللبس
اي بان كان الفعل ملازما للبنا للمجهول او غير ملازم وقامت قرينة على انه مبني
من فعل المفعول فهو اعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض على كون الفعل
ملازما للبنا للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعي له
قوله لم يذكره هنا اي واشار اليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال في
التسهيل الخ ولم يذكره هنا لانه يخالف به الفاظ قليلة جدا قوله سكر الخ اي
فالمسموع ما اكثر سكره لا ما اسكره وكذا ما بعده قوله وقعد الخ اعترضه
الشاطبي واقره البعض بان منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس
لفقد شرط قبول الفضل وعندي فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها
قوله اي بتقدير رده الي ذلك بيان للتحويل قوله لان فعل غريزة فيصير لازما
المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل
اذا كان فعل بالفتح او الكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع انه يرد
عليه ايضا ان التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله
منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه قوله واقعا اي غير مستقبل قوله والصحيح
عدم اشتراط ذلك اي المذكور من كونه على فعل اصلا او تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما
اما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر اذا كان فعل بالضم فيقبل الهمزة

المنقل فتتوجه ردها عند بناء فعل التعجب منها الي فعل لا حاجة اليه
ولان من الافعال انواعا رفضت العرب صوغها علي فعل بالضم منها المضاعف
المذكور والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجب من شيء منها لم تورد رد
الصيغة الي فعل المرفوض المذكور قال الدماميني ولصاحب المذهب الاول ان يقول
لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الي فعل بالضم للزم في مثل ما اعلم زيدا بمعنى
مفعول لانه كان يتعدى الي مفعولين ومع التعجب يتعدى الي مفعول واحد ويمكن
ان تقول المفعول الثاني مقدر مجرور بالباء علي القاعدة الآتية قبيل الخاتمة
اي ما اعلم زيدا بكذا او ان ما اعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة
اللازم فتفطن واما الثاني فلجواز ما احسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع
واما الثالث فلجواز ما اشد لمع البرق وليس بدائم قوله واشدد او اشد الخ
المتبادر منه ان اشدد واشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصد من الاتيان
بنحو اشدد واشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع ان اشدد
واشد مصوغان من ثلاثي مجرد هو اشتد الخماسي علي الظاهر او لا تعلم وهو اشد الرباعي فعلا له
فيما قال صاحب الصحاح والقاموس اشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والمصوغ من
هذا في اشد استخراج بعيد ثم رايت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشدد او اشد الخ
فعلهما المصوغان منه شد ثلاثيا كما ذكره الناظم في شرح العمدة بعد ان يدفع عن افهامه
عاشر بانهما من غير ثلاثي مجرد ولم يستكمل الشروط في نفسها فكيف يتوصل بهما الي غيرهما
اه قوله او شبههما اي كالكثرة والبرودة والعظم قوله يخلفها بعض الشروط عدما اي يخلف فعل
التعجب الماخوذ من ما ذكر قال في التصريح ولا يختص التوصل باشد ونحوه بما فقد بعض
الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما اشد ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا علي
الناظم لان مراده يخلف وجوبا قوله نحو ما اكثر ان لا يقوم اعترضه سم فقال لعل الجائز
المصدر الصريح مضافا اليه العدم او الانتفا واعترضه زكريا فقال لا يخفى ان المقصود
التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وان للاستقبال قال كم

وقد يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه
ان هذا في صيغة افعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر انه يصح ان
يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وانه يقال في
الثاني ما اكثر ان لم يقم مثلا فتامل قوله فان قلنا له مصدر اي بناء على
ان الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا اي بناء على انه لا يدل عليه
والراجح الاول كما مر في محله قوله فلا يتعجب منها قال البعض بقي ما لا فعل له
والظاهر انه لا يتعجب منه ايضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد اشد منصوبا او
مجرورا اه والمتجه عندي انه يتعجب منه بزيادة يا المصدرية او ما في معناها
فيقال ما اشد حمارية او ما اشد كونه حمارا فاحفظ قوله وبالندور الخ اعترض
بانه لا حاجة اليه بعد تقرير الشروط ولئن سلم الاحتياج اليه فقوله وبالندور
الخ فهو يغني عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم ان النادر لا يقاس عليه والجواب
انه اتى بالشطر الاول اشارة الى ان الشروط تسع نادرا يخلفها لو فرض توهم
انها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك
الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبي قوله اهوج اي ثقل قوله
ما اهوجه في القاموس الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع والهوجاء
الناقة المسرعة كان بها هوجا وفيه ايضا حمق ككرم حماقا بالفتح وبضمتين
وحماقة والحمق واستحمق فهو احمق قليل العقل وفيه ايضا الارعن الاهوج
في منطقه والاحمق المسترخي وقد رعن مثلثة رعونا ورعنا محركة وذكر
صاحب ضياء الحلوم الاهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعلى على
ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهو من فعل يفعل افعل اه عبد القادر
على ان الناظم قوله كانهم حملوها عليها اجمله اي لمناسبتها لها في المعنى وهو
بيان للمسوغ في الجملة قوله اقمن به قال جماعة مثله ما اجدره بكذا ورد بان
ابن القطاع ذكر لاجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا اي حقيقا قوله

لن

لن يتقدم معموله عليه اي لعدم تصرفه قوله او بحرف جر او ما فيه ظرفية فلو فتجوز
الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق
في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض قوله
فلا تقول ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن كما فهم بالاولى وان قيل ان بزيد
متعلق به اي كما هو رأي الفراء ومن وافقه قوله واختلفوا في الفصل بالظرف
الخ محل الخلاف ما اذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل
وبهذا تعلم ما في غالب امثلة الشرح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم قوله
واحر الخ صدره اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت فانه
ظرف لاحر فاصل بينه وبين معموله قوله ولا احسن في الدار عندك كذا في
نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي
نسخ ولا احسن في الدار او عندك قوله عن غير الظرف والمجرور اي عن الفصل
بغير الظرف والمجرور قوله كقول علي الخ اي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا
وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا اي مرميا على الجدالة بالفتح وهي الارض قوله
لمنعهم ان يكون له اي لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فانه لا
مصدر له كنعم وبئس اه دماميني قوله فما مصدرية الخ اي وهي مع مدخولها في
محل نصب مفعول فعل التعجب واجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا او كان ناقصة
ونصب زيد على انه خبرها وضعفه في المغني قوله فان قصد الاستقبال جيء
بيكون هذا مبني على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا قوله
ما تعلق بمعمولي التعجب اي ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر اراد
بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا او مجرورا ويحتمل انه اراد به الظرف والمجرور
المفصول بهما بين الفعل ومعمول المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما
معا قوله بالحال ان كان فاعلا وانما يكون ذلك بعد فعل حب او بغض اه
دماميني قوله اذ كان من مستقبل غيره اي بنفسه بدليل ما بعده قوله نحو ما اضرب

زيدا لعمرو مثله ما احب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس
ما احب زيدا الى عمرو قوله بمدلول عليه بافعل اي بفعل مقدر مدلول عليه
بافعل لا بافعل لما علمت من انه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره في الاول
يكسوهم وفي الثاني يخلفه قوله ما عدم التعدي اي ما عدم اصله الذي صيغ
منه التعدي قوله في الاصل اي قبل التعجب وقوله او الحال اي في حال التعجب
وهو مبني على ان من شروط التعجب ان يكون الفعل على زنة فعل اصلا او
تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية
الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا قوله وهمزة افعل للصيرورة اي لصيرورة
المتعجب من صفة ذا كذا كاغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من
انه ماض في المعنى واما عند من جعله امرا لفظا ومعنى فقد اسلفناه قوله
ويجب تصحيح عينهما اي دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا اقول
وابيع وادعى وارمي قوله ويجب فك افعل الخ اي كما سيأتي في قوله وفك
افعل في التعجب التزم قوله وشذ تصغير افعل اي بفتح العين وقد تبع
الشارح الناظم في جعل تصغير افعل شاذا وعزوه طرده الى ابن كيسان
فقط والذي في المغني ان النحويين اجازوا تصغيره بقياس لشبهه
بافعل التفضيل وزنا واصلا وافادة للمبالغة واراد بالاصل الفعل المصوغ غ
منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اقياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك
قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدماميني قال
ابو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين
اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه واما
البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس قوله مقصورا
على السماع مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا في احسن واملح كما
قاله الدماميني ونقله في المغني عن الجوهري والله اعلم

نعم

نعم وبئس وما جرى مجراهما

اي في المدح والذم كحبذا وساء واعلم ان لنعم وبئس استعمالين
احدهما ان يستعملا متصرفتين كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وامر
واسم فاعل وغيرها وهما اذ ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم
زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس ييأس فهو بائس الثاني ان يستعملا
لانشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الاصل
في الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف والكلام عليهما
هنا باعتبار هذا الاستعمال ويجري فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية
في الشرح افاده الشاطبي قوله فعلان خبر مقدم لنعم وبئس قوله بدليل
فيها ونعمت اي لان تاء التانيث الساكنة من خصائص الافعال وبدليل
ما حكاه الكسائي من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة
المتصلة ايضا من خصائص الافعال قوله واسمان عند الكوفيين اي
مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معاني الحروف واورد عليه
ان المفيد للانشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط ويجاب بانهما العمدة في
افادة الانشاء وفي الدماميني نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما
مما هو فاعل عندنا ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم بدلا او عطف بيان
والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام في نحو نعم رجلا زيد
ويحتمل ان يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى الممدوح
اي الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال ثم قياس ما ذكرنا في
نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد اي ما هي
بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض انهم يروونه بالرفع فلعله
مقطوع عما قبله وكذا يقال في العير من قوله على بئس العير اه وفي
التلويح من قال باسمية نعم وبئس اعربهما مبتدا وما بعدهما خبرا ويجوز

المكرر حكاه ابو حيان في شرح هذا الكتاب قوله هو مثل قوله الرضي هو يرجع
الى المذكور من الشواهد اي الى مجموعها لانه لا يأتي في البيت لانه يمنعه
فيه جر طر باضافة نعم اليه بل تأويله انه تنزل نعم منزلة خير اي بخير طر
فجعل نعم اسما للخير واضافها فيها لعلمه وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض
الاسمية والمثلة في حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامها هكذا
قال شيخنا والمحشي وفيه انه لا حاجة في نام صاحبه الى تقدير الصفة والا
بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة حمل
نام صاحبه نعني الصفة فلا تكن اسير التقليد قوله بكر اي سريع قوله
لزومهما انشاء المدح والذم اي والانشاء من معاني الحروف والمراد لزومهما
في احد الاستعمالين فلا ينافي ان لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال
الدماميني وانما كانا لانشاء المدح والذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح او الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس
المدح بموجود خارجا في احد الازمنة مقصود مطابقة هذا الكلام
اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص او رداءته والقصد
بهذا الكلام مدحه او ذمه بالجودة او الرداءة فقول الاعرابي لمن بشره
بمولودة وقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في
المدح اذ لا يمكن تكذيبه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بعمومها
خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب ما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول
الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء
من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية
وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر اذ هو الذي
قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب
في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل

بل التكذيب

التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو
خبر بلا شك ولا يمكن ان تكذب من حيث الاخبار لانك اوجدت نبه
بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هي بنعم
الولد بيان لكون النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بتة
وكذا في التعجب وكم وفي رب اه بعض اختصار قوله على سبيل المبالغة
اي لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق
وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما
وكان الاولى ان يقول ويفيد ان ذلك على سبيل المبالغة اذ
لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم قوله
واصلهما فعل اي بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يرد ان كذلك الخ
يفيد ان الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم
وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وافصحها كما في الدماميني الكسر فالسكون
ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر قوله وكسرها
الوجه استاط لعله من قوله واصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس
بكسر فسكون قوله حلقته اي مخرجها الحلق وقوله من فعل اي من موازنه
فعل بفتح فكسر والمراد لفظ فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه
بتأويل الكلمة قوله وقد يقال في بئس بيس اي بموحدة مفتوحة
فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة ثم ان كان الابدال في حال الكسر فهو
قياسي او بعد الفتح فهو غير قياسي قوله رافعان اعربه الفارضي خبر
مبتدا محذوف اي وهما رافعان وهو اولى من اعرابه نعت فعلان
لما عليه من الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو المبتدا كما قاله
الشيخ خالد قوله على الفاعلية اي على القول بفعليتهما واما على
القول باسميتهما فقد اسلفناه قوله مقارن ال اي المعرفة لانها المعرف

اليها اللفظ عند الاطلاق فلا تدخل لفظ الجلالة والذي قوله غير مكذوب
حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت قوله وانما لم ينبه
على هذا الثالث يمكن دخوله في كلامه بان يراد لما قارنها ولو بواسطة
قوله هو الغالب لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى ان يقول بدله هو
الراجح او نحوه ووجد في بعض النسخ المعرب حذف اول التنبيه الى الواو
من قوله واجاز وهو المناسب قوله ونعم شبابه كذا بخط الشيخ وفي بعض
النسخ شبابها بالهاء بدل الموحدة الاولى قوله والصحيح الخ وفرق بين هذا
وبين ما اجازوه في باب الاضافة من نحو الواهب المائة الهجان وعبدها بان
عبدها تابع لما فيه ال وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما قال
البعض ولا يخفى انه لا يظهر نفع في نحو الودّ انت المستحقة صفوه فالاولى
ان يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما ضيق من باب الاضافة قوله فنعم
صاحب قوم الخ كان الذي سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بال
عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح قوله ما ظاهره اي تركيب ظاهره وانما قال
ما ظاهره لامكان تاويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز
حذف التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح او الذم وما بعده بدل او
عطف بيان قوله طرقوا من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم اي فاطعموا
ضيفهم لحما وهو بفتح الواو وكسر الحاء المهملة اي دبت عليه الوحرة بفتحات
وهي نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة قوله وان لم تكن معرفة اي
لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية قوله كما يسند ان الخ اي بجامع ارادة الجنس
في كل قوله كان مفسرا اي تمييزا قوله والذي ليس كذلك اي لانه لا تنزع منه ال حتى
يصلح لكونه مفسرا للضمير قوله قال الشيخ التسهيل الخ عبارة الدماميني قال ابن
مالك ومقتضى النظر الصحيح ان لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس
جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو مما يتجه على ان ال في نعم الرجل جنسية لا عهدية

قوله

قوله ولا ينبغي ان يمنع اي والحلية السابقة غير مسلمة قوله لان الذي اي
مع صلته جعل بمنزلة الفاعل اي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل
المحلى بال يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته انه
مؤول به قوله جنسية اي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة او مجازا كما
يدل عليه تقريره الآتي وال الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة او
مجازا وبها عبر بعضهم قوله فقيل حقيقة اي انه اريد بمدخولها جميع افراد
الجنس قصدا وتبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح
اي قصدا وتبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس اي ثم نص عليه كما ينص على
الخاص بعد العام واعترض بان العموم يؤدي الى التناقض في نحو نعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو واجيب بان الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا
تناقض عند اختلاف الجهة قوله في تقريره اي تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله
انه اي الحال والشان قوله جعل المدح للجنس اي قصدا لجميع افراده ممدوحة قصدا
على هذا القول قوله حتى لا يتوهم اي فلا يتوهم كونه اي المدح طاريا على المخصوص
وان جنسه لا يستحق المدح لنقصه نحى تقريبية قوله عدوا المدح الى الجنس اي
جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة في مدحه
قوله وقيل مجازا اي جنسية مجازا ووجهه ان المراد بمدخولها الفرد المعين بدعوى
انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره
من الجنس لا قصدا ولا تبعا قوله فقيل المعهود ذهني اي حقيقة معينة في
الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كما هو شان مدخول لام العهد الذهني
ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا قوله ولا معهود تقدم اي في الذكر صريحا
او كناية او في العلم كما هو شان مدخول لام العهد الخارجي قوله تفخيما للامر
اي مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الابهام امكن في ذهن المخاطب واوقع
في نفسه قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح اي فتكون ال للعهد الخارجي قوله

فكانك قلت زيد نعم هو اي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وال
للعهد الخارجي الذكري وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فاذا اخر كما في نعم
الرجل زيد فالظاهر ان الامر كذلك على القول ان المخصوص مبتدا خبره الجملة قبله
لتقدم المرجع في الرتبة وان تاخر لفظا بخلافه على القول بانه مبتدا حذف خبره
او خبر مبتدا محذوف فعليهما لا اظهار في مقام الاضمار بل ولا تكون ال للعهد الذكري
حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر الرج لاي اقسام العهد
الخارجي قوله واستدل هؤلاء اي القائلون بان ال للعهد مطلقا ذهنيا او خارجيا
كما اشار اليه تعليله قوله لم يسغ فيه ذلك اي لان الجنس شيء واحد وان اريد في
ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر قوله للاستغراق اي للجنس
في ضمن جميع افراده حقيقة بتقريره السابق قوله ان المثنى او المجموع اخذ الفضل
من كونه المخصوص بالمدح اذا ميزوا اي فصلوا وقسموا رجلين رجلين او رجالا
ورجالا اي حالة كونهما اي اولئك الافراد رجلين رجلين في المثنى ورجالا رجالا
في المجموع وحاصله ان الفاعل نعم الرجلان او الرجال ثني او جمع اولا ثم عرف بال
الجنس فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع افراده التي هي مثنيات ولجنس الجمع التي في
ضمن جميع افراده التي هي جموع واما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان افراد
المثنى والجمع مثنيات وجموع واما على القول بان افرادها احاد فلا اه ففضلة
لان محل الخلاف اذا لم يكن ال في المثنى لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع والا كانت
افراد المثنى مثنيات وافراد المجموع جموعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم
على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فعض
بنواجذك على هذا التحقيق قوله بتوكيد معنوي اي فلا يقال نعم الرجل كلهم او
انفسهم زيد ولا كلا او نفسه زيد لان الاول منافر للفظ والثاني منافر للمعنى ولا
يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وايضا المقام مقام
تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه احد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة الجنس

اخر

آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدماميني قال سم وهو لا يتاتى
في المثنى والجمع اه قال ابو حيان ومن يرى ان ال عهدية لا يبعد ان يجيز نعم الرجل
نفسه زيد قوله فلا يمتنع لان اعادة اللفظ خشية توهم الساهي عنه لا محذور فيه
قوله فمنعه الجمهور اي لانه اذا افرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ كذا قال الدماميني
وقال الفارضي لان النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافي المقصود منه وهو الجنس
في ضمن جميع الافراد حقيقة او مجازا كما هو المشهور فيه قوله كذلك المقصد اي قصد
الجنس على الوجه المتقدم قوله واما اذا تؤول اي الفاعل بالجامع لاكمل الفضائل اي بان
اريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما اذا اريد الجنس ولم يقصد بالنعت التخصيص
بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله
ايضا ما اذا اريد العهد قوله لامكان ان يراد بالنعت الخ بان يراد بالنعت الجامع
للكمالات جنس هذا النعت قوله المرئي بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى امرء
احد اجداده وتمام البيت حزور والدي الجمرات نار الموقد والجمرات جمع الجمرة بفتحتين
وهي شدة الشتا قوله الا ما باشره نعم اي ما يصلح لمباشرتها وهو المحلى بال
والمضاف الى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطي قال البعض
تبعا لشيخنا وقد يقال الذي ينبغي الجواز مطلقا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع اوليس اصلا مطردا في كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هات علك
هذا البحث قوله مضمرا مبهما تقدم ان هذا من المواضع السبعة التي يعود فيها الضمير
على متاخر لفظا ورتبة قال الفارضي ويجرونه بالباء اي الزائدة نحو نعم بهم قوما
قوله يفسره مميز فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا الاتي
قوله مميز يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد هع قوله كنعم قوما
معشره ينبغي اذا جرينا على ان معشره مبتدا خبره الجملة قبله ان يكون الرابط عموم
الضمير للمبتدا على ان المراد بالضمير الجنس واعادة المبتدا بمعناه على ان المراد به
الشخص فتعلم ما في كلام البعض تبعا لسم من الخفا والقصور قوله نعم امرا هرم

وانت اذا ذكرت ما نقلناه
عن بعض المحققين من
ان اغتفارهم في التابع
ما لا يغتفر في المتبوع صح

بفتح الفاء وكسر الراء لم تتم مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجا
قوله لنعم موئلا اي ملجا وقوله هزرت بالبنا للمجهول اي ضيخت والآخ
بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد
قوله كلا هاعث وسيف عضب اي قاطع وفيه لف ونشر مرتب قوله تقوله
عرسي الخ عرس الرجل بالكسر امراته ولي بمعنى موجود الهمرة الصخب و
اختلاط الاصوات قوله انه لا يجوز اي بل هو واجب الاستتار في الاحوال
كلها كما ارشد الى ذلك تمثيله وندرا جوازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضي
قوله انه لا يتبع اي بشيء من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه
لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العايد على ما قبله قال [illegible]
قوله نعم هم الشاهد في هم فانه توكيد للضمير المستتر واما انتم فالمخصوص قوله
لحقته تاء التانيث اي لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث قوله
لا يلحق اي يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث قوله ويؤيد الاول
اي القول بوجوب اللحوق واعترض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف
ولك ان تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثاني لا الثالث
قوله يراد به الشخص اي المعهود خارجا وقوله الى ان المضمر كذلك اي يراد به
الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص قوله فذهب اكثرهم الى
ان المضمر كذلك اي يراد به الجنس في ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا
الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية ال الجنسية اذ الاصل نعم الرجل
فاندفع الاعتراض بان مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الاثبات
فلا يعم والضمير بحسبه فمن اين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظ
يراد به المعهود الذهني وفي سم على المختصر انه كالظاهر ح ايضا قوله وذهب
بعضهم الى ان المضمر للشخص هذا مقابل قوله فذهب اكثرهم فضمير بعضهم راجع
الى القائلين بان الظ يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل

قوله

قوله لا يكون في كلام العرب الا شخصا قد يمنع بان الضمير كضمير شخصا
وغيره فتدبر قوله على التفسير اي مع التفسير قوله ولمشرحها الضمير خروج عن
الظ فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تاخيره عن المخصوص كقوله
بئس النخل نخلهم نخلا قوله ان يكون قابلا لال اي لو خلا لاحل ما يقبلها فلا
يرد فيها هي على القول بانه ما تمييز لانها وان لم تقبل ال حالة محلها يقبلها
افاده زكريا قوله وافعل التفضيل لملازمته المفاضلة والمقرون بمن لان غيرها
يقبل ال فيجوز نعم احسن بزيد قوله نكرة عامة اي مستكثرة الافراد كما
يفيده كلامه فلا يرد ان النكرة في سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب
اخر قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز اي لانك لما اعتبرت تعدد
الشمس بتعدد الايام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم قوله
وفيه نظر وجه النظر بان علة المنع موجودة في هذه الصورة ايضا وهو
موقوع باعتبار المفرد بتعدد الايام وبهذا يستغنى عما اطال به البعض
قوله وصح بعضهم الخ تقوية لما قبله قوله وان نعم المعنى اي كما في الحديث وقوله
استظهارا يعني اعتمادا وقوله فبها ونعمت اي فبالطريقة المحمدية من الوضوء
اخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث
ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم
عليه حذف الفاعل فتنبه قوله وذهب الكسائي الخ الظ انه على حذف [illegible] الكسائي
والفرا اعني الفاعل هو المخصوص كما سياتي نظيره في شرح قول المص ومما ميز وقد
فاعل الخ قوله ويجوز عنده ان يتاخر اي لان الاصل في الحال ان تتاخر عن صاحبها
قوله منقولا اي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل وقوله
اخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان اقره البعض وغيره لان الكسائي
والفراء كوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا يتعين هذا الوجه عليها قوله
لايهما بالفعل اي بارزا في المثال الاول ومستترا فيه في المثال الثاني فالطلاق

البعض استنادا وليس في محله قوله قولهم نعم رجلا كان زيد قدرنا فتى
باحتمال زيادة كان الا ان يقال الأصل عدم الزيادة قوله فاعلوا فيها الناسخ
اي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدا قوله قطعا اي بمنطوق بدليل
او باعمآه قوله والتغلبيون نسبة الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين
المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع يا
النسبة وقد تكسر نقله شيخ الاسلام عن الجوهري والتغلبيون قوم من نصارى
العرب بقرب الروم منهم الاخطل واراد بالفحل الأب والزلا بفتح الزاي وتشديد
اللام المراة اللاصقة العجز الخفيفة الألية والمنطيق صيغة مبالغة من
النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المراة
التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره قوله ومن النثر ما حكي
في بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب قوله وتاولا ماسح اي بجعل
فتاة وفحلا وزادا وفسادا احوالا مؤكدة او زادا مفعولا به لتزود اول
البيت قوله وقد جاء التمييز الخ جواب عما يقال التمييز لرفع الابهام ولا ابهام
مع الفاعل الظاهر قوله ان افاد معنى زايدا اي بنفسه كالمثال الثاني
او بتابعه كالمثال الاول والثالث قوله كقوله فنعم المرء الخ مثال لما افاد
معنى زايدا وهو كونه تهاميا فكان الاولى للشارح ان يوخر قوله والا فلا
عن الامثلة وتهامي نسبة الى تهامة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن
نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الكسر مع تشديد اليا والفتح مع
تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز قوله من مقت قال سم قد يقال
هو بهذا المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل اه وتعقبه البعض فقال
هذا يقتضي المباينة في كل ما افاد معنى زايدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اه
وهو فاسد لانه لا يأتي فيما افاد معنى زايدا بتابعه فاعرفه قوله كنعما
اي شيئا قوله وما مميز الخ اورد عليه بناء على القولين الاخيرين من

اقوال

اقوال كونها تمييزا انها مساوية للضمير في الابهام فكيف يكون
مميزة له واجيب بان المراد منها شيء له عظمة او حقارة او نحوهما
بحسب المقام فتكون اخص منه مع ان التمييز قد يكون للتاكيد كالفاعل
على انها تمييز الضمير المستتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما
الا انها لا تكون معرفة تامة بل هي اما موصولة او نكرة تامة او موصوفة
كقوله ونعم من هو في سر واعلان وتقدم عليه ذلك في الموصول قوله فنحو نعم
ما يقول الفاضل اي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم او بئس جملة فعلية قوله
انها تمييز فيه انه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر ان يقول الثالث
كالثاني الا ان المخصوص ما اجري الخ قوله لا الموصولة المحذوفة اظهر في
محل الاضمار للايضاح قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف اورد عليه لزوم
حذف الموصوف بالجملة مع انه ليس بعض اسم مجرور بمن او في وسيأتي
انه ضرورة قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت بوصف المخصوص بجملة
فعلت تخصيص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص اخص
من الفاعل لا اعم ولا مساويا كما في الهمع لكنه لا يأتي على القول بان ال للعهد
الا بجعل مساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر في لانه
اشتراط ما ذكر انما هو على القول بان ال للجنس فيما يظهر فتامل قوله انها
مصدرية فيه ان الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع ان الكلام في
اقوال القايلين بان الفاعل ما ولك دفعه بان معنى قول الشارح بما
واما القايلون بانها الفاعل اي ما فقط او ما بعدها واقتصر على
ايراد الاعتراض مدعيا ان الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه
ما علم مما قررنا قوله ولا حذف فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل
والمخصوص قوله واذا كان لا يحسن الخ اي لعدم وجود شرط فاعل نعم
قوله فقالوا انها موصولة اي والفعل صلتها قوله واما القايلون بانها

كافة يعنا صارت الأقوال تفصيلا في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة
قوله كنت نعم لأن نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن
يكفا بما يكف الحرف بما نحو ربما قوله فيما اذ اوليها الخ قد يقال
هذا مندرج في كلام المص بان يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل
تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسما كان او جملة فعلية
فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة
فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف
ويمكن دخول هذا ايضا في كلام المص بان يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه
ما بعد نعم مطلقا قوله وهو الفاعل اي والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص
وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعم الشيء هي اي الصدقات
اي ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فانفصل وارتفع قوله وابن السراج والفارسي نقل في التسهيل عنهما بانه
ما موصولة والتقدير فنعم الذي هو منصوب له لكم اي الفعلة التي فعلتموها
من ابداء الصدقات فهما قولان في المسئلة ومن هذا يعلم ان الأقوال اربعة
لا ثلاثة قوله ان ما مركبة مع الفعل اي كتركيب حب مع ذا على القول
به كما سيأتي قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل سكت عن المخصوص فيحتمل
انه محذوف او اغني عنه الفاعل على قياس ما سلف قوله ثم الثلاثة
اي اقوال التمييز وقوله مع الخمسة اي اقوال الفاعلية قوله وذهب في
التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل هذا عين الأول من الخمسة
فلو قال الى اول الخمسة لكان اخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي
قوله ويذكر المخصوص هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس و
سمي مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه بينة قوله بعدهما جريا
على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكر في التسهيل من جريه

في التوضيح

في التوضيح وهو المتجه الذي ينبغي ان تحمل عليه عبارته هنا وفي الكا فية
علا بما قرره من حمل الفعل على الصريح قوله حينئذ اي حين اذ ذكر بعد
قوله والجملة قبله خبره والرابط عموم الفاعل او اعادة المبتدا بمعناه
كما مر قوله او خبر اسم الخ والتقدير الممدوح زيد وقوله او مبتدا الخ والتقدير
زيد الممدوح قوله والأول هو الصحيح لسلامته من التقدير وما اورد على
قوله الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه ان تقديم
الخبر على المبتدا خلاف الاصل ايضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب في
شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس فيه مما هو خلاف الأصل الا حذف
المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الأول فان فيه تقديم الخبر الذي هو
جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر
موقع المضمر وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيق وعلى الأول
تقديري اهـ قوله قال ابن الباذش هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه
فقوله الابتداء اي خبره الجملة قبله بقرينة ان الكلام في القول الأول وان
قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقول البعض
او محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق قوله وهو غير صحيح من هذا
يمتنع ان يجعل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح
بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المص قوله بشيء يسد مسده اي كحال
وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهنا لم يشتمل الحل بشيء
يسد مسد الخبر قوله بدل من الفاعل قال البعض اي بدل اشتمال لانه خاص
والرجل عام كما في الهمع اهـ وهو انما يظهر على جعل ال جنسية لا عهدية والا
كان بدل كل من كل وليس البدل بلازم قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما
لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم كتابع مجرور رب قوله ولأنه
لا يصلح لمباشرة نعم اي قد لا يصلح فلا ينافي انه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير

قاله الشيخ واقره شيخنا والبعض يمكن ان يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع قال في الارتشاف قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولي
العامل علمهم حلوا انك قائم على البدل لانه كان لا يجوز ان انت ام والتحير
بعد فيه الجواب قوله وان يتقدم مشعر به اي لفظ مشعر بمعنى المخصوص ايد ال
عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو اخر كما في مثال المتن اولا
نحو انا وجدناه صابرا هنا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى اي عن ذكر المخصوص
وان لم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو اخر هذا ظاهر عبارته الذي جاراه
الشارح وسيأتي فيها وجه اخر قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا المتقدم في الكلام
المتقدم الذي في المخصوص الموخر بعنوان كونه مخصوصا موخرا فلا ينافي جواز نصبه
على المفعولية لمحذوف اي الزم العلم ورفعه خبرا لمحذوف اي الممدوح العلم او
مبتدأ خبره محذوف اي العلم ممدوح فتهم ان ما استغناه عنه كونه مثال
المص من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو اخر ليس على جميع الاوجه في العلم
وكلام البعض في هذه المقولة والتي قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تدبرنا
وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا لئلا يوهم انهما
قوله عند تعذر حاجة بعين مهملة فزاي معجمة كما يخط الشارح اي تعذرها المادح
فيها اي تجمل في قضائها قوله توهم عبارة الموضح حيث قال ويذكر المخصوص
بعد ثم قال وان يتقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المتقدم فيه لان يكون
مخصوصا اذا اخر وانما قال لتوهم لاحتمال ان المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد
اي غالبا وبقوله وان يتقدم مشعر به كفى اي وان يتقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص
كفى عن ذكر المخصوص موخرا مع كون المتقدم مخصوصا ان يصلح لان يكون مخصوصا
اذا اخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح
وظاهر عبارته هنا وفي الكافية ان المتقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما
وظاهر التسهيل ان المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا قوله وهو خلاف

ماصرح

١٦٤

ما صرح به في التسهيل اي من ان المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس قوله ان يكون
مختصا اي بان يكون معرفة او نكرة موصوفة او مضافة لانه شرط ان يكون اخص
من الفاعل كما مر ما فيه فتنبه قوله للاخبار به اي عن الفاعل ومعنى الفاعل
كالفاعل فيما ولما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو
قوله موصوفا حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح
زيد وفي بئس الولد العاق اباه عمرو الولد المذموم العاق اباه وقول البعض
حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه واعلم انه اذا كان المخصوص
مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة
ونعمت والتذكير اجود كذا في التسهيل وشرحه للدماميني قوله فان باينه اي
في المعنى اولا اي بتقدير مضاف في المثال كما يؤخذ من الشارح قوله معنى وحكما
اي في اصل المعنى وهو الذم فلا يرد انها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الاحكام
الثابتة لبئس قيل الناسب حذف المعنى لان مماثلتها لها في المعنى لا يحتاج الى
الجعل ورد بان المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا بمعناها الاصلي
قبل الجعل قوله وساء تمر تفقا اي كانا ايضا مرتفق ليوجد شرط التمييز من
كونه عين المميز قوله واجعل فعلا يدخل فيه كما قال سم جميع غيره اقف لم
جميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الفاعل والتمييز على القول بجوازه
وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره قوله من ذي ثلاثة اي حال كونه فعلا كائنا
من فعل ذي ثلاثة احرف وليس المراد محولا من ذي ثلاثة حتى يرد اعتراض
ابن هشام فان عبارة المص ظاهرة في التحويل عن فعل بالفتح او الكسر قوله كنعم اي
كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف او من باب الاكتفاء قوله مسجلا
اما صفة مفعول مطلق لاجعل اي جعلا مطلقا اي في جميع الاحكام وعليه
حل الشارح وهو اقرب واما حال من فعل اي حال كونه مطلقا عن التقييد
بضم العين اصالة وفي كلام من خالف ذلك غير ظاهر قوله من عدم التصرف

الخ ومن اجرى الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر واذا ما في نحو سآء
ما يحكونه مميزا وفاعل وجواز كون المخصوص مبتدا او خبرا او انه يكفي عن
ذكره تقدم ما يشعر به زكريا قوله وافادة للمدح او الذم فان افادة الشئ
كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح او ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول
البعض وافادة المدح او الذم اي العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما
قلنا فتنبه وقوله واقتضا فاعل اي ومخصوص قوله او مضافا الى ما صاحبها
اي ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها قوله ما هو على فعل
اصالة قد يقال ان التحويل صار فيما ذكر تقديريا كما قالوه في نحو ذلك وهي
ان تكون حركات غير حركاته الاصلية اه دنوشري وقد يدفع بان الاصل
عدم التقدير قوله ثم ضمن اي بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس
اي انشاء الذم العام فكان الاولى ان يقول فصار جامدا وحذف قوله
قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان اعادة قاصرا لدفع توهم تعديه
بعد التضمين رد بان هذا لا يتوهم مع التحويل اي فعل بالضم لانها
لازمة اللزوم قوله بما ذكرنا اي من كونه كبئس في احكامه قوله لخفاء
التحويل فيه اي بسبب الاعلال واورد عليه انه يقتضي ذكر نحو زان وشان
لوجود العلة المذكورة والاولى ان يقال انما افرده لانه للذم العام
فهو اشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولكثرة استعماله
بخلاف غيره قاله الدماميني قوله ما لها للتعجب بان يستوفي شروطه
المارة قوله يجوز في فاعل فعل الخ يؤخذ من هذا ان قوله سابقا واقتضا
فاعل كفاعلها الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية تمهيدا شيخنا
السيد كت على قوله واقتضا فاعل كفاعلها ما نصه هذا الاشا في ما بعد
لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اه و
يؤخذ ايضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جوازا ضمار فاعل فعل

المذكور

المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيد رجلين الزيدان
ورجالا الزيدون وكلامه في غير ساء وان كانت على وزن فعل لانها
ملازمة لاحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال وهذا
ان تحقق كان وجها آخر لافراد ساء بالذكر قوله حب بالزاي والحا اصل
حب حبب نقلت حركة البا الى الحاء بعد سلب حركتها وادغم والزور
بالفتح الزائر يستوي فيه المفرد وغيره وصفحة كل شئ جانبه واللمام
بكسر اللام جمع لمة بكسرها ايضا الشعر المجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ
المنكب سمي جمة بضم الجيم واذا لم يبلغ شحمة الاذن سمي وفرة قوله
نظرا لما فيه من معنى التعجب راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالبا
حملا على احسن بزيد وجاز الاستغنا عن ال حملا على ما احسن زيدا
وجاز اضماره على وفق ما قبله حملا على قولك الزيدان ما اكرمهما و
الزيدون ما اكرمهم قوله وذكر ابن عصفور الخ في كلام السيوطي ان
الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وان منهم من يحولها
وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه قوله في المعنى اي انشاء
المدح العام اي وفي الفعلية على الاصح والمعنى والنقل الى الانشا والجمود
وتفارقها في انها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي جواز دخول
با عليها من غير شذوذ بخلاف نعم واذا احتيج الى التأويل في المحلين اه
يس قوله حب من حبذا اشار به الى ان في عبارة المصنف مسامحة لان المماثل
لنعم حب فقط لا حبذا وانما ذكرها اشارة الى ان مماثلها نعم اذا اتصلت
بذا فرده انها تماثل نعم في نحو حب زيد رجلا ما قصد به انشاء المدح
وان لم تتصل ذا يجب فتدبر قوله على الحضور اي حضور معناه لكونه محبوبا
قوله الفاعل ذا هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو
مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم قوله وزيد مبتدا اي لانه المخصوص كما

علت والرابط ذا او العموم ان اريد به الجنس قوله هذا اي ما ذكر من ان
حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا خبره حبذا قوله واخطا عليه عداه بعلي
لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن
عصفور ما لا يخفى فالذي ينبغي انه ضمنه معنى جاز مثلا وقوله من زعم هو
ابن عصفور كما سياتي في الشرح قوله فصار الجميع فعلا ضعف بانه يلزم
عليه تغليب اضعف الجزئين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له قوله
فصار الجميع اسما اي بمنزلة قولك المحبوب ا ه دماميني وضعف بانه
حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا ان اهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو
وعمل لا في معرفة ان اعملت عمل ان او ليس وبقي وجه اخر وهو كون حب
فعلا وذا اسم الظرف فاعله وذا ملغاة قوله واجاز بعضهم اي بعض القائلين
بان حبذا اسم قوله فعل لا حبذا اورد عليه انه حبذا على الصحيح فعل جامد
ولا انما تدخل على فعل متصرف واجيب بان الجمود نشا بعد دخوله لا في
لم تدخل الا على فعل متصرف وبان النفي صار غير مقصود بل المقصود بلا
حبذا اثبات الذم وبالثاني يجاب عن الاعتراض بان لا اذا دخلت على
فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها ويجاب ايضا عنه بانه لما نقل الى
الانشا اشبه الفعل الدعائي قوله واول ذا المخصوص ذا مفعول ثان
مقدم والمخصوص مفعول اول مؤخر اي اجعل المخصوص عربا لشيخ خالد من
عكس ذلك غير ظاهر قوله لا يتقدم بحال اي لا على ذا ولا حب قوله وسبب
ذلك اي امتناع التقديم قوله توهم كون المراد الخ اي فيكون في حب ضمير هو
الفاعل عايد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع
انه ليس بمراد قوله وتوهم هذا بعيد وايضا هو موجود مع التاخير ايضا
وان كان اقوى مع التقديم وانما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب
في غير هذا المعنى قوله اما كان ايا اسم شرط نصب بشرط وهو كان على حد

ايا ما

ايا ما تدعوا وجملة لا تعدل بذا معترضة والبا في بذا اما على بابها
وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير او بمعنى عن اي لا تعدل عن
لفظ ذا الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف اي تركيبه اي
التركيب المشتمل عليه قوله بمضاهي المثل اي في كثرة الاستعمال وقوله
والامثال لا تتغير اي فكذا ما شابهها قوله الى مذكر محذوف اي مضاف
الى المخصوص قوله ورد ايضا التوجيه بانه دعوى بلا بينة اي دليل لعدم
ظهور هذا المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف
لشبهه بالامثال قوله واما على القول بالتركيب فلا اي لان المجموع فعل
او اسم مبتدا وذا ليس اشارة الى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد ان
المطابقة واجبة بين المبتدا والخبر وهما حبذا وزيد مثلا ولم توجد فيحتاج
الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع
اسما فتامل قوله خبر مبتدا واجب الحذف اي او مبتدا محذوف الخبر وجوبا
على قياس ما تقدم وذهب بعض الى انه عطف بيان ويردهما انه يلزم عليهما
وجوب ذكر التابع ويرد البدل انه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده نكرة
ا ه دماميني وفي رد البدل ما تقدم قوله لولا الحيا جواب لولا محذوف اي
لولا الحيا منعني لذكرتهن وقوله منحت اي اعطيت الهوى اي هواي ما ليس بالمختار
اي القريب اي ما لا مطمع فيه قوله او فجر بالبا على قلة بخلاف فاعل نعم فان
جره بالبا ممتنع وفاعل فعل فان جره بالبا كثير والفاء زائدة لا عاطفة
حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف قوله نحو حب زيد رجلا قال البعض
تبعا للسم هذا صريح في ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون
اسم جنس محلى بال او مضاف الى المحلى بها او ضميرا مفسرا بتمييز او لفظ ما
او من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم ا ه وما نقله عن تصريح الشاطبي خلاف
المتبادر من عموم قول المص واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا مخالف لقول

الشيء سابقا يجوز نحو فاعل فعل المذكور المجرور بالباء والاستغناء عن الاضمار على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن الباء بنحو نعم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب ام فتمثيل الشيء بنحو حب زيد رجلا موافق لما اسلفه سابقا قوله ودونه ذا حال من محذوف للعلم به اي انضمام الحاء مرجحا اي كونها دون ذا الشيء فقوله بالنقل اي بسببه متعلق بانضمام وقوله وجبها الى صوره فعلت اقتلوها عنكم بمزاجها الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به اضعاف حدتها ولهذا عداه بعن ومقتولة اي ممزوجة منصوب على الحال او التمييز قوله فيجب فتح الحاء اي اذ جعلتا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح قال المص فان جعلتا باقيتين على اصلهما جاز الوجهان قوله وهذا التحويل اي نقل حركة العين الى الفاء قوله في كل فعل مقصود به المدح ظاهره سواء كان حلقي الفاء نحو اولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وان نظر الى كلامه في التسهيل قيد بحلقي الفاء قوله مدح او تعجب لا معنى لتخصيص المص المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم ثم الصواب ان لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على ان فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما نكت المص النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا او لم يتضمنه بل فعلا كان او اسما دماميني قوله لا يدل على انه اكثر من الفتح قال الشمني قد يقال بل يدل لان المراد كثير بالنسبة الى الفتح فيفيد انه اكثر منه قوله فحب دارا وحب دينا من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب دينا قوله وقد سبق بيانه اي بكونه المص صرح بتقديمه في التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم قوله انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد قوله شاذ من دخول النواسخ اي لانها لا تدخل الا على المبتدا قوله يجوز ذكر التمييز الخ مثل التمييز الحال كما في التسهيل

نحو حبذا

نحو حبذا حيث ولا الا المال وحبذا المال حيث ولا اذا قصد التمييز دون الحال قوله الا ان تقديم التمييز اولى لاكثريته فقوله واكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا تعلم ان المراد بايلاء المخصوص لذا اتباعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفي تقدمه على حبذا لا نفي الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم ان الضمير احوج للتمييز من الاشارة فجعل تاليا للمضمر وذكره سم وقوله نادر اي شاذ

فصل في افعل التفضيل

قيل اولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ليسا على وزن افعل واولى منه التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو اجهل وابخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بان قوله افعل اي لفظا او تقديرا وخير وشر منه الثاني ويدفع الثاني بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال او نقص قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل اعترضه البعض بانه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف اي للوصفية اللازمة اي الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما ياتي في قول المص والغين عارض الوصفية الخ فاعرفه قوله ولا ينصرف اي لفظا او تقديرا وقوله الا ان الهمزة الخ فخير وشر انصرفا عن صيغة افعل لفظا لا تقديرا فقول البعض اي لفظا او تقديرا فيه ما فيه قوله حذفت في الاكثر من خير وشر اي في التفضيل اما في التعجب فالغالب ما اخيره وما اشره وندر ما خيره وما شره دماميني قوله لكثرة الاستعمال اي فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة اخرى وهو كونهما لا فعل لهما قوله في ذلك اي في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بعد قوله من الكذاب الاشر بتشديد الراء قوله وبلال خير الناس وابن الاخير

بيت من الرجز بدليل قول الفارضي نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال منع
الصرف للضرورة قوله من كل مصوغ منه اخذ الكلية من مقام البيان لان
النكرة لانها في سياق الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ
قوله نحو واضرب عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق في المصوغ منه بين
مفتوح العين ومكسورها ومضمومها قوله لكونه الخ علة لاب او لجد قوله
ثمت انث بالتاء خلافا للبعض قوله والمحق من شغاظ بكسر الشين
المعجمة وظائين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لها زكريا قوله ومما زاد
اي وشذ بناؤه مما زاد قوله هذا الكلام اخصر من غيره اي لصوغه من اخصر
فيه شذوذ من جهة اخرى وهو صوغه من المبني للمجهول قوله وفي افعل
اي وفي بناء افعل التفضيل من افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب
الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز اذ كانت الهمزة لغير النقل والمنع اذ كانت
للنقل قوله وسمع الخ المثالان الاولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى
القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على
القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره والهمزة كانه لا اثبات فيه ولا نفي قوله كهو اي
[illegible] من ذلك حكى ابن دريد بناءه فعلة للفاعل ولا شذوذ
عليه ام مقرح الا ان يقال المتبادر صوغ ازهى من المبني للمفعول لكثرته
وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح قال
زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن الوانه ويعجب بنفسه قوله
واشغل من ذات النحيين انما كان مصوغا من المبني للمفعول لان المراد
انها اكثر مشغولية لا انها اكثر شغلا لغيرها وان كان قد يصاغ من
الفاعل اذا ناسب المقام ومن مجيء فعل مبنيا للفاعل شغلتنا
اموالنا واهلونا فما ذكره ابن الناظم من ان شغل ملازم لبناء
المفعول غير مسلم والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء

المهملة زق السمن وذات النحيين امراة من تيم الله بن ثعلبة كانت
تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها
فحلت نحيا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه
فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم وشهد
بدرا رضي الله عنه قوله واعني بحاجتك سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل
ولا شذوذ عليه الا ان يقال ما مر قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل اي من انه
قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان امن اللبس وعليه فيبنى منه افعل
التفضيل اذا امن اللبس قوله وما به الخ يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل
وفاقد الاثبات فان اشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لان المؤول بالمصدر
معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والنظم انه لا استثناء
عندمن يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على انه كما قال سم يتاتى التوصل
بنحو اشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل
لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حج على ان مصدر المبني للمفعول وان كان بصورة
مصدر المبني للفاعل واعلم ان قول المص وما به الخ تقديم نائب الفاعل على
الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا او مجرورا
لعدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في
باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وبه
لمنتهى الجمع وصل الخ فكن على بصيرة قوله به الى التفضيل صل قال الدماميني
هاهنا بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل
عليه في اصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة
توصل فيها باشد ان تكون الشدة موجودة في الطرفين وزيادة في طرف
المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد
وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وان استخراج زيد شديد بالنسبة الى

استخراج عمرو لا اشد فكيف يتاتي التوصل في مثله لك با شدد دلا لة
علي خلاف المقصود اه قوله لكن اشد الخ دفع بالاستدراك توهم تساوي
المنصوبين بعد اشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المص قوله وينصب
هنا الخ اخذه من قول المص في باب التمييز والفاعل المعني انصبن بافعلا
الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة علي باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا
وجره بالباء وان نصبه علي المفعول به وكلاهما غير صحيح قال الشاطبي قوله
والحج موتا فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة
في الفجيعة لا في الموت فهو علي الاصل قوله صلة ابدا اي ان ابقي علي اصله
من افادة الزيادة علي تعيين فان عري عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا
ولا تقديرا كما ستعرفه قوله تقديرا اي بان تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم
يعلم لم يجز الحذف وقد تذكر مع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن
التجارة قاله الدماميني قوله فيمتنع وصلها بمن اي التي الكلام فيها وهي الجارة
للمفضول ووجه الامتناع ان الوصل في المجرد انما وجب ليعلم المفضول وهو
مع الاضافة مذكور صريحا ومع ال في حكم المذكور لان ال اشارة الي معين
تقدم ذكره لفظا او حكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلي هذا لا تكون ال في
افعل التفضيل الا للعهد لئلا يعري عن ذكر المفضول افاده شارح الجامع قوله
اختلف في معني من هذه اي علي ثلاثة اقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول
المص في شرح التسهيل قوله لابتداء الغاية اي المسافة في ارتفاع نحو خير منه
وانحطاط نحو شر منه قوله واليه ذهب سيبويه الضمير يرجع الي انها لابتداء
الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد قوله معني التبعيض
يؤخذ من قول سيبويه في هو افضل من زيد فضله علي بعض ولم يعلم ان المراد بالتبعيض
كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر وحينئذ لا يتعين الوجه
الاول من وجهي ابطال التبعيض الاتيين قوله اي انها بمعني المجاوزة اي مجاوزة

الفاضل

الفاضل المفضول بمعني زيادته عليه في الوصف والمراد لغة التعدي فمعناه
مع مجرورها مجاوزة كسيد فمعني المعنوي بلغته فان لو كانت للمجاوزة لصح الوضع
موضعها عن علي المنصوص وقوع المراد في نحو مرادفها فلما لم يصح علم انها
ليست بمعناها ومن الطريف ان اسم التفضيل الصاحب من حروف الجر الا ثلاثة
فصحح الجواب كرم المص والشمني وحولا وجه لانه لم يلزم كونها مفيدة للمجاوزة
جملة التوكيد مع كونه متعلقا بالمرفوع على تقابل الاحوال الثلاثة
والاولي ان المفيد لها معني جهة التركيب علي ارادة المجاوزة من
تحت قوله ولكن المجرور بها عما عليه المفضل يكون غايته ابتداء من كل فضل او ضمنه
يعني فيه العرض من كل شيء قوله ما للفضل فتذهب الي المبرد اي من كونها لابتداء
الغاية بعد ذو وجه ظهوره ان هذا لا يحمل علي غيرها لابتداء الا اذا نوع منع ما نع
لا انتفاء فيها فما فسد الامتناع شيء لاحاجة الجواب عنها قوله وبه ادخلنا
اي في جميع مواقع استعمال من مع الافعل اتيه قوله فلان الاولي اعني قوله الامر
يعلم ان المراد بكون المجرور هو المفضل عليه انه الذي قصد بيان التفضيل عليه
والافعل المفضل عليه في الواقع قد يكون اكثر من ذلك وكذا يقال في معني كون المفضل
الذي هو المفضل عليه افاده سم قوله ويكون ذلك اي ترك الاخبار بالاشتهار كما
كان تركه لعلم علمه او لغيرهم فضل الاغلبية في قول البعض انه قوله ويكون ذلك
الخ راجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر قوله كالاية هي قوله تعالى انا اكثر
منك مالا واعز نفرا وجعل التمثيل من الاية قوله واعز نفرا اي نزوجا
واتي مكانا الخ هذا التقدير اعلان ماسبب ما قاله بعضهم من ان الخطاب للناقة
وتزوجي بمعني سيري في الرواح اي العشي ولا يرجع ما قاله او غيره
العيني من ان الخطاب لضمير النخل وتزوجي من تزوج البيت اذا طال
واجدر علي تقديره وخذي مكانا اجدر وقوله بان تصلي فيه اي تصلي فيه
وقت الظهيرة وعلي ان الخطاب لصغار النخل تكون الصلاة كناية عن نموها

ولاحظ تها كما في العيني نحو يا زيد ظليلا اي في مكان ظليل قوله
وليس عليه الحلاوة وبها اي بل هو منه تفضيل فلا يعترض قوله بعضهم احق
كقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم قوله بلو ونحوه اتصل بها مثل
ذلك الفصل بالنداء بصريح بجوازه الدماميني والسيوطي قوله لو جعلت
لنا لو المتقضيها او شرطية نحو فلو جوابها اي لو اخرجت الينا مثلا والموجبة
نحو ان يستمتع بهما الماء ليبرد وقوله على نحو قصد مما بو اي حاصل على حمل
قوله ولا يجوز بغير ذلك مما عليه لها الكثير كما عرفت قوله وا قرب من كل
خير من عمرو لا يقال هذا من ضروب الفصل بمعمول افعل بين كلامه تكرار لانا
نقول الذكر هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقويم من العصبة على
من الجار المنفصل فلا تكرار قوله مع المذكورة اي الداخلة على المفضل
عليه لا غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين ال والاضافة كقول بعضهم الاقربون
من كل خير وهم الابعدون من كل ذم وكقولك زيد اقرب الى ودي قوله
الودي بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد اليا جمع ودية وهي النخلة
الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل والسن وفتح
السين والدال المهملة تنوع الثانية الصبح قوله ولست بجا الخطابة
قال العيني وخصا تمييز اي صوتا ومقدم البيت وانما العزة للكاثر
اي للمفارق في المكاثرة من كثرة بالتخفيف اذا غلبه في الكثرة فقول
البعض تبعا للعيني اي الكثير فيه مساهلة قوله نحو ولاد مما اول به
الاول الفا المضاف اليه وجعل منا متعلقا بمحذوف بدل من اعلم
اي اعلم منا ومنع ابن جني الاضافة وجعل نا مرفوعا وكذا اللهم
في اعلم ثم انتبا عن نحن ومما اول به الثاني جعل الزائدة وجعلهم
متعلقا بمحذوف قوله الزم تذكيرا وان يوحدا لان الحرف اشبه بالفعل
في التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تانيث والمضاف

للنكرة

للنكرة بمنزلة الجرد في التنكير قوله زيد افضل رجل اصله زيد افضل
من كل رجل فحذف من كل اختصارا واضيف افضل الى رجل وجاز كونه مفردا
مع كونه افضل بعض ما يضاف اليه فالاصل ان يكون جمعا لفهم المعنى وعدم
التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة ان كل مفرد وقع موقع الجمع لا
يكون الا نكرة فاذا جئت بالرجل الى الجمع بان جئت ادخلت ال فان
عطفته على النكرة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل واعقله وهذه اكرم
امرأة واعقله بتذكير الضمير وافراده في المفرد وضديه والمذكر وضده على
الموصوف كما تقدم من اول الكلام فاذا اضفت افعل الى معرفة ثنيت
وجمعت وانثت وهو القياس واجاز بعضهم الافراد تمسكا بقوله ومية
احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا اي احسن من ذكر تجاهتها
من بيت ذو الرمة وهو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده في نحو هذه
اكرم امرأة واعقله وهند اكرم رجلين واعقله وهكذا والوجه عندي
جواز المطابقة اذ لم تكن واجبة او اولى فتامل قوله ومن ثم اي من اجل
لزوم المجرد التذكير والافراد قيل في اخر جمع اخرى مؤنث آخر انه معدول
عن اخر الذي هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن افعل التفضيل ومعناه
في الاصل التفضيل اي اشد تاخرا وان صار بمعنى مغاير قوله وفي
قول ابن هاني هو ابو نواس الحسن بن هاني قوله من فقاقعها هي النفاخات
التي تعلو الماء او الخمر قال يس والمحفوظ فيما ليس تفواقعها بالواو قوله
انه لحن اي حيث انث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتي تصحيحه
في كلام الشارح قوله يجب فهذا النوع الخ قال البعض اورد عليه قوله تعالى
ثم رددناه اسفل سافلين اه اقول في البيضاوي وحاشية للشيخ زاده ما
ملخصه افعل اما صفة امكنة محذوفة اي الى امكنة اسفل سافلين
وهي النار او ازمنة محذوفة اي الى ازمنة اسفل سافلين فهم اصحاب النار

وعلى الوجه الثاني يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الاول والاخير
متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله لمجرود وثاه لانه في معنى
الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه اي والجمع بالياء والنون
على الاوليين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت ان الايراد مدفوع
وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على ان المنقول عن الشاطبي انه ذكر
ان محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف الى جامدا
اما اذا كان مشتقا فلا والله اعلم ويجب ايضا كونه من جنسه فلا يقال
زيد افضل امراة لان افضل بعض ما يضاف اليه قوله فتكويره اول
فريق كافر به اي وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار الجمع
وافراد كافر باعتبار افراد فريق في اللفظ قوله طبق اي مطابق وجرى با
لان اقترانه بال اضعف شبهه بافعل في التعجب قوله والزيدون الافضلون
اي او الافاضل ولو اراده كالفضلى في نظيره لكان احسن قوله ووجهه
ان المطابقة لمشابهته الحالي بال في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشا بهته
المجرد لفظية معنى من قوله هذا اذا نويت الخ ظاهر صنيعه ان قصد التفضيل
على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة اخرى وعدم قصد
التفضيل راسا تارة اخرى تختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله
الشارح في التنبيه الآتي عن المص في شرح التسهيل مصرح في ان المجرد يكون
ن قد يعري عن معنى التفضيل راسا وان فيه ح وجهين لزوم الافراد
والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد ان يقاس عليه ذلك ما اذا
عري المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل او قصد به التفضيل على المضاف
اليه وغيره نحو الاشج والناقص اعدلا بني مروان ونحو محمد صلى الله عليه
وسلم افضل قريش قوله معنى من اي المعنى الحاصل منها لان التفضيل ليس
نفس معناها وانما هو مستفاد من افعل كما علم مما قدمه الشارح قوله ومنه

اي من

١٧١

اي من القول الجاري على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا
الخ قال البعض فاكابر مفعول اول لجعلنا مضاف الى مجرميها وفي
كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى
والاولى عندي ان في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا واكابر مفعول
ثان ومجرميها مفعول اول ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح
من انه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهي ممتنعة لان الاضافة منوية
اي اكابرها فتامل قوله ومنه اي من القول الجاري على عدم المطابقة
قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو
طابق لقال احرصي قوله وهذا اي عدم المطابقة قوله فان قدر اي
ابن السراج هذا لما يقال كيف يوجب كلام المطابقة وقد وردت في
اكابر مجرميها قوله المطابقة في المجرد وهي ممتنعة كما مر في النظم فان
قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه قوله وقد اجتمع الاستعمالان
في قوله الخ اي حيث افرد احب واقرب وجمع احاسن وجعل الزمخشري
احاسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف احب واقرب
فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا
افرد وقوله احاسنكم اخلاقا استئناف بياني قوله او تنويها بالنصب
عطفا على لم ينو وفي بعض النسخ او تنويها بحذف الباء ولا وجه له
قوله فهو طبق ما به قرن من مبتدا او موصوف تشبيها بالحالي بال في
الخلو من لفظ من ومعناها قوله وجها واحدا لا يقال هذا ينافيه
ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من ان المشهور في افعل العاري عن معنى
التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من ان ما في شرح
التسهيل في المجرد من ال والاضافة دون من قوله كقوله الخ فيه مع
ما قبله لف ونشر مرتب قوله الناقص والاشج اعدلا بني مروان

اي علا لاهم لانه لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل وانما هما
هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لنقصه ارزاق
الجند والاشج عمر بن عبد العزيز سمي بذلك لشجة اصابته بضرب
الدابة قوله من بين قريش اي حال كونه من بينهم اي من اوسطهم هم
قوله لمجرد التخصيص اي تخصيص الموصوف بانه من القوم الفلاني مثل
الالتفات المفضل عليه سم قوله الى ما اي مضافا اليه ليس هو اي افعل
بعضه اي المضاف اليه الواقع عليه ما وبجريان الصفة على غير ما هي له
ابرز الضمير قوله الا بعض ما اضيف اليه اي شمولا لما اضيف اليه
بحسب المعنى الوضعي وان كان غير شمول لم يجب المراد منه في المقام
اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه قال سم وفي كلام الدماميني ان الحصر الذي ذكره
الش مذهب البصريين دون الكوفيين قوله فلذلك اي لكون المنوي فيه
معنى من لا يكون الا بعض ما اضيف اليه وما لم ينو فيه معنى من لا يكون
الا بعض ما اضيف اليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة
اصلا او نيتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب
فيه ذلك قوله ان قصد الاحسن من بينهم او قصد حسنهم لان افعل
على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما اضيف
اليه وقوله ويمتنع ان قصد احسن منهم اي لكون المنوي فيه معنى
من يجب ان يكون بعض ما اضيف اليه وافعل هذا ليس بعض ما
اضيف اليه والا لزم اضافة الشيء الى نفسه في اخوته فلو قيل
يوسف احسن الاخوة لتحقق الشرط لان يوسف احد الاخوة
قوله يرد افعل التفضيل الخ اعاده مع علمه مما قدمه توطئة
لذكر الخلاف فيه وذكر امثلة لم يذكر فيما تقدم وعبارة التسهيل

اي استعمال

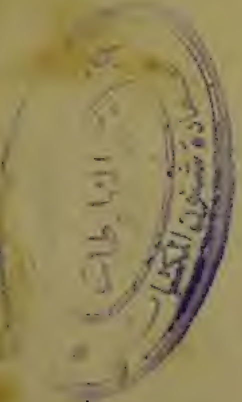
اي استعمال افعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون
من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو اعلم بكم اي عالم
او صفة مشبهة نحو وهو اهون عليه اي هين مطرد عند ابي العباس
المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير
فيما ورد كذلك اكثر من المطابقة اهـ مع ايضاح من الدماميني ومنها تعلم ان
محل الخلاف هو المجرد وان محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن
لا يصح تجريده عن معنى التفضيل اصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هي
الجارة للمفضول قاله الدماميني واورد عليه قولهم في التهكم انت اعلم من الحمار
ولا قولهم العسل احلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية وصرح في التسهيل
بان محل عدم تجرد افعل المقرون بمن في غير التهكم وان المفضل عليه في التهكم
يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو انت اعلم من الحمار والاوجه ما
قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم ايضا وقال الدماميني ايضا وها هنا تنبيهان
الاول قال في الكشاف من وجيز كلامهم الصيف احر من الشتاء اي الصيف ابلغ في حره
من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل احلى من الخل ونحوه
وتحرير هذا الموضع ان يقال لافعل اربع حالات احداها وهي الحالة الاصلية
ان يدل على ثلاثة امور احدها اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه
وبهذا الامر كان وصفا والثاني مشاركة موصوفه على مصحوبه فيها والثالث من
هذه الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية ان يخلع عنه ما
امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي الحالة الثالثة ان تبقى
عليه اموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الامر الثاني ويخلفه قيد اخر وذلك
ان الامر الثاني وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة
الاخرى ان المعنى في المثال ان للعسل حلاوة وان تلك الحلاوة زائدة وان
زيادتها اكثر من زيادة حموضة الخل الحالة الرابعة ان يخلع عنه الامر الثاني

مقيد للأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف
بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف احسن اخوته اه وقد تمنع دعواه
خلع المعنى الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثاني من كلامهم المشهور
زيدا عقل من ان يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد في العقل على
الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المغني بتوجيهين احدهما ان يكون الكلام
على تاويل ان والفعل بالمصدر وتاويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى
وما كان هذا القرآن ان يفترى اذ التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى وفي قوله
تعالى يعودون لما قالوا التقدير ثم يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول
فيعني لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة
هو العود للمرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله اهل الظاهر لكن يضعف هذا 7
ان الكذب لا فضل على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل بمعنى
بمعنى ابعد والمفضول متروك ابدا في مثل ذلك لقصد التعميم قال الدماميني وهذا
الثاني واذا قرر قررا ايضا نظر من جهة ان الفعل الذي يسبك هو وما معه في المثال
بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف المصدر اليه الا ترى
كما تقول في اعجبني ان ضحكت اعجبني ضحكك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيدا ابعد الناس
من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في
ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمعزل وقال الرضي ليس المقصود في نحو
قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر
والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد
بعد الفاضل من المفضول فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك
انا بعيد منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه وحاصله
وحاصل كلام الرضي ان افعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض
ويرد عليه ايضا ان فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير

الدماميني

7 العرب ان كنت ... ممن انقص لا فضل فيه الثاني ان افعل ... معنى ابعد فمعنى ... زيد ابعد الناس صح

وتنظير الدماميني في الثاني بجعل نسبة ذلك اليه لتوجهه فيه لا التلبس به فافهم
قوله نحو ربكم اعلم بكم الخ انما اول في الموضعين بما ذكر لانه لا مشاركة لله في
علمه ولا يتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دماميني قوله واذ مدت
الايدي الخ الشاهد في باعجلهم واعجل فانهما بمعنى العجل لا في اجشع لانه على بابه
كما يؤخذ من قول العيني الاجشع الحريص على الاكل قوله سمك السما اي رفعها
فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد
بالبيت الكعبة وسيأتي وجه آخر والدعايم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة
قوله فشركما الخ قبله اتهجوه ولست له بكفء قاله حسان يخاطب به من هجا النبي صلى
الله عليه وسلم قوله وحكى ابن الانباري الخ اشارة الى قول ثالث ان افعل التفضيل
لا يجرد عن معنى التفضيل باعتبار بعض الوجوه اي اعلم بكم من غيره العالم ببعض
احوالكم فالمشاركة في مطلق علم واما وهو اهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار
الاعتقاد لا نفس الامر واما باعجلهم واعجل فلا مانع من جعلها للتفضيل واما
اعز واطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله اعز واطول
اي من دعايم كل بيت وعلى هذا فهما للتفضيل واما فشركما لخيركما الفدا فشر وخير
فيه ليسا افعل تفضيل بل اسماء في السهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا
ما يظهر فجعل البعض تاويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد
لا نفس الامر انما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر قوله اذا غاب اي
عوم واسود العين اسم جبل ومعنى البيت انتم لئام ابدا لان هذا الجبل
لا يغيب قوله وان تكن تلو من الخ بقي ما اذا كان الاستفهام بالهمزة وتوجيهه
ان يقال ان اريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول امن زيد انت
افضل فقد ذكر في علم المعاني ان المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم
ليكون المسؤول عنه وليها وان اريد الاستفهام عن المفضل وجب التاخير فتقول
اانت افضل من زيد ليليها المسؤول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم قوله الا على جملة



الكلام الخ وانما فعل الش مثل ما فعله المص مجاراة لمثال المص لا يقال اذا لم تقدم
على الجملة خرج ظرف الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هي بالنسبة
لما عمل فيه فقط وهو افعل قوله الفصل باجنبي لان المبتدا ليس من معمولات الخبر
وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا والخبر السعة اذا كان في
ظرفا او مجرورا فلكن ما فعله المص مثله الا ان يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر
الذي هو افعل تفضيل فتأمل قوله التقديم نزرا وبعد وفي التوضيح انه ضرورة
عند الجمهور قوله اهلا وسهلا اي اتيتم اهلا ومكانا سهلا قوله جنى النحل اي عسله
بدليل ما بعده ومحل الاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق باطيب قال زكريا ويجوز
تعلقه بزودت وح لا شاهد فيه قوله ولا عيب فيها اي في النسوة المذكورة فيما قبله
وقوله غير ان الخ من تاكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفي اخره فا
المتقارب الخطو قوله ظعينة هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة او لم تكن ثم
سميت المرأة ما دامت في الهودج ظعينة واملح من الملاحة وهي الحسن قوله
ورفعه الظاهر المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ادرج الش في
حيز تفسير كلام المص وان افرده فيه بالذكر قوله برفع الضمير المستتر اي لان
العمل فيه ضعيف لا يظهر اثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل ثم قوله الا
قليلا اي شاذا قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل اي مع عدم ما يجبر
الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد ان الضعف موجود
حتى في مسألة الكحل قوله في حال تجريده مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة
التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتي بعضه فلما ضعف تقدم قبول العلامات
في بعض احواله انحطت مرتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر الا بالشروط الاتية
قوله لا تؤنث الخ بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا
عملت في الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت كما فيجي قوله اذا لم
يعاقب فعلا اي جاري فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما لا يخفى

الي قول

الي قول الش اي لم يحسن الخ فعلم ان قوله اي لم يحسن الخ تفسير باللازم فتنبه
قوله اذا سبقه نفي الخ زاد غيره قيدا وهو ان يكون افعل صفة لاسم جنس لكن
معتمدا عليه ولم يكن النفي كما في اسم الفاعل لانه لم يتقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول
به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون افعل التفضيل بمعنى الفعل
فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على افعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها
فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه
او يكون دونه ومقام المدح يابى المساواة فيرجع المعنى الى ان حسن الكحل في
عين رجل دون حسنه في عين زيد افاده الجامي واورد عليه انه لو كان زوال الزيادة
بالنفي مجوز العمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو ما رايت رجلا احسن منه
ابوه واجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل في مثال الكحل ضعف لف
الاتحاد وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه فاذا حصل في معناه التفضيلي
ضعف يقتضي انه اذا زال بالنفي لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله
في الظاهر بخلاف نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه فانه لا ضعف في معناه التفضيلي
لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط
تقديم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضي ذلك لقوتها في العمل وذلك
لان طلب النكرة للمخصص في الاثبات دون طلبها له في النفي لانه في الاثبات
لزيادة الفائدة وفيها لنفي لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت ما رايت
رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بامر يمكن انه لم يحصل لمن
رايته من الرجال بخلاف ما رايت رجلا وفي هذا ايضا ما تقدم ايرادا وجوابا
قوله وكان مرفوعه اجنبيا اي غير كضمير الموصوف بخلاف نحو ما رايت رجلا احسن
منه ابوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه
سببيا بمعنى ان للموصوف به تعلقا ما كما في المثال قاله سم واعترض البعض على
الش بان هذا القيد مستغني عنه بقوله بعده مفضلا على نفسه باعتبارين لما

علت منه ان المفضل والمفضل عليه في نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه مختلفان
بالذات وفيه ان الاعتراض باغنا المتاخر عن المتقدم غير تام هنا قوله مفضلا
على نفسه باعتبارين كان ينبغي ان يقول باعتبار آخر لان التفضيل اي الزيادة
انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى فمعنى المثال ان الكحل باعتبار
كونه في عين زيد احسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج
به نحو ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل
عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل ووقع التفاضل بينهما بخلاف
المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة باخر
تارة اخرى والظاهر الذي يرمز اليه صنيع الخ ان هذه الشروط شروط لعمل افعل
التفضيل مطلقا في الظاهر لا لعمل افعل من فقط كما بحثه البعض فانظره قوله
في عينه حال من الكحل مقدم عليه او ظرف لغو متعلق باحسن وفي عين زيد حال
من الضمير المجرور بمن قوله فانه يجوز ان يقال الخ تعليل لمحذوف اي وانما كان هذا
المثال مما يعاقب فيه افعل الفعل لانه يجوز الخ قوله لان افعل التفضيل الخ علة
لقول المص ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا قوله لانه ليس له فعل بمعناه اي في
الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه ان افعال الغلبة بمعناه نحو كاثرني فكثرته
اي غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم
نعم يرد عليه ان الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها
في الظاهر وان افعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته
على الزيادة مع انه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح
في قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل
مع ضميمة التعليل الذي قدمه الشارح فتنبه قوله يصح ان يقع الخ اي بحسب
المقام قوله لوجب كونه مبتدا اي مخبرا عنه باسم التفضيل قوله فيلزم الفصل
اي ولو تقديرا كما في ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فان تقديره ما رايت

عينا

عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا
بل جعل مبتدا لزم الفصل باجنبي تقديرا فلا يقال لزوم الفصل باجنبي غير
مطرد لعدمه في نحو هذا المثال افاده سم والاجنبي هنا المبتدا والمراد بالاجنبي
هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل
الكحل مبتدا مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل باجنبي بان يقال ما رايت رجلا
احسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو
تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بان يقال ما رايت
رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الاهم
وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة
قوله فتقول من كحل عين زيد قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على
نفسه بل على غيره بالذات اما على ان ال في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير
بالذات ظاهر واما على انها للجنس فلان الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها
الجزئي الا ان يجاب بالثاني ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية
مغايرة بالذات لفردها كان كانها نفسه والتغاير اعتباري فافهم قوله فتحذف
مضافا اي اذا دخلت من على المحل وهو العين او مضافا فقط اي اذا دخلت على ذي
المحل وهو زيد قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء اي اختصارا وذلك اذا
تقدم محل المفضل على افعل كما في مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل
على افعل فيما يظهر كما في ما رايت كزيد احسن في عينه الكحل فاقتصار
البعض على الاول قصور وراى بصرية على الظاهر والكاف اسمية واحسن حال
من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف اليه
بدون شرطه فتامل او كعين واحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير
ذلك قوله وقالوا الخ اي فادخلوا من اللفظ على غير المفضل عليه وهو
ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين

زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما احد
احب به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره
الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني فافهم قوله من حسن
الجميل بزيد كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين
لا يقال الداعي الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد
حالا من مجرور من كما في نظايره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن
اللقاني واقراه من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الاتي
قوله ما من ايام احب الخ افعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ
من هذه الجهة الا على قول من يجعل المصوغ منه مقيسا عند امن اللبس وكذا
من جهة صوغه من زائد على الثلاثي ان كان من احب الرباعي فان كان
من احب الثلاثي فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما في كلام
البعض من المواخذة قوله اولى فيه شذوذ من جهة انه لا فعل له لانه بمعنى
احق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها
ولي بمعنى تولى او تبع وبهذا يعلم حسن قوله وسمع عاقب فعلا ولم يقل فضله
ولا الفعل لئلا يحوج مثل هذا افاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه
قول الشارح الاتي لان المعتبر في المراد الخ اه اي حيث قيد الفعل بالذي بني منه
افعل ويدفع بان القيد مبني على الغالب فتدبر قوله انما امتنع نحو الخ المانع
في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع اجنبيا مفيدا
فائدته اي فائدة افعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يوخذ مما بعده
قوله الا ترى انك لو قلت الخ هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا لو قال الخ
متعلق بالمثال الثاني قوله كحاد بنو لم يحسن لتضمنه معنى يفوق قوله وعلى الغريزة
في الثاني لانه ليس فيه مضارع حسنه اذا فاقه في الحسن فهو متعد وافعال الغرائز
لازمة قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل اورد عليه سم ان المثال المشهور

يصدق

يصدق لغة بصورتين تفوق حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد
وتساويهما والمراد هنا المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثل ما رايت رجلا
احسن منه ابوه وانما عبر بالفعل فيما صدقه التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة
حسن كحل عين الرجل على بعد والمقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان
في المعنى سواء عبر فيهما بافعل او بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل
في احدهما دون الاخر تحكم قوله على غير هذين الوجهين يعني بهما كون مضارع
حسن اللازم وكونه مضارع حسنه اي فاقه في الحسن قوله منه اي الكحل وقوله
بعين حال من مجرور من اي حالة كونه ملابسا لمن ذكر قوله اجمعوا الخ ينافيه
قوله بعد واجاز بعضهم الخ الا ان يقال لم يعتد المص بمخالفة هذا المجيز فحكى
الاجماع او يقال الاجماع في غير المتجرد من معنى التفضيل كما يوخذ من تعليله
وكما في الدماميني على المغني فتدبر قوله لا ينصب المفعول به اي بل يصل اليه
بواسطة اللام نحو هو ادعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الاخر بفعل
مقدر نحو اكسى الفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب قال الدماميني قال المص وكذا
لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في المعنى نحو
زيد احسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال ان
افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو
اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى قوله فحيث هنا مفعول به
لا مفعول فيه اعترضه ابو حيان بانه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف
وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا اه وفي
التسهيل ان تصرفها نادر قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل
الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها
والمعنى ان الله تعالى لم يوتيكم مثل ما اتى رسله لانه يعلم ما فيهم من الزكا
والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشمني بل هو

بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل قوله
القوانس جمع قونس وهو اعلا البيضة وعظم ناتئ بين اذن الفرس كما
في القاموس قوله لتجرده عن معني التفضيل رد بانه وان اول بما لا تفضيل
فيه لا يلزم كونه تعديه كتعديه وخصوصيات الالفاظ لا تنكر واجاب الدماميني
بان اصل المتوافقين معني ان يتوافقا حكما قوله وجملة القول اي بجملة اي
بمجموعه فهو من الاجمال بمعني الجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفصيل و
البيان قوله [illegible]د العلي حب او بغض اي علي معناهما فيشمل ما كان من
مادة الكراهة مثلا قوله وهو احب الي الله من غيره اي يحب المومن اكثر
من محبته للكافر قال البعض وظاهر انه ح مجرد عن معني التفضيل اذ لا
يحب الله الكافر اصلا اه وفيه انه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو ايضا
من ان المقرون بمن لا يتجرد عن معني التفضيل فالذي ينبغي عندي انه غير مجرد
عن ذلك بل فيه معني التفضيل باعتبار محبة الله الكافر من حيث كونه
مخلوقا له مثلا فتامل قوله واحيد عن الخنا بفتح الخاء المعجمة اي ابعد
عن الزنا قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه فيه انه ذكر جميع هذا التفصيل
في افعل التعجب في بابه لا بعضه فقط والله سبحانه اعلم
وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم
قد كمل النصف الاول بحمد الله تعالى
من حاشية الشيخ محمد الصبان علي
الاشموني يوم الخميس اواخر
شهر رجب الفرد ١٢٤٤
بقلم كثير الذنوب والعصيان
محمد صالح بن الحاج
صالح بن حميده
عفي عنهم الرحيم
الرحمن
امين